كتاب

البصائر النصيرية في علم المنطق تصنيف الشيخ الامام القاضي الزاهد زين الدين عمر بن سهلان الساوي

م

(تتميما للفائدة من هذا الكتاب وتسهيلا لتناوله على الطلاب قد كتب عليه حضرة العلامة الفضال الشيخ «محمد عبده» المصري تعليقات شريفه وتحقيقات منيفه توضح مسالكه وتنور حوالكه وقد أثبتناها بازاء مواضعها من الكتاب في ذيل الصحائف بحروف صغيرة)

قرر مجلس ادارة الازهر بتاريخ ٥ رجب سنة ١٣١٦ ١٩ نوفمبر سنة ١٨٩٨ أن يكون كتاب البصائر النصيرية من جملة كتب المنطق التي تدرس في الجامع الازهر الشريف

(يباع عند حضرة السيد عمر الخشاب بالسكة الجديده)

(الطبعة الأولى)
بالمطبعة الكبرى الاميرية ببولاق مصر المحمية
سنة ١٣١٦
١٨٩٨ م

(القسم الأول)
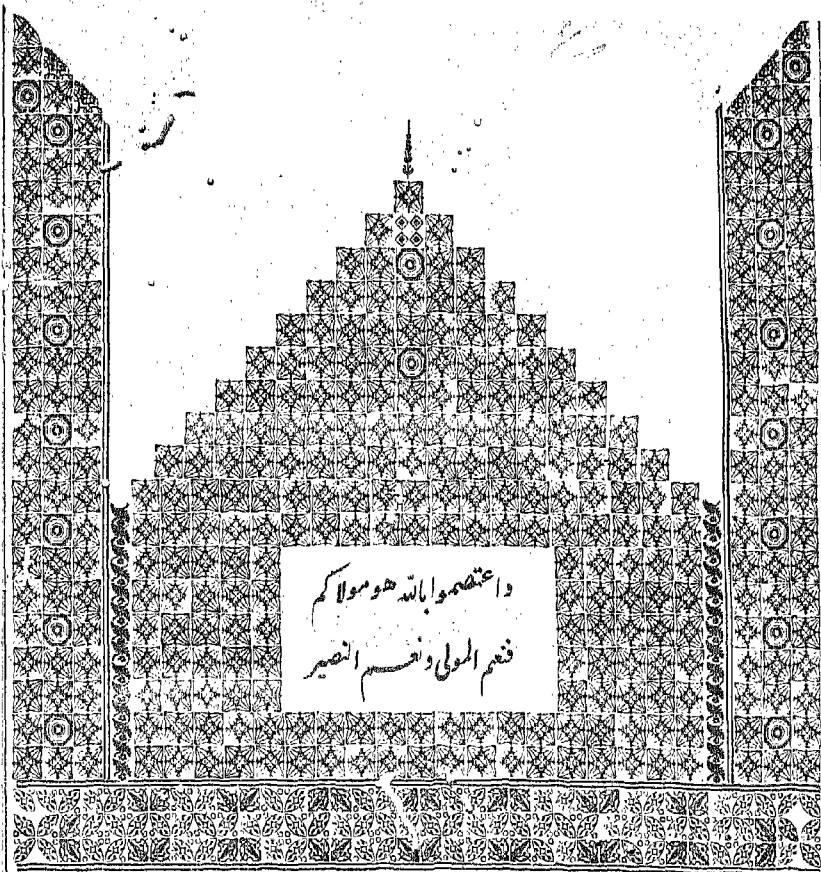
(بسم الله الرحمن الرحيم)

أما بعد حمد الله المنعم بهدايته والصلاة على محمد خير خلقه وعلى آله وعترته فقد كانت دواعي الهمة ومبادي العزيمة تتقاضاني[1] الانتهاز للتقرب الى مجلس مولانا الأجل السيد نصير الدين ظهير الاسلام

(بسم الله الرحمن الرحيم) الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد بن عبد الله وآله وصحبه ومن اتبعهم الى الآن (وبعد) فقد رأيت وأنا في بيروت مدة اقامتي بها سنة ١٣٠٤ من الهجرة كتابا في المنطق يسمى البصائر النصيرية للامام القاضي الزاهد زين الدين عمر بن سهلان الساوي فنظرت فيه فاذا هو حاو مع اختصاره لما لم تحوه المطولات التي بأيدينا من المباحث المنطقية الحقيقية وخال مع كثرة مسائله من المناقشات الوهمية التي لا تليق بالمنطق وهو معيار العلوم من مثل ما نجده في المطالع وشرحها وسلم العلوم وما كتب عليه ووجدته على ترتيب حسن لم أعهده فيما وقفت عليه من كتب المتأخرين من بعد الشيخ الرئيس ابن سينا ومن في طبقته من علماء هذا العلم فاستنسخت نسخة منه وبقيت عندي كغيرها من الكتب الى أن حملني النظر فيما تحتاج اليه طلبة العلم في الجامع الأزهر من الكتب التي تليق بالمتوسطين منهم على اعادة النظر في الكتاب فقرأته كله فزادت قيمته في نفسي وعلت منزلته من رأيي فعرضته على حضرة مولانا الاستاذ الاكبر شيخ الجامع الأزهر ومن حضر من أعضاء مجلس الادارة فأعجبوا به ورأوا أنه من أفضل ما يهدى الى الجامع الأزهر الشريف ليكون من الكتب التي تقرر دراستها فيه على أن الكتاب وان كان جزل العبارة صحيح البيان الا أن فيه ألفاظا وعبارات ومسائل اعتمد في الاتيان بها على ما كان عليه أهل زمانه من درجة العرفان وهي اليوم تحتاج الى شيء من الشرح والايضاح فاستخرت الله تعالى في وضع بعض تعاليق على ما رأيته محتاجا الى ذلك واسأل الله أن ينفع به الطلاب ويجزل فيه الثواب

(1) تتقاضاني أي تطلب مني والانتهاض الى الشيء النهوض والحركة اليه بغنى

بهاء الدولة كافى الملك عين خراسان أبى القاسم محمود بن أبى توبة زاده الله عظم القدر وحسن الذكر ونفاذ الأمر بجمع كتاب فى بعض العلوم الحقيقية واهداء أفضل ما تناله قوى البشر وتنتهى اليه غايات القُدر[1] الى أفضل أكابر العالم وأجلّ من تسمو اليه أعناق العزائم فينكث قوى العزم ويحل عرى الاجماع[2] الجزم قصور باعى وضيق خطوى عن الانتهاض الى فضيلة من الفضائل العلمية لم يُملك[3] زمامها ولم يُحدر لثامها ولم تسبر أغوارها ولم تستبن ظلمها وأنوارها والتقرب الى المستغنى عن جدوى القُرب يشوه وجه الأدب الا اذا تداركه الاذن بالتحسين وتلقاه الرضا بحلى التزيين فلا جرم صرفنى الحزم عن امضاء ما شارفه العزم متطلعا التأشير[4] الاذن الصادر عن حضرته الشريفه وسدّته المنيفه الى أن اتصل بالخادم أمره العالى بتحرير كتاب فى المنطق لا يرده الاختصار الى مضيق الاخلال ولا ينهيه التطويل الى متسع الاملال فانتدبت لامتثال مرسومه[5] ومعه قوى العزيمة نافذ الصريمة وأوردت من المنطق ما لا يسع طالب العلوم الحقيقية الجهل به مقتصرا على إبانة طريق اكتساب التصور والتصديق الحقيقيين اللذين هما الحدّ والبرهان والهداية الى وجوه الغلط فيهما دون الجدل والخطابة والشعر التى هى عن افادة اليقين المحض بمعزل وسميته ﴿ البصائر النصيرية ﴾ تفاؤلا بين ألقابه وتوصلا اليه بأسبابه[6] ولن يعرف قدر هذا الكتاب الا من طال نظره فى كتب المتقدمين بعين التأمل فيجد فيه عند تصفحه ايضاح ما أغفلوه وتفصيل ما أجملوه وتنبيها على مواضع غلطاتهم المتعلم التفطن لها عساه ذهبت عليهم والله المستعان وعليه التكلان فى أن يعصمنا من الزلل والخلل فى القول والعمل وهذا حين ما أفتتح الكلام فيه بتقديم مقدمة مشتملة على فصلين أحدهما فى ماهية المنطق وبيان الحاجة اليه ومنفعته والآخر فى موضوعه

(الفصل الاول)

(فى ماهية المنطق ووجه الحاجة اليه ومنفعته)

الانسان فى مبدإ الفطرة خال عن تحقق الاشياء وقد أعطى آلات تُعينه فى ذلك وهى الحواس الظاهرة والباطنة فاذا أحس بأمور جزئية تنبه لمشاركات بينها ومباينات ينتزع منها عقائد أولية صادقة لا يرتاب فيها عاقل ولا تزول بوجه ما مثل أن الكل أعظم من الجزء وأن الاشياء المساوية لشىء واحد بعينه متساوية وأن الجسم الواحد لا يكون فى مكانين فى آن واحد وعقائد أخر مساوية لهذه فى القوة كالحكم بأن كل موجود مشار اليه والى جهته وأن الأجسام إما لا تتناهى أو تنتهى الى فضاء ممدود

(١) القدر بضم ففتح جمع قُدرة وقوله الى أفضل متعلق باهداء (٢) الاجماع الجزم العزم الذى لا تردد معه وحل عراه نقض العزيمة والرجوع عن القصد (٣) لم يملك الخ أفعال مبنية للمجهول الا تستبن ظلمها فانه الفاعل (٤) التأشير الاذن الخ المشهور فى كلمة تأشير على ألسنة العامة أن معناها وضع الاشارة والاشارة عندهم الرأى فى اللفظ الموجز فيقال أشر على الورق أى أبدى رأيه بلفظ قصير يشبه الاشارة وكل هذا الضروب من الاستعمال فى هذه المادة عامية لا يعرف لها أصل فى اللغة سوى أنه تحريف من أشار الى أشر فلا يصح حمل كلام المصنف على استعمال العامة بأن يفسر تأشير الاذن بوضع اشارة الاذن فان علو عبارته يبعد ذلك والتأشير فى اللغة تحديد أطراف الاسنان ويستعمل اسما للشوك الذى فى ساقى الجرادة والتأشير والمئشار عقدة فى رأس ذنبها كالمخلبين وهما الأشرتان والتأشيرة ما تعض به الجرادة وكل ما للاسم من المعانى يعطى ما يقوى معنى التحديد والتشحيذ فتأشير الاذن الصادر هو تحديده العزم وتشحيذه الهمة حتى تقطع الرأى فى العمل (٥) المرسوم المكتوب أى باسمه هذا الامر والصريمة بمعنى العزيمة (٦) كأن الكتاب اذا نسب اليه وعنون باسمه كان شيأ من ناحيته فيتوصل اليه بأسباب وصلات هى له ومنه وهى الكتاب نفسه

لا يتناهى لكنها كاذبة يستبان(1) كذبها بشهادة القضايا الأول كما سنبينه من بعد وقد يتردد فى أمور بعد إدراك المحسّات وانتزاع القضايا منها وقد لا يجد إلى الحكم الجزم فى بعضها سبيلا وقد يجزم فى بعضها بتصرف فى هذه القضايا وتوصل منها إليه وهذا التصرف قد يكون تارة على وجه الصواب وتارة على وجه الخطا ولا يشذ عن حكمنا هذا إلا من أيد بحدس صائب وقوة إلهية تريه الأشياء كما هى وتغنيه عن الفكر

فإذا انقسمت الاعتقادات الحاصلة للأكثر فى مبدإ الأمر إلى حق وباطل وتصرفاتهم فيها إلى صحيح وفاسد دعت الحاجة إلى إعداد قانون صناعى عاصم للذهن عن الزلل يميز صواب الرأى عن الخطا فى العقائد بحيث توافق العقول السليمة على صحته وهذا هو المنطق

وإنما احتيج إلى تمييز الصواب عن الخطا فى العقائد للتوصل بها إلى السعادة الأبدية لأن سعادة الإنسان من حيث هو إنسان عاقل فى أن يعلم الخير والحق أما الحق فلذاته وأما الخير فللعمل به وقد تواترت شهادة العقول والشرائع على أن الوصول إلى السعادة الأبدية بهما وإذا كان نيل السعادة موقوفا على معرفة الحق والخير والروية الإنسانية قد يعتريها الزيغ والعدول عن نهج السداد فى السلوك الفكرى على الأكثر فربما اعتقدت غير الحق حقا وما ليس بخير خيرا واستمرت على اعتقادها فحرم صاحبها السعادة الأبدية لما فاته من درك الحق والخير والتمييز بينهما وبين الباطل والشر وتخلف عن نيل النعيم الدائم فى جوار رب العالمين فإذا لا بد لطالب النجاة من الهدى إلى وجه التمييز بين الحق والباطل والخير والشر والطريق إليه بمعرفة القانون الصناعى الذى يقيه الغلط فى صواب النظر وإذا حقت الحاجة إليه فنشرح وجه غايته ومنفعته زيادة شرح فنقول.

الحاجة إلى المنطق لدرك المجهولات والمجهولات إما أن يطلب تصورها فقط. أو يطلب التصديق بالواجب فيها من نفى أو إثبات والتصور هو حصول صورة شىء ما فى الذهن فقط مثل ما إذا كان له اسم فنطق به تمثل معناه فى الذهن مثل تمثل معنى المثلث أو الإنسان فى الذهن دون أن يقترن به حكم بوجودهما أو عدمهما أو وجود حالة أو عدمها لهما فإنا قد نشك فى وجود شىء أو عدمه فيحصل فى ذهننا المعنى المفهوم من لفظه وأما التصديق فهو حكم الذهن بين معنيين متصورين بأن أحدهما الآخر أو ليس الآخر واعتقاده صدق ذلك الحكم أى مطابقة هذا المتصور فى الذهن للوجود الخارجى عن الذهن كما إذا قيل الاثنان نصف الأربعة فصدقت كان ذلك حكما منك بأن الاثنين فى نفسه نصف الأربعة كما يحصل فى ذهنك منه

وكل تصديق فيتقدمه تصوران لا محالة وربما يزيد عليه كما فى قولنا الاثنان نصف الأربعة فإن فيه ثلاث تصورات تصور الاثنين والنصف والأربعة ولكن الزيادة على تصورين غير واجبة وأما التصور فقد لا يفتقر إلى تقدم التصديق عليه فلذلك يسمى العلم الأول

وبعض هذه المجهولات قد يكفى فى دركه تذكره وإخطاره بالبال فإذا أُخطر تنبّه له فهو مجهول إذ ليس حاضرا فى الذهن ولا به علم بالفعل بل بالقوة وأكثرها لا يكفى فيه التذكر بل إنما تدرك بمعلومات سابقة عليها وترتيب لها مخصوص لأجله يتأدى إلى العلم بهذا المجهول ولكل مجهول معلومات تناسبه فلمجهول التصور معلومات تصورية ولمجهول التصديق معلومات تصديقية وتلك المعلومات إما أن

---

(1) يستبان مبنى للمجهول من استبان الشىء بمعنى أوضحه متعديا قال صاحب القاموس «بنته بالكسر وبينته وتبينته وأبنته واستبنته أوضحته وعرفته» وكل هذه الأفعال تستعمل لازمة بمعنى وضح ومتعدية بمعنى أوضح

تكون حاصلة بالفطرة من غير تقدم معلوم هو سبب حصولها عليها (١) أو حاصلة بمعلومات أخر سابقة عليها ولكن لا تتسلسل بل تنتهي لا محالة الى معلومات حاصلة بالفطرة فالمنطق مدفوع الى النظر في تلك المعلومات وكيفية تأليفها وتأديها الى هذه المجهولات المطلوبة

وقد جرت العادة بأن يسمى الامر المؤلف من معلومات خاصة على هيئة خاصة مؤدية الى التصور قولا شارحا فمنه حد ومنه رسم والمؤلف من معلومات خاصة على هيئة خاصة ليؤدي الى التصديق حجة فمنه قياس ومنه استقراء وغيرهما وقد يقع الخلل في كل واحد من الامرين أعني القول الشارح والحجة تارة من جهة المعلومات التي منها التأليف وتارة من جهة تأليفها وتارة من جهتيهما فقصارى المنطق أن يعرفنا المعلومات المناسبة لمطلوب مطلوب وهيئة تأليفها المؤدية اليه وأنواع الخلل الواقع فيها فيحصل لنا العلم بالحد الحقيقي الذي يفيد تصور ماهية الشيء وبالشبيه به القريب منه الذي يسمى رسما والفاسد الذي لا فائدة في معرفته الا اجتنابه وكذا يحصل علمنا بالقياس البرهاني الذي يفيد التصديق الحقيقي بالشيء وبالقريب منه الذي يسمى قياسا جدليا والبعيد عنه الذي يسمى خطابيا والفاسد الذي يسمى مغالطيا ونعرف ذلك لكي يجتنب والمخيل يسمى شعريا وهو الذي لا يوقع تصديقا البتة بل تخييلا يؤثر أثر التصديق فيما يرغب فيه أو ينفر عنه

وربما يسئل فيقال إن تعرف المجهولات من المعلومات بالفكر العقلي مفتقر الى قانون صناعي يقايس به فهذا القانون في نفسه من جملة الاوليات البينة المستغنية عن الفكر أو من جملة المعلومات الفكرية المفتقرة الى قانون فان كان من القبيل الاول فليستغن عن تعلمه وان كان من القبيل الثاني فليفتقر الى نفسه ويشترط في تعلمه تقدم العلم به وهو محال فجوابه أن درك العلوم منه ما هو بطريق استفادتها من معلومات سابقة عليها وترتيب لها خاص ومنه ما هو على سبيل التذكير والتنبيه كما سبق والاول منه ما هو متسق منتظم يسهل التدريج فيه من الأوائل الى الثواني والثوالث ولا يعرض فيه الغلط الا نادرا كالعلوم الهندسية والعددية ومنه ما ليس له اتساق يؤمن الغلط فيه كالعلوم الالهية والامور المتعلقة في المنطق منها ما هو على سبيل التذكير والتنبيه الذي لا يحتاج فيه الى قانون متقدم عليه ومنها ما هو على سبيل الوضع والتسليم كأكثر ما في قاطيغو(٢)رياس ومنها ما هو على سبيل الاحتجاج واستفادة المجهول من المعلوم وما كان من هذا القسم فهو من القبيل المتسق المنتظم المأمون وقوع الغلط فيه والخلاف الجاري في المنطق بين أربابه انما هو بسبب الالفاظ المشتركة وذهاب كل فريق الى معنى منه ولو قدر اتفاقهم على معنى له واحد لما اختلفوا

فهذا القدر كاف في بيان ماهية المنطق ووجه الحاجة اليه ومنفعته ثم المنطق انما يفيد الفائدة المطلوبة منه اذا ارتاض الانسان باستعمال هذه القوانين المتعلقة فيه وأما معرفتها دون تعود استعمالها والارتياض بها فقليلة الغناء(٣) والفائدة

(الفصل الثاني)

(في موضوع المنطق)

موضوع كل علم هو الشيء الذي يبحث في ذلك العلم عن أحواله التي تعرض له لذاته وتسمى تلك الأحوال

(١) عليها متعلق بتقدم أي من غير تقدم معلوم عليها هو سبب حصولها (٢) قاطيغورياس باب الكليات المعروفة بالمقولات (٣) الغناء بالفتح والمد النفع

أعراضا ذاتية وستعرفها[1] ولما تبين أن منفعة المنطق وقصاراه تعريف القول الشارح والحجة مطلقا أى على وجه كلى قانونى عام غير مخصص بشئ دون شئ اذا عرف كذلك استغنى عن استئناف تعلم حد حد وبرهان برهان بل انطبق حكمه المجرد عن المواد الخاصة على جميع الحدود والبراهين الخاصة فموضوع نظره إذن المعانى التى هى موادّ القول الشارح والحجة المطلقين من حيث هى مستعدة للتأليف المؤدى الى تحصيل أمر فى الذهن وهذه المعانى هى المعقولات الثانية ومعنى قولنا الثانية هو أن ذهن الانسان تحصل فيه صور الاشياء الموجودة خارج الذهن وماهياتها ثم الذهن قد يتصرف فيها بأن يحكم ببعضها على بعض ويلحق ببعضها أمورا ليست منها او يجرّد بعضها عن عوارض خارجة عن حقيقتها فتصرّف الذهن بجعل البعض حكما والبعض محكوما عليه والتجريد والالحاق أحوال تعرض لهذه الماهيات الموجودة فى الذهن فالماهيات معقولات أولى وهذه الاحوال العارضة لها بعد حصولها فى الذهن معقولات ثانية وهى كون الماهيات محمولات وموضوعات وكليات وجزئيات الى غير ذلك مما تعرفه فاذا موضوع المنطق هذه المعقولات الثانية من حيث هى مؤدية الى تحصيل علم لم يكن وأما المعقولات الأولى فانما ينظر فيها اذا حاول أن يطبق هذا القانون المتعلم على الحدود والبراهين الخاصة ويحاذيها بها فحينئذ يلتفت الى هذه المعقولات الاولى التى هى ماهيات الاشياء الموجودة مثل كونها جواهر وكميات وكيفيات وغير ذلك مما هى أجناس الامور الموجودة كما ستعرفها هذا اذا تعلم الانسان المنطق بفكرة ساذجة مع نفسه دون الاستعانة بمعلم يخاطبه ويحاوره لو أمكن أما اذا جرى التعليم فيه على سبيل المخاطبة والمحاورة ولم يكن ذلك الا بألفاظ صارت الالفاظ أيضا منظورا فيها بالضرورة خصوصا وفكر الانسان فى ترتيب المعانى قلما ينفك عن تخيل ألفاظها معها حتى كأن الانسان يناجى نفسه بألفاظ متخيلة اذا أخذ فى التروى والتفكر

ثم المعانى والالفاظ التى هى موادّ الاقوال الشارحة والحجج مؤلفة ولا يحصل العلم بالمؤلف الا بعد الاحاطة بمفرداته لا من كل وجه بل من حيث هى مستعدة للتأليف فلا جرم وجب علينا أن نعرف أحوال الالفاظ المفردة والمعانى المفردة من هذه الجهة أولا ثم نعقبه بتعريف القول الشارح المفيد للتصور اذ التصور سابق على التصديق طبعا فيستحق التقديم وضعا ونقدّم على هذا التعريف ما يحتاج[2] اليه القول الشارح من التأليف ثم نتبعه[3] بتعريف الحجج على أصنافها تقديما لأنواع التأليف الواقعة فيها فيشتمل كتابنا لهذا الوجه على ثلاث مقالات الاولى فى المفردات والثانية فى الاقوال الشارحة الموصلة الى التصور والثالثة فى الاقوال الموصلة الى التصديق

(المقالة الاولى فى المفردات وتشتمل على فنين)

(الفن الاول فى الالفاظ الكلية الخمسة ويشتمل على عشرة فصول)

(الفصل الاول فى دلالة اللفظ على المعنى)

قد بينا أن نظر المنطق فى المعانى ولكنه اذا اقتصر فى البحث عن الالفاظ وأحوالها وأقسامها على

(١) وستعرفها أى فى فن البرهان قرب آخر الكتاب (٢) ما يحتاج اليه القول الشارح من التأليف قد ذكر ذلك فى أول الفصل الاول من المقالة الثانية حيث قال القول هو اللفظ المركب الخ (٣) ثم نتبعه الخ لم يعقب المصنف الكلام فى القول الشارح بتعريف الحجج على أصنافها وانما قدم الكلام فى أجزاء القضية ثم فى القضية ثم فى المحصورات وغيرها ونحو ذلك مما يتقدم عادة على الحجج ولم يتكلم عن تعريف الحجة الا فى الفن الثانى ولذلك قال هنا تقديما الانواع التأليف وكان الصواب لتنطبق العبارة على الفصح أن يقول كما قال أولا ونقدم على هذا التعريف الكلام فى أنواع التأليف الخ فان قوله تقديما الخ لا يصح الا بتأويل مع تقديم الخ وهو غير معروف فى استعمال اللغة

ماتدعو الضرورة الى النظر فيها بسبب ما بين اللفظ والمعنى من العلاقة أغنانا ذلك عن استئناف تعرّف أحوال المعانى وأقسامها اذ الالفاظ تحذو حذو المعانى فنقول

دلالة الالفاظ على المعانى من ثلاثة أوجه الاول دلالة المطابقة وهى دلالة اللفظ على المعنى الذى وضع له مثل دلالة الانسان على الحيوان الناطق ودلالة البيت على مجموع الجدار والسقف الثانى دلالة التضمن وهى دلالته على جزء من أجزاء المعنى المطابق له كدلالة الانسان على الحيوان وحده أو على الناطق وحده وكدلالة البيت على الجدار أو السقف الثالث دلالة الالتزام والاستتباع وهى أن يدل اللفظ على ما يطابقه من المعنى ثم ذلك المعنى يلزمه أمر آخر لا أن يكون جزأ له بل صاحبا ورفيقا ملازما فيشعر الذهن بذلك اللازم مثل دلالة السقف على الجدار والمخلوق على الخالق والثلاثة على الفردية والانسان على الضحاك والمستعد للعلم وكأن هذا ليس دلالة لفظية بل انتقال الذهن من المعنى الذى دل عليه اللفظ بالوضع الى معنى آخر ملاصق له قريب منه والمستعمل فى العلوم هى دلالة المطابقة والتضمن لا دلالة الالتزام فانها غير منحصرة اذ اللوازم قد يكون لها لوازم وهكذا الى غير نهاية

(الفصل الثانى)

(فى اللفظ المفرد والمركب)

اللفظ المفرد هو الذى يدل على معنى ولا يدل جزء منه على شئ أصلا حين هو جزؤه مثل قولنا انسان فان جزأ منه وليكن «ان» مثلا أو «سان» لا يدل على جزء من معنى انسان ولا على شئ خارج عن معناه حين جعل جزء لفظ انسان وكذلك عبد الله اذا جعل اسم لقب لا نعتا له باضافته الى الله تعالى بالعبودية فان جزأ منه حينئذ لا يدل على شئ أصلا وصار هذا الاسم فى حقه كالمشترك تارة يطلق لقصد التعريف فيكون اسما مفردا وتارة يراد للوصف فيكون مركبا ومن أوجب فى هذا الحد زيادة تخصيص وهى أن لا يدل جزء منه على جزء من معنى[1] الجملة لاعتقاده أن بعض أجزاء الالفاظ المفردة ربما دلت على معانى غير أجزاء الجملة كعبد مثلا من عبد الله أو ان من انسان فان كل واحد منها دال على شئ وان لم يكن جزء معنى الجملة فقد أخطأ لان دلالة اللفظ على المعنى ليست لذات اللفظ بل بالوضع والاصطلاح فتكون دلالتها تابعة لقصد المتلفظ وليس يقصد المتلفظ ولا الواضع بوضعه أن يدل بجزء المفرد على شئ أصلا حينما يجعله جزأ فلا تكون له دلالة حينئذ البتة وأما المركب فهو الذى يوجد لمسموعه أجزاء دالة على أجزاء المعنى المراد بالجملة كقولك العالم حادث والحيوان ناطق وغلام زيد وستأتى تفاصيله فى المقالة الثالثة

(الفصل الثالث)

(فى الكلى والجزئى)

اللفظ المفرد الكلى هو الذى معناه الواحد فى الذهن يصلح لاشتراك كثيرين فيه كالانسان والحيوان بل الكرة المحيطة بتسع متساوى الاضلاع بل[2] الشمس والقمر فانهما كليان وان امتنعت الكثرة فيهما فى

---

(١) معنى الجملة اراد بمعنى الجملة جملة المعنى المراد من اللفظ ومن أوجب الزيادة قال المفرد هو الذى لا يدل جزؤه على جزء معناه

(٢) بل الشمس والقمر ذلك على ما كان يظنه المتقدمون من أنه لا شمس الا تلك التى تضيء نهارنا ولا قمر الا ذلك الذى ينير ليلنا أما اليوم فقد أظهر الاكتشاف شموسا كشمسنا تضيء عوالم كعالمنا وأقمارا كقمرنا تدور حول أجرام كأرضنا تنير ليلها كما ينير البدر ليلنا فالشمس والقمر كليان يشترك فى كل منهما جزئيات موجودة خارجا كالانسان والحيوان

الوجود لكن امتناع الكثرة لم يكن لعدم صلاحية معناها للاشتراك بل المانع خارج وقد اعتقد بعضهم أن لفظة الشمس انما كانت كلية بالنسبة الى شموس كثيرة متوهمة فان أراد بهذا أن اللفظ لا يكون كليا ما لم تتوهم شموس كثيرة تشترك فى معناه حتى اذا لم تتوهم وعدمت الكثرة الوهمية لم يكن اللفظ كليا فليس كذلك بل اللفظ كلى وان لم تتمثل فى الذهن شموس كثيرة تشترك فى معنى هذا اللفظ لان كليته بسبب صلاحيته لاشتراك الكثرة فيه لو كانت وان لم توجد الكثرة لا فى الذهن ولا خارج الذهن والجزئى هو الذى معناه الواحد لا يصلح لاشتراك كثيرين فيه البتة مثل زيد اذا أريد به هذا المشار اليه جملة لا صفة من صفاته فان المفهوم منه لا يصلح البتة للشركة فالفرق بين زيد والشمس مع امتناع الكثرة فيهما فى الوجود هو أنه يمكن أن تتوهم شموس كثيرة يصح وقوع لفظ الشمس عليها بالسوية فصلاحية الشركة ثابتة مهما وجدت الكثرة الوهمية ولا يمكن توهم أشخاص كثيرة كل واحد منهم زيد بعينه فليس اذن لمعنى هذا اللفظ صلاحية الشركة بحال وهذا الفرق انما هو بين زيد والشمس أما هذه الشمس وهذا الرجل فجزئى كلفظ زيد وكذا كل ما اقترنت به الاشارة .

والجزئى يستعمل بمعنى آخر وهو أن كل واحد من المشتركات فى معنى الكلى يقال له جزئى بالاضافة إلى الكلى والجزئى بهذا المعنى يغاير الاول من وجهين أحدهما أنه بهذا المعنى مضاف الى الكلى وبالاول غير مضاف والثانى أن الجزئى بهذا المعنى قد يكون كليا كالانسان فانه جزئى الحيوان ومع ذلك هو كلى وأما بالمعنى الآخر فلا يكون البتة كليا واعلم أنا لا نشتغل بالبحث عن أحوال الجزئى بالمعنى الاول لان الجزئيات غير متناهية ولو كانت متناهية أيضا مثلا ما كنا نستفيد بادراكها ما نطلبه من الكمال العقلى لان ادراكها لا يكون الا حسيا أو خياليا لا عقليا .

(الفصل الرابع)

(فى الموضوع والمحمول)

اذا حكمنا بشئ على شئ فقلنا انه كذا فالمحكوم به يقال له المحمول والمحكوم عليه يقال له الموضوع وليس من شرط المحمول أن يكون معناه معنى ما حمل عليه أى الموضوع اذ لو كان كذلك لم يصح الحمل الا فى الاسماء المترادفة وهى الالفاظ المختلفة الموضوعة لمعنى واحد مثل قولنا الانسان بشر بل من شرطه أن يكون الحمل صادقا وان لم تكن حقيقة المحمول حقيقة ما حمل عليه فاذا قلنا الانسان ضحاك فلا نعنى به أن حقيقة الانسان حقيقة الضحاك بل نعنى أن الشئ الذى هو انسان وله صفة الانسانية هو أيضا ضحاك وله صفة الضحاكية سواء كانت حقيقته فى نفسه المحمول أو الموضوع أو أمرا ثالثا غيرهما أما حقيقته الموضوع فمثل قولك الانسان ضحاك وأما حقيقته المحمول فمثل قولك الضحاك انسان فان الشئ الذى هو الضحاك حقيقته الانسانية وأما حقيقته ثالث غيرهما فمثل قولك الضحاك كاتب فان حقيقة الشئ الذى يقال له الضحاك والكاتب هو الانسان لا الضحاك والكاتب والغرض من هذا الفصل هو أن المحمول يكتفى بكونه صادقا على الموضوع ولا يطلب أن تكون حقيقته حقيقة الموضوع وأما هذه الاقسام الثلاثة التى ذكرناها فتعرفها بعد فصول نوردها ان شاء الله تعالى

(الفصل الخامس)

(فى قسمة الكلى الى الذاتى والعرضى)

اذا عرفت أن الكلى المحمول على الشئ قد يكون حقيقة الشئ وقد يكون أمرا آخر وراء حقيقته فلنبين أقسامه على التفصيل فنقول اللفظ المحمول إما أن يكون دالا على حقيقة الشئ أو على صفة له وأعنى

بالصفة

بالصفة ماهو كالجسم والابيض بالنسبة الى الانسان لا كالبياض والجسمية فان مثل البياض لا يكون محمولا على الانسان الا بالاشتقاق أي يشتق منه له اسم كالابيض ويحمل عليه كاسنبين بعد والصفة المحمولة إما أن تكون داخلة في ذاته يلتئم منها ومن غيرها ذات الشيء وتسمى مقومة ذاتية. أولا تكون داخلة في ذاته بل[1] بل توجد بعده وتسمى عرضية فمنها ما يلزم الذات ويخص باسم العرضي اللازم وان كان المقوم أيضا لازما ومنها ما يفارق ويسمى العرضي المفارق

فالمحمولات هي هذه الدال على الماهية والذاتي المقوم والعرضي اللازم والعرضي المفارق ولنعرف كل واحد منها ثم لنبين أن الدال على الماهية هل هو مندرج تحت الذاتي بحيث يكون الذاتي عاما له ولغيره أم هو خارج عنه لا ينطلق عليه اسمه

(الفصل السادس)

(في تعريف الذاتي)

الذاتي هو الذي يفتقر اليه الشيء في ذاته وماهيته مثل الحيوان للانسان فان الانسان لا يتحقق في ماهيته الا أن يكون حيوانا وكذا البياض لا يتحقق في نفسه الا أن يكون لونا وأما ما يفتقر اليه الشيء في وجوده لا في ماهيته فليس بذاتي مثل كون الجسم متناهيا وكون الانسان مولودا فان الجسم لا يفتقر في جسميته الى أن يكون متناهيا ولا الانسان في انسانيته الى أن يكون مولودا ولذلك يمكن أن يسلب التناهي والولادة عن الجسم والانسان في التصور فيتصور جسم غير متناه وانسان غير مولود ولا يمكن أن يتصور انسان ليس بحيوان وهذا وان لم يكن فرقا عاما بين الذاتي وما ليس بذاتي فان مما ليس بذاتي ما يمتنع سلبه عن الشيء لكنه فرق بين هذه الأمثلة وقد قنع بعضهم بهذا القدر في تعريف الذاتي فقال الذاتي هو الذي لا يمكن رفعه عن الشيء وجودا وتوهما وهذا غير كاف في تمييز الذاتي عن غيره فان من اللوازم ما لا واسطة بينه وبين الشيء بل يلزمه لذاته كما تعرفه ومثل هذا يمتنع رفعه عن ملزومه مع استثبات[2] المزوم وجودا ووهما فاذن الذاتي يختص بزيادة على هذا القدر وهي أنه مع كونه ممتنع الرفع عنه يسبق تصوره على تصور ما هو[3] ذاتي له وبيان هذا أن كل شيء له ماهية ملتئمة من أجزاء فانما توجد في الاعيان اذا كانت أجزاؤها موجودة حاضرة معها وحضور أجزائها هو وجودها أولا وبقاؤها ما دام الشيء باقيا واذا لم توجد في الاعيان إلا على هذا الوجه وهذا هو تقدم الاجزاء عليه تقدما بالذات لا بالزمان فكذلك لا توجد في الاذهان الا على وفق وجودها في الاعيان اذ العلم صورة في الذهن مطابقة للامر الموجود فتكون الاجزاء سابقة في التصور كما هي في الوجود فاذا أخطرت الماهية بالبال وأخطرت أجزاؤها التي التأمت منها لم يمكن أن تعقل الماهية إلا وتكون أجزاؤها معقولة أولا مثل الحيوان والناطق اللذين هما داخلان في ماهية الانسان فلا يمكن أن يعقل الانسان إلا وقد عقل أولا الحيوان والناطق نعم ربما لم يكونا مفصلين في الذهن وليس كل ما لا يكون مفصلا لا يكون معلوما فكثير من المعلومات ليس مفصلا وأما اللوازم فلا يسبق تصورها على تصور الشيء بل اذا تم تصور الشيء تصور لزومها تابعة اياه في الوجود أو الماهية

---

(١) بل توجد بعده أي لا يعتبرها العقل ثابتة للماهية الا بعد تمامها كالكاتب بالقوة للانسان فان قابلية الكتابة شيء يثبته العقل للانسان بعد اعتباره حيوانا متفكرا بالقوة أي ناطقا ولا يمكن أن يتقدم وصف الكاتب بالقوة في التعقل على شيء من الحيوانية أو التفكر بالقوة فانهما المنشأ لكل استعداد يتصور للانسان وكل استعداد يرجع اليهما أو الى أحدهما

(٢) مع استثبات المزوم مرتبط بامتناع الرفع أي لا يمكن تعقل رفعه مع تعقل ثبوت المزوم تعقلا صحيحا

(٣) ماهو ذاتي له أي يسبق تصوره سبقا ذاتيا على تصور الماهية التي هو ذاتي لها فاعتبر قد بالماهية وهو مفسر بالذاتي

فالذاتى أوصاف ثلاثة يشاركه بعض اللوازم فى اثنين منها (الاول) أن الذاتى اذا خطر بالبال وأُخطر ما الذاتى ذاتى له بالبال علم وجود الذاتى له لامحالة بحيث يمتنع سلبه عنه وبعض اللوازم أيضا كذلك (والثانى) أن الذاتى متقدم فى التصور على ما هو ذاتى له وهذا هو الوصف الذى لا يشاركه فيه شىء من اللوازم وهى الخاصة التى لا يشاركه فيها شىء من اللوازم (والثالث) أن لا يكون مستفادا للشىء من غيره فليس الانسان حيوانا لعلة جعلته حيوانا بل لذاته هو حيوان اذ لو كان لعلة لأمكن فرضه انسانا غير حيوان عند فرض عدم العلة وليس هذا مصيرا الى أن الحيوان وجد لذاته من غير علة أوجدته كلا بل المراد أن شيأ مّا لم يجعل الانسان حيوانا نعم الذى جعل الانسان فقد جعل الحيوان بجعله الانسان لان الانسان حيوان مّا فاحداثه إحداث حيوان ما أما أن يقال جعل الانسان ثم أفاده الحيوانية فلا اذ تكون الانسانية متقومة دون الحيوانية ثم تكون الحيوانية واردة عليه(١) من خارج وهو محال وهذا الوصف أيضا مما تشركه فيه اللوازم التى تلزم الشىء لماهيته لا فى وجوده مثل كون الثلاثة فردا أو المثلث مساوى الزوايا القائمتين فليست الفردية موجودة لعلة أفادتها بل الثلاثة فى نفسها وماهيتها لا تكون الا فردا فاذا أوجدت علة ثلاثة فقد أوجدت فردا لا أنها أوجدت الفردية للثلاثة ففرق بين أن يوجد شيأ أو بين أن يوجد لشىء فان مقتضى قولنا يوجد لشىء أن يوجد ذلك الشىء دون هذا الامر ثم يفيده م(٢)ن بعد ذلك الامر فقد عرف بهذا التحقيق أن من اقتصر فى تعريف الذاتى على امتناع الرفع وجودا أو توهما لم يف بتمييز الذاتى عن بعض اللوازم

وههنا بحث لفظى وهو أن لفظ الذاتى هل يشمل الدال على الماهية والمقوّم أم يختص بالمقوّم فلا يكون الدال على الماهية ذاتيا وذلك لان الذاتى يدل على شىء له نسبة الى الذات وانما ينسب الى الشىء غيره لا نفسه وذاته والماهية هى الذات لا غيره فمحال نسبتها الى الذات فلا يقع اذن اسم الذاتى عليها فلا يكون الانسان ذاتيا للانسان بل الحيوان والناطق ذاتيين له لكن الاستعمال اللغوى وان كان يمنع تناول الذاتى للدال على الماهية فالمنطقيون يستعملون هذه اللفظة بوضع ثان مصطلح عليه فيما بينهم وهو أن كل كلى تكون نسبته الى جزئياته المعروضة لمعناه نسبة لو توهم ارتفاعها ارتفع ذلك الشىء الجزئى لا أن الجزئى يرتفع أوّلا بل الكلى هو الذى يرتفع أوّلا فيرتفع بسبب ارتفاعه الجزئى فذلك الكلى ذاتى بالنسبة الى هذا الجزئى سواء كان حقيقة ذات الجزئى أو صفة يفتقر اليها فى ذاته ونسبة الانسان الى الاشخاص التى تحته مثل زيد وعمرو هى هذه النسبة فهو ذاتى لها وان كان دالا على ماهيتها أيضا فاذن الذاتى أعم من الدال على الماهية يشتمل عليه اشتمال العام على الخاص

(الفصل السابع)
(فى العرضى)

العرضى ينقسم الى لازم ومفارق واللازم اما أن يلزم الشىء فى ماهيته أوّلا أو من خارج وما يلزمه فى ماهيته قد يكون بينه وبين الشىء وسط وقد لا يكون وسط وأعنى بالوسط ما يلزمه اللازم أوّلا ثم بسببه يلحق الشىء فما لا وسط بينه وبين الشىء يكون بيّن اللزوم له فيمتنع رفعه عنه فى الوهم وان لم يكن ذاتيا فلا تغتر بقولهم إن الذاتى هو الذى يمتنع رفعه عن الشىء وما ليس بذاتى فلا يمتنع رفعه فان مثل هذا اللازم ليس بذاتى مع امتناع رفعه عن الشىء وجودا ووهما ومثاله كون الثلاثة فردا وكون الانسان مستعدا لقبول العلم وماله وسط فيمتنع رفعه أيضا اذا علم وجوبه ولزومه من جهة ذلك الوسط اللهم الا اذا

(١) واردة عليه أى على الانسان (٢) من بعد بضم الدال أى من بعد ايجاده دون هذا الامر وقوله ذلك الامر مفعول يفيده

لم

لم يعلم بعد لزومه بسبب ذلك الوسط وهذا مثل (١) كون المثلث مساوي الزوايا القائمتين وأما اللازم بسبب أمر خارجي فمثل الاسود للزنجي والذكر والانثى للحيوان والابيض للطائر المسمى ققنس (٢) ومثل هذا قد يفارق الشيء وهمًا مع بقاء الشيء بعينه في الذهن وأما العرضي المفارق فينقسم الى سريع الزوال كحمرة الخجل وصفرة الوجل والقيام والقعود والى بطيئه كالشباب والى سهله كغضب الحليم والى عسره كحلم الحليم

(الفصل الثامن)

(في الدال على الماهية)

قد عرفت انقسام المحمول الى الذاتي والعرضي وانقسام الذاتي الى الدال على الماهية وغير الدال عليها فلنذكر آراء الناس في الدال على الماهية ثم نتبعه بذكر أصنافه

واعلم أن الدال على الماهية هو اللفظ الذي يجاب به حين يسئل عن الشيء أنه ما هو أي ما حقيقته والصالح لهذا الجواب هو اللفظ المطابق لمعناه المتضمن لجميع ذاتياته أو القول الدال هذه الدلالة وستعرف القول بعد هذا مثال الاول قولك في جواب من سأل عن الانسان ما هو إنه انسان فهو لفظ مفرد دال على كمال معناه وحقيقته بالمطابقة وعلى جميع ذاتياته بالتضمن ومثال الثاني قولك في جوابه إنه حيوان ناطق فهذا القول يدل بالمطابقة على الحيوانية والنطق اللذين هما جزآ معنى الانسانية وبالتضمن على جميع الذاتيات الداخلة فيهما فأما اذا أتيت بقول دال على جميع الذاتيات بالمطابقة فلم تعدل في الجواب عن التعريف ولا استكراه مثل هذا الجواب عرفا وذلك مثل أن تقول في مثالنا إنه جوهر ذو أبعاد ثلاثة متنفس نام مغتذ مولد حساس متحرك بالارادة ناطق

وبعض من تقدم كأفضل (٣) المتأخرين زمانا اكتفى في تعريف الدال على الماهية بأنه الذاتي المشترك وهذا التعريف لا يطابق هذه اللفظة لا بالوضع اللغوي ولا بالوضع المنطقي أما الوضع اللغوي فهو أن الطالب بما هو انما يطلب حقيقة الشيء وماهيته ولا تتم حقيقة الشيء بذاتي مشترك بينه وبين غيره بل به وبما يخصه أيضا ان كان له أمر خاص ذاتي دون مشاركة فكيف يجوز الاقتصار في الجواب على الذاتي المشترك الذي ليس كمال حقيقة الشيء بل لابد من لفظ يتضمن جميع ذاتياته المشتركة والخاصة وأما

---

(١) مثل كون المثلث مساوي الزوايا الخ فان هذا لازم للمثلث يمتنع انفكاكه عنه لكن بوسط وهو كون كل مثلث قابلا لان يقام على أحد أضلاعه خط عمودي يتصل باحدى زواياه فيحدث عن جانبي ذلك العمودي زاويتان قائمتان وهما تحتويان كل المثلث
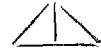
(٢) ققنسا وجد مضبوطا في النسخة التي بيدي بضم القاف الاولى وسكون القاف الثانية وضم النون التي قبل السين ولم أجد لهذا اللفظ ذكرا في معجمات اللغة التي أمكن الاطلاع عليها الا في مطولاتها ولا في مختصراتها ولا فيما استدركه بعض الباحثين في العربية من الغربيين ولم أجده أيضا في كتب حياة الحيوان العربية ولكني ذاكرت أحد المطلعين على اللغة اليونانية واللاتينية لما عهد في علماء العرب من نقل الالفاظ العلمية من اليونانية الى العربية بنوع من التعريب فأخبرني أنه يوجد في اليونانية كلمة كيكنوس Kyknos وهي في اللاتينية سيغنوس Cynos وهي بالفرنساوية سيني Cygne ومعنى هذه الالفاظ جميعها في اللغة العربية البلشون أو مالك الحزين وهو طير مائي أبيض ذكره صاحب حياة الحيوان في مالك الحزين ونقل ما نقل في شأنه عن الجوهري وابن بري والتوحيدي وبه يضرب المثل عند الغربيين في صفاء البياض ورقته فتحققت من ذلك أن المصنف عرب اللفظ اليوناني الى ققنس وعلى هذا يكون الصواب في ضبطه كسر القاف الاولى والله أعلم

(٣) أفضل المتأخرين زمانا هو أبو علي بن سينا يدل على أنه مراده ما سيأتي بذكره في باب التناقض

الوضع المنطقي فهو أن المنطقيين توافقوا فيما بينهم على أنه لا يجاب عن ماهو بأشياء يسمونها فصول الأجناس وهي كما تعرفها بعد ذاتيات مشتركة لكن الذاتي المشترك وان لم يكن دالا على الماهية ولا مقولا في جواب ماهو فهو داخل في الماهية ومقول في طريق ماهو وفرق بين المقول في جواب ماهو والمقول في طريق ماهو اذ كل ذاتي مقول في طريق ماهو لانه متضمّن في الدلالة ولكن ليس وحده مقولا في جواب ماهو لما عرفت

وأما أصناف الدال على الماهية فثلاثة (أحدها) مايدل بالخصوصية المحضة مثل دلالة الحيوان الناطق على الانسان وستعرف بعد أن هذه الدلالة هي دلالة الحد على المحدود (والثاني) مايدل بالشركة فقط وهي أن تجمع أشياء مختلفة الماهيات مشتركة في أمور ذاتية لها ويسئل عن ماهيتها المشتركة مثل ما اذا سئل عن انسان وفرس وثور ماهي فالذي يصلح للجواب هو الدال على كمال الماهية المشتركة بينها وهو الحيوان فأما ماهو أعم من الحيوان مثل الجوهر والجسم فليس بكمال الماهية المشتركة بينها وماهو أخص منه مثل الانسان والفرس والثور فينطوي كل لفظ منه على خصوصية زائدة على مافيه الاشتراك ولا يكون مطابقا للسؤال بل زائدا عليه وأما ماهو مثل الحساس والمتحرك بالارادة وان كان كل واحد منهما مساويا للحيوان حتى إن كل ماهو حيوان فهو حساس وكل ماهو حساس فهو حيوان فليس يصلح للدلالة على ماهيتها وذلك لان الحساس انما يدل بالوضع اللغوي على شئ ما له حس فقط وليس له دلالة على الجسمية الا بطريق الالتزام وهو شعور الذهن بأن الحساس لا يكون في الوجود الا جسما وليست هذه دلالة لفظية بل انتقال الذهن بطريق عقلي من معنى الى معنى ومثل هذا الانتقال والاستدلال مهجور في الدلالات اللفظية اذ لو كان معتبرا لكان اللفظ الواحد دالا على أشياء غير متناهية فان انتقالات الذهن غير متناهية وليس للمنطقيين في أمثال هذه الالفاظ وضع آخر غير الوضع اللغوي. وأما الحيوان فهو موضوع للجسم المتنفس المغتذي النامي المولد الحساس المتحرك بالارادة لا يشذ عن دلالته شئ ما وهذه جملة الذاتيات المشتركة بين الانسان والفرس والثور فلمكن الحيوان هو الدال على ماهيتها (وأما الثالث) فهو مايدل بالشركة والخصوصية أيضا مثل ما اذا سئل عن جماعة هم زيد وعمرو وخالد ماهم كان الجواب انهم أناس وكذلك اذا سئل عن زيد وحده ماهو لا أن يقال من هو كان الجواب إنه انسان فان ماهية زيد وحده هي الماهية المشتركة بينه وبين غيره من آحاد الناس ومايفضل في زيد على الانسانية فهي إما عوارض تطرأ عليه وتزول أو لوازم صحبته من أول تكونه لاقتران أمور عارضة بمادته التي منها خلق أو طرأ بانها في رحم أمه يمكن في الوهم تقدير عدمها وعروض أضدادها في مبدإ الخلقة ويكون هو بعينه ذلك الانسان وأما نسبة الانسانية الى الحيوانية فليست على هذا النحو اذ لا يمكن أن يقدر بقاء ذلك الحيوان بعينه مع تقدير زوال الانسانية وحصول الفرسية بل ذلك الحيوان في الوجود هو ذلك الانسان ومايليق بفهم المبتدئ في هذا الموضع هو أن ذلك الحيوان الذي هو الانسان انما تكونه من مادة وصورة جنسية[1] فاما أن يتم تكونه منهما فيكون ذلك الانسان بعينه أو لا يتم فلا يكون لا ذلك الانسان ولا ذلك الحيوان وليس يحتمل التقدير الآخر وهو أنه انما يصير انسانا بلواحق تلحق مادته لو قدرنا عدمها وعروض أضدادها لتكون حيوانا غير انسان لانه لم يصر انسانا بسبب عرض

(١) وصورة جنسية أراد منها الصورة التي تحصل الجنس ليكون حقيقة بالفعل فقد قالوا ان الجنس لا تحصل في الوجود العقلي أو الخارجي بالفعل الا بالفصل ولذلك قالوا ان الفصل مقوم للجنس نوعا ومحصل له بالفعل مستعد للحوق الخواص به كما سيأتي للمصنف ذكره في الفصل التاسع والعاشر من هذا الفن و يعبرون عن تلك الصورة التي بها يتقوم الجنس نوعا وبها تتم حقيقة النوع بالصورة النوعية أيضا وانما سماها المصنف صورة جنسية لتحصيلها الجنس حقيقة بالفعل كما سبق

في مادّته المستعدة[1] للحيوانية هو الذي اقتضى كونه انسانا ولم يكن هو لم يكن انسانا بل انما جعله انسانا عين ما جعله حيوانا لا بأن جعله حيوانا ثم ألحق به الانسانية أو قرنها به هو أو غيره بل جَعْلُه الحيوانية هو جعله الانسانية أعني حيوانية زيد وانسانيته ولئن اعتاص هذا الفرق على فهم المبتدئ واعتقد أن نسبة الذكورة والانوثة الى الانسانية كنسبة الانسانية الى الحيوان فكما أن الانسان انما جعله انسانا عين ما جعله حيوانا لا بسبب آخر عرض في مادته كذلك انما جعله ذكرا عين ما تقدم فجعله انسانا فلنسامح في هذا المثال ولنجعل الذكورة داخلة في ماهية زيد حتى يكون الجواب انه انسان ذكر أو رجل حين يسئل عنه بما هو فان تحقيق الامثلة ليس على المنطق بل عليه اعطاء القانون المقتدى به في الامثلة واجراء حكمه فيها ان كانت على وفق موجبه

(الفصـــــل التاسع)

(في الجنس والنوع والفصل والخاصة والعرض العام)

قد بينا أن المقول في جواب ما هو إما أن يكون مقولا على كثيرين مختلفين بالحقائق قولا بحسب الشركة أو يكون مقولا على كثيرين مختلفين بالعدد فقط والاول يسمى جنسا والثاني يسمى نوعا وقد[2] يسمى كل واحد من مختلفات الحقيقة المقول عليها الجنس أيضا نوعا مثل الانسان والفرس والثور المقول عليها الحيوان أيضا وليس اطلاق النوع في الموضعين بمعنى واحد فان النوع بالمعنى الثاني مضاف الى الجنس وحده أنه الكلي الذي يقال عليه وعلى غيره الجنس في جواب ما هو بحسب الشركة قولا أوليا وبالمعنى الاول غير مضاف الى الجنس وحده أنه المقول على كثيرين مختلفين بالعدد فقط ولا يحتاج في تصوره مقولا على كثيرين الى أن يكون شئ آخر أعم منه مقولا عليه

ثم الجنس منه ما هو جنس ولا يكون نوعا بالمعنى الثاني تحت جنس آخر اذ لا ذاتي أعم منه ويسمى جنس الاجناس وهو الذي ينتهي الارتقاء اليه ومنه ما هو نوع تحت ذاتي آخر أعم منه هو جنسه فيكون جنسا بالنسبة الى ما هو تحته ونوعا بالنسبة الى ما فوقه وكذلك النوع منه ما هو نوع ولا ينقلب جنسا اذ لا يقال على ماهيات مختلفة الحقائق تحته ويسمى نوع الانواع وهو الذي ينتهي الانحطاط اليه ومنه ما ينقلب جنسا اذ تحته أمور مختلفة الحقائق يقال هو عليها قول الجنس على جزئياته فيترتب بهذه القسمة ثلاث مراتب للجنس وثلاث للنوع

أما مراتب الجنس فهذه جنس عال ليس بنوع البتة وجنس متوسط هو نوع وجنس تحته أجناس وجنس سافل هو نوع وجنس ليس تحته جنس

---

(١) مادته المستعدة للحيوانية يريد المادة العنصرية التي يخلق منها كما ذكر في بيان أن ماهية زيد وحده هي ماهية غيره فقد قال هنالك «لاقتران أمور عارضة بمادته التي منها خلق الخ» ومعنى كون المادة مستعدة للحيوانية أنها قابلة للحياة كالمواد العضوية التي يتكون منها الانسان وغيره من الحيوانات فهذه المادة بعد أن تتكون بالحياة حيوانا الا تتكون انسانا بعوارض تعرض عليها بعد حيوانيتها فتتكون بتلك العوارض ذلك النوع الذي هو الانسان بل انها تتكون انسانا بما كانت به حيوانا لا فاصل بين الكونين ولا في التعقل الفعلي الحقيقي بل هما كون واحد حقيقي ويكفيك لا يضاح ذلك أن تعرف أن للانسان مثلا نفسا واحدة وهو بهذه النفس حيوان وانسان معا بكون واحد

(٢) وقد يسمى الخ أي قد يطلق اسم النوع على الحقيقة باعتبار اختلافها مع غيرها في الفصول مشتركة معها في جنس يشملها جميعا على أن يكون هذا الاعتبار داخلا في التسمية ملاحظا في الاطلاق سواء اتحدت أفراد الحقيقة فيها أو اختلفت ومن هنا تحقق كون النوع بهذا المعنى مضافا لدخول النسبة الى التعريف وأعم من النوع بالمعنى الاول لانه لم يراع اتحاد افراده في الحقيقة

وأما مراتب النوع فهذه نوع عال هو نوع وجنس وجنسه ليس بنوع اذ هو تحت جنس الاجناس الذي لا ينقلب نوعا ونوع متوسط هو جنس ونوع وجنسه نوع ونوع سافل ليس تحته نوع فليس بجنس البتة وهذا السافل يقال له نوع بالمعنى الاول والثاني جميعا فهو كلي يقال على كثيرين مختلفين بالعدد فقط اذ ليس تحته أنواع مختلفة وهذا معنى النوع الاول وهو كلي يقال عليه وعلى غيره جنس في جواب ماهو قولا أوليا وهو معنى النوع الثاني لكنه باعتبار المعنى الاول وهو اضافته الى ما تحته يقال له نوع الانواع ولا مخالفة بين هذا وبين المعنى الثاني الا بالعموم والخصوص كالمخـ(1)ـالفة بين الانسان والحيوان

والمثال المشهور لهذه المراتب هو أن الانسان نوع الانواع وجنسه الحيوان وجنس الحيوان الجسم ذو النفس وجنس الجسم ذي النفس الجسم وجنس الجسم الجوهر فالجوهر جنس الاجناس كما أن الانسان نوع الانواع والحيوان جنس سافل اذ ليس تحته جنس وهو نوع بالنسبة الى ما فوقه والجسم نوع عال اذ ليس جنسه نوعا وهو جنس بالنسبة الى ما تحته والجسم ذو النفس متوسط بينهما فهو جنس تحته جنس ونوع فوقه نوع

وأما ما ليس بدال على الماهية من قسمي الذاتي فلا يجوز أن يكون أعم الذاتيات المشتركة والا كـ(2)ـان مقولا على المشتركات فيه في جواب ماهو فيجب أن يكون إما مساويا للماهو الجنس الاعلى أو أخص منه فيصلح اذن لتمييز الذاتي عما يشاركه الموصوف به في الوجود أو في جنس مّا لان كل خاص اتصف به هذا الأعم أمر يميزه عما لم يتصف به اذا كان مشاركا له في أمر عام ولذلك يصلح أن يكون جوابا لسؤال الطالب للتمييز وهو لفظ «أيّ» فان الأيّ يطلب به تمييز الشيء عما يشاركه في أمر عام لهما مثل ما اذا قيل الانسان أيّ حيوان هو كان ذلك طلبا للتمييز عن المشاركات في الحيوانية فجوابه الامر الذي يخصه دون غيره من الحيوان كالناطق أو الضاحك أو غيرهما من الخواص ذاتية كانت أو عرضية فان الأيّ لا يتعين الذاتي لجوابه الا على اصطلاح بعض الناس ولا مشاحة معهم فيه وكما لا يتعين الذاتي لجوابه كذلك لا يتعين طلب التمييز به عن المشاركات في أمـ(3)ـر ذاتي بل في كل عام حتى في الشيئية المطلقة أو الوجود مثل ما اذا قيل الجزئي أيّ شيء هو أو أي موجود هو وحينئذ يكون الجواب بماهيته لانه يطلب بهذا السؤال جميع ماله في ذاته بعد الشيئية والوجود وذلك ماهيته فتكون لفظة أيّ شيء هو أو أي موجود هو أي ما هو سوى الشيئية والوجود هذا اذا قرن أي بلفظة الشيء أو الموجود أما اذا قرن بغيره من الامور العامة كان المراد طلب تمييزه عن مشاركه في ذلك العام فكل مميز صالح لجوابه وان لم يكن ذاتيا وهذا القسم من الذاتي الذي ليس بدال على الماهية مميز لا محالة فكان صالحا لهذا الجواب وقد يسمى باسم الفصل وان كان كل مميز فصلا سواء كان ذاتيا أو عرضيا لكن المنطقيون

(1) كالمخالفة بين الانسان والحيوان فالعموم والخصوص بين معنى النوع هما العموم والخصوص المطلق ولم يحفل المصنف بما يفرضونه من نوع بسيط يقال على أفراده المتفقين بالحقيقة وليس له جنس لبساطته أو نوع مركب من فصلين متساويين هما جزآه وليس فوقه جنس لان كلا الفرضين مما لا نفع له في العمل بالقوانين المنطقية لان الحدود انما تكون للمركبات ولا يقصد الى البسائط بالتحديد والمركب الذي لا جنس له مما يتخيل ولا يتحقق ولذلك حصر المناطقة الحد التام فيما تركب من جنس وفصل قريبين

(2) كان مقولا على المشتركات فيه في جواب ماهو لانه اذا كان أعم ذاتي فكل ذاتي سواه أخص منه فيكون مقسما له فتتباين الاقسام في ذلك الاخص ولا يبقى لها اشتراك الا في هذا الاعم فيكون تمام المشترك بينها فيقال في جواب ماهو

(3) قوله في أمر ذاتي متعلق بالمشاركات أي لا يتعين أن يطلب بأي تمييز الشيء عما يشاركه في ذاتياته فقط بل يصح أن يطلب بها التمييز عما يشاركه حتى في الشيئية الخ

خصوا بهذا الاسم المميز الذاتي وحدّه أنه الكلي المقول على النوع في جواب أيّ ما هو في ذاته

﴿واعلم﴾ أن الفصل اذا اقترن بطبيعة الجنس قوّمها نوعا فهو ذاتي لطبيعة الجنس كالنطق الذي يقوّم الحيوان نوعا هو الانسان لكنه ليس ذاتيا للطبيعة الجنسية المطلقة مثل الحيوان المطلق في مثالنا اذ الحيوانية المطلقة قد تخلو عن النطق ولا يتصور خلو الشيء عن ذاتياته بل هو ذاتي لطبيعة الجنس المخصصة في الوجود التي هي حيوانية الانسان دون حيوانية غيره من الانواع فان تلك الحيوانية انما تتقوّم نوعا محصلا بالنطق فالنطق وان كان ذاتيا للمقوّم نوعا الذي هو مركب من الحيوانية والنطق فهو[1] ذاتي أيضا للحيوانية المخصصة دون اعتبار النطق معها اذ لو كانت ذاتيته بالنسبة الى المركب منه ومن الحيوانية فقط لم يكن بينه و بين العرضيات فرق فان جميعها ذاتية بهذا الاعتبار اذ البياض ذاتي للجسم الابيض اذا أخذ الجسم من حيث هو أبيض والضحك ذاتي للحيوان الضاحك من حيث هو ضاحك

فقد عرفت بهذا أن اعتبار كون الفصل ذاتيا للجنس هو غير اعتبار كونه ذاتيا للنوع المقوّم به فان ذاتيته بالنسبة اليهما على اختلاف أما بالنسبة الى النوع فهو داخل في معناه وأما الى طبيعة الجنس التي هي حصة[2] هذا النوع فغير داخل في معناها بل مقوّم لها في الوجود فقط اذ لولا الفصل لما تصوّر تقومها أصلا

﴿واعلم﴾ أن طبيعة الجنس اذا تقوّمت بالفصل نوعا استعدّت بعد ذلك لما يلحقها من اللوازم والعوارض الغير الذاتية وقبل اقتران الفصل بذلك الجنس لا يتصوّر اقتران شيء من اللوازم التي تتبع

---

(١) فهو ذاتي للحيوانية المخصصة دون اعتبار النطق معها الخ معنى كونه ذاتيا للحيوانية المخصصة انها لا تكون حصة للنوع بالفعل بحيث تكون حقيقة محققة الا بالفصل فهو ذاتي لها من حيث انها لا تكون ذاتا حقيقية الا بانضمامه اليها وان لم يكن هو داخلا في مفهومها وبعض القوم صرح بان الفصل علة فاعلية لحصة النوع من الجنس فالناطق مثلا علة فاعلة للحيوانية التي في الانسان وزعموا أنهم فهموا ذلك من كلام الشيخ ابن سينا وغيره وهم غير صحيح وخبط في فهم ما رأوه من عبارات الشيخ وغيره في بيان مذهب افلاطون وارسطو في وجود الجنس والنوع والفصل وليس موضع تفصيله في المنطق وانما هو باب واسع من أبواب الحكمة الاولى يبين فيه هل للمعقولات الكلية وجود عقلي حقيقي مستقل عن الوجود الحسي وليس دونه في التحقق الوجودي وان ذلك الوجود العقلي الحقيقي يتنزل الى الوجود الحسي في افراد كل نوع وهو ما ذهب اليه افلاطون أو أن ذلك الوجود الحقيقي للكليات ليس الا وجودا واحدا وهو وجود الحصص في الاشخاص أو حصص الاجناس في الانواع فكما تقول ان النوع وهو الحقيقة اذا وجد في الخارج فتشخصه هو ذلك الوجود الخاص لا أمر آخر جعلها شخصا وبقية العوارض تلحقها بعد اعتبارها موجودة بذلك الوجود دون ان يكون الوجود جزأ منها كذلك تقول ان الناطق مثلا هو الوجود الخاص للحيوان في الانسان وبه صار نوعا بدون أن يكون جزأ من الحيوان فوجود النوع والجنس والفصول وجود واحد وهو مذهب ارسطو وهذا لا حاجة لبيانه في المنطق ومع حرص المصنف على الابتعاد عن هذه المباحث الحكمية في المنطق فقد شاطر في بعض ما خاضوا فيه والذي يحتاج اليه في المنطق للفرق بين الذاتي وغيره هو ما قاله الشيخ ابن سينا «ان الفصل ينفصل عن سائر الامور التي معه بأنه هو الذي يلحق أولا طبيعة الجنس فيحصلها ويفرزها وانها (اي سائر الامور) تلحقها بعد ما لحقها وأفرزها» وقول المصنف اذ لو كانت ذاتيته بالنسبة الى المركب منه الخ يريد به ان المركبات الاعتبارية كالجسم الابيض يكون فيها العرض جزأ من المركب مقوّما له من حيث هو مركب منه ومن غيره ومع ذلك لا يعد ذاتيا فكذلك جزئية الناطق المركب منه ومن الحيوان وهو الانسان ليست وحدها كافية في الدلالة على أنه ذاتي له فلا بد لكونه ذاتيا من امر آخر وهو تحصيله لحصة الجنس في الوجود كما سبق ولو اكتفى المصنف في الفرق بين الفصل وغيره بما ذكره الشيخ لما مس الحاجة اليه

(٢) حصة هذا النوع الخ أي حصة الجنس المحصلة في هذا النوع

ذلك النوع به بل جميعها أتسخ عنى تعرض بعد الفصل وهذا المتقوم بالفصل قد يكون نوعا أخيرا وقد يكون نوعا متوسطا كالحيوان المتقوم بالحساس الذى هو فصله وماهو مثل الحساس الذى هو فصل جنس الشئ فهو ذاتى مشترك لجميع الانواع الواقعة تحت ذلك الجنس ومع ذلك لا يقال عليها فى جواب ماهو باعتراف المنطقيين فتعرف به أنه ليس كل ذاتى مشترك مقولا فى جواب ماهو والفصل وإن لم يكن ذاتيا مقوما لطبيعة الجنس المطلقة فهو مقسم لها فكل فصل فهو إذن بالقياس الى النوع مقوم و بالقياس الى جنس ذلك النوع مقسم و بالقياس الى طبيعة الجنس المخصصة فى الوجود أيضا مقوم فللجنس الأعلى الفصل المقسم دون المقوم وللنوع الاخير المقوم دون المقسم وللمتوسطات المقوم والمقسم معا أما المقسم فما يقسمه و يقوم نوعه تحته وأما المقوم فما يقومه و يقسم جنسه اليه فهذه الثلاثة التى هى الجنس والنوع والفصل أقسام الذاتى

وأما العرض فاما أن يكون خاصا بنوع واحد دون غيره سواء كان لازما أو عارضا مفارقا وسواء عم جميع النوع أولم يعم وسواء كان النوع أخيرا أومتوسطا ويسمى الخاصة ولكن أفضل الخواص ماهو اللازم العام لجميع أشخاص النوع وحدها أنها كلية مقولة على جزئيات نوع واحد قولا غير ذاتى وهى مثل الضاحك والكاتب للانسان ومساوى الزوايا القائمتين للمثلث وإما أن لا يكون خاصا بل يوجد لغيره من الانواع سواء كان لازما لتلك الانواع أو مفارقا وسواء عم جميع آحادها أولم يعم ويسمى العرض العام وحده أنه المقول على كثيرين مختلفين بالحقيقة قولا غير ذاتى وهو كالابيض للثلج والجص وكالمتحرك لانواع الحيوانات وهذا العرض غير العرض المستعمل مقابلا للجوهر الذى ستعرفه بعد فان هذا قد يكون جوهرا كالابيض بالقياس الى الانسان والثلج وهو عرض عام اذ هو كلى محمول على الثلج والجص وليس بجنس له ولا فصل ولا نوع ولا خاصة فلابد من أن يكون عرضا عاما لان الكلى لا يخلو من أحد هذه الامور الخمسة كما عرفت

(الفصل العاشر)

(فى مناسبة هذه الخمسة بعضها مع بعض)

اعلم أن الشئ الذى هو جنس ليس جنسا فى نفسه ولا بالقياس الى كل شئ بل جنس الامور المشتركة فيه المقول هو عليها فى جواب ماهو وهى أنواعه وكذلك[(1)] النوع انما هو نوع بالقياس الى الامر الذاتى الذى هو أعم منه وهو جنسه المتضمن لجميع ذاتياته التى تشاركه فيها الانواع الاخر والفصل فصل بالقياس الى ما يتميز[(2)] به فى ذاته والخاصة انما هى خاصة بالقياس الى ما يعرض لطبيعته وحده وكذلك العرض انما هو عرض عام بالقياس الى ما يعرض له لا وحده بل إذا أخذ مع غيره

وههنا[(3)] دقيقة لطيفة يجب أن يتنبه لها وهى أن المشتركات فى الجنس قد يمكن أن تؤخذ على وجه لا يكون الجنس بالاضافة اليها الا نوعا كالحيوان اذا أخذ بالنسبة الى هذا الحيوان المشار اليه دون

(١) وكذلك النوع الخ هذا هو النوع بالمعنى الاضافى أما بالمعنى المشهور فهو نوع بالقياس الى الاشخاص التى تحته متفقة فيه مختلفة بالعدد فقط

(٢) الى ما يتميز به فى ذاته أى الى الماهية التى تتميز به فى ذاتها

(٣) وههنا دقيقة الخ حاصل ما فصله المصنف فى الامثلة أن كل كلى أخذته من حيث هو فى شخص مع ملاحظة التشخص فيه دون ما عداه فقد اعتبرته من حيث هو حصة تحققت بهذا التشخص وهو الوجود الخارجى فيكون حقيقة تحققت بهذا الوجود فتكون نسبتها الى بقية الوجودات الخاصة هى نسبتها الى هذا الوجود فتكون نوعا لا اختلاف فى افراده الا باختلاف الوجودات لا غير وهو من الانواع الاعتبارية كما لا يخفى

أخذ النطق معه فانه يكون نوعا بهذا الاعتبار لانه يكون مقولا على كثيرين مختلفين بالعدد اذا لم يؤخذ معها النطق وغيره من الفصول التى للحيوانات الأخر وكذلك الفصل مثل الناطق اذا أخذ بالنسبة الى هذا الناطق غير مأخوذ معه الحيوانية فانه نوع لا فصل جنس وانما هو فصل لاشخاص الحيوان اذا اعتبرت حيوانيتها وكذلك الضحاك انما هو نوع أيضا لهذا الضحاك من غير أن يعتبر انسانا وانما هو خاصة لاشخاص الناس وكذلك الابيض لهذا الابيض من حيث هو أبيض مشار اليه نوع له وانما هو عرض عام للثلج والجص وغير ذلك مما هو موصوف بالابيض لا لهذا الابيض من حيث هو هذا الابيض وكما أن الجنس ليس جنسا لاحد جزئياته المأخوذة دون الفصل فكذلك ليس جنسا للفصل ولا الفصل نوعا له والا لاحتاج الى فصل آخر بل الفصل معنى خارج عن طبيعة الجنس المطلقة وكذا الجنس خارج عن معنى الفصل فان الناطق ليس هو حيوانا ذا نطق بل شئ ما ذو نطق وان كان يلزم أن يكون ذلك الشئ حيوانا كما عرفت وأما الحيوان ذو الناطق فهو الانسان الذى هو النوع ولو كان الحيوان داخلا فى معنى الناطق لكان اذا قيل حيوان ناطق فقد قيل حيوان هو حيوان ذو نطق والجنس اذا قيل على الفصل فهو كما يقال العرض اللازم على المعروض له ونسبة الفصل اليه كنسبة الخاصة التى لا توجد فى جميع النوع الى النوع لكن الفرق بينهما أن الفصل هو الذى يقترن بالجنس أولا فيقومه نوعا موجودا بالفعل مستعدا للحوق الخواص به والخاصة والعوارض اللازمة تعرض بعد تقومه نوعا لاقتران الفصل بطبيعة الجنس

واعلم أن الفصل المنطقى للانسان هو الناطق لا النطق فان الفصل الكلى يحمل على النوع كما عرفت والنطق لا يحمل على الانسان الا بالاشتقاق ولكنه(١) مع ذلك يسمى فصلا بسيطا والكليات الخمسة أيضا على هذا المنهاج فالجنس هو مثل الحيوان المحمول على جزئيه الذى هو الانسان لا الحيوانية وكذلك النوع هو مثل الانسان لا الانسانية والخاصة مثل الضحاك لا الضحك والعرض العام مثل الابيض لا البياض لان هذه هى المحمولات على جزئيات النوع التى هى زيد وعمرو لا النطق والضحك والحيوانية والانسانية والبياض

واعلم أنه قد يكون شئ بالاضافة الى أنواع عرضا عاما وبالاضافة الى ما فوقها خاصة كالمشى فانه عرض عام بالقياس الى الانسان وخاصة للحيوان بل قد يمكن أن يكون شئ واحد جنسا ونوعا وخاصة وعرضا عاما بالنسبة الى أشياء مختلفة كاللون فانه نوع من الكيف وجنس للسواد والبياض وخاصة للجسم وعرض عام للانسان والفرس

(الفن الثانى)

(فى المعانى المفردة المدلول عليها بالالفاظ الكلية الخمسة ويشتمل على اثنى عشر فصلا)

(الفصل الاول)

نريد أن نبين فى هذا الفن جملة الأمور التى تقع عليها هذه الالفاظ الخمسة المذكورة فى الفن الأول التى معانيها فى الذهن أجزاء المعانى المركبة التركيب الموصل الى درك المجهولات والمنطقيون حصروا الامور فى أجناس عشرة هى أجناس الاجناس وقسموا كل واحد منها الى أنواعه متخطين فى القسمة المتدرجة أنواع الانواع التى لا نوع بعدها وبينوا خواص كل واحد منها والامور العامة لجميع الأولية

---

(١) ولكنه أى الناطق يسمى فصلا بسيطا وان كان مشتقا يحتوى مفهومه معنى مركبا لان الفصل ما عبر عنه الناطق لا مفهوم الناطق

منها وأن الالفاظ المفردة الكلية لاتخرج بالدلالة عن شيء منها الأ أن أكثر البيان الذي يستعمل في هذا الفن هو على سبيل الوضع والتسليم لا على سبيل التحقيق فان البيان اللائق بفهم المبتدئ قاصر عن الوفاء بتحقيق مقصود هذا الفن بل لايفي به الا النظر المنتهي الى العلوم الكلية المتدرب بكثير من النظريات وذلك لان ضرورية هذا العدد لاتبرهن في المنطق ولا كون كل واحد منها جنسا حقيقيا ولا كون كل واحد منها جوهرا والباقية أعراضا بل يجب أن يقبل قبولا على سبيل التقليد وحسن الظن فان بيانه الحقيقي لايتكلفه الا الناظر في العلم الكلي من علوم مابعد الطبيعة وغرضنا من تقديم هذا الفن مع تعذر الاستقصاء في بيانه بالنسبة الى فهم الشادين(١) أن تأنس طباعهم بأمثلة هذه الكليات الخمسة ويسهل عليهم دركها بالنظر في نفس الامور فان ادراك القوانين مجردة عن المواد والامثلة ربما يستعصي على الطباع الغير المروضة فليكن هذا القدر من الفائدة منتهى طمعك في هذا الفن أما الفن الاول فضروري التقديم لكثرة نفعه وعموم فائدته بالنسبة الى تعليم الحجج والاقوال الشارحة اذ الحجج مؤلفة من مقدمات والمقدمة مؤلفة من مفردين بينهما نسبة أحد المفردين يسمى موضوعا والآخر محمولا ولا بد من كلية الموضوع ليدخل في العلوم ومن كون المحمول على نسبة من النسب المذكورة في الذاتية والعرضية ليدخل في البرهان الذي قصارى المنطق تعليمه والقسمة أيضا احدى الطرق الموصلة الى اقتناص العلم بالمجهول والقسمة الفاصلة هي التي للاجناس بفصولها المقسمة الى الانواع اللاحقة بها كي لاتقع طفرة من درجة الى غير التي تليها فيخل بالمتوسطات وقد تكون القسمة بالخواص والاعراض أيضا فمعرفة هذه المفردات نافعة في معرفة الحجج ومنفعتها في الاقوال الشارحة أظهر اذ الحدود من جملتها مؤلفة من الاجناس والفصول والرسوم منها مؤلفة من الاجناس والخواص والاعراض فقد عرفت بهذا تفاوت فائدتي الفنين بالنسبة الى غرض المنطق وهذا الفن هو المسمى قاطيغورياس أي المقولات العشرة

(الفصل الثاني)

(في نسبة الاسماء الى المعنى)

المراد بالاسم ههنا كل لفظ دال سواء كان ما يراد بالاسم بعد هذا أو ما يراد بالكلمة أو بالاداة ونسبة الأسامي الى المسميات لاتخلو من ثلاثة أقسام فانه إما أن يتحد الاسم ويتكثر(٢) المسمى أو يتكثر الاسم ويتحد المسمى أو تتكثر الاسماء والمسميات معا والقسم الاول على وجهين (أحدهما) أن يكون اللفظ الواحد واقعا على المسميات الكثيرة بمعنى واحد لا اختلاف بينها فيه مثل الحيوان الواقع على الانسان والفرس والثور وهذا الوجه يختص باسم المتواطئ والكليات الخمسة كلها بالنسبة الى جزئياتها متواطئة لانها واقعة عليها بمعنى واحد بالسوية وربما يظن أن الجنس والنوع والفصل هي المتواطئة فحسب دون الخاصة والعرض العام وليس كذلك فان كون الاسم متواطئا هو وقوعه على مسميات كثيرة بمعنى واحد لا لكون المعنى ذاتيا أو عرضيا

(١) الشادين الشدو كل شيء قليل من كثير شدا من العلم والغناء وغيرهما شيئا أشدوا أحسن منه طرفا وشدوت الابل شدوا ساقتها قال ابن الاعرابي الشادي المغني والشادي الذي تعلم شيئا من العلم والادب والغناء ونحو ذلك كأنه ساقه وجمعه فالشادون أي الذين أخذوا طرفا من هذا العلم ولم ينتهوا الى غايته وهم المبتدئون

(٢) ويتكثر المسمى أي يكثر ما يطلق عليه اللفظ فان الحيوان وان اتحد مفهومه وهو المعنى الموضوع له اللفظ ولكنه يكثر ما يطلق عليه الحيوان كالانسان والفرس وغيرهما وهي من مسمياته لان كلا اسمه حيوان

(والثانى) من وجهى القسم الاول ينقسم ثلاثة أقسام   إما أن يكون المعنى المفهوم من اللفظ واحدا فى المسميات كلها ولكن بينها اختلاف فيه من جهة أخرى مثل أن يكون لبعضها أولا أو بعضها أولى به أو هو أشد فى بعضها وإما أن لا يكون المعنى واحدا ولكن بين المعنيين مشابهة ما وإما أن لا يكون المعنى واحدا ولا بين المعنيين مشابهة ما فالقسم الاول من هذه الثلاثة يسمى لفظا مشككا وهو مثل الوجود الواقع على الجوهر والعرض فان معناه واحد فيهما ولكنه للجوهر أولا وأولى وللعرض ثانيا وليس بأولى بل هو لبعض الجواهر أقدم وأولى منه لبعض ولبعض الاعراض كذلك أقدم وأولى من بعض والاول غير الاولى لان كثيرا مما هو أولى ليس بأول وهو اذا كان المعنى فيهما معا من غير تقدم وتأخر ولكنه فى أحدهما أتم وأثبت[1] وأما كل ما هو أول فهو أولى وأما الاختلاف بالشدة والضعف فانما يكون فى المعانى التى تقبل الشدة والضعف مثل المتلونات المختلفة بشدة ألوانها وضعفها كالثلج والعاج والجص وكذلك الاشياء الحارة والباردة فان بعضها يكون أشد حرارة من بعض وكذلك فى البرودة فلا يكون الابيض والحار والبارد واقعا عليها بالتواطؤ بل بالتشكيك

(والقسم الثانى) من هذه الثلاثة يسمى الاسماء المتشابهة وذلك مثل تسميتك الفرس الطبيعى والفرس المصور حيوانا وليس وقوع الحيوان عليهما بمعنى واحد فان معناه فى أحدهما هو أنه جسم ذو نفس حساس متحرك بالارادة وفى الآخر معناه أنه شكل صناعى يحاكى ظاهر صورة الجسم الحساس المتحرك بالارادة ولكن بين المعنيين مشابهة ما إما فى الشكل أو فى غير ذلك هى الداعية الى إعطاء أحد الامرين اسم الآخر فيكون الاسم موضوعا لاحدهما أولا وللآخر ثانيا فاذا قيس الاسم اليهما جميعا كان ذلك تشابه الاسم واذا قيس الى الثانى منهما سمى بالاسم المنقول وربما خص المنقول بما شاع فى الوضع الثانى وصار حقيقة فيه وترك استعماله للمعنى الاول كلفظى الصوم والصلاة اختصتا فى الوضع الثانى بالعبادتين المعروفتين وان كان لفظ الصوم بالوضع الاول للامساك ولفظ الصلاة للدعاء والاسماء المستعارة والمجازية من المتشابهة أيضا فان لفظ الشئ انما يستعار لغيره لشبه أو قرب واتصال بينهما لكنها اذا استعيرت فتفهم معناها صارت من جملة المنقولة والمستعار هو الذى استعير للشئ من غيره من غير نقل اليه بالكلية وجعله للاستعارة بالحقيقة بل يكون باقيا كما كان للمعنى الاول وان أريد به فى الحال المعنى الثانى كقولك للبليد حمار والمجاز هو الذى يطلق فى الظاهر على شئ والمطلق عليه فى الحقيقة غيره كقول الله تعالى واسأل القرية أى أهلها ولولا ما بين القرية والأهل من كونها سكنا وكونهم مسكونا فيها لما جاز إضافة السؤال فى الحقيقة الى الاهل ومن حيث الظاهر الى القرية ثم هذا التشابه إن كان فى أمر قريب الى الفهم فهو من هذا القسم وان كان فى معنى بعيد مثل وقوع الكلب على هذا الحيوان المعروف وعلى الشعرى لاجل أن الكلب أتبع الحيوانات للانسان والشعرى تابعة للصورة التى جعلت كالانسان وهى صورة[2] الجبار وتوأمين فليس من هذا القبيل بل هو من الاشتراك المحض فى الاسم من غير تشابه فى المعنى وهذا هو القسم الثالث وذلك مثل العين الواقع على منبع الماء والعضو المبصر والدينار فان مفهومات العين فيها مختلفة لا تشابه فيها بوجه ما وتشترك هذه الاقسام الثلاثة فى اسم وهو أن يقال لها المتفقة أسماؤها وقد يتفق أن يكون الاسم الواحد مقولا على شيئين

---

(١) وأثبت كما وجد بياض وحركة لشئ واحد فى آن واحد من علة واحدة فان الوجود للبياض أتم وأثبت منه فى الحركة

(٢) صورة الجبار وتوأمين صورة الجبار هى صورة الجوزاء برج من البروج الاثنى عشر وسميت الجوزاء بالجبار لانها على صورة ملك متوج جالس على كرسى ويعتبرون فيها صورتى انسان ولهذا قيل انهما توأمان والشعرى كوكب نير يقال له المرزم بكسر فسكون ففتح يطلع بعد الجوزاء وطلوعه فى شدة الحر وهما الشعريان العبور التى فى الجوزاء والغميصاء التى فى الذراع تزعم العرب أنهما أختا سهيل

بالاشتراك والتواطؤ مثل الاسود اذا قيل على القار[1] وعلى من اسمه أسود وهو ملوّن أيضا بالسواد فاذا قيل الاسود عليه تعريفا له باسمه كان قوله عليه وعلى القار بالاشتراك وان قيل عليه وصفا له بالسواد كان قوله عليه بالتواطؤ بل يتفق أن يكون مقولا على شيء واحد من جهتين بالاشتراك كالأسود المسمى به شخص ملوّن بالسّواد فان وقوع الاسود عليه بالاضافة الى اسمه ولونه وقوع بالاشتراك وربما كان معنى عاما مسمى باسم وسُمّي ذلك الاسم معنى خاص تحته فوقوع الاسم عليهما والحالة هذه وقوع بالاشتراك مثل الممكن اذا قيل لغير الممتنع وقيل لغير الضروري وجودا وعدما وغير الممتنع أعم من غير الضروري فاذا قيل عليهما الممكن فهو قول بالاشتراك بل قوله على الخاص وحده قول بالاشتراك أيضا بالنظر الى ما فيه من[2] المعنيين المختلفين ويقع من أمثال ذلك غلط كثير فهذه كلها أقسام القسم الاول وهي المتواطئة والمشككة والمتشابهة والمشتركة

وأما القسم الثاني وهو ما تتكثر الاسم ويتحد المعنى فهو مثل قولنا الليث والأسد لهذا السبع المعروف والخمر والعُقار للشراب المسكر المعتصر من العنب فان هذه الاسماء متواردة على معنى واحد من غير أن يكون لبعضها دلالة زائدة ليست لغيره وتسمى أسماء مترادفة

وأما القسم الثالث الذي يتكثر فيه الاسم والمعنى جميعا فيسمى أسماء متباينة مثل الحجر والفرس والسراج والماء وهذه الأسامي إما أن تكون مختلفة الموضوعات كما ذكرنا من المثال وإما أن تتفق موضوعات معانيها المختلفة فيظن أنها مترادفة لاتفاق موضوعاتها وليست كذلك فذلك على أقسام إما أن يكون أحد اللفظين بحسب الموضوع والآخر بحسب وصف له مثل قولنا السيف والصارم فان السيف اسم لهذه الآلة التي هي موضوعة[3] لمعنى الصارمية والصارم اسم لها اذا أخذت بوصف الحدّة وقد يكون كل واحد من اللفظين بحسب وصف وصف مثل قولنا الصارم والمهنّد فان أحدهما يدل على حدّته والآخر على نسبته وقد يكون أحد اللفظين بحسب وصف والآخر بحسب وصف لذلك الوصف كقولنا ناطق وفصيح فالناطق وصف والفصيح وصف لذلك الوصف

ومن جملة المتباينات الاسامي المشتقة وهي التي لمسمياتها صفة أو شيء غير الصفة منسوب اليها فيؤخذ لمسمياتها من أسماء تلك الصفات أو الشيء المنسوب اليها أسماء تدل على وجود تلك الصفات أو الاشياء المنسوبة اليها وتُغيّر تلك الأسامي في الشكل والتصريف أو الزيادة والنقصان لتدل على تخالف المعنيين كقولنا شجاع من الشجاعة ومتموّل من المال وحدّاد من الحديد ولو كان مأخوذا بعينه من غير تغيير الشكل كالعادل الموجود فيه العدل اذا سمي عدلا لم يكن من جملة ما هو مشتقا بل من جملة ما يقال باشتراك الاسم والمنسوبات مثل المكي والمدني من هذا القبيل وربما اختص المشتق بما يدل بتغيير اللفظ عن شكله كالهند والمنسوب بما يدل بالحاق لفظ النسبة به مع بقائه على شكله كالهندي والمشتق يحتاج الى اسم موضوع لمعنى والى شيء آخر له نسبة الى ذلك المعنى والى مشاركة لاسم هذا الآخر مع الاسم الاول والى تغيير ما يلحقه

(الفصل الثالث)

(في تعريف الجوهر والعرض)

الموجود إما أن يكون جوهرا أو عرضا والجوهر هو الموجود لا في موضوع والعرض هو الموجود في

(1) القار بالقاف شيء أسود تطلى به السفن والابل وقيل هو الزفت

(2) من المعنيين أي جواز الوجود وجواز العدم فاطلاق الممكن على جائز الوجود وعلى جائز العدم بالاشتراك

(3) موضوعة لمعنى الصارمية أي هي ذات والصارمية وصف لها محمول عليها حمل اشتقاق

موضوع ونعنى بالموضوع ههنا المحل المتقوّم بذاته المقوّم ما يحله فكل ماهو بهذه الصفة فهو عرض
وما ليس فى شئ بهذه الصفة إما لأنه ليس فى شئ أصلا أو أن كان فى شئ فلا يكون ذلك الشئ متقوما بذاته
مقوما لهذا الحال فيه فهو جوهر أما ماهو فى شئ ولكن لا على هذا النحو فمثل صورة الماء فى المادة القابلة
لها ومثل وجود الجزء فى الكل كالواحد فى العشرة ومثل الجنس فى النوع كالحيوان فى معنى الانسان
ومثل النوع فى الجنس كمثل الانسان فى عموم الحيوان ومثل كون الشئ فى المكان أو فى الزمان أو فى
عرض من الاعراض مثل ما يقال فلان فى الغضب أو الراحة أو الصحة أو السعادة أو السياسة فان
جميع هذا ليس موجودا فى الموضوع على النحو الذى حددنا الموضوع

أما مادة الماء فليست مقوّمة الذات الا بصورة المائية فلا تكون موضوعا لها وكذا الكل لا قوام له
الا بالجزء وكذلك طبيعة النوع تقوّمها طبيعة الجنس كالانسان تقوّمه بالحيوان وعموم الجنس أيضا
تقوّمه بالنوع فما لم يكن للجنس أنواع لا يتحقق جنسا فلا يكون أحدهما موضوعا للآخر وأما كون
الشئ فى المكان أو الزمان أو الغضب وغير ذلك فليس قوامه بهذه الأشياء فالجسم قد يفارق مكانه الى
غيره ولا يبطل قوامه وكذلك يستبدل الزمان وهو على قوامه وتستبدل هذه الحالات من الغضب
والراحة وغيرها وقوامه باق وان اتفق أن كان شئ من هذه ملازما ككل الارض فى مكانه[1] الذى هو
فيه فليس لتعلق قوامه به وأن مكانه[2] هو الذى أفاده القوام بذاته ووجوده بالفعل وأما العرض
فبخلاف ذلك فانه انما لا يفارق موضوعه الذى له بعينه لان قوامه بذلك الموضوع لا لامر آخر سوى ذلك
وقد أورد من جملة ما يقال فى شئ وجود الكل[3] فى الاجزاء طلبا للفرق بينه وبين العرض فى الموضوع
وهذا تعسف غير محتاج اليه اذ الكل هو مجموع الاجزاء فلا يقال إن الكل فى الاجزاء بل الكل هو الاجزاء
لا واحد واحد منها بل جملتها فنسبة الكل فى إما الى جزء جزء وهو محال اذ ليس الكل فى واحد واحد
من الاجزاء أو الى الاجزاء جملتها وهو جملة الاجزاء فكيف ينسب اليها بأنه فيها اذ هو كنسبة الشئ الى
نفسه بأنه فيها فلا يقال العشرة فى آحادها وأجزائها وهذا القدر كاف فى الفرق بين العرض وبين
ما يقال فى شئ

ثم الجوهر منه جزئى كزيد وعمرو وهذا الخشب وهذا الجبل ومنه كلى كالانسان والحيوان والعرض
منه جزئى كهذا البياض وهذا العلم ومنه كلى كالبياض والعلم فالجوهر الكلى مقول على موضوع
وموجود لا فى موضوع أما كونه مقولا على موضوع فلكليته وأما أنه ليس فى موضوع فلجوهريته
ولفظة الموضوع فيهما باشتراك الاسم فان الموضوع عندما يقال فيه مقول على موضوع معناه المحكوم
عليه بايجاب أو سلب كما تقدّم فى الفن الاول والموضوع عندما يقال ليس فى موضوع هو ما حددناه فى
هذا الفصل والعرض الكلى مقول على موضوع وموجود فى موضوع وأما الجوهر الجزئى فلا
مقول على موضوع ولا موجود فى موضوع أما أنه ليس موجودا فى موضوع فلجوهريته وأما أنه ليس
مقولا على موضوع فلأن الموضوع الذى يقال هو عليه إما أن يكون كليا أو جزئيا ولا يجوز أن يكون

---

(١) فى مكانه أى مكان كل الارض (٢) وأن مكانه هو الذى أفاده الخ معطوف على تعلق قوامه أى ليس لزوم الارض لمكانها أو لزوم مكانها لها بسبب أن قوام الارض متعلق بالمكان وان المكان هو الذى أفادها قوامها بذاتها وأفادها وجودها بالفعل

(٣) وجود الكل فى الاجزاء نائب فاعل أورد أى كما أوردوا فيما سبق الوجود فى المكان وكون الجزء فى الكل مثلا ليفرقوا بين هذا وبين كون العرض فى الموضوع أوردوا أيضا وجود الكل فى الاجزاء ليفرقوا بينه وبين العرض الخ

كليا لان الكلي هو ما يشترك في معناه كثيرون فلا يجوز أن يصير بحيث يستحيل اشتراك كثيرين في معناه وهو كلي واذا حكمنا عليه بجزئي أنه هو فقد حكمنا بأن ما يشترك فيه كثيرون هو موصوف بأنه لا يجوز أن يشترك فيه كثيرون وهو محال اللهم الا أن يلحق السور الجزئي بذلك الكلي مثل أن تقول بعض الناس زيد فتكون قد غيرت الامر عن وضعه الطبيعي فان زيدا أولى أن يكون موضوعا للانسان منه لزيد لانه لا يعرّف الانسان والانسان يعرّفه ثم ليس ذلك البعض الا زيدا بعينه فلا حمل ولا وضع الا في اللفظ وان كان موضوعه جزئيا فلا يجوز أن يكون غيره لان الجزئيين المتباينين لا يحمل أحدهما على الآخر فان هذا الخشب لا يكون ذلك الخشب وزيد لا يكون عمرا من حيث هما شخصان جزئيان فبقي أن يكون موضوعه هو بعينه ومثل هذا لا يكون موضوعا الا بحسب اللفظ مثل ما تقول زيد هو أبو القاسم فان الاشارة باللفظين هي الى شيء واحد هو معين في الوجود والعقل فهو الموضوع وهو المحمول فلا موضوع ولا محمول فثبت أن الجزئي ليس مقولا على موضوع فان المقول على الموضوع لا بد أن يكون كليا والعرض الجزئي موجود في موضوع وليس مقولا على موضوع أما وجوده في الموضوع فلعرضيته وأما أنه ليس مقولا على موضوع فلجزئيته

(الفصل الرابع)

(في تأليفات بين المقول على الموضوع والموجود في الموضوع)

اعلم أنه اذا قيل(١) شيء على موضوع وقيل آخر على ذلك المقول فهذا الآخر مقول أيضا على الموضوع الاول مثل ما اذا قيل الحيوان على الانسان وقيل الجسم على الحيوان فالجسم مقول أيضا على الانسان ولكن انما يكون هذا الثالث مقولا على الاول اذا كان الثاني واحدا بعينه فيهما جميعا في موضع الثالث من الوجه الذي حمل على الاول أما ان اختلف اعتبار الثاني بالنسبة الى الاول والثالث فلا يلزم منه أن يقال الثالث على الاول مثل الحيوان اذا قيل على الانسان وقيل الجنس على الحيوان ثم(٢) لا يقال الجنس على الانسان لان الحيوان الذي قيل عليه الجنس هو الحيوان المجرد في الذهن عن الفصول المنوعة الصالح لقبول أي فصل كان والذي قيل على الانسان هو طبيعة الحيوان بلا شرط تجريد أو خلط فاذا خصص بشرط التجريد خرج عن أن يكون محمولا على الانسان فما حمل عليه الجنس ليس محمولا على الانسان وما حمل على الانسان لا يحمل عليه الجنس فلذلك لم يجب حمل الجنس على الانسان بسبب حمله على الحيوان لاختلاف اعتباري الوسط(٣) بينهما وقد اشترط قوم كون المقول على الموضوع ذاتيا وعللوا امتناع حمل الجنس على الانسان بعرضيته ونحن قد أبطلنا هذا الرأي وبينا أن غير الذاتي أيضا مقول على جزئياته بالتواطؤ فليس امتناع حمل الجنس على الانسان لانه ليس بذاتي للحيوان بل لما ذكرناه واذا كان شيء مقولا على موضوع وآخر موجودا في هذا المقول فلا يكون مقولا على الموضوع الاول بل موجودا فيه أيضا كالجسم على الحيوان والبياض في الجسم فالبياض لا يقال على الحيوان بل يقال هو فيه واذا كان شيء موجودا في موضوع وآخر مقولا عليه فلا يقال هذا الآخر على الموضوع الاول أيضا بل يكون موجودا فيه كالبياض في الجسم واللون على البياض

(١) اذا قيل شيء أي حمل حمل مواطأة (٢) ثم لا يقال الجنس الخ أي مع حمل الجنس على الحيوان المحمول على الانسان لا يقال الجنس على الانسان لاختلاف الجهة في حمل الحيوان على الانسان وفي وضعه للجنس

(٣) الوسط بينهما هو الحيوان وقد اختلف اعتباراه فقد حمل على الانسان بلا شرط وحمل عليه الجنس بشرط التجريد عن الفصول المنوعة والصلاحية لقبول أي فصل كان

واللون فى الجسم لأعليه وأما ان كان الشئ موجودا فى موضوع وآخر موجودا فى هذا الشئ فالمشهور أن هذا ممتنع لان العرض لا يقوم بالعرض وليس هذا بينا بنفسه ولا لازما من حدّ العرض ولا قام على استحالته برهان بل الوجود يشهد بخلافه أما أنه لا يلزم من حد العرض فلأن العرض هو الموجود فى موضوع ولم يشترط فيه أن يكون هذا الموضوع جوهرا أو عرضا فطلق هذا لا يمنع أن يكون موضوعه عرضا أيضا ويقومان بجوهر ولكن أحدهما بواسطة الآخر وأما أن الوجود يشهد بخلافه فهو أن الحركة عرض موجود فى الجسم وتوجد فيها السرعة وهى عرض وكذلك السطح عرض كما تعرفه وتوجد فيه الملاسة وهى عرض وبواسطة السطح توجد فى الجسم ولكن تنتهى آخر الأمر الى موضوع وهو جوهر توجد فيه هذه الاعراض كلها ولكن بعضها بواسطة بعض فاذن موضوع ما فى موضوع هو الجوهر ع(1) لى هذا الوجه وأما موضوع ما على موضوع فقد يكون عرضا كالبياض للون وقد يكون جوهرا ولا يخفى مثاله

(الفصل الخامس)

(فى بيان الاجناس العشرة)

وهى الجوهر والكم والكيف والاضافة والأين ومتى والوضع والملك وأن يفعل وأن ينفعل فهذه هى الامور التى تقع عليها الالفاظ المفردة

كما أن مفردات الالفاظ مواد المركبات اللفظية فمعانى هذه الامور فى الذهن مواد المعانى المركبة ولسنا نشتغل بأن هذه العشرة تحوى الموجودات كلها بحيث لا يخرج عن عمومها شئ ولا بأنه لا يمكن جمع الامور فى عدد أقل منها ولا بأن دلالتها على ما تحتها دلالة الجنس أى ليست دلالة اشتقاق بل دلالة تواطؤ ولا دلالة اللوازم الغير المقوّمة بل دلالة المقوّمات فان المنطق لا يفى ببيان ذلك فكل ما قيل فى بيانه فهو تعسف غير ضرورى الا أن ما يهمنا من البحث هو أن الموجود هل يعم العشرة عموم الجنس والعرض هل يعم التسعة عموم الجنس والحق أن عمومهما ليس جنسيا لان من شرط الجنس أن يكون وقوعه على ما تحته بالتواطؤ ومع التواطؤ أن يكون ذاتيا والمعنيان معدومان فيهما أما أنه ليس ولا واحد منهما ذاتيا لما تحته فلأن الذاتى ما اذا أخطر مع ما هو ذاتى له بالبال لم يتصوّر أن يفهم الموصوف بالذاتى الا أن يفهم الذاتى له أوّلا وليس الموجود والعرض بهذه الصفة فانا نفهم معنى كثير من الاشياء ولا نفهم وجوده بل ربما نشك فى وجوده وكذلك كثير من أنواع الكمية والكيفية نفهم معناه ولا نفهم عرضيته بل نشك فى عرضيته ولو كانا ذاتيين لما أمكن فهم جزئيهما الا بعد(2) فهمهما الذاتى الجزئى وكذلك ليسا متواطئين فان المتواطئ ما حمله على جزئياته بمعنى واحد على السواء من غير تقدّم وتأخر والموجود يقع على الجوهر أوّلا ثم على الكيف والكم وعلى سائر الاعراض بعدهما وكذلك معنى العرض هو الموجود فى الموضوع وما لم يوجد(3) الكم فى موضوعه لا يوجد الأين ومتى كما تعرفه بل

(1) على هذا الوجه أى وجه أن الاعراض تنتهى اليه فالجوهر موضوع لكل ما هو فى موضوع إما مباشرة أو بالواسطة ومعنى كونه موضوعا أنه مستقوم بذاته مقوم لما حلّ فيه لا بالمعنى المقابل للمحمول أما موضوع ما على موضوع فهو بمعنى ما يقابل المحمول لان ما على الموضوع هو المحمول ولذلك يكون عرضا كقولك البياض لون وجوهرا كقولك الجسم جوهر

(2) بعد فهمهما الذاتى الجزئى أى بعد فهمهما فى ضمنه لانهما مقوّمان له فهو الذاتى الجزئى ثابتين له

(3) وما لم يوجد الكم الخ أى فالعرض مقول على الكم أوّلا ثم على الاين ومتى ثانيا فهو على التشكيك فيه وفيهما وكذا يقال فى المضاف مع بقية الاعراض فان العرض يقال عليه بعد جميعها

المضاف يعرض بعد الجواهر والاعراض فثبت بهذا أن ليس وقوع الموجود والعرض على هذه العشرة أو التسعة وقوعا جنسيا

(الفصل السادس)

(فى أقسام الجوهر وخواصه)

الجوهر إما بسيط وإما مركب والبسيط هو الفرد الذى لا يتركب من أشياء كل واحد منها جوهر فى نفسه والمركب ما يتركب من أشياء هى أيضا جواهر والبسيط إما أن لا يكون جزأ داخلا فى تقوم المركب وماهيته بل هو برىء مفارق عن المادة أصلا وليُسَمَّ وجوده وإما أن يكون داخلا فى تقوّمه وماهيته والداخل إما كالخشب بالنسبة الى السرير أى المحل القابل للجزء الآخر من المركب وإما كشكل السرير وهيئته بالنسبة اليه وليس نسبة الجزء القابل الى الجزء المقبول ههنا كنسبة الموضوع الى العرض فى أنه تقوم ذاته أوّلا ثم يصير سببا لقوام العرض بل قوام القابل ههنا بالمقبول والجزء القابل يسمى مادّة والمقبول صورة والمادّة هى التى لا يكون باعتبارها وحدها المركب وجود بالفعل بل بالقوة والصورة ما بحصوله يصير المركب بالفعل وما ذكرناه من شكل السرير فهو بناء على الظاهر فليس الشكل صورة جوهرية بل هو عارض وأما المـ(١)ـركب فهو الجسم وهو إما ذو نفس وإما غير ذى نفس وذو النفس ينقسم الى النامى وغير النامى والنامى ينقسم الى الحساس وغير الحساس والحساس ينقسم الى الناطق وغير الناطق ويندرج تحت ذى النفس الحيوانات وأنواع النباتات والسموات فانها ذوات أنفس عند الحكماء وتحت ما ليس بذى النفس الجمادات كلها من العناصر والمعدنيات ثم يندرج تحت النامى الحيوانات وأنواع النبات وتحت غير النامى السموات ويندرج تحت الحساس جميع الحيوانات الناطق والاعجم وتحت غير الحساس أنواع النباتات كلها ويندرج تحت الناطق الاشخاص الجزئية كزيد وعمرو وخالد وغيرهم وتحت ما ليس بناطق مما له حس جميع الانواع الحيوانية كالفرس والثور والحمار وغير ذلك ويندرج تحت كل واحد من الانواع شخصياته كهذا الفرس وذلك الحمار

وكل واحد من أنواع الجوهر قد يؤخذ كليا وقد يؤخذ جزئيا وكل واحد منهما جوهر لان الانسان الجزئى الذى هو زيد لم يكن جوهرا لكونه زيدا وإلا لما كان عمرو جوهرا ولا لكونه موجودا فى الاعيان اذ الجوهر ليس حقيقته أنه الموجود فى الاعيان لا فى موضوع بل الشئ الذى يلزم ماهيته اذا وجدت فى الاعيان أن يكون لا فى موضوع وكانت جوهريته لحقيقته وماهيته وما يحمل عليه شئ لماهيته لا يبطل ذلك الحمل بسبب العوارض التى تلحقه والشخصية والعموم من العوارض فلا تبطل بسببها الجوهرية المحمولة على الانسان لماهيته الانسانية

وفصول الجواهر أما البسيطة منها كالنطق والحس فهى أجزاء الجواهر ومقوماتها فان طبيعة الجنس انما تتقوم بالفعل بسبب اقتران هذه الفصول بها كما بيناه وأجزاء الجواهر لا بد من أن تكون جوهرا اذ هى أقدم منها فان جزء الشئ أقدم بالذات من ذلك الشئ ولا يتقدم الجوهر فى الوجود شئ سوى الجوهر اذ الموجود لا يخلو من أن يكون جوهرا أو عرضا والعرض يتأخر عن الجوهر فى الوجود فالمتقدم عليه لا يكون عرضا وما ليس بعرض فهو جوهر فاذن هذه الفصول جواهر وأما الفصول المركبة التى هى الفصول المنطقية مثل الناطق والحساس فهى محمولة لا محالة على الانواع التى هى الجواهر ولا يحمل على الجواهر ما ليس بجوهر لكن جوهريتها ليست على سبيل تضمنها الجوهرية بل على سبيل التزام

(١) أى لا يوجد مركب حقيقى من أجزاء جوهرية الا الجسم وجميع ما يرد عليه من الاشكال أعراض له

الجوهرية أي الناطق شيء ذو نطق يلزم أن يكون جوهرا لا أن الجوهر داخل في معناه وحقيقته وهذا شيء قد عرفته من قبل

والكلي وإن شارك الجزئي في كونه جوهرا لكن الجزئي أولى بالجوهرية لأن وجوده لا في موضوع متحقق والجوهر وإن لم تكن جوهريته هو الوجود لا في موضوع لكنه معتبر فيه الوجود لا في موضوع والكلي لم يتحقق[(١)] وجوده لا في موضوع وكذلك الكلي قوامه بالجزئي فما لم يكن جزئي يقال عليه الكلي لا تتحقق الكلية التي هي نفس القول على موضوع تحته والجزئي ليس قوامه بالكلي فإن من الأشياء ما ليس[(٢)] يقال عليه كلي بل هو وحده لا مشارك له والذي يقال عليه كلي فقد يمكن أن يتوهم شخصا وحده ليس عليه كلي وهذا الجزئي هو الذي ليس بمضاف وأما الجزئي بالمعنى المضاف فلا يعقل دون الكلي كما لا يعقل الكلي دونه وفيما بين الكليات تفاوت أيضا فالأنواع أولى بالجوهرية من الأجناس لأن قياس الأجناس الى الأنواع هو قياس الأنواع الى الأشخاص فإن النوع يمكن أن يقال على ما تحته دون أن يكون عليه كلي آخر هو جنس وأما الجنس فلا بد له من وجود كليات هي أنواع تحته وأما خواص الجوهر فمنها ما يعم كل جوهر وهو أنه لا ضد له والضدان هما الذاتان المتعاقبان على موضوع واحد يستحيل اجتماعهما فيه وبينهما غاية الخلاف وما ليس له موضوع لا يكون ضدا لشيء ولا له ضد والجوهر ليس في موضوع وأما إن عني بالضدين ما يتعاقبان على محل كان ذلك المحل مادة أو موضوعا كان لبعض الجواهر ضد وهي الجواهر الصورية لكن هذه الخاصية ليست للجوهر بالقياس الى كل عرض بل بالقياس الى بعض الأعراض فإن الكمية لا ضد لها أيضا كما نبينه

وتتبع هذه الخاصية أخرى وهي أن الجوهر لا يقبل الاشتداد والتنقص فإن المشتد يستدعي حالة هي ضد الحالة التي يشتد اليها واشتداده هو أن ينسلخ عن حالة يسيرا يسيرا متوجها الى أخرى يكتسبها يسيرا يسيرا وهذا لا يكون الا بين ضدين ولا تضاد في الجوهر وما تساهلنا[(٣)] في ثبوته للجوهر فطريانه دفعة لا يسيرا يسيرا ولا يتصور بسببه الاشتداد والنقص وكما أن الجوهر لا يقبل الاشتداد والتنقص على سبيل الحركة كذلك لا يكون جوهر ما هو أشد في جوهريته من جوهر آخر فلا يكون انسان أشد في انسانيته من انسان آخر ولا فرس أشد من فرس في فرسيته كما يكون بياض أشد في بياضيته من بياض آخر وسواد أشد في سواديته من سواد آخر وليس معنى هذا الأشد هو الأولى الذي حكينا

---

(١) لم يتحقق وجوده الخ أي وهو كلي فإنه عند التحقق يكون ذلك الجزئي وقوله وكذلك الكلي قوامه بالجزئي وجه ثان لكون الجزئي أولى بالجوهرية وحصله أن الكلي في كليته محتاج الى اعتبار الجزئي فلا قوام له بدون الجزئي ولا يخفى ما في هذا الوجه من مخالفة الصواب في بيان ما هو بصدده فإن الكلي محتاج الى الجزئي في عروض الكلية له والكلية من الأعراض العامة لكل من الكليات لا دخل لها في كونه جوهرا أو عرضا أما الكلي في ذاته المعروض للكلية فلا مدخل للجزئي في قوامه بوجه الا من حيث ان الكلي لا يوجد في الخارج الا في الجزئي فالجزئي أولى بالوجود لا في موضوع من الكلي الذي لم يتحقق في الجزئي وهو عين الوجه السابق على قوله وكذلك الخ

(٢) ما ليس يقال عليه كلي أي كلي ذاتي فلا ينافي أنه لا يوجد جزئي لا يقال عليه المعلوم أو الموجود أو الجزئي فإن لفظ الجزئي كلي في مفهومه يقال على كل جزئي

(٣) وما تساهلنا في ثبوته للجوهر الخ أي أن الحق أن لا انتقال في الجواهر فإن انتقال المادة من صورة الى صورة ليس انتقال جوهرها في الصور كما تنتقل الحرارة من طور الى طور آخر أشد منه وانما هو عدم صورة ووجود صورة أخرى تقوم المادة كما كانت تقومها تلك ولو تساهلنا وسمينا ذلك انتقالا للجوهر فإنما يطرأ عليه من ذلك دفعي لا يقع يسيرا يسيرا كما هو الشأن في الاشتداد والانتقاص

بثبوته فى الجوهر فان الأولى يتعلق بوجود الجوهرية والأشد يتعلق بماهية الجوهرية والكم أيضا يشارك الجوهر فى هذه الخاصية

ومن خواص الجوهر التى لا يشركه فيها شىء من الأعراض أن الجوهر مقصود اليه بالاشارة والأعراض إن أشير اليها فانما تتناول الاشارةُ بالقصد أوّلا موضوعاتها ثم تتعين هى بسبب تعين موضوعاتها فلولا موضوعاتها لاستحال أن يكون اليها اشارة أما هى فالاشارة اليها بالعرض لا بالقصد والذات لكن هذه الخاصية لا تعم كل جوهر فان الجواهر المفارقة لا اشارة اليها كانت جزئية أو كلية والجواهرُ المحسّة اذا أخذت كلية صارت معقولة فخرجت عن امكان الاشارة فهذه خاصية بعض الجواهر وهى المحسة الجزئية

ومن خواصه أن الواحد المتعين منه يكون موضوعا للاضداد بتغيره فى نفسه أما الكلى فلا يقبل الاضداد لانه لو قبل لكان كل شخص واقع تحته أسود وكل شخص أبيض اذ الكلى يشتمل على كل شخص فاذا قبل حكما قبله جميع جزئياته ونعنى بتغيره فى نفسه أن تعاقب الاضداد عليه لا يكون بسبب تغير فى شىء آخر بل بتغيره فى ذاته فيخرج على هذا الظن الذى يوصف واحد منه بأنه صادق ثم يصير هو بعينه كاذبا اذا تغير الشىء المظنون وبقى الظن بحاله وكذلك السطح يقبل واحد منه بعينه السواد والبياض وذلك لان الظن لا يقبل لذاته و بتغير نفسه وحده الضدين بل لتغير الامر المظنون فى نفسه وكذلك السطح انما يقبل الضدين لتغير مزاج الجسم أوّلا فيتغير السطح بسببه عن ضد الى ضد فهذا القدر من الكلام فى الجوهر وخواصه كاف فى هذا المختصر

(الفصل السابع)
(فى الكم)

وهو الذى يقبل لذاته المساواة واللامساواة والتجزى ويمكن فرض واحد فيه أو ليس فيه يُعدّه أو يقدّره ويقبل غيرُه هذه الصفات بسببه وله بالقسمة الاولى نوعان أحدهما المتصل والآخر المنفصل

أما الكم المتصل فيستدعى تميزه عن الجسمية اتّفاق البيان فنقول

كل جوهر جسم يمكن أن يفرض فيه ثلاثة أبعاد متقاطعة على حد واحد مشترك بينها تقاطعا قائما أى يحدث من تقاطع كل بعدين منها زاوية قائمة وهى التى تحدث من قيام بعد على بعد مثله الى الجهتين سواء ولا يخالف فى هذا جسم جسما فـ(١) كونه بهذه الصفة هو الصورة الجسمية التى هى جوهر لا الكمية التى هى عرض ثم الاجسام تختلف بأن توجد بعض هذه الابعاد أو كلها فى بعضها أصغر مما توجد فى البعض والجسم الواحد قد تختلف أيضا فى هذا المعنى بالنسبة الى أحواله فى نفسه بسبب تشكلات متعاقبة عليه بالفعل مثل قطعة شمع شكلتها بشكل يكون أحد هذه الابعاد بسببه أزيد من الباقية ثم غيرته الى شكل يخالف الاول وتعرض بسببه أبعاد أخر مخالفة للاول مع بقاء الجسمية والشمعية على ما كانت فهذه الابعاد الموجودة بالفعل التى تختلف بها الاجسام فيما بينها أو الجسم الواحد بالنسبة الى أحواله هى الكم المتصل ويرسم بأنه الذى يمكن أن تفرض فيه أجزاء تتلاقى عند

(١) فكونه بهذه الصفة هو الصورة الجسمية يريد منشأ انتزاع ذلك الكون وهو الامر الحقيقى الذى به تقومت المادة جسما وصارت به تقبل فرض هذه الابعاد ذلك الامر الذى لا يختلف فى جسم دون جسم أما ما تختلف فيه الاجسام من هذه الابعاد فهو الكم كما بينه وفصله

حدّ واحد مشترك بينها فمنه ما هو قارّ الذات ومنه ما ليس قارًّا بل هو في التجدد وأنواع القارّ الذات ثلاثة

(الأوّل) الخط وهو بعد واحد لا يقبل التجزئة الا في جهة واحدة وهو الذي يرسم في مبادى الهندسة بأنه طول لا عرض له (والثانى) السطح وهو البعد القابل للتجزئة في جهتين فقط متقاطعتين على حدّ واحد تقاطعا قائمًا ويرسم بأنه طول وعرض فقط (والثالث) الجسم التعليمى وهو البعد القابل للتجزئة في ثلاث جهات متقاطعة على حدّ واحد تقاطعا قائمًا ويرسم بأنه طول وعرض وعمق فالابعاد الثلاثة التى هى الطول والعرض والعمق الموجودة بالفعل عند كل تشكيل هو الجسم التعليمى

وقد ظن قوم أن المكان نوع رابع للكم المتصل القارّ الذات زائد على السطح وقد حدّوه بأنه السطح الباطن للجسم الحاوى المماسّ للظاهر من الجسم المحوىّ والداخل في هذا الحد هو السطح والباطن والحاوى والماس والظاهر والمحوىّ وجميع هذا من المضاف سوى السطح فكميته إذن لكونه سطحا

وأما الكم المتصل الذى ليس بقارّ الذات فالنضع أنه هو الزمان لا غير وهو مقدار الحركة والحد المشترك بين أجزائه المفروضة فيه هو الآن

وأما الكم المنفصل فهو الذى لا يمكن أن يفرض في أجزائه حدّ واحد مشترك بينها تتلاقى عنده وتتحدبه وهو العدد لا غير كالسبعة فليس لاجزائها حد مشترك فانها ان جزئت الى ثلاثة وأربعة لم تجد طرفا مشتركا وان جزئت الى ثلاثة من جانب وثلاثة من جانب وترك واحد بينها كانت الاجزاء سبعة إن لم يعدّ الوسط معها وان عدّ مع كل واحد من الطرفين صارت ثمانية وأجزاؤها أربعة وأربعة وليس بينهما ما يشتركان فيه

وظن بعضهم أن القول نوع آخر للمنفصل سوى العدد وليس كذلك فان كميته بسبب عروض العدد له ولو جعلنا كل ما يعرض له العدد كمًّا بالذات ونوعا منه لكانت أشخاص الحيوانات والنبات والكواكب من الكم بالذات لا معروضا الكم فالقول مؤلف من مقاطع هى أجزاؤه وهو معدود بها لا من جهة أنها حروف أو أصوات بل من جهة أن كل حرف أو صوت أو مقطع واحد في نفسه والقول يجتمع منها وهذا هو نفس العدد لا نوع آخر معه واقع تحت الكم وقد عرض للقول كما يعرض لسائر المعدودات

وقد يعتقد أن الثقل من الكمية وليس كذلك بل هو قوة محركة الى أسفل وانما يقال وزن هذا مساو لوزن ذلك اذا كانا يتقاومان في جذب كل واحد منهما عمود الميزان الى جهته فلا[1] يقوى أحدهما على إشالة الآخر أسافى نفسه فان قوى قيل انه أعظم منه وان كان مع قوته على تحريك هذا لا يقوى[2] بها على تحريك ضعفه بل[3] يقاومه ضعفه قيل لهذا القوى هو مساو لضعف القوىّ عليه وللقوى عليه إنه مساو لنصفه وقد يقال أيضا الثقيل إنه ضعف الآخر اذا كان تحرك في مثل زمان تحريك الآخر

(١) فلا يقوى أحدهما على اشالة الآخر شال الميزان ارتفعت احدى كفتيه ولم يعرف أشال الميزان أو أشال الموزون ولكن عرف أشالت الناقة ذنبها رفعته وأشال فلان الحجر رفعه ونحو ذلك فاستعمل المصنف أشال من هذا الباب

(٢) لا يقوى بها أى بقوته

(٣) بل يقاومه ضعفه أى يعادله بحيث لا يرتفع ولا ينحط عنه قيل لهذا القوى أى الذى قوى على الشئ فرفع الكفة التى هو فيها لكنه لم يقو على تحريك الضعف بل قاومه الضعف قيل له انه مساو لنصف القوى عليه وهو الذى ارتفعت كفته قبل المضاعفة فان لم يقاومه الا ضعفاه قيل انه يساوى ثلاثة أضعافه وهذا يساوى ثلثه وهكذا فالعبرة بعدد المقاومات فالمقاومات هى معروض العدد الذى هو من الكم

ضعف مسافة تحريكه فلولا النظر الى الحركة والمسافة والزمان والمقاومات بين مقادير الاجسام لم يلزم التقدير فى الثقل من حيث هو قوة والحركة يقال لها طويلة وقصيرة إما بسبب المسافة أو بسبب الزمان والزمان بذاته طويل وقصير وقد يجزأ الى أجزاء هى ساعات وأيام وليال وشهور وسنون ويعد بواحد منها فيلحقه العدد وعوارضه فيقال قليل وكثير وأكثر وأقل وجميع الكميات المتصلة يعرض لها العدد اذا جزئت بالفعل فيكون بالذات الكم المتصل ومعروض الكم المنفصل

والكم قد نقسمه قسمة أخرى الى ذى وضع وغير ذى وضع وذو الوضع هو الذى لأجزائه اتصال ومع الاتصال ثبات يمكن أن يقال أين كل واحد منها من الآخر ويسمى عظما ومقدارا فالخط والجسم والسطح بهذه الصفة فهى أعظام ومقادير والزمان والعدد لا وضع لهما واذا قيل إن الزمان مقدار الحركة فالمراد به كمية الحركة مطلقا لا هذا المقدار الذى هو كم ذو وضع

وأما خواص الكم فأظهرها أنه الذى لذاته يقبل التقدير والتجزئة ويلزم بسبب هذه الخاصة قبول المساواة واللامساواة

وههنا ألفاظ تشتبه بالمساواة كالمشابهة والمشاكلة والموافقة وليس لها معنى المساواة والمساواة هى انطباق طرفى شئ على طرفى آخر مع انطباق الشيئين ذوى ذينك الطرفين فكل ما لا يمكن فيه المطابقة لا يطلق فيه معنى المساواة ولا يكون كما وهذه المطابقة لا تتصور فى الثقل والخفة دون النظر الى المقادير المكتنفة بهما فيعرف بهذا أنهما ليسا من الكم بالذات

ومن خواصه أنه لا ضد له كما لم يكن للجوهر ضد وبيانه على ما يسع المنطق أن الضدين لا بد من وقوعهما تحت مقولة واحدة بل تحت جنس قريب لهما وقد عرفت أنواع الكم المتصل القار الذات وهى بأسرها قد تجتمع فى موضوع واحد أعنى الخط والسطح والجسم التعليمى والاضداد لا تجتمع والزمان أيضا لا ضد له اذ هو على التقضى والتجدد فلا يخالفه فى موضوعه غيره وأنواع العدد لا تضاد بينها أيضا اذ بين الضدين غاية الخلاف والبعد وما من عدد يوضع ضد الاثنين أو الثلاثة الا ويوجد ما هو أبعد منه ثم البعد لا يقوم ضده والثلاثة مقومة لكل ما هو أكثر منها متقومة بما هو أقل منها

وههنا أشياء يظن أنها كميات وأضداد مثل المتصل الذى هو ضد المنفصل والزوج والفرد والمستقيم والمنحنى والكبير والصغير والكثير والقليل وليست هذه بكميات ولا أضداد أما الانفصال فليس ضد الاتصال فان الضدين ذاتان وجوديان والانفصال عدم الاتصال فيما من شأنه أو شأن جنسه أن يقبل الاتصال والزوج ليس ضد الفرد من وجهين أحدهما أن موضوع الضدين واحد بالعدد والعدد الذى هو زوج لا يصير موضوعا للفرد والثانى أن الفردية عدم الانقسام بمتساويين وقد بينا أن العدم ليس ضدا مع أن الزوجية والفردية كيفيات فى الكم لا نفس الكميات وكذا الاستقامة والانحناء كيفيات ولا نمنع أن تعرض فى الكميات كيفيات متضادة وأفضل المتأخرين أومأ فى بعض كتبه الى أن الزوجية تقوم الفردية وهذا منه تساهل فان العدد الذى تعرض له الزوجية هو المقوم لما تعرض له الفردية لا أن الزوجية فى نفسها مقومة للفردية فانهما إما كيفيتان متضادتان ولا يقوم ضد ضده البتة أو أحدهما عدم الآخر وهو الحق ولا يتقوم وجودى بعدمه ولا عدمه بوجوده بل الكائنات التى حدوثها بعد ما لم تكن يجعل[1] العدم من مباديها بالعرض وأما الكبير والصغير

(١) جعل العدم من مباديها بالعرض كعدم العلات بعد وجودها المشروط فى وجود المعلة وليس مقوما ولا داخلا فى جوهر العلة الحقيقية الحادث

والكثرة

والكثرة والقلة لا الكثرة التي هي نفس العدد فليست بكميات بل هي اضافات تعرض للكميات ومع ذلك ليست أضدادا لان الضدين هما ذاتان يعقل كل واحد منهما بنفسه لا بالقياس الى غيره كالسواد والبياض ثم تعرض لهما الاضافة من حيث هما ضدان أى لا يجتمعان فى موضع واحد مع سائر(1) شرائط التضاد والكبير والصغير ليس لهما وراء كونهما معقولين بالقياس ماهية معقولة فى نفسها يعرض لها التضاد وبسبب(2) التضاد التضايف

واعلم أن التضايف أعم من التضاد فكل متضادين متضايفان وليس كل متضايفين متضادين فبأن(3) كان الضدان متضايفين واعترفنا بأن الصغر والكبر من المضافات لا يلزم منه كونهما ضدين اذ من المضافات ما ليست أضدادا كالجوار والجوار والاخوة والاخوة والصداقة والصداقة وغير ذلك وقول القائل ان الشيء الواحد يكون كبيرا وصغيرا ولو كانا ضدين لما اجتمعا ليس بشيء فانه انما يكون صغيرا وكبيرا بالقياس الى شيئين والكبير عند من يجعله ضدا ليس ضدا لكل ما يفرض صغيرا بل لما هو بالقياس اليه صغير ولا يجتمع ذلك الصغر الذى هو فى ذلك الشيء الآخر الصغير بالقياس الى هذا الكبير مع كبر هذا الكبير الذى هو بالقياس اليه كبير فى شيء واحد

ويتبع هذه الخاصية أنه لا يقبل الاشتداد والتنقص الذى يختص بالسلوك من أحد الضدين الى الآخر كما ذكرناه فى الجوهر وكذلك ليس نوع منه أشد فى ماهيته من نوع آخر منه ولا شخص من نوع أشد فى نوعيته من شخص من نوعه فلا ثلاثة أشد فى ثلاثيتها من ثلاثة أخرى أو من أربعة فى أربعيتها ولا خط أشد خطية من خط آخر أى فى انه ذو بعد واحد وان كان أزيد منه فى الطول والامتداد ولكن ليس ذلك زيادة فى الماهية ولذلك يجمع الخطين المتفاوتين فى الطول والقصر حد واحد وهو أنه بعد واحد لا يقبل التجزئة الا فى جهة واحدة والفرق بين الاشد الذى نفيناه فى الكمية والأزيد الذى نجوزه أن الأزيد يمكن أن يشار فيه الى مثل ما حصل وزيادة والأشد لا يمكن فيه ذلك وتفاوت الأشد والاضعف ينحصر بين طرفين ضدين وتفاوت الأزيد والأنقص لا ينحصر بين طرفين البتة

(الفصل الثامن)

فى المضاف

المضاف هو الذى ماهيته معقولة بالقياس الى غيره والامور المشتركة فى هذا الحد قسمان قسم له ماهية ليست مضافة من حيث ذاتها ولكن تلحقها الاضافة كالرأس فان له ماهية هو بها جسم مخصوص وليس مضافا من هذا الوجه ثم تلحقه اضافة الى البدن الذى هو رأسه بسبب تلك الاضافة يقال له رأس ذلك البدن وكذلك العلم الذى له حقيقة هو بها كيفية وتلحقه اضافة الى العالم من وجه والى المعلوم من وجه فهذا القسم ليس مضافا حقيقيا

والقسم الثانى هو الذى ليس له ماهية سوى أنه مضاف أى معقول الماهية بالقياس الى غيره كالابوة لا كالأب فليس له ماهية سوى القياس والاضافة الى البنوة وهذا هو المضاف الحقيقى وهو الذى ليس له وجود سوى ما به يضاف والقسم الاول من المضاف ان نظر الى ما يعرض له من الاضافة الى غيره لا الى

---

(1) مع سائر شرائط التضاد كاتحاد الزمان وأن يكون بينهما غاية الخلاف

(2) وبسبب التضاد التضايف أى ويعرض لها التضايف بسبب التضاد

(3) فبأن كان الضدان الخ متعلق بلا يلزم أى لا يلزم كونهما ضدين بسبب كون الضدين متضايفين واعترافنا بأن الصغر والكبر من المضافات غير أن لفظة «منه» حينئذ تكون بغير فائدة كما هو ظاهر ولعل فى النسخة تحريفا وصحة العبارة فان كان الضدان الخ بحرف الشرط.

ماهيته المعروض لها الاضافة كان المعنى النسبي المحصل منه مضافا حقيقيا فالمضاف الحقيقي لا قوام له بذاته وانما هو عارض لغيره من الماهيات فاذا قطع النظر عن الماهية الملحوقة وأخذ نفس اضافتها المحصلة الى غيره كان نفس المضاف الحقيقي وان أخذت الماهية بما عرض لها من الاضافة كان من القسم الاول الذي ليس بمضاف حقيقي وهذا كالسقف فانه له اضافة الى الحائط الذي يلزمه في الوجود فالسقف المضاف الى الحائط ليس مضافا حقيقيا والاضافة التي له الى الحائط هي استقراره عليه فاذا أخذت هذه الاضافة نفسها وهي كونه مستقرا على شيء دون أخذ السقف معها كان ذلك المعنى المضاف الحقيقي وكان معقولا بالقياس لا الى الحائط مطلقا بل اليه من حيث هو مستقر عليه

والاضافة ليست معنى واحدا في المتضايفين بل كل واحد منهما مختص باضافة الى الآخر غير اضافة الآخر اليه كالمتماسين فلهذا مماسة مع الآخر وهي فيه وفي ذاك مماسة أخرى بالعدد مع هذا وهذا في الابوة والبنوة أظهر اذ كل اضافة مخالفة للاخرى بالنوع

ومن خواص المضاف التكافؤ في لزوم الوجود وارتفاعه وانعكاس كل واحد منهما على الآخر فان أخوة هذا ملازمة لأخوة من يقال له أخوه وكذا الابوة بالقياس الى البنوة وكذا الصداقة والجوار والمالكية والمملوكية فاذا وجدت الابوة وجدت البنوة واذا عدم أحدهما عدم الآخر ومعنى الانعكاس هو أن تحكم باضافة كل واحد منهما الى صاحبه من حيث كان مضافا اليه فكما يقال الاب أب الابن يقال الابن ابن الاب والعبد عبد المولى والمولى مولى العبد أما اذا أضيف اليه لا من حيث هو مضاف اليه لم يجب هذا الانعكاس في الاضافة مثلا اذا وقعت اضافة الاب لا الى الابن من حيث هو ابن بل الى الانسان الذي هو موضوع البنوة فقيل الاب أب الانسان أو أب انسان لم تنعكس الاضافة ولم يصر الانسان مضافا الى الاب ولا يقال الانسان انسان الاب وقد تصعب رعاية قاعدة الانعكاس في المضاف بالمعنى الاول اذا لم يحصل منه المضاف بالمعنى الثاني والطريق فيه أن تجمع أوصاف الشيء فأي تلك الاوصاف اذا وضعته ورفعت غيره بقيت الاضافة أو رفعته ووضعت غيره ارتفعت الاضافة فهو الذي اليه الاضافة الحقيقية الواجبة الانعكاس فاذا رفعت من الابن أنه حيوان أو انسان أو ناطق أو شيء أو ماشئت من الاوصاف جاز رفعها أو لم يجز واستبقيت كونه ابنا بقيت اضافة الاب اليه وان رفعت كونه ابنا واستبقيت هذه الاوصاف كلها لم تبق الاضافة فعلمت بهذا أن التعادل الحقيقي في الاضافة هو بين الاب والابن وهما اللذان ينعكس أحدهما على الآخر ويقال أحدهما بالقياس الى الآخر

وربما يشكك على قولنا ان المتضايفين متلازمان في الوجود بأن العلم مضاف الى المعلوم ثم المعلوم قد يوجد دون العلم مع أن العلم لا يوجد دون المعلوم مثلا شيء ما من الموجودات لم يتعلق به علم انسان فهو موجود قبل علمه ثم اذا تعلق علمه لم يتصور وجود علمه دونه فلا تلازم بينهما وهما متضايفان ووجه حله أن المعلوم ليس مضافا الى العلم من حيث ماهيته ووجوده بل من حيث كونه معلوما ولا يتصور كونه معلوما دون العلم به فهما معا لا انفكاك لاحدهما عن الآخر بل هو قبل تعلق العلم به معلوم بالقوة فالعلم به أيضا بالقوة ويجب أن يراعي في التكافؤ وجود المتضايفين من وجه واحد فان كان أحدهما بالقوة كان الآخر كذلك وان كان الآخر بالفعل كان الآخر كذلك

واعلم أن المضاف قد يعرض المقولات كلها أما في الجوهر فكالاب والابن وفي الكم المتصل كالعظيم والصغير وفي الكم المنفصل كالكثير والقليل وفي الكيف كالأحر والأبرد وفي المضاف كالأقرب والأبعد وفي الأين كالاعلى والاسفل وفي متى كالأقدم والأحدث وفي الوضع كالاشد انتصابا

والانحناء وفى الملك كالأكسى والاعرى وفى الفعل كالاقطع والاصرم وفى الانفعال كالاشد تسخنا وتقطعا فما كان فى مقولة تقبل التضاد والاشتداد والتنقص قبلها أيضا فلما كانت الحرارة من مقولة الكيف ضد البرودة وأشد من حرارة أخرى كان الأسخن ضد الابرد وأسخن من اسخن ولما لم يكن الكم والجوهر يقبلان ذلك لم يقبلها المضاف العارض لهما فليس الكبير ضدا للصغير ولا الضعف ضدا للنصف لما عرفت وهذا منى حكاية لما قيل فى كتبهم لا ما هو الرأى الحق عندى فان المضاف وان عرض للكيفية فليست الكيفية داخلة فيه بل هو نفس كون الكيفية مقيسة الى ما هو بازائها والضد طبيعة وماهية معقولة بنفسها ثم تعرض لها الاضافة الضدية والمضاف لا ماهية له سوى الكون مقيسا فلا يعرض له التضاد الذى يستدعى طبيعة معقولة بنفسها يكون هو عارضا لها وقد قدموا قبل هذا بأوراق أن الكبير ليس ضد الصغير لانه ليس له طبيعة معقولة بنفسها سوى أنه مضاف فليس للاسخن والابرد طبيعة سوى أنه مضاف وان قالوا إنه يكفى لعروض الضدية طبيعة غير الضدية موضوعة لها كانت مضافا أو غيره وللاسخن طبيعة غير الضدية وتعرض لها الضدية فللكبير والصغير أيضا طبيعتان سوى الضدية هما كونهما مضافين فبان بهذا تناقض(1) قولهم فى الموضعين

(الفصل التاسع)

(فى الكيف)

الكيف قد يراد به الكيفية وقد يراد به ماله الكيفية والكيفية هى كل هيئة قارة لا يوجب تصورها تصور شىء خارج عنها وعن حاملها ولا قسمة ولا نسبة فى أجزاء حاملها فتفارق الزمان ومقولة أن يفعل وأن ينفعل بأنها هيئة قارة وتفارق المضاف والأين ومتى والملك بأنها لا توجب نسبة الى شىء خارج وتفارق الكم بأنها لا توجب قسمة والوضع بأنها لا توجب نسبة واقعة فى أجزاء حاملها

وأنواعها أربعة تحتوى عليها هذه القسمة وهى أن الكيف إما أن يكون مختصا بالكم من جهة ما هو كم كالتربيع والتثليث والتدوير وسائر الاشكال المختصة بالكميات وكالاستقامة والانحناء للخط وكالزوجية والفردية للعدد وهذا قسم

وإما أن لا يكون مختصا به وهو إما أن يكون محسوسا كالالوان والطعوم والروائح والحرارة والبرودة فما كان منه راسخا يسمى كيفيات انفعالية كحلاوة العسل وحمرة الورد ورائحة المسك وحرارة النار وسميت انفعاليات لمعنيين (أحدهما) يعم جميعها وهو أن الحواس تنفعل عنها (والثانى) يخص بعضها وهو أنها حادثة عن انفعالات فى موضوعها إما فى أصل الخلقة كحلاوة العسل وصفرة(2) الصفار أو

---

(1) تناقض قولهم فى الموضعين فيه أنهم راعوا أن الاسخن مثلا من حيث هو أسخن مأخوذ فيه الحرارة التى وقعت فيها النسبة وهى كيفية مضادة للبرودة المأخوذة فى الابرد من حيث هو أبرد ومعنى كونها مأخوذة فيه أن النسبة وقعت فيها فيكون الاسخن من حيث هو أشد حرارة وهو معنى الاضافة مضادا للابرد من حيث هو أشد برودة

أما الكبير والصغير فى الكميات فهما عارضان لماهية واحدة لا تضاد فيها وهى الجسم التعليمى مثلا فالصغير والكبير كلاهما جسم تعليمى والصغر والكبر إضافة بينهما وليس فيهما ماهية وراء ذلك معقولة بنفسها يعرض لها التضاد فهما كالابوة والبنوة بخلاف الاسخن والابرد فان معنى الاضافة تداخله لا فى نفس النسبة بل فى ماهية هى الحرارة أو البرودة وتلك الماهية يقع فيها التضاد فلذلك قالوا «فما كان فى مقولة تقبل التضاد والاشتداد والتنقص قبلها أيضا»

(1) وصفرة الصفار أى الاصفر بطبيعته من الازهار مثلا وصفرة الصفار وحلاوة العسل انفعالات أى انفعال المادة بالمزاج لانها عارضة للمزاج والحرارة وان كانت للنار على رأيهم بذاتها الا عن انفعال لكن من شأن نوعها أن يعرض لموضوعه بالانفعال كالحرارة التى تعرض للمزاج مثلا

بعد الخانقة كلوحة ماء البحر وصفرة من به سوء مزاج فى الكبد وما كان منه سريع الزوال كحمرة الخجل وصفرة الوجل تسمى انفعالات لا لأنها انفعالات فى أنفسها بل هى هيآت قارة فان أنواع الكيفية تشترك فى أنها هيآت قارة ولكن لكثرة الانفعالات العارضة لموضوعها اذ يوجد فيها انفعال بسبب وجودها وانفعال بسبب عدمها بسرعة فسميت انفعالات تمييزا لها عن النوع الراسخ الثابت وهذا قسم ثان

وإما أن لا يكون محسّا وهو إما أن يكون استعدادا لما يتصور فى النفس بالقياس الى كمالات[1] فان كان استعداد المقاومة والاباء عن الانفعال سمى قوة طبيعية كالمصاحية[2] والصلابة وتلك هى الهيئة التى بها صار الجسم لا يقبل المرض ولا يقبل الانغماز لا نفس عدم المرض والانغماز وان كان استعدادا لسرعة الاذعان والانفعال سمى لا قوة طبيعية مثل الممراضية واللين وهى أيضا هيئة بها يسرع قبول الجسم للمرض والانغماز لا نفس القبول ولا نعنى بهذه القوة القوة التى هى فى المادة الاولى فان كل انسان بتلك القوة مستعد للمرض والصحة لكن ثمة هذه القوة وهى توجهها من جهة أحد طرفى النقيض فلا يكون فى قوة الشئ أن يقبل المرض وأن لا يقبل فقط بل أن يكون قد ترجح قبول المرض على لا قبوله أو لا قبوله على قبوله وهذا قسم ثالث

وإما أن تكون فى أنفسها كمالات لا استعدادات لكمالات أخرى وهى مع ذلك غير محسّة بذاتها فما كان منها ثابتا سمى ملكة مثل العلم والصحة والخُلُق كالشجاعة والعفة والفجور والجور وما كان سريع الزوال سمى حالا مثل غضب الحليم ومرض المصحاح وهذا قسم رابع

وفرق بين المصاحية والصحة والممراضية والمرض فان الممراض قد لا يكون مريضا والمصحاح قد لا يكون صحيحا وملكة الصناعة ليست هى أن يصنع الانسان بل أن تصدر عنه الصناعة من غير روية وفكرة كمن يكتب شيأ من[3] غير أن يروّى حرفا حرفا أو يضرب بالطنبور من غير أن يروّى نقرة نقرة وكذلك ملكة العلم ليس أن يحضر الانسان المعلومات بل أن يكون مقتدرا على احضار معلوماته من غير روية ولا شك أن جميع ذلك يكون هيآت فى النفس

فهذه هى أنواع الكيفيات أولها ما يختص بالكميات وثانيها كيفيات انفعالية وانفعالات وثالثها القوة واللاقوة ورابعها الحال والملكة وجميع هذه الانواع يقع فيها التضاد والاشتداد والتنقص الا النوع المختص منه بالكميات ولا ينبغى أن تشكل عليك أشياء عدّت فى هذا الباب وقد عدّت أيضا فى المضاف مثل العلم وذلك لأنا قد بينا أنها ليست مضافا حقيقيا بل عارض لها الاضافة فان العلم هيئة النفس والخلق كذلك والاضافة من لوازمهما لا ذاتهما فدخولها فى المضاف بالعرض والشئ الواحد لا يتصور دخوله فى المقولتين بالذات فانه ان كان متقوما من حيث ماهيته وحقيقته بمقولة فلا يتقوم من حيث ماهيته بمقولة أخرى ليست تلك ولو كان العلم والخلق من المضاف الحقيقى

---

(١) الى كمالات المراد من الكمالات ماهو بالفعل مقابل ماهو بالقوة لا ضد النقائص

(٢) كالمصاحية لا أظن أن يوجد هذا البناء فى اللغة من لفظ صح ولكن عرف أن صيغة مفعال تدل على الكثرة أو القوة فى مادتها كالمعطاء والمغوار وأهل النظر فى العلوم يسوّغون لانفسهم أن يدلوا على بعض المعانى التى لم تعرف اللغة أسماء لها بما يقرب من وضع اللغة وان لم يرد فيه فالمصاحية هى حالة البدن التى يقوى بها على مدافعة المرض وهى غير الصحة فان الصحة ضد المرض فلا تجتمع معه قط بخلاف المصاحية فانها قد تكون لمن يئن فى حال مرضه وبها يدافع مرضه وبها ترجح استعداده لجانب الصحة عنه لجانب المرض (٣) من غير أن يروى يقال روّأ فى الامر وروّى فيه مهموزا وغير مهموز اذا نظر وتفكر والروية فى الامر التفكر فيه مع تأن لا بعجلة ما

لكانت أنواعهما كذلك مثل(١) النحو والشجاعة وليس النحو نحو الشئ الا أن يؤخذ من حيث هو علم فيقال اذ ذاك هو علم بشئ وكذلك الشجاعة ليست بشجاعة على شئ الا أن يؤخذ من حيث هو خلق فيقال خلق على شئ وكل ما جزئياته وجود غير مضاف فليس من المضاف الحقيقي

(الفصل العاشر)

في باقي المقولات العشر

وأما الأين فهي الحالة التي للجسم يجاب بها حين يسئل أين هو وهي كون(٢) الجسم في مكانه وهذا أشد اشتباها بالمضاف من سائر ما عددناه وفي التحقيق ليس هو مجرد نسبة الى المكان بل هو أمر وهيئة تتم بالنسبة الى المكان فاذا أخذت تلك النسبة وحدها كانت مضافا حقيقيا وهي كون المتمكن محويا وهذه الاضافة ليست الى المكان من حيث هو مكان بل اليه من حيث هو حاو فان المكان من حيث هو مكان ليس من المضاف بل هو سطح مع عارض وهو احتواؤه على محوي فهذا العارض فيه من المضاف وهي النسبة التي بين المحوي والحاوي وليس الكون في المكان هو الكون في الأعيان الذي هو الوجود فانا قد بينا أن الوجود ليس جنسا لما تحته ولو كان الكون في المكان هو الوجود لـ(٣) كان الكون في الزمان أيضا كذلك فيكون للشئ وجودات كثيرة

ومن الأين ما هو أول حقيقي وهو كون الشئ في مكانه الخاص به الذي لا يسع معه غيره ككون الماء في الكوز ومنه ما هو ثان غير حقيقي كما يقال فلان في البيت ومعلوم أن جميع البيت لا يكون مشغولا به بحيث يماس ظاهره جميع جوانب البيت وأبعد منه الدار وأبعد منه البلد بل الاقليم بل المعمورة بل الارض كلها بل العالم

والأين منه جنسي وهو الكون في المكان ومنه نوعي كالكون في الهواء والماء والسماء أو فوق أو تحت ومنه شخصي ككون هذا الشئ في هذا الوقت في الهواء وهو مكان ثان أو مثل كون هذا الجسم في المكان الحقيقي الذي لا يسع معه غيره

وفي الأين مضادة فان الكون في المكان الذي عند المحيط هو مقابل الكون في المكان الذي عند المركز لأنهما معنيان لا يجتمعان ويتعاقبان على موضوع واحد وبينهما غاية الخلاف واذ قد يصار من أحدهما الى الآخر قليلا قليلا قبل الأشد والاضعف فان اثنين قد يكون كلاهما فوق وأحدهما أقرب الى الحد الفوقاني الذي هو المحيط فهو أشد فوقية من الآخر

وأما متى فهو كون الشئ في الزمان أو في طرفه فان كثيرا من الاشياء تقع(٤) في أطراف الازمنة ولا

---

(١) مثل النحو أراد منه العلم المعروف فانه من أفراد العلم وليس مضافا حقيقيا وانما تعرض له الاضافة اذا لاحظته من حيث هو متعلق بكذا من المعلومات وكذلك الشجاعة تعقلها ملكة في ذاتها قائمة بالنفس كأنها هيئة أو لون لها ان صح أن يعبر باللون في مثل هذا ولكنها تعرض لها الاضافة عند ما تعتبرها من حيث ما يصدر عنها او ما يظهر فيه آثارها وهو الاشياء التي يتعلق بها ذلك الخلق

(٢) كون الجسم في مكانه أي منشأ انتزاع ذلك في الخارج (٣) لكان الكون في الزمان الخ لانه لا فرق بين الكون في المكان والكون في الزمان في أن كلا منهما لازم للجسم الحادث وقوله فيكون للشئ وجودات لانه ان سلم ان جسما لا يتغير مكانه على ما يزعمون في الفلك فلا نسلم ان جسما لا يتغير زمانه فان الزمان متغير دائما فلو كان الكون في الزمان هو الوجود الخارجي لكان للشئ بكل زمان وجود وهو بديهي البطلان

(٤) تقع في أطراف الازمنة كل حادث ليس بحركة ولا فيه حركة فهو دفعي وكل دفعي فلا يصح وقوعه في الزمان وهو منقسم فيكون واقعا في طرف الزمان الماضي الذي يصله بالمستقبل كوجود صورة جوهرية في مادتها عند القائلين بذلك وكوجود أي جوهر من العدم فان ذلك كله يقع في طرف الزمان ويسمى عنده آن الخ

تقع فى الازمنة ويسئل عنها بمتى ويجاب به

فمنه زمان أول حقيقى وهو الذى يطابق كون الشئ ولا يفضل عليه كقولنا كان وقت الزوال ومنه ثان غير حقيقى نظير السوق والبلد فى الاين كقولنا كان فى سنة كذا اذا كان فى جزء منها لكن بين المكان الحقيقى والزمان الحقيقى فرق فان الزمان الحقيقى المعين تنسب اليه أشياء كثيرة فيكون كل واحد منها فيه على سبيل المطابقة لكن لا يكون[1] هو النسبة الخاصة اليه والمكان الحقيقى لا يتصور نسبة أشياء كثيرة اليه بل يتصور ذلك فى المكان الغير الحقيقى كالسوق

وأما الوضع فهو هيئة للجسم تحصل من نسبة أجزائه بعضها الى بعض نسبة تتخالف الاجزاء لاجلها بالقياس الى الجهات فى الموازاة والانحراف مثل القيام والقعود والاستلقاء والانبطاح والتربع والافتراش[2] وهذه النسبة اضافة للاجزاء ووضع للكل فكون الجسم بحيث فى أجزائه هذه الاضافة هو الوضع[3]

والوضع اسم مشترك يقال على معان فمنه ما يقال[4] لما اليه اشارة أى تعيّن جهة إن له وضعا وبهذا المعنى للنقطة وضع وليس للوحدة وضع ويقال وضع لما ذكرناه فى الكم وهو كونه بحيث يمكن أن يشار اليه أين هو مما يتصل به اتصالا ثابتا ولا يكون هذا الا فى الكميات المتصلة القارة الذات ويقال وضع بالمعنى الذى ذكرناه أولا وهو المقولة والوضع المختص بالكميات كأنه منقول من الوضع الذى هو المقولة وهو حال الجسم بسبب نسبة أجزائه بعضها الى بعض فى الجهات فان الكميات التى ليس لها أجزاء بالفعل يمكن أن يفرض لها أجزاء متصلة على الثبات يشار الى كل واحد منها أين هو من الآخر الا أنه لما لم يكن للكميات جهات بذاتها بل بسبب الجسم كان بين المعنيين مخالفة

والوضع قد يقع فيه التضاد فان وضع الانسان ورجلاه على الارض ورأسه فى الهواء مما يلى السماء يضاد وضعه ورأسه على الارض ورجلاه فى الهواء لانهما معنيان لا يجتمعان ويتعاقبان على موضوع واحد وبينهما غاية الخلاف ويقبل الاشتداد والضعف أيضا على نحو قبول الأين والقيام والقعود قد يكونان على أتم ما يمكن فيهما وقد يكونان على ما يقرب من ذلك وهذا هو قبول الاشد والاضعف وقد[5] يقال على الحركة الى حصول هذا الوضع وقد يقال على الهيئة الحاصلة القارة والوضع هو القار منهما

وأما الملك فهو نسبة الجسم الى حاصر له أو لبعضه ينتقل بانتقاله كالتسلح[6] والتقمص والتنعل والتختم

---

(١) لا يكون هو النسبة الخاصة اليه أى لا تكون نسبة كل واحد الى الزمان نسبة خاصة به تفرزه عما سواه كما هو الشأن فى المكان الحقيقى وهو حاوى الشئ فانه يفصل المتمكن ويفرزه عما عداه فحركة يدى فى عشر دقائق يعمها فى الزمان حركات الكواكب وحركات ما يتحرك من حيوان ونبات وغيرها وهذه الحالة التى لحركة اليد أو لليد ان شئت الحاصلة لها من كونها فى هذه المدة من الزمان ليست خاصة بها تفرزها عن بقية الحركات أو عن بقية الاشياء المصاحبة لها بخلاف مكان اليد الذى يحتويها فانه خاص بها لا يشركها فيه سواها

(٢) والافتراش من افترش ذراعيه أى بسطهما على الارض (٣) هو الوضع خبر للمبتدأ وهو كون الجسم أى ان الحالة التى تحصل للجسم من جهة أن فى أجزائه هذه الاضافة هى الوضع (٤) فمنه ما يقال الخ ما مصدرية أى فمنه قولهم لما تصح الاشارة اليه بأن يكون له جهة معينة ان له وضعا (٥) وقد يقال على الحركة الخ ابتداء كلام لتحقيق معنى الوضع الذى هو مقولة (٦) كالتسلح الخ التسلح لبس لأمة الحرب أو اعتقال الرمح أو تقلد السيف ونحو ذلك والتقمص لبس القميص والتنعل بالعين المهملة لبس النعل والتختم لبس الخاتم

فمنه

فمنه جزئى كهذا التسلخ ومنه كلى كالتسلخ ومنه ذاتى كحال الهرة عند إهابها ومنه عرض كحال الانسان عند قميصه

وأما «أن يفعل» فهو تأثير الجوهر فى غيره أثرا غير قار الذات فى حاله مادام يؤثر هى أن يفعل وذلك مثل التسخين مادام يُسخّن والقطع مادام يقطع والتبريد ماداْم يبرد

وأما «أن ينفعل» فهو تأثُّر الشئ من غيره مادام فى التأثر كالتَّسخُّن والتبرّد والتقطع وانما اختير لهما أن يفعل وأن ينفعل دون الفعل والانفعال لان الفعل والانفعال قد يقالان للحاصل المستكمل القارّ الذات الذى انقطعت الحركة عنده كما اذا قطع شيئا أو وقفت حركته فيقال هذا القطع منه وكذلك يقال فى هذا الثوب احتراق بعد استقراره وحصوله وقد يقالان حينما يقطع هذا ويحترق ذاك والحركة هى مقولة أن ينفعل والتحريك هو مقولة أن يفعل

وقد يعرض فى هاتين المقولتين التضادّ فان التبيُّض ضد التسوّد كما أن البياض ضد السواد ويعرض فيهما الاشتداد والتنقص فان من الاسوداد الذى هو السلوك ما هو أقرب الى الاسوداد الذى هو غاية السلوك من اسودادٍ آخر وقد يكون بعضه أسرع وصولا الى هذه الغاية من بعضه وهذا الاشتداد والتنقص ليسا بالقياس الى السواد بل الى الاسوداد الذى هو حصول فى السواد بالحركة اليه وهذا غير السواد فان السواد لا يحتاج فى تعقله سوادا الى أن تعقل حركة اليه هو غايتها

واعلم أن الحركة قد تعرض لمقولات أربع وهى الكم والكيف والأين والوضع ويفهم من عروض الحركة لمقولة ما معان أربعة (أولها) أن المقولة موضوع حقيقى لها (والثانى) أن تعرض الحركة بواسطتها للجوهر كالسطح يتوسط بين الجوهر والملاسة (والثالث) أن تكون المقولة جنسا لها (والرابع) أن يكون الجوهر يتحرك من نوع تلك المقولة الى نوع آخر ثم هذا هو المراد بقولنا ان الحركة تعرض لمقولة ما

أما عروضها لمقولة الكم فمن وجهين (أحدهما) أن يتحرك الجوهر من كمّ الى كمٍّ أكبر منه بزيادة مضافة اليه ينمو بها الموضوع ويسمى نموّا والى كم أصغر منه بنقصان أجزائه وتحللها ويسمى ذبولا (والآخر) أن يتحرك من كم الى كم أصغر أو أكبر لا بزيادة أو نقصان بل بتخلخل أجزائه وانبساطها أو تكاثفها أو انحصارها ويسمى تخلخلا أو تكاثفا

وأما الحركة فى الكيف فتسمى استحالة مثل التبيض والتسوّد والتسخن والتبرد وتعرض فى جميع أنواعه الا النوع المختص بالكميات منه

وأما الحركة فى الأين فمعروفة وهى أن يأخذ الجسم فى مفارقة مكانه بالكلية الى مكان آخر

وأما الحركة فى الوضع فهو أن يستبدل الجسم الاوضاع من غير أن يفارق بكليته المكان ان كان فى مكان بل أن تتبدل نسب أجزائه الى أجزاء[1] حاويه أو محويه وهذا انما يكون بحركة الجسم مستديرا على مركز نفسه

ليس فى مقولة الجوهر حركة فان الصورة الجوهرية تحدث دفعة لا يسيرا يسيرا وحركة المنى الى صورة الحيوانية ليست حركة فى الجوهر بل استحالة فى كيفيات المنى وهو منىّ بعدُ الى أن يصير علقة وكذلك هو علقة الى أن يصير مضغة وهلم جرا الى قبول صورة الحيوانية وقد جرت العادة بأن تتلى المقولات بالقول فى التقابل والتقدم والتأخر فلنفرد لهما فصلين اقتداء بالمتقدمين

---

(1) الى أجزاء حاويه أو محويه الاول اذا كان المتحرك فى الوضع هو المتمكن ككوكب متحرك على مركزه فى فلكه فان نسب أجزائه الى أجزاء حاويه تتبدل بالحركة والثانى اذا كان المتحرك هو الحاوى والمتمكن ساكنا فان نسب أجزاء الحاوى الى أجزاء محويه تتبدل بحركته كذلك وكلا الحالين انما يكون فى حركة مستديرة حول المركز

(الفصــــل الاول وهو الحــادى عشر)

من هذا الفن فى التقابل

المتقابلان هما اللذان لا يجتمعان فى شئ واحــد فى زمان واحــد وهو على أربعــة أقسام (أولها) تقابل السلب والايجاب ولا نعنى بالسلب والايجاب ههنا ما نعنى به ما فى باد يرمنياس بعد هــذا فان الايجاب والسلب هنالك يخص بما هو مثــل قولك زيد فرس زيد ليس بفرس وههنا يعم مع هــذا الفرسيــة واللافرسيــة فالمراد به التقابل فى القول بين الامر الاثباتى والسلبى كان ذلك اثباته فى نفسه أو اثباته لشئ أو سلبه فى نفســه أو سلبه عن غــيره ولا نعنى بتقابل الفرسيــة واللافرسية تقابلهــما من حيث وجود الفرسية وعدمها فى الوجود الخارجى فان ذلك من قسم العدم والملكة كما اختار ايراده ههنا بل تقابلهما فى القــول[1] والضمير فقط (وثانيها) تقابل المتضايفين وقد سبق ذكره (وثالثها) تقابل الضدين وهــما الذاتان الوجوديان المتعاقبان على موضوع أو محل واحــد وبينهما غاية الخلاف وذلك مثــل السواد والبياض والحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة والنارية والمائية إنما اكتفيت فى الضدية بتعاقبهما على محل ما هيولى كان أو موضوعا وأما النور والظلمة والحركة والسكون والزوج والفرد والخير والشر والذكورة والانوثة فليست أضدادا حقيقية وان عدت أضدادا فى هــذا الفن بحسب المشهور وذلك لان الظلمة والفردية والشر والانوثة كلها أعــدام لا ذوات وجودية فالفرد هو العــدد الذى لم ينقسم بمتساويين فموضوع الزوجية وهو العــدد قد أخذ مع سلب الزوجية التى هى الانقسام بمتساويين ووضــع له اسم وجودى هو الفرد فأوهــم أن الفردية معــنى وجودى وليس كذلك وأما الظلمة فهى عدم النور لا غير وكذلك السكون هو عدم الحركة والشر عدم ما وليس هذا موضع تحقيقه فليسلم كل هذا وانما عدّ المتقدمون هــذه الأمور من الأضداد فى هــذا الفن بناء على المشهور فان الجمهور إما أن يعتقدوا أن هــذه كلها أمور وجودية فاطلاق اسم الضدية عليها ظاهر وان اعتقدوها أعداما فلا يتحاشون من اطلاق اسم الضد عليها لان الضدين عندهم كل شيئين لا يجتمعان فى موضوع من شأنهما التعاقب عليه ان لم يكــن[2] أحدهما لازما فليشترك فى هذا كل متقابلين هذا شأنهما كانا وجوديين أو أحدهــما دون الآخر (ورابعها) تقابل العدم والملكة فمنه مشهور ومنه حقيقى فأما المشهور من الملكة فليس مثــل الابصار بالفعل ولا مثــل القوة الاولى التى تقوى على أن يكون لها بصر بل أن تكون القوة على الابصار متى شاء صاحبها موجودة والمشهور من العدم هو ارتفاع هــذا المعنى عن المادة المتهيئة لقبوله فى الوقت الذى من شأنها أن يكون لها مع ارتفاع هــذا التهيؤ مثــل العمى للبصر والــ[3]ــدرد للاسنان والصلع للشعر فان العمى ليس عدم البصر فحسب فان الجرو الذى لم يفقــ[4]ــح عادم للبصر ولا يقال أعمى بل العمى عــدم البصر فى وقت امكانه وتهيؤ الموضوع له مع ارتفاع التهيؤ فلا يعود البصر البتة فالملكة تستحيل الى العدم أما العدم فلا يستحيل الى الملكة

---

(١) فى القول والضمير أراد من القول الصدق على الافراد فلا يصــدق أحدهما على ما يصدق عليه الآخر وبالضمير ضمير الرابطة فى قولك هــذا هو فرس أو هو لا فرس وهو المفيد للصدق والحمل فالفرس واللافرس يتقابلان فى الضمير فلا يصدقان معا على شئ واحد برابطة ذلك الضمير والحمل ههنا فى التقابلين ايجابى كما ترى وقد يجمع مع السلب أيضا كما تقول هذا فرس وليس هو بفرس أما التناقض الآتى ذكره فى القضايا فهو خاص بالسلب الواقع على النسبة لا غير.

(٢) ان لم يكن أحدهما لازما أما ان كان أحدهما لازما فلا يسميان ضدين فى اعتبار الجمهور لانه لا تعاقب بينهما وذلك كالنور والظلمة فى الشمس مثلا

(٣) الدرد بالتحريك ذهاب الاسنان

(٣) الذى لم يفتح فتح الجرو كمنع وفقح بالتشديد فتح عينيه أول ما يفتح

وأما العدم الحقيقي فهو عدم كل معنى وجودي يكون ممكنا للشيء إما بحق جنسه أو نوعه أو شخصه قبل الوقت أو فيه أما الذي بحق جنسه فكالانوثة التي هي عدم الذكورة الممكنة لجنس الحيوان وكالفردية التي هي عدم الانقسام بمتساويين الممكن لجنس العدد وأما الذي بحق النوع فعدم اللحية للمرأة الممكنة لنوع الانسان وأما الذي بحق الشخص فكالمرد وهو عدم في الوقت وكانتثار الشعر بداء الثعلب وهو عدم في الوقت والعدم في الوقت منه ما يزول كهذا ومنه ما لا يزول كالعمى والسكون والظلمة والجهل والشر والفردية كلها أعدام حقيقية فهذه هي أقسام التقابل بحسب المشهور والحقيقة

والفرق بين هذه الاقسام بحسب الرأيين أن الايجاب والسلب يفارق سائر المتقابلات بأنه في القول لا في الوجود وأحدهما صادق لا محالة والآخر كاذب سواء كان الموضوع موجودا أو معدوما وهذا في الايجاب والسلب الذي هو اثبات شيء لشيء أو سلبه عنه وأما سائر المتقابلات فيجوز أن يكذبا جميعا اذا نقلا الى الحكم والقضية مثال ذلك في المضاف هو أن ينسب زيد بالأبوة والبنوة الى شخص كذبا[1] فيقال زيد أبو خالد زيد ابن خالد فيكذبان جميعا وأما المتضادات التي لها أوساط إما مسماة بأسماء حقيقية كالفاتر بين الحار والبارد وكالاشهب بين الابيض والاسود أو مسماة بسلب الطرفين كقولنا لا عادل ولا جائر فان الموضوع عند وجود الواسطة يكذب عليه الطرفان وان كان أحد الطرفين لازما له فعند عدم الموضوع أو تقدير عدمه يكذب عليه الطرفان وان كان لا واسطة بين الضدين فأحدهما واجب لا محالة ما دام الموضوع موجودا وأما اذا صار معدوما فيكذبان عليه وأما الملكة والعدم فيخص المشهوري منه كذبهما قبل حلول الوقت وان وجد الموضوع فان الجرو والغير المُفَتَّح لا أعمى ولا بصير بحسب المشهور ويعم المشهوري والحقيقي جميعا كذبهما عند عدم الموضوع فان الميت لا أعمى ولا بصير والعدم الحقيقي وان كان أعم من المشهور فليس عدما مطلقا حتى يصدق اطلاقه عند عدم الموضوع بل هو عدم عن موضوع ممكن له الشيء المعدوم فلا بدّ من أن يكون مثل هذا الموضوع موجودا

وأما الفرق بين المتضايفين وسائر ذلك فان كل واحد من المتضايفين مقول بالقياس الى الآخر ملازم له وجودا وعدما ول[2]يس هذا الشيء لغيره

وأما الفرق بين المتضادات وسائرها فبأن المتضادين قد يكون بينهما واسطة ينتقل اليها الطرفان وليس ذلك لغيرهما والفرق بينهما وبين العدم والملكة على وجهيهما المشهوري والحقيقي جميعا أن في المتضادين يجوز أن لا يوجد الطرفان بل الوسط وفي العدم الحقيقي لا بد من أحدهما وفي المشهوري أيضا لا بد من أحدهما في الوقت وأما الفرق الخاص بينهما وبين المشهوري هو أن في التضاد إما أن يك[3]ون أحدهما ضروريا للموضوع وإما أن يكون أيهما كان جاز الانتقال الى الثاني كان بينهما واسطة أو لم يكن وفي المشهوري لا أحدهما ضروري للموضوع ولا أيضا يصح الانتقال عن أيهما كان لانه يجوز الانتقال

---

(١) كذبا بأن يكون لا ابنا ولا أبا لخالد

(٢) وليس هذا الشيء لغيره أي ليست هذه الخاصة لغيره من المتقابلات

(٣) إما أن يكون أحدهما ضروريا كالنور للشمس مثلا فان لم يكن ضروريا كالحركة أو الحرارة للجسم جاز أن ينتقل الجسم من أحدهما الى الآخر أيا كان من الحركة الى السكون ومن السكون الى الحركة ومن الحرارة الى البرودة أو الفتور وبالعكس أما في المشهور من الملكة والعدم فقد شرط في العدم الوقت الذي من شأن الملكة أن تكون فيه للموضوع ففيما قبل هذا الوقت لا يقال عليه واحد منهما فليس أحدهما بضروري له ثم انه ينتقل من الملكة فقط الى العدم دون العكس فليس يجوز الانتقال من أيهما كان

من الملكة الى العدم ولا يجوز من العدم الى الملكة وإذا لم يكن بين الضدين واسطة وجب(١) أحدهما بالموضوع فى كل وقت وأما فى المشهورى فليس يجب أن يكون أحدهما فى كل وقت وأما الفرق الخاص بين التضاد وبين العدم والملكة الحقيقيين فهو أن الضدين ذاتان متعاقبان على محل واحد وليس ولا واحد منهما نفس ارتفاع الثانى بل ذات تعقب ارتفاع الثانى أو توجب ارتفاع الثانى والكل واحد منهما علة وجودية غير الاخرى بالذات وأما فى العدم والملكة فالعدم ليس ذاتا وجوديا ولا يحتاج الى علة وجودية بل عدم علة الملكة علة العدم والشئ الواحد يصير علة لهما جميعا بوجوده وعدمه كالشمس اذا طلعت كانت علة لاشراق الجو وان غابت كانت علة لاظلامه وكما أن بين الفرسية واللافرسية والسواد والبياض والابوة والبنوة والعمى والبصر تقابلا فكذلك بين الفرس واللافرس والاب والابن والابيض والاسود والاعمى والبصير لكن التقابل الاول بالذات وهو ما ليس فيه الموضوع واذا أخذ فيه الموضوع كان تقابلا بالقصد الثانى وعارضا لا بالذات

(الفصل الثانى وهو الثانى عشر)

(فى المتقدم والمتأخر ومعا)

المتقدم يقال على خمسة أنحاء (الاول) المتقدم فى الزمان وهو مشهور (والثانى) المتقدم بالطبع وهو الذى لا يمكن أن يوجد الآخر إلا وهو موجود ويوجد هو وليس الآخر بموجود وذلك كتقدم الواحد على الاثنين (والثالث) المتقدم فى الشرف كما يقال ان أبا بكر قبل عمر أى لا أفضلية لعمر الا وهى له وله ما ليس لعمر (والرابع) المتقدم فى المرتبة وهو ما كان أقرب من مبدإ محدود ثم المراتب منها طبيعية كترتيب الانواع التى بعضها تحت بعض والاجناس التى بعضها فوق بعض ومنها وضعية كترتيب الصفوف فى المسجد منسوبة الى المحراب أو الى باب المسجد كذلك(٢) المتقدم فى المرتبة قد يكون طبعا كتقدم الجسم على الحيوان اذا ابتدأت من الجوهر وكتقدم الحيوان عليه ان ابتدأت من الانسان وقد يكون وضعا كتقدم الصف القريب من المحراب ان جعلت المحراب هو المبدأ وتقدم القريب من الباب ان جعلت الباب هو المبدأ (والخامس) المتقدم بالعلية وذلك كتقدم وجود حركة يد زيد على وجود حركة القلم وان كانا معا فى الزمان ولكن حركة اليد غير مستفادة من حركة القلم وحركة القلم مستفادة من حركة اليد والعقل يقضى بأن اليد لما تحركت تحرك القلم ولا يستجيز أن يقال لما تحرك القلم تحركت اليد واذا تعقلت(٣) حال المتقدم فى جميع هذه الانحاء كان المتقدم هو الذى لا يوجد المتأخر المعنى المعتبر فيه التقدم والتأخر الا وقد وجد للمتقدم واذا عرفت أقسام المتقدم فاعتبرها بنفسك فى المتأخر وفى معا

(المقالة الثانية)

فى تعرف الاقوال الشارحة الموصلة الى التصور وفيها فصلان

(١) وجب أحدهما الخ كالحركة والسكون للجسم فانه لا واسطة بينهما ويجب أحدهما له فى كل وقت أما الجرو قبل أن يفقح فانه لا يجب له البصر ولا العمى فليس أحدهما واجبا فى كل وقت

(٢) كذلك المتقدم الخ أى كان ذلك التقسيم حاصل فى المراتب فهو حاصل أيضا فى المتقدم بحسبها

(٣) أى اذا تعقلت حال المتقدم بالمعانى السابقة عرفت ان المعنى الذى اعتبر فيه التقدم والتأخر كالوجود فى العلية مثلا لا يكون للمتأخر الذى هو المعلول حتى يكون قد حصل للمتقدم الذى هو العلة

(الفصل

(الفصل الاوّل)

في بيان أصناف ما يفيد التصوّر

وقبل ذلك نشير اشارة خفيفة الى معنى القول فالقول هو اللفظ المركب وقد عرفته وتركيب اللفظ على أنحاء وما يهمّنا منها في غرضنا هو تركيب التقييد وهو أن يتقيد بعضه بالبعض بحيث يمكن أن يقع بين اجزائه لفظة «الذي هو» مثل قولنا الحيوان الناطق المائت أي الحيوان الذي هو الناطق الذي هو المائت ومثل هذا المركب يسمى المقيد ويفيد التصوّر لا محالة

واذا عرفت هذا فاعلم أن القول أي المفيد للتصوّر منه ما يسمى حدا ومنه ما يسمى رسما ومنه ما هو شارح لمعنى الاسم من حيث اللغة فقط والخطب فيه يسير فان الطالب يقنع بتبديل لفظ بلفظ أعرف عنده منه كتبديل الانسان بالبشر والليث بالاسد أما الحد والرسم فيجب الاعتناء ببيانهما اذهما مقصودا هذه المقالة

وكل واحد منهما ينقسم الى التام والناقص والحد التام هو القول الدال على ماهية الشيء فيعلم من هذا أن اللفظ المفرد لا يكون حدا اذ القول هو المركب وكذلك يعلم أن ما لا تركيب في حقيقته وماهيته فلا حدّ له والدلالة على الماهية بحسب اصطلاح الناهي دلالة المطابقة والتضمن لا دلالة الالتزام فاذا ركب قول دال على الشيء دلالة الالتزام فلا يكون حدا مثل تحديدنا الانسان بانه ضحاك مشاء على رجلين بادي البشرة بل يجب أن تكون دلالة الحد احدى الدلالتين المعتبرتين وانما تكون كذلك اذا كان الحد مركبا من مقوّمات الشيء فان كانت المقومات أجناسا وفصولا فالحد مركب من الجنس والفصل وان لم تكن أجناسا وفصولا كان الحد مركبا من مجموعها كيف كانت وقد أوجب أفضل المتأخرين في التنبيهات أن الحد مركب من الجنس والفصل لا محالة فان كان هذا مصيرا منه الى أنه لا يكون تركيب من مقوّمات سوى الاجناس والفصول فليس كذلك فان الشيء قد يتركب مع عارض له يكون كل واحد منهما مقوّما بالنسبة الى المركب وليس جنساله ولا فصلا كالجسم الابيض اذا أخذ من حيث هو جسم أبيض فان الجسم والابيض مقومان له وليس واحد منهما جنساله ولا فصلا وكذلك الأفطس مركب من الانف والتقعير والعدالة مركبة من العفة والشجاعة والحكمة وليس تركبهما تركب الاجناس والفصول والعفة وان لم تكن محمولة على العدالة ولا التقعير على الأفطس ففي المثال الاول الجزآن محمولان حتى لا يقول قائل كلامنا في تركيب المحمولات وليست العفة وأخواتها محمولة على العدالة هذا وان كان ما ذكره تخصيصا منه لاسم الحد بما يكون مركبا من الجنس والفصل فهو يناقض عموم قوله ان الحد هو القول الدال على الماهية لان مقتضى هذا أن كل دال على ماهية الشيء مشتمل على مقوّماته فهو حدّ كان مركبا من الجنس والفصل أو لم يكن فاذًا الواجب في الحد دلالته على الماهية وتألّفه من المقوّمات كلها كانت أجناسا وفصولا أو لم تكن

وهذا الفصل في ظاهره مناقض لما قدمناه فانا حصرنا الذاتيات في الاجناس والفصول والانواع فادّعاء ذاتي ليس بشيء من هذه الثلاثة يناقض ذلك الحصر ولكن ذلك الكلام انما كان في أمور مركبة من معان عامة وخاصة يحصل منها شيء متحد في الوجود ولا يكون لذلك العام قوام الا بهذا الخاص حتى لو لم يقترن به هذا الخاص لم يتصور حصوله بالفعل فيكون العام بالنسبة الى ذلك المركب جنساله والخاص فصلا وكل تركيب ليس على هذا النحو فليس فيه جنس ولا فصل وان كانت أجزاء التركيب بالنسبة اليه مقوّمات له ولا شك أن الجسم الابيض لو لم يقترن به الابيض كان متحصل

الوجود دون الابيض فليس نسبة الابيض اليه نسبة التقويم وتحصيل الوجود بل نسبة عارض بعد تقوّمه ولو حققنا هذا التحقيق فى الابتداء وقسمنا الماهيات الى بسيطة ومركبة والمركبة الى ما يتقوم ببعض اجزائه بالآخر فيحصل منها طبيعة واحدة فى الوجود والى ما ليس كذلك بل لبعض أجزائه قوام فى نفسه بالفعل وان لم يقترن به الآخر لتشوّش دركه على المبتدى ولعل أفضل المتأخرين استمر ههنا أيضا على ما يليق بفهم الشادين والتحقيق[1] ما ذكرناه

ثم هذا التأليف بين الذاتيات لا يكفى وجوده كيف اتفق بل لابد فيه من هيئة وترتيب فان معنى الحد فى الذهن مثال مطابق للمحدود فى الوجود فكما أن المحدود لا يوجد الا بتأليف مخصوص لاجزائه كالسرير لا يكفى فى وجوده جمع الخشب وتركيبه كيف كان بل لابد أن يكون مع ترتيب وهيئة مخصوصة وكذلك كل ماهية مركبة انما تركب وتحصل بان يقرن المعنى الخاص وهو الفصل بالمعنى المشترك فيه فيقوّمه ويقيده مخصصا فى الوجود إن كانت مقوّماته[2] أجناسا وفصولا وأن يلحق المعنى العارض بما هو موضوع طبعا فتحصل من ذلك جملة متقوّمة بالموضوع والعارض فكذلك الحد يستدعى تركيبا للمقومات الشئ مخصوصا محاذيا للتركيب فى الوجود

أما ما ليس[3] فى مقوّماته جنس ولا فصل مثل الجسم الابيض فتركيبه المحاذى للوجود هو أن يوضع من أجزائه ما هو الموضوع بالطبع كالجسم ويعرف بمقوّماته ثم يخصص ويقيد بلحوق الابيض معرّفا بمقوّماته فاذا فعل ذلك فقد أعطى حده الحقيقى وأما ما مقوّماته أجناس وفصول فتأليف حده هو أن يوضع جنسه القريب ويقيد بجميع فصوله كم كانت ولا يقتصر على ذكر بعضها فاذا فعل ذلك فقد وفيت الدلالة على كمال الماهية لان الجنس القريب يتضمن الدلالة على جميع الذاتيات المشتركة فاذا عدّ بعد ذلك الفصول بأسرها التى هى الذاتيات الخاصة فقد استوفيت الدلالة على الماهية بجميع ذاتياتها المشتركة والخاصة ولا يتصور أن يكون ذاتى الا مشتركا أو خاصا واذا استوفيت الذاتيات بأسرها تمت الماهية ثم ان لم يكن للجنس القريب اسم موضوع مطابق له أورد حده بدل اسمه ثم قرن به فصول هذا النوع المحدود أولا وهذا كما تقول فى حد الحيوان إنه جسم ذو نفس حساس متحرك بالارادة فأخذنا حد جنسه القريب وهو الجسم ذو النفس لمّا لم يكن له اسم وقرن به فصول الحيوان الخاصة به وهو الحساس المتحرك بالارادة أما ان كان له اسم يطابقه فأتى بحده بدله عمدا أو سهوا لم يستعظم صنعه بسبب هذا التطويل بل بعدل رعايته واجب الحد من حصر بجميع الذاتيات وترتيبها وقد اعتقد بعضهم أن هذا

---

(١) قوله والتحقيق ما ذكرناه من المعروف أن ابن سينا ومن سبقه من أهل المنطق كانوا راعون دائما فى تقرير قواعد المنطق أنها موازين العلوم الحقيقية ودرك الحقائق المتقررة وعندهم أن الماهيات الحقيقية المركبة فى الخارج لا تخلو من عام بمنزلة القابل وخاص مقوم له وهو الصورة النوعية أما ماهية ليس لها عام يدخل فى أجزائها وهى مركبة فلم يعرف عندهم أما ما ذكره المصنف من الجسم الابيض فهو من المركبات الاعتبارية والماهيات الاعتبارية لا اعتبار لها فى نظر طالب العلوم الحقيقية والعدالة لم تخرج عن انها كيف من الكيفيات يتركب فى وجوده الخارجى من عدة أمور تدخل فيه كما يدخل الحس وقوة الحركة وقوة الارادة فى تركيب الحيوان ثم ينتزع منها فصول تحمل عليه فيمكن أن يقال العدالة كيف أو خلق جامع للعفة وأخواتها ورعم أن هنالك فرقا بين « جامع الثلاثة » وبين « متحرك بالارادة وحساس » لا دليل عليه فهذا وما حمل الشيخ على حصر أجزاء الحد فى الجنس والفصل لانحصار أجزاء الماهيات فيهما

(٢) ان كانت مقوّماته أجناسا مرتبط بقوله بأن يقرن المعنى الخاص الخ وقوله وأن يلحق معطوف على أن يقرن والموضوع طبعا هو الجسم مثلا والمعنى العارض هو البياض مثلا

(٣) أما ما ليس الخ شروع فى بيان كيف يكون المركب الحدى محاذيا للتركيب فى الوجود

لا يكون

لا يكون حدّا لأن من شرط الحد عنده الإيجاز فإنه قول وجيز من أمره كذا وكذا وليس(1) في هذا من الزلل ما يخرجه عن كونه حدا مع أن الوجيز أمر إضافي غير محدود بحد معلوم فرب شيء هو وجيز بالإضافة إلى شيء طويل بالإضافة إلى غيره والأمور الإضافية لا يجوز استعمالها في تعريف ما ليس بإضافي والحد ليس من قبيل المضافات فيسوغ(2) في تحديده استعمال اللفظ الإضافي

ويعرف مما ذكرناه أن الشيء الواحد لا يكون له إلا حدّ واحد لأن ذاتيات الشيء إذا وجب إيرادها كلها في الحد الحقيقي إما صريحا وإما ضمنا فلا يبقى للحد الثاني من الذاتيات شيء يورد فيه بل ربما يكون ذلك تبديلا لألفاظ هذا الحد بمرادفاتها ولا يكفي في الحدّ التام الحقيقي أن يذكر الجنس الأعلى أو الأوسط مقيدا بالفصل المختص بالنوع المحدود فإن هذا يخلّ ببعض الذاتيات من غير أن يكون مدلولا عليها بإحدى الدلالتين المعتبرتين فإن الجنس الأعلى أو الأوسط لا يدل على ما هو تحته بل دلالته بالمطابقة على مجموع أجزائه من حيث هي مجموعه وبالتضمن على واحد واحد من أجزائه المشتركة والخاصة المساوية لذلك الجنس ودلالة الفصل على ما يحصّل به الجنس الأعلى أو الأوسط دلالة التزام لا اعتبار لها وهذا كما تقول في حدّ الإنسان إنه جسم ناطق أو جوهر ناطق فإن الجسم لا دلالة له إلا على جوهر يمكن فرض الأبعاد الثلاثة المتقاطعة على زوايا قوائم فيه والناطق دلالته على شيء ذي نطق ليس يدري من حيث المفهوم أنه حيوان أم لا إنما يدري ذلك بالنظر في الوجود فإن ما له نطق لا يوجد إلا حيوانا لا أن اللفظ بالوضع يدل على كونه حيوانا والذاتيات التي بين الجسم والناطق كذي النفس والمغتذي والنامي والمولد والحساس والمتحرك بالإرادة تضيع في البين لعدم الدلالة عليها فتعرف بهذا أن قول من قال إن الحد الحقيقي يراد للتمييز ليس بشيء إذ لو كان الغرض التمييز الذاتي دون تحقق ذات الشيء كما هو لكان قولنا الإنسان جوهر ناطق حدا لأنه مميز للإنسان بذاتياته عما سواه وهذا(3) الإنكار على من يطلب من الحدّ تصورات الشيء وتحققه كما هو ثم يكتفي بالتمييز أما من لا يطلب منه إلا التمييز فلا إنكار عليه في إيثاره الأبتر كما هو الأولى من طلب تصوّر ذات الشيء فإن التمييز يحصل تبعا لهذا الغرض فمعرفة حقيقة الشيء مع تمييزه أولى من معرفة تمييزه دون حقيقته * وأما الحد الناقص فهو الذي لا يستوفي جميع ذاتيات الشيء ولا يكون مساويا له في المعنى بل في العموم فيحصل منه التمييز الذاتي فحسبُ دون معرفة الذات كما هو بجميع ذاتياته وذلك كما مثلنا به في حد الإنسان إنه جوهر ناطق أو جسم ناطق (واعلم) أن كون الحد الدال على الماهية مفيدا لتصوّر الذات إنما هو بالقياس إلى من يعلم وجود الشيء أما من لا يعلم ذلك فهو في حقه دال على معنى الاسم شارح لمفهومه فإذا حصل له العلم بوجوده صار هذا القول بعينه في حقه دالا على الماهية بحسب ذات الشيء وأما التصوّر الذي حكمنا في أول الكتاب بتقدمه على التصديق فهو تصوّر بحسب معنى الاسم لا بحسب الذات أما التصور بحسب الذات فهو بعد العلم بوجود الشيء والتصديق به فليس لقائل أن يقول إذا كان الحد لا يفيد التصوّر إلا بعد العلم بالوجود والتصديق به والتصديق به لا يمكن إلا بعد التصوّر فالحد لا يفيد التصوّر إلا بعد التصوّر وهو دور وذلك لأن التصوّر الذي يفتقر إليه التصديق هو تصوّر معنى

---

(1) وليس في هذا من الزلل الخ أي ليس في ذكر الجنس بحده زلل يخرج التعريف عن كونه حدا وإن خالف الإيجاز

(2) فيسوغ الخ مرتب على المنفي وهو أنه من المضافات فهو منفي أي فلا يسوغ الخ حيث إنه ليس من المضافات

(3) وهذا الإنكار أي إن قولنا فتعرف بهذا الخ يأتي على قول من اكتفى في الحد بمجرد التمييز مع ذهابه إلى أن الحد إنما يقصد به تصورات الشيء وتحققه فإن ذهب ذاهب إلى أن الحد إنما يراد منه التمييز فقط ثم اكتفى بالجنس العالي أو المتوسط والفصل القريب وآثر هذه الطريقة فلا ينكر عليه إيثاره لها على غيرها إلا من جهة أن الطريقة خلاف الأولى

فكقولهم القادر على الظلم هو الذي من شأنه وطباعه النزوع الى انتزاع ماليس له من يدغيره وهذا ملكة الظلم لا القدرة على الظلم فان القادر على الظلم قد يكون عادلا وليس فى طبعه نازعا الى انتزاع ماليس له من يدغيره ومن ذلك أخذهم النوع مكان الجنس كقولهم فى حد الشر انه ظلم الناس والظلم نوع من الشر ومن ذلك أخذهم الموضوع مكان الجنس كقولهم ان السرير خشب يجلس عليه والخشب موضوع للسريرية لا جنس والسريرية عارضة عليه ومن ذلك أخذهم ما كان وليس الآن موجودا مكان الجنس كقولهم فى حد الرماد انه خشب محترق وليس الرماد خشبا بل كان خشبا واذ ذاك لم يكن رمادا فحين هو رماد لم يبق كونه خشبا وحين كان خشبا لم يصر بعد رمادا ومن ذلك أخذ(1)هم الجزء مكان الجنس كقولهم ان العشرة خمسة وخمسة وكقولهم فى حد الحيوان انه جسم ذو نفس والجسم جزء من الحيوان لا جنس وقد أورد هذا المثال فى كتبهم وكأنه يناقض ماقدمناه من أن الجسم جنس للحيوان ويجب ان يعلم أن لا تناقض أصلا فان الجسم يمكن أن يؤخذ باعتبار لا يكون به الا جزأ فقط واذ ذاك لا يكون محمولا على الحيوان لان الجزء لا يكون محمولا على الكل ويمكن أن يؤخذ باعتباره جنسا محمولا على ماتحته أما اعتبار كونه جزأ فهو أن يجعل معناه أنه جوهر مركب من هيولى وصورة ذو أبعاد ثلاثة بشرط أن لا يدخل فى مفهومه غير هذا فان وجد مع غير هذا مثل كونه نباتيا أو حيوانيا أو جماديا فهو زائد على هذا المفهوم وبهذا الاعتبار هو جزء وليس محمولا اذ ليس الحيوان هذا القدر فحسب وأما اعتبار كونه جنسا فهو أن لا يجعل مفهومه مقصورا على هذا القدر فحسب بل يجوز أن يكون هذا الجوهر المركب من الهيولى والصورة أى تلك الانواع كان لا بأن تكون مقترنة به اقتران الخارج عن المفهوم بل اقتران جواز الدخول فى المفهوم وعلى الجملة هو أن يؤخذ هذا المعنى مطلقا غير مشروط بشرط الاقتصار عليه أو وجوب الزيادة فيه ولاشك أن الجسم جنس بهذا المعنى للحيوان اذ هو أحد الانواع التى يجوز دخولها فى مفهوم ذلك الجسم وذلك الجسم على اطلاقه دون شرط الاقتصار على كونه جوهرا ذا أبعاد ثلاثة محمول عليه فاذا اعتبرت الجسم على هذا الوجه كان جنسا ووجب ايراده فى حد الحيوان أما على الوجه الآخر فهو جزء ولا يجوز ادخاله فى الحد ولا حمله عليه أصلا لان الجزء لا يحمل على الكل

وأما الخطأ فى الفصل فهو أن تأخذ اللوازم مكان الذاتيات وأن تأخذ الجنس مكان الفصل وان تحسب الانفعالات فصولا والانف(2)عالات اذا اشتدت بطل الشئ والفصول اذا اشتدت ثبت الشئ وأما المشترك بين الجنس والفصل والحد والرسم فأمران (أحدهما) أن لا تستعمل الالفاظ المجازية المستعارة والغريبة الوحشية والمشتبهة كقولهم ان الف(3)هم موافقة وان النفس عدد محرك لذاته وان الهيولى أم حاضنة (والثانى) أن يعرف الشئ بما هو أعرف منه فان عرف بنفسه أو بما هو مثله فى الخفاء أو أخفى منه أو بما لا يعرف الا بهذا المعرف كان خطأ أما تعريفه بنفسه فكقولهم فى حد الحركة انها

---

(1) أخذهم الجزء الخ المراد منه الجزء المادى فى الوجود الخارجى

(2) والانفعالات اذا اشتدت الخ يريد أن يقول مع أنه يوجد فرق بين بين الفصول والانفعالات لان الانفعال تأثر اذا اشتد أدى الى فساد جوهر المتأثر المنفعل أما الفصول فانها مقومات للجوهر وكلما قوى المقوم بالكسر قوى المقوم بالفتح واطلاق الاشتداد على الفصول ضرب من التسامح

(3) الفهم موافقة مثال للمشتبه ومابعده مثال للغريب والثالث مثال للمستعار والفهم ليس موافقة تامة بل هو موافقة مافى الذهن للواقع فتعريفه بالموافقة تعريف بلفظ مشتبه لا يدرى ما يراد منه ولفظ العدد وان لم يكن غريبا فى نفسه لكنه بوصف كونه محركا لذاته غريب لا يعرف

نُقْلة وفى حد الانسان إنه الحيوان البشرى والبشر والانسان مترادفان وأما المساوى فى المعرفة فكقولهم فى حد الزوج إنه العدد الذى يزيد على الفرد بواحد والفرد ليس أعرف من الزوج ومن ذلك أخذ أحد المتضايفين فى حد الآخر فان كل واحد منهما فى الجهل والمعرفة به مثل الآخر وقد ظن بعضهم أنه لما كان العلم بهما معا جاز أخذ كل واحد منهما فى حد الآخر وهذا خطأ فاحش لان العلم بهما جميعا اذا كان معا فلو كان أحدهما مجهولا كان الآخر مجهولا أيضا فكيف يعرف الآخر به ومن شرط ما يعرف به الشئ أن يكون معلوما قبله واذا علم أحدهما صار الآخر معلوما معه فلا حاجة به الى أن يعلم بصاحبه

لكن على هذا شك وهو أن المضاف ماماهيته معقولة بالقياس الى غيره وليس له وجود غير ذلك فحده اذا كان بيانا لحقيقته فيجب أن يؤخذ فيه قياسه الى الآخر والا لم يكن بيانا لحقيقته وحله أن المضاف اليه ليس جزأ من حقيقة المضاف فيلزم أخذه فى حده بل هو لازم له اذ يلزم من كون هذا مضافا وجود مضاف اليه بازائه معه لا سابقا عليه ولو كان جزأ من حقيقته لزم تقدمه عليه بالذات وانقطعت الرابطة المعينة بينهما بل المتضايفان متقدمان بذاتيهما و وجوديهما الغير المتضايفين على معنى الاضافة بينهما تقدم المعروضات على عوارضها فان الاضافة انما تعقل بين شيئين فلا بد من تقدمهما أولا بالذات على الاضافة لتعقل بينهما الاضافة ثم اذا اتصلت بينهما الاضافة التى هى قياس ما بوجه ما الى الغير كان حصول هذا مضافا والآخر مضافا اليه معا من غير تقدم وتأخر فاذن فى تحديد المتضايفين ضرب من التلطف والحيلة وهو أن يؤخذ الذاتان مجردين لا من حيث هما مضافان ويدل على السبب الجامع بينهما فاذا فرغ من آخر البيان حصل العلم بهما جميعا معا مثل أن تقول الجار هو ساكن دار أحد حدودها بعينه حد دار الآخر الذى يقال لهذا بالقياس اليه إنه جار من حيث هما كذلك وكذلك الاخ هو انسان أحد والديه هو بعينه والد الذى يقال لهذا بالقياس اليه إنه أخ والاب حيوان يولد من نطفته آخر من نوعه من حيث هو كذلك

وأما ماهو أخفى فكقولهم ان النار جسم شبيه بالنفس[1] والنفس أخفى من النار وأما ماهو معرف بهذا الشئ الذى يراد تعريفه به فكقولهم فى حد الشمس انها كوكب يطلع نهارا والنهار لا يمكن أن يحد الا بالشمس لانه زمان طلوع الشمس وكقولهم فى حد الكمية انها القابلة للمساواة واللامساواة وفى حد الكيفية انها قابلة للمشابهة وغير المشابهة والمساواة تعرف بأنها اتفاق فى الكمية والمشابهة بأنها اتفاق فى الكيفية فهذا وما أشبهه من أنواع الخطا فيجتنب فى الحدود و يصعب جدا اجتنابه ولذلك نرى المحققين فاترى الهمم عن اعطاء الامور حدودها الحقيقية بل قانعين بالرسوم فى أكثر المواضع

وقد بقى من المباحث المتعلقة بالحد معرفة طريق اكتسابه وهل يكتسب بالبرهان أم بطريق آخر لكنا لما لم نشرع بعد فى البرهان أخرنا هذا البحث الى ذلك الفن و فورد هنالك مشاركات الحد والبرهان أيضا ان شاء الله تعالى فهذا ما نريد ايراده فى التأليف المفيد للتصور وننتقل الى التأليف التصديقى بعون الله وحسن توفيقه انه هو المعين والموفق

(المقالة الثالثة)

﴿ فى التأليفات الموصلة الى التصديق وتنقسم الى خمسة فنون ﴾

(١) النفس بسكون الفاء وجه مشابهة النار لها كون الجوهر وظهور الاثر ولكن النفس فى حقيقتها أخفى من النار

(الفن الاول)

﴿ فى التأليف الاول الواقع للمفردات وهو الملقب بباديرمنياس ويشتمل على مقدمة وتسعة فصول ﴾

أما المقدمة فهى أن للاشياء وجودا فى الاعيان ووجودا فى الاذهان وهو ادراك الاشياء إما بالحس أو الخيال أو الوهم أو العقل على ما يعرف تفاصيل المدركات فى العلوم ووجودا فى اللفظ ووجودا فى الكتابة فالوجود الذهنى ويسمى الاثر النفسانى هو مثال مطابق للوجود العينى دال عليه واللفظ دال على ما فى الذهن وما فى الذهن يسمى معنى بالنسبة الى اللفظ كما أن الاعيان فى أنفسها أيضا تسمى معانى بالنسبة الى الذهن لانها هى المقاصد لما فى النفس والكتابة دالة على اللفظ ولذلك تحوذى بأجزائها وتركيبها أجزاء اللفظ وتركيبه وقد كان الى انشائها دالة على ما فى النفس دون توسط اللفظ سبيل فكان يجعل لكل أثر فى النفس كتابة معينة مثلا للحركة كتابة وللسكون أخرى وللسماء والارض وغيرهما من الاعيان صور لكل بحسبه لكنه لو أجرى الامر على ذلك لكان الانسان ممنوا بان يحفظ الدلائل على ما فى النفس ألفاظا ويحفظها رقوما أيضا فخففت المؤنة فى ذلك بان قصد الى الحروف الاولى القليلة العدد فوضع لها اشكال يكون حفظها مغنيا عن حفظ رقم رقم دال على شئ شئ واذا حفظت حوذى بتأليفها رقما تأليفها لفظا فصارت الكتابة بهذا السبب دالة على الالفاظ أولا لكن ما فى النفس من الآثار يدل بذاته على الامور لا بوضع واضع فلا يختلف لا الدال ولا المدلول عليه ودلالة اللفظ على الاثر النفسانى دلالة وضعية حصلت بالاتفاق والتواطؤ ولو تواطؤا على غيرها لناب منابها وتختلف باختلاف الامم والاعصار وان كان مدلولها غير مختلف ودلالة الكتابة على الالفاظ أيضا وضعية والدال والمدلول فيها جميعا يختلفان فالاعيان والتصورات لا تختلف والالفاظ والكتابة تختلف

(الفصل الاول)

﴿ فى الاسم والكلمة والاداة ﴾

قد بينا أن الغرض من المنطق معرفة الاقوال الشارحة والحجج وكل واحد منهما مؤلف لكن الحجة أكثر تأليفا فان تركيب الحد والرسم من المفردات والحجة لا تتركب أولا من المفردات بل يقع تركيب المفردات أولا فى أمور هى قضايا ثم تركب من هذه القضايا أنواع الحجج والنظر فيما منه التأليف قبل النظر فى المؤلف فلاجرم وجب تقديم النظر فى القضايا وأصنافها على القياس والنظر فيها محوج الى تعرف هذه المفردات الثلاثة وهى الاسم والكلمة والاداة

فالاسم لفظ مفرد يدل على معنى من غير دلالة على زمان ذلك المعنى كزيد وعيسى وقائم وكاتب وقد يشكك على هذا بلفظة أمس والمقدم ولفظة الزمان فان هذه كلها أسماء ومع ذلك دالة على الزمان فنقول فى حل هذا الشك ان قول القائل يدل على زمان المعنى أو لا يدل يقتضى أن يكون المعنى متحصلا فى نفسه دون الزمان ويكون الزمان أمرا مقارنا لذلك المعنى لا هو نفسه ولا داخل فى حده وفى أمس وغد والزمان نفس المعنى هو الزمان لا أن الزمان خارج عن نفس المعنى لاحق به والمقدم دال على معنى جزؤه الزمان وجزء الشئ لا يكون مقارنا للمعنى الشئ بل يقارن جزؤه الآخر فيحصل بمجموعهما معنى الشئ كاملا فليس للمقدم إذن دلالة على زمان خارج عن معناه والدلالة المنفية هى دلالة الاسم على زمان خارج عن نفس معناه اذ قلنا يدل على معنى من غير دلالة على زمان ذلك المعنى

والاسم

والاسم منه محصل ومنه غير محصل فالمحصل مثل زيد وبكر والانسان والحجر وغير المحصل مثل لا انسان ولا بصير ولا عادل وليس بالحقيقة اسما فانه ليس بمفرد والاسم مفرد بل هذا مركب من حرف سلب واسم محصل جعل مجموعهما دالا على خلاف معنى المحصل الذى هو جزؤه ولكن تركيبه ليس عن ألفاظ مستقلة فى الدلالة بنفسها فان حرف السلب أداة لا تدل الا مقرونة بشىء آخر ولفظة لا وان كانت للسلب فلا تدخل ههنا للسلب وليس فيها ايجاب ولا سلب بل تصلح أن توجب وتسلب وأن توضع للايجاب والسلب كما سنبينه من بعد

ومن الاسم ما هو قائم ومنه ما هو مصرّف فالقائم ما لم يتغير عن بنائه الاصلى للحوق لاحق من الاعراب وغيره والمصرّف ما تغير عن بنائه الاصلى باقتران حركة به أو اعراب يصير مانعا عن اقتران بعض ما كان يقترن به لولاه مثل قولنا زيدٌ فان ضمة الدال اللاحقة به غيرته عن وضعه الاصلى ومنعت لحوق الباء أو فى أو على أو عامل آخر به لولاها لجاز لحوقه اذ لا يمكنك أن تقول بزيدُ ولا فى زيدُ ولا على زيدُ ولا أن تقول رأيت زيدُ والمصرّف أيضا ليس مفردا حقيقيا اذ يسمع هناك مجموع جزأين أحدهما الاسم والآخر ما يلحقه من الحركة والاعراب وهذه الحركة ليست مغيرة اللفظ فحسب بل والمعنى أيضا فاو لم يتغير المعنى ما تغير[(١)] حكم ما يقارنه جوازا وامتناعا ولا نعنى بتغير المعنى تبدله بمعنى آخر فان معنى الاسم باق لكن انضمت اليه زيادة معنى أفادتها هذه الحركة لا استـ[(٢)]ـقلال لها دون اقترانها بمعنى اسم من الاسماء القائمة

وأما الكلمة فهى لفظ مفرد يدل على موجود لموضوع غير معين فى زمان من الازمنة الثلاثة مثل ضرب فانه يدل على ضرب منسوب الى ضارب غير معين فى زمان ماض والكلمة يسميها النحويون فعلا وليس كل ما يسمونه فعلا هى كلمة عند المنطقيين فان تمشى وأمشى ومشت كلها أفعال وليست كلها كلمات لان الكلمة ما لا يوجد لها جزء دال والتاء فى تمشى تدل على المخاطب والهمزة فى أمشى تدل على المتكلم وقد قيل ان يمشى أيضا حاله كذلك لان الياء منه تدل على موضوع غائب غير معين وصـ[(٣)]ـغو أفضل المتأخرين الى أن يمشى على الخصوص يشبه اللفظ المفرد فى أن لا صدق فيه ولا كذب دون تمشى وأمشى غير قويم لان دلالة الياء على الموضوع الغير المعين ليس على سبيل تجويز الاسناد الى أى ماش كان بل على ماش متعين عند القائل غير مصرح به ولا معين بدلالة اللفظ فالامر موقوف فى التصديق به والتكذيب على التصريح والتعيين واذا اعترف بكونه دالا على ماش متعين عند القائل فقد اعترف له بجزء دال فكيف يكون مفردا أو شبيها به ولا تنخرم دلالة الياء بسبب انتفاء التصريح والتعيين فلم يشترط فى دلالة الالفاظ كونها دالة على التعيين فاذن هو مركب وان لم يدخله الصدق والكذب فان الصدق والكذب خاصية بعض المركبات لا كلها وان كان مركبا فلا يكون كلمة مع أن هذا ما صادق فى نفس الامر ان كان المنسوب اليه المشى ماشيا أو كاذب ان لم يكن ماشيا والسامع متوقف فى التصديق

---

(١) ما تغير حكم ما يقارنه الخ أى لو لم يتغير معنى اللفظ ما تغير حكم ما يقارن اللفظ من الحروف وغيرها من العوامل جوازا وامتناعا فان ضمة زيد منعت كل عامل لغير الضم وجوزت عامل الضم ولا ريب أن المعنى فى زيد المبتدأ أو الفاعل مثلا يختلف عنه فى زيد المفعول ومايشبهه أما معنى اللفظ من حيث هو فهو مما لا يتغير بضمة ولا غيرها فاذن قد أضافت الضمة معنى على أصل معنى اللفظ فيكون مركبا

(٢) لا استقلال لها الخ أى ان هذه الزيادة التى أفادتها الحركة ليست معنى مستقلا بذاته وانما هو معنى لا يلتفت اليه الا من اقترانه بمعنى من معانى الاسم لو كان قائما وهى ذوات المسميات مثلا

(٣) صغو بكسر الصاد وفتحها وسكون الغين المعجمة أى ميله

والتكذيب الى التصريح والبيان لكن التصديق بالقول غير صدقه فى نفسه

واذا تحقق هذا فلعل لغة العرب تخلو عن الكلمات المستقبلة فانها بأسرها مركبة لا بسيطة لكن المنطقى لا نظر له فى لغة دون لغة بل يكفيه أن يعلم أنه من الممكن وجود لفظة دالة على معنى وزمانه المستقبل لا دلالة لجزء منها على جزء من أجزاء هذا المعنى فتكون مفردة

والكلمة منها محصلة وغير محصلة ومصرفة وقائمة أما المحصلة فكقولنا قام وقعد وغير المحصلة كقولنا لا قام ولا صح ويشبه أن يكون حرف لا لم يرتبط بصح ارتباط اتحاد ليدلا على معنى واحد كما كان فى الاسم الغير المحصل بل هو لسلبه معنى الصحة عن موضوعها فليس اذن فى لغة العرب كلمة غير محصلة وكذلك الكلمة القائمة مفقودة فى لسان العرب فانها الدالة على الزمان الحاضر وليس فى لسانهم كلمة مفردة للحاضر بل ربما يستعملون كلمة المستقبل بمعنى الحال كقولهم زيد يمشى أى فى الحال وربما استعار واله الماضى كقولهم ان زيدا صح اذا أتاه البرء فى الحال وأما المصرفة فهى الدالة على أحد الزمانين اللذين عن جنبى الحاضر كقولهم ضرب للماضى ويضرب للمستقبل

وأما الاداة فهى اللفظة المفردة التى لا تدل وحدها على معنى يتمثل بل على نسبة بين معنيين لا تعقل الا مقرونة بالامور التى هى نسب بينها مثل من وفى وعلى ولا ولذلك اذا قيل خرجت من لم يكن اللفظ دالا دلالته المطلوبة مالم يقل من الدار أو ما أشبهه

﴿واعلم﴾ أن من الاسماء والكلم ما يستعمل تارة استعمال المفردات التامة الدلالة ويستعمل أخرى استعمال المفردات الناقصة مثل هو وموجود وكائن وكان ووجد وصار فانك تقول زيد موجود أو كائن وتعنى بذلك الاخبار عن وجوده فى ذاته أو كونه فى ذاته فيكون تام الدلالة وتقول زيد موجود قائما أو كائن فى الدار أو صار متحركا وتجعله تابعا لما بعده لو وقفت عليه لم يكن فى نفسه تام الدلالة المرادة به وهذه هى الكلمات الوجودية والاسماء التى تربط بين معنيين وهى كالادوات ومن قبيلها فى أن لا دلالة لها بذاتها دون ما يقرن بها

(الفصل الثانى)

﴿فى القول وأقسامه﴾

القول هو اللفظ المركب وهو الذى تدل أجزاؤه على معان هى أجزاء معنى الجملة وقد سبق تعريف المفرد بأنه الذى لا يوجد له جزء دال على شئ حين هو جزؤه فاذا كان المركب ما تدل أجزاؤه جميعا فبقى بين المفرد والمركب قسم آخر وهو الذى يدل بعض أجزائه دون بعض لكن القسمة وان اقتضت وجود هذا القسم عقلا فليس فى الوجود لفظ يدل جزء منه على جزء من معنى الجملة ولا دلالة للباقى أصلا لان معنى مجموع اللفظ يزيد لا محالة على معنى جزء فالدال على تلك الزيادة هو الجزء الباقى لا محالة

ثم من القول ما هو تام الدلالة ومنه ما هو ناقصها أما تام الدلالة فهو الذى كل جزء منه يدل بانفراده على معنى يستقل بنفسه كقولك زيد كاتب وراعى الشاة وباب الدار والناقص الدلالة هو الذى لا تتم دلالة أحد جزأيه بانفراده الا مقرونا بالآخر كقولك لا انسان وفى الدار وزيد كان اذا أردت كونه على صفة لم تذكرها بعد لا كونه فى ذاته كما لو كان فى نيتك أن تقول كان مريضا فوقفت على كان دون ذكر المريض فان كان لا تتم دلالتها والحالة هذه مالم تعقبها بتلك الصفة

والالفاظ قد تتركب اما على سبيل تقييد بعضها ببعض كما فى الحدود والرسوم وقد ذكرناه وقد تتركب

على

على أنحاء أخرى وذلك لان الحاجة الى القول هي دلالة(١) المخاطب على ما في نفس المخاطب والدلالة إما أن تراد لذاتها أو لشيء آخر يتوقع أن يكون من جهة المخاطب والتي تراد لذاتها هي الاخبار(٢) إما على وجهه أو محرفا عنه الى صيغة التمني والتعجب وغير ذلك مما هو في قوة الاخبار فانك اذا قلت ليتك تأتيني استشعر من هذا أنك مريد لاتيانه والتي تراد لشيء يتوقع كونه من المخاطب فاما أن يكون ذلك أيضا دلالة أو فعلا غير الدلالة فان أريدت الدلالة فتكون المخاطبة استفهاما وان أريد عمل من الاعمال غير الدلالة فهو من المساوي التماس ومن الاعلى أمر ونهي ومن(٣) الادون دعاء ومسئلة والنافع في العلوم من هذه التركيبات بعد التركيب الموجه نحو التصور هو التركيب الخبري الذي يقال لقائله انه صادق أو كاذب بالذات أي قوله مطابق الامر في ذاته وحكمك بصدق قوله أي مطابقته للامر هو التصديق

وهذا التركيب الخبري النافع في اكتساب التصديق يسمى قولا جازما وقضية وأصنافه ثلاثة الحملي والشرطي المتصل والشرطي المنفصل أما الحملي فكقولك الانسان حيوان والشرطي المتصل مثل قولك ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود والمنفصل مثل قولك إما أن يكون هذا العدد زوجا وإما أن يكون فردا وانما صارت الاصناف ثلاثة لان الحكم إما أن يكون بنسبة مفرد أو ما هو في قوة المفرد الى مثله بأنه هو أو ليس هو وبالجملة الحكم بأن معنى محمول على معنى أو ليس محمولا عليه ومعنى قولنا ما هو في قوة المفرد أي المركب الذي لم يعتبر من حيث هو مركب بل من حيث يمكن أن يقوم مقامه لفظ مفرد مثل قولنا الحيوان الناطق المائت ينتقل من مكان الى مكان بنقل قدم ووضع أخرى فان الانسان يقوم مقام الحيوان الناطق المائت ويمشي مقام الباقي وهذا هو القسم الحملي وإما أن يكون الحكم بنسبة مؤلف تأليف القضايا الى مثله ولكن قد قرن بكل واحد منهما ما يخرجه عن كونه قضية وربطه بالآخر فجعلهما قضية واحدة وهذه النسبة إما نسبة المتابعة واللزوم كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فقد حكمت بلزوم وجود النهار لطلوع الشمس وهذا هو الشرطي المتصل أو تكون النسبة نسبة العناد والمباينة كقولنا اما أن يكون هذا العدد زوجا وإما أن يكون فردا وهو الشرطي المنفصل وفي كل واحد من المتصل والمنفصل قضيتان أما في المتصل فقولنا الشمس طالعة والنهار موجود وفي المنفصل قولنا العدد زوج والعدد فرد ولكن اقترن بكل واحدة منهما ما أخرجها عن كونها قضية وهيأها لأن تكون جزء قضية متقاضيا اتصال الاخرى به التمام معناها في الصدق والكذب ودليل خروجها عن كونها قضية زوال الصدق والكذب عنها أما في المتصل فلفظة إن قد اقترنت باحدى القضيتين والفاء بالاخرى وفي المنفصل لفظة إما وإما فقولك ان كانت الشمس طالعة ليس فيه صدق ولا كذب فليس قضية وكذلك قولك مفردا فالنهار موجود اذا بقيت الفاء على دلالتها ولم تلغ لم يكن صادقا ولا كاذبا بل الصدق والكذب فيه من حيث صارا قضية واحدة تلزم احداهما الاخرى أو تعاندها

ويعم الاصناف الثلاثة أن فيها حكما بنسبة معنى الى معنى إما بايجاب واثبات أو سلب ونفي ولكن

(١) دلالة المخاطب بفتح الطاء على ما في نفس المخاطب بكسرها أي افهام المخاطب ما في نفس المتكلم مما يقصده بالتركيب

(٢) الاخبار بكسر الهمزة أي ما يدل عليه وهي الاخبار بفتحها جمع خبر

(٣) ومن الادون أراد منه الدون وهو الادنى والاحط منزلة واستعمال أفعل من الدون ليس بقياس لانه لا فعل له ولكن جاء هذا الاستعمال على لسانهم قليلا

خاصية الايجاب فى الحملى هو الحكم بوجود شئ لشئ على معنى أن المنسوب اليه يقال له هو ما جعل منسوبا والسلب هو الحكم بلا وجود شئ لشئ والايجاب فى المتصل هو الحكم بلزوم احدى القضيتين للاخرى اذا فرضت الأولى منهما المقرون بها حرف الشرط وتسمى المقدّم لزمتها الثانية المقرون بها حرف الجزاء وتسمى التالى والسّلب هو رفع هذا اللزوم والاتصال مثل قولك ليس اذا كانت الشمس طالعة فالليل موجود والايجاب فى المنفصل هو الحكم بمباينة احدى القضيتين للأخرى والسلب فيه رفع هذه المباينة مثل قولك ليس إما أن يكون العدد زوجا وإما منقسما بمتساويين

وليس فى المنفصل مقدّم وتال بالطبع بل بالوضع فان كل واحدة من القضيتين يمكن أن تجعل مقدّما والانفصال بحاله أما فى المتصل فلا يجب امكان جعل كل واحدة منهما مقدّما لان المقدّم ربما كان أخصّ من التالى فيلزم من وضعه وضع التالى الاعم ولا يلزم من وضع التالى الاعم وضع المقدّم الاخص بل لو كانا متلازمين[1] متساويين لكان يلزم كل واحد منهما من وضع الآخر

والقضية التى حكمها الايجاب تسمى موجبة والتى حكمها السلب تسمى سالبة فهذه هى أقسام القضايا لكن أوّلها الحملية لان تركيب المفردات يقع أوّلا اليها ثم عنها تتركب الشرطيات والاوّل من جملة الحملى هو الموجب لانه مؤلف من موضوع ومحمول على نسبة وجود بينهما وأما السالب فمؤلف من موضوع ومحمول ورفع وجود النسبة ولا يتحقق رفع الشئ فى الذهن دون وجوده فى الذهن فكل عدم لا يتحقق فى الذهن ولا يتحدّد الا بالوجود أى بان يؤخذ[2] الوجود جزأ من حد العدم والوجود يتحقق دون العدم فالايجاب اذن مستغن عن السلب أما السلب فعارض على الايجاب فكان الايجاب أوّلا بالنسبة اليه ولا نعنى بقولنا عارض على الايجاب أن الايجاب موجود مع السلب بل نعنى به أن السلب داخل على تأليف لولا حرف السلب لكان ايجابا لا أن الايجاب اجتمع مع السلب فى قضية أو اجتمع الوجود والعدم فى ذوات الامور

(الفصل الثالث)

﴿ فى القضايا المخصوصة والمحصورة والمهملة من الحمليات ﴾

وبعد أن عرفنا القضايا الثلاث فنريد أن نؤخر الكلام فى الشرطيات الى حين الفراغ من بيان أحكام الحمليات والقياسات المؤلفة عنها

كل قضية حملية فموضوعها إما جزئى وإما كلى والقضية الجزئية الموضوع تسمى مخصوصة وأما

(١) المتلازمان المتساويان كالنطق والاستعداد للنظر فتقول ان كان هذا ناطقا كان مستعدا للنظر وهو فرض العلة ليحصل المعلول أو تقول كلما كان هذا مستعدا للنظر كان ناطقا وهو فرض المعلول ليعلم ثبوت العلة المساوية وهكذا وجود النهار وطلوع الشمس ومن هذا ترى أن ليس وضع كل على أنه مقدم أو تال على وجه واحد من المعنى فيكون تقدم المقدم وتأخر التالى طبيعيا على كل حال فى المتصل أما فى المنفصل فتقديم كل وتأخير الآخر لا يغير شيأ من وجه الانفصال فلا يكون بينهما ترتيب طبيعى

(٢) بأن يؤخذ الوجود جزأ من حد العدم لا يريد بأخذه جزأ من حد العدم أن يكون الوجود مقوما للعدم فى ماهيته اذ العدم لا ماهية له وانما يريد أنه لا يمكن فهم العدم حتى يضاف الى وجود فيكون الوجود محددا لمفهومه بمعنى أنه يكون المعقول منه فى الذهن ويحدد ما يكون له من صورة فيه ويميزها ان كانت له صورة وحقيقة ما يمكن تصوره من العدم هو تصور الموجود عاريا عن أمر كان يفرض عروضه له أو كونه فيه أو نسبته اليه فتصور عدم البياض هو تصور الجسم بلون آخر ليس البياض وتصور عدم ابن زيد هو تصور زيد على حالة هذه لا ينسب اليه ابن وهكذا فما يسمى أعداما هو فى الحقيقة ناحية من صور الوجودات

الكلية الموضوع فلا تخلو إما أن يبين فيها كمية ما عليه الحكم أو لم يبين فان لم يبين سميت مهملة وان بين فلا يخلو إما أن يكون الحكم على كله وتسمى محصورة كلية أو على بعضه وتسمى محصورة جزئية فالقضايا الحملية هي هذه الاربع مخصوصة ومهملة ومحصورة كلية ومحصورة جزئية وحال الحكم في عمومه وخصوصه يسمى كمية القضية وحاله في الايجاب والسلب يسمى كيفية القضية وفي كل واحدة من هذه القضايا ايجاب وسلب فالمخصوصة الموجبة مثل قولنا زيد كاتب والسالبة مثل قولنا زيد ليس بكاتب والمهملة الموجبة مثل قولنا الانسان كاتب والسالبة مثل قولنا الانسان ليس بكاتب والكلية الموجبة مثل قولنا كل انسان كاتب والسالبة مثل قولنا ليس أو لا واحد من الناس بكاتب أو لا شيء من الناس بكاتب والجزئية الموجبة مثل قولنا بعض الناس كاتب والسالبة مثل قولنا ليس بعض الناس أو ليس كل الناس بكاتب

واللفظ المبين لكمية الحكم يسمى سورا وحاصرا وهو كل وبعض ولا شيء ولا واحد ولا بعض ولا كل

وقد يظن أن الالف واللام تقتضي التعميم في لغة العرب فان كان كذلك فلا مُهمَل في لغة العرب مع أنه ليس كذلك على الطرد فانه وان استعمل للعموم في بعض المواضع فقد يدل به على تعيين الطبيعة أيضا فتستعمل لفظة الانسان ويعني بها الانسان من حيث هو انسان والانسان من حيث هو انسان ليس بعام والا لما كان الشخص انسانا وليس بخاص أيضا والا لما كان في العقل انسان كلي عام لجميع جزئياته بل هو في نفسه أمر وراء العموم والخصوص يلحقه العموم تارة والخصوص أخرى ولو كان يقتضي العموم لا محالة لكان قولك الانسان بمنزلة قولك كل انسان حتى يصدق على أحدهما ما يصدق على الآخر وليس كذلك اذ يصدق أن تقول الانسان نوع ولا يصدق قولك كل انسان نوع فاذن هو(1) مهمل والمهمل قد حكم فيه على الطبيعة التي تصلح أن تؤخذ كلية وجزئية فان أخذت كلية صدق الحكم جزئيا لا محالة فان الحكم اذا صدق كليا صدق جزئيا وان أخذت جزئية فالحكم الجزئي صادق أيضا ففي الحالين جميعا يصدق الحكم جزئيا مع امكان صدقه كليا فان الحكم الجزئي لا يمنع صدق الحكم الكلي فربما كان صادقا فحكم المهمل اذن حكم الجزئي

وههنا زوائد من ألفاظ وهيآت خاصة تلحق القضايا فتفيدها أحكاما خاصة في الحصر واختصاص المحمول بالموضوع ومساواته اياه من جملتها لفظة إنما فيقال انما يكون الانسان ناطقا وانما يكون بعض الناس كاتبا فتفيد زيادة في المعنى وهي اختصاص النطق بالانسان والكاتب ببعضه ولولاها لم يكن مجرد الحمل والوضع مفيدا هذه الزيادة فان مجرد الحمل لا يقتضي الا وجود المحمول للموضوع فحسب أما مساواته له أو كونه أعم أو أخص فيستفاد من قرينة أخرى وليس شيء من هذه الاحوال الثلاثة واجبا في الحمل المجرد فان بعض المحمولات قد يكون مساويا مثل قولك الانسان ناطق وبعضها أعم

---

(1) فاذن هو مهمل الضمير في هو يعود الى الحكم على الانسان المعرف بالالف واللام وليس على قولك الانسان نوع فان هذه القضية ليست من المهملات اذ ليس الحكم فيها على الانسان من حيث هو بل من حيث هو كلي يقال على كثيرين مختلفين بالعدد دون الحقيقة ومثل هذه القضية ليست من المهملات لان الحكم في المهمل يرد دائما على الافراد كلا أو بعضا ولذلك قال المصنف والمهمل قد حكم فيه على الطبيعة التي تصلح الخ وقوله هذا صريح في انه لم يذهب مذهب القائلين ان هذا النوع من القضايا كالانسان نوع والحيوان جنس معدود من المهملات وان لم يصرح له باسم وقد سماه المتأخرون قضايا طبيعية ولم يعتبره المصنف وكثير غيره في تقسيم القضايا الا انه لا يستعمل في العلوم وانما أتى المصنف بقضية الانسان نوع هنا ليثبت أن ليس الحكم على ما اقترن بالالف واللام كليا دائما ولم يقصد أمرا آخر وراء ذلك

مثل قولك الانسان حيوان و بعضها أخص مثل قولك الانسان كاتب وكذلك قد تقول الانسان هو الضحاك بزيادة الالف واللام فى جانب المحمول فيدل فى لغة العرب على أن المحمول مساو للموضوع وتقول فى السلب ليس انما يكون الانسان حيوانا أو ليس الانسان هو الحيوان فيدل على سلب الدلالة الاولى فى الايجاب بين من الاختصاص والمساواة وتقول أيضا ليس الانسان الا الناطق ويفيد أحد أمرين إما أنه ليس معنى الانسان الا معنى الناطق وليس تقتضى الانسانية معنى آخر أو أنه ليس يوجد انسان غير ناطق بل كل انسان ناطق وقد (١) تقترن زوائد بالشرطيات فتقتضى زيادة معنى لولا هام يكن أخرناها الى الفن المفرد فيها

(الفصل الرابع)

فى الاجزاء التى هى قوام القضايا الحملية من حيث هى قضايا وفى العدول والتحصيل

القضية الحملية انما تتم بأمور ثلاثة الموضوع والمحمول والعلاقة التى بينهما فانك اذا قلت الانسان حيوان علقت علاقة ونسبة بين الانسان والحيوان لولاها لما كان الانسان موضوعا والحيوان محمولا وتلك النسبة تستحق الفاظا دالة عليها ولكن ربما اقتصر على لفظ الموضوع والمحمول تعويلا على فهم الذهن لتلك العلاقة بلى لو كان المحمول كلمة أو لفظا مشتقا لم يحوج الى إفراد لفظ العلاقة لان الكلمة تتعلق بذاتها بالموضوع لانها تدل على معنى موجود لموضوع فالدلالة على الموضوع مضمنة للكلمة وكذلك الاسم المشتق مثل الضارب والابيض يدل على البياض والضرب لموضوع له لكن الفرق بينه وبين الكلمة أن الكلمة تدل مع ما تشاركه الاسم المشتق فى الدلالة عليه ع (٢) لى زمان معين والاسم المشتق عادم لهذه الدلالة والدال على هذه العلاقة يسمى رابطة مثل هو والكلمات الوجودية

والقضية التى صرح فيها بالرابطة تسمى ثلاثية مثل قولك زيد هو كاتب أو يوجد كاتبا والتى لم يصرح فيها بهذه اللفظة تسمى ثنائية والقضية الثلاثية إنما تكون سالبة اذا دخل حرف السلب على الرابطة فرفعها وسلبها مثل قولك زيد ليس هو كاتبا وتسمى سالبة بسيطة أما اذا دخلت الرابطة على حرف السلب فلا تكون القضية سالبة وذلك مثل قولك زيد هو لا بصير أو غير بصير أو ليس بصيرا لان هو ربطت ما بعدها بالموضوع وصيرت حرف السلب جزأ من المحمول فصار «ليس» أو «لا» مع ما بعدها شيأ واحدا محمولا على الموضوع بالايجاب والاثبات ومثل هذه القضية تسمى معدولة ومتغيرة واذا وقع مثل هذا الاسم المتحد بحرف السلب الذى يسمى غير محصل فى جانب الموضوع سميت القضية أيضا معدولة لكن مطلق العدول لا يفهم الا فى جانب المحمول

والقضية المعدولة قد تكون موجبة كما ذكرناه وقد تكون سالبة وهو أن يكون حرف السلب فى القضية داخلا على الرابطة مثل قولك زيد ليس هو غير بصير والفرق بين السالبة البسيطة والموجبة المعدولة أما فى الثلاثية فمن وجهين (أحدهما) من جهة الصيغة وهو أن حرف السلب داخل على الرابطة فى السالبة ومدخول عليه فى الموجبة المعدولة وأما من جهة المعنى فهو أن موضوع

(١) وقد تقترن زوائد بالشرطيات الخ الذى يأتى للمصنف هو ذكر صيغ فى الشرطيات لا زوائد وربما أراد من الزوائد ما زاد على ما تقدم وان لم تكن زوائد على أجزاء القضية

(٢) على زمان معين متعلق بتدل أى أن الكلمة تدل على الزمان المعين مع معنى المصدر الثابت لموضوع الذى تشترك فى الدلالة عليه مع الاسم المشتق

الموجبة المعدولة لابد من أن يكون موجودا لان حكمها الاثبات فان «هو» اذا كان قبل حرف السلب يقتضي ثبوت ما بعده للموضوع سواء كان ما بعده قابلا للثبوت أي وجوديا أو لم يكن قابلا للثبوت أي أمرا عدميا سلبيا فلسنا في اعتبار صدق القضية وكذبها بل في اعتبار مقتضى القضية اذا تأخر حرف السلب عن الرابطة ولا محالة أن مقتضاها اثبات ما بعدها وايجابه للموضوع ولا يتصور اثبات شيء لآخر الا اذا كان ذلك الآخر ثابتا إما في نفس الامر أي الوجود الخارجي أو في الوهم بان يحكم الذهن عليه بوجود هذا المحمول له لا في الذهن فقط بل على أنه اذا وجد وجد له هذا المحمول فان لم يكن للشيء وجود الا في الذهن فمحال أن يحكم عليه بثبوت شيء له لا في الذهن بل في نفس الامر وليس هو موجودا في نفس الامر وانما أوجبنا أن يكون الموضوع في الموجبة المعدولة موجودا لا لأن قولنا غير بصير لا يقع الا على الموجود بل لان الايجاب نفسه يقتضي ذلك سواء كان غير بصير يقع على الموجود والمعدوم أو لا يقع الا على الموجود وربما يُقبل في الظاهر الايجابُ المعدول على ما هو محال الوجود لمطابقة ذلك الايجاب السلب مثل ما يقال العنقاء هو غير موجود أو الخلاء(1) لا معدوم والتحقيق ما ذكرناه

وأما السلب فيصح عن كل موجود ومعدوم اذ ما ليس موجودا فيصح سلب جميع الاشياء عنه فيصح أن تقول شريك الله ليس هو بصيرا لانه اذا لم يكن فلا يكون بصيرا ولا سميعا ولا شيأ من الاشياء ولا يصح أن تقول شريك الله هو غير بصير لان هذا حكم بايجاب الغير بصيرية لشريك الله وما هو محال الوجود لا يتصور اثبات أمر له وان كان عدميا

وأما الثنائية فلا فرق فيها بين السالبة والمعدولة من جهة اللفظ لان حرف السلب مقرون فيهما جميعا بالمحمول لكن يفترقان من وجهين (أحدهما) النية فان نوى جعل حرف السلب جزأ من المحمول واثبا(2)تهما الشيء واحد وهو الموضوع كان عدولا وان لم ينو ذلك بل نوى أن يرفع به ما هو المحمول كان سلبا (والآخر) عرف الاستعمال فان لفظة «غير» لا تستعمل في العادة الا بمعنى العدول و«ليس» لا تستعمل الا للسلب

وقد حاول قوم أن يفرقوا بين الموجبة المعدولة وبين السالبة البسيطة بان جعلوا المعدولة في قوة العدمية والعدمية عندهم هي التي محمولها أخس المتقابلين سواء كان عدما كالعمى والظلمة أو ضدا كالجور وفي التحقيق هي التي تدل على عدم أمر من شأنه أن يكون موجودا للشيء أو لنوعه أو لجنسه القريب أو البعيد وهـ(3)ذا اصطلاح لغوي والتحقيق ما ذكرناه

على أن المعدولة في استعمال المنطقيين أعم من العدمية على الرأيين جميعا وذلك لان كل معنى بسيط محصل فاما أن يكون له ضد أو لا يكون فان كان له ضد فاما أن يكون بينهما متوسط أو لا يكون فاذا فرضنا موضوعا موجودا فاما أن يوجد فيه هذا المعنى البسيط المحصل أو ضده أو واسطتهما ان كانت أو يكون

---

(1) أو الخلاء معدوم جعله من أمثلة الايجاب المعدول لان معدوم في معنى غير موجود لما سبق ان العدم لا يحصل في الذهن الا مضافا للوجود ويجري مجرى ما ذكره المصنف من الامثلة قولهم اجتماع النقيضين وارتفاعهما محال ونحو ذلك من العبارات التي يقع فيها التسامح باقامة الايجاب مقام السلب والحق ان العدم والاستحالة ليسا بشيء يثبت لشيء وانما هما يصوران السلب في قضية سالبة صادقة وهي لا شيء من الخلاء بموجود أو أن أحد النقيضين لا يجتمع مع النقيض الآخر أو لا يرتفع مع ارتفاعه بالضرورة

(2) واثباتهما الشيء واحد الخ أي اثبات حرف السلب والمحمول أي اثبات المعنى المعبر عنه بمجموعهما

(3) وهذا اصطلاح لغوي أي استعمال العدمية فيما كان محمولها أخس المتقابلين والتحقيق عند المناطقة ما ذكره المصنف

جميع ذلك بالقوة مثل الجرو الذى لم يفقح فان العمى والبصر كليهما فيه بالقوة أولا يكون قابلا لشئ من ذلك لا بالقوة ولا بالفعل مثل النفس لا تقبل البياض ولا السواد ولا الوسائط بينهما لا بالقوة ولا بالفعل وانما ذلك المعنى بالعادل فاذا قلنا الموضوع موجود هو غير عادل صدق هذا الحكم اذا كان جائرا أو متوسطا بين الجور والعدل أو كلاهما فيه بالقوه كالصبى أولا بالقوة ولا بالفعل كالحجر وانما يكذب اذا كان الموضوع معدوما أو كان موجودا ولكنه عادل والعدمية هى التى محمولها أخص المتقابلين وهو قولنا زيد جائر فلا يصدق الا عند الجور فهى أخص من قولنا غير عادل

وأما على الرأى الثانى فالمعدول أعم منها أيضا لانا نستعمل المعدول عند عدم ما ليس من شأن جنس من أجناس الموضوع قبوله وذلك أنا نقول الجوهر غير موجود فى موضوع أو الجوهر هو لا عرض وليس للجوهر جنس فضلا عن أن يكون لا يقبل العرض ولكن السالبة البسيطة وهى قولنا زيد ليس بعادل أعم من الموجبة المعدولة لانها أعنى السالبة تصدق فيما تصدق فيه المعدولة وعند كون الموضوع معدوما أيضا والمعدولة لا تصدق فيه وقد جرت العادة بان يفـ(1)ـرض فى هذا الموضوع ألواح فتثبت عليه الموجبة البسيطة وبازائها السالبة البسيطة وتحت الموجبة البسيطة السالبة المعدولة وبازائها الموجبة المعدولة وتحت السالبة المعدولة السالبة العدمية وبازائها الموجبة العدمية ويعتبر عموم كل واحدة فى الصدق والكذب وخصوصها بالنسبة الى وجود المحمول وضده والواسطة بينهما وكونها بالقوة فيه ولا بالقوة وفيما اذا كان الموضوع معدوما أو موجودا ويقايس بينها وبين أخواتها فى هذه الاحوال ويبين أن ما كان أخص صدقا من غيره فهو أعم كذبا منه وما كان أعم صدقا من آخر فهو أخص كذبا منه وأن ما كان أعم صدقا من غيره فنقيضه أخص صدقا من نقيض ذلك الآخر وأنه اذا صدق الاخص صدق الاعم واذا صدق الاعم فلا يجب أن يصدق الاخص لكنا لما لم نبين بعد حال النقيض لما رأينا أن تأخيره أولى لم نثبت هذه الالواح فمن أراد الوقوف عليها فليطالعها من كتب أفضل

(1) يفرض ألواح الخ يريد منها جداول تذكر فيها القضايا ونسبة بعضها الى بعض وقد راجعت من كتب أفضل المتأخرين «ابن سينا» منطق النجاة ومنطق الاشارات فلم أجد فيهما ألواحا وقد يوجد فى كتب بعض المتاخرين لوح يحتوى على شئ من هذا وهو
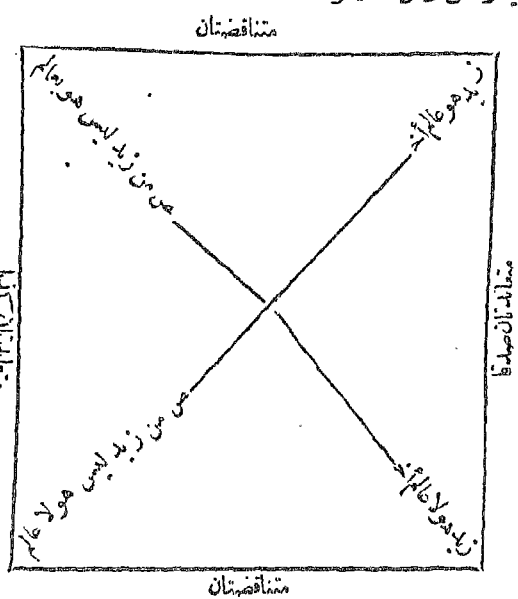
غير أن هذا الجدول يحتوى على البسيطة والمعدولة فى السلب والايجاب لكنه لا يحتوى على العدمية ثم انه ليس بالوضع الذى أشار اليه المصنف فانه يقول انه يوضع تحت الموجبة البسيطة السالبة المعدولة مع ان الذى تحتها من هذا الشكل هو الموجبة المعدولة كما ترى وقد وجدت فى منطق ارسطو بتلخيص ابن رشد وصف جدول ينطبق على ما يقول المصنف وجعل فيه للعدمية شكلا آخر يضاف على شكل المعدولة غير انه لم يرسم فى الكتاب ذلك الجدول الموصوف بل ترك مكانه خاليا وانى راسمه ان شاء الله تعالى وذاكر شيأ من عبارته مما ينطبق على كلام المصنف ولا يخالفه

أفضل المتأخرين ومن أخذت الفطانة بيده أمكنه أن يعتبر هذه الاحوال بنفسه اذا عرف حال التناقض بعد هذا عن قريب

تجد فى هذا اللوح مربع آ بَ جَ د قد وضعت فيه الموجبة البسيطة «زيد عادل» فى جانب الضلع الطولى آ جَ وبازائها السالبة البسيطة «زيد ليس هو بعادل» فى جانب الضلع الطولى الآخر بَ دَ وتحت الموجبة البسيطة السالبة المعدولة «زيد ليس هو لا عادل» وبازائها تحت السالبة البسيطة الموجبة المعدولة «زيد هو لا عادل» ثم تجد فى مربع هَ زَ جَ دَ السالبة العدمية «زيد ليس هو بجائر» تحت السالبة المعدولة وبازائها الموجبة العدمية «زيد هو جائر» تحت الموجبة المعدولة ولا يخفى أن الموجبة البسيطة تناقض السالبة البسيطة وكذلك السالبة المعدولة تناقض الموجبة المعدولة فيتقابلان على الخط الافقى من أعلى أو من أسفل فى شكل آ بَ جَ د
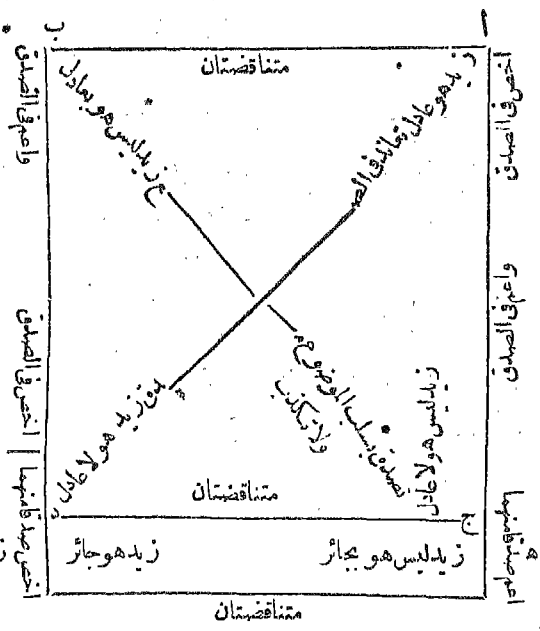
متناقضتان أما الموجبة البسيطة مع السالبة المعدولة فالاولى أخص من الثانية لانه اذا كان الموضوع موجودا فهما شئ واحد لانه اذا نفى عن زيد الموجود عدم العدل ثبت له العدل والا لزم رفع النقيضين وهو بديهى البطلان ولكن الثانية قد تصدق عند عدم الموضوع ولا تصدق الاولى فقد يجوز رفع الشئ ونقيضه عما ليس بموجود البتة اذ يكذب كل حمل ايجابى على ما ليس بموجود فيصدق كل سلب حملى عنه ومثل ذلك يقال فى السالبة البسيطة وهى أعم من الموجبة المعدولة فعند وجود الموضوع هما شئ واحد لان زيدا الموجود اذا سلب عنه العدل فهو لا عادل واذا أثبت له عدم العدل فهو ليس بعادل ولكن تصدق السالبة البسيطة عند عدم الموضوع وتكذب الموجبة المعدولة لان الايجاب يقتضى وجود الموجب له

أما الموجبة البسيطة والموجبة المعدولة فتعاندتان صدقا اذ لا يصح اثبات العادل وغير العادل لموضوع واحد فى آن واحد والسالبة المعدولة والسالبة البسيطة تصدقان معا عند عدم الموضوع لما قلنا من جواز رفع الشئ ونقيضه عما لا حظ له من الوجود ولا يجوز كذبهما معا لان كذب كل منهما يقتضى صدق نقيضها فتصدق الموجبة البسيطة والموجبة المعدولة معا وقد قلنا انهما متعاندتان فى الصدق

فاذا انتقلت الى شكل هَ زَ جَ دَ وجدت السالبة العدمية «زيد ليس هو بجائر» وفوقها الموجبة البسيطة والسالبة المعدولة وهى أعم منهما معا أما من الموجبة فلوجهين الاول لانه عند وجود الموضوع اذا صدق أنه عادل فقد صدق أنه ليس بجائر ويصدق أنه ليس بجائر عند عدم الموضوع ولا يصدق أنه عادل والثانى أنه قد يصدق ليس بجائر عند وجود الموضوع أيضا ولا يصدق أنه عادل كما لو كان الموضوع الموجود صبيا لا يوصف بالعدل ولا بالجور بل لو كان جثة ميتة وأما من الثانية فالوجه الثانى فقط فانه عند وجود الموضوع لا يلزم من نفى الجور عنه نفى عدم العدل المقتضى لثبوت العدل فقد ينفى الجور ويثبت عدم العدل ولكن يلزم من نفى عدم العدل المقتضى لثبوت العدل نفى الجور

ثم تجد الموجبة العدمية «زيد جائر» وفوقها الموجبة المعدولة والسالبة البسيطة وهى أخص منهما معا أما من السالبة البسيطة فمن وجهين وجه صدق السالبة بدونها لعدم الموضوع ووجه صدقها بدونها لوجود الواسطة بين الجور والعدل فيصح أن ينفى العدل مع الجور معا فتكذب العدمية الموجبة وتصدق السالبة البسيطة والموضوع واحد موجود وأما من المعدولة فمن الوجه الثانى لانه اذا صدق أن الموضوع الموجود جائر ثبت أنه لا عادل ولا عكس لجواز أن لا يكون عادلا ولا جائرا ويمكن لمن له فطنة أن يستخلص بقية الاحكام مما ذكرنا

(الفصل الخامس)

في أمور يجب مراعاتها في القضايا من جهة ما يطلب صدقها وكذبها والأمن من الغلط فيها

أول ما يجب تحصيل معنى لفظ الموضوع ولفظ المحمول فان كانا من الالفاظ المشتركة بين معان عدة دل على ما هو المقصود[1] من جملتها ان كان لا يستمر صدق الحكم في جميعها كي لا يقع الغلط مثل أن تقول المشتري مضيء وتعني به الكوكب فلا بد من أن تذكر معه ما يخصص هذا الحكم بالمشتري الذي هو الكوكب ليزول التباسه بالمشتري الذي هو بازاء البائع ومثل أن تقول فلان ناهل فلا بد من أن تصرح بما يميز معنى العطش عن الارتواء اذ هو مشترك[2] بينهما وبعد تحصيل الموضوع والمحمول تراعى تحقيق معنى الاضافة والشرط والجزء والكل والقوة والفعل والزمان والمكان فاذا قلت فلان أب تبين أنه أب من وان كان الموضوع موضوعا بشرط والمحمول محمولا بشرط لم يغفل ذلك الشرط مثل أن تقول كل متحرك متغير فليراع فيه ما دام متحركا والقمر يكسف الشمس فليراع شرط اجتماعهما في العقدة وكذلك اذا كان الحكم لا يصدق على كل الموضوع بل على جزء منه فبينه مثل أن تقول الزنجي أحمر وانما جزء منه أحمر وهو اللحم أو يقال الفلك مستدير وكليته مستديرة لا كل جزء منه وكذلك يراعى حالا القوة والفعل مثل أن تقول الخمر التي في الدن مسكرة وانما هي بالقوة مسكرة وأن يقال الصبي ليس عارفا بالاشكال الهندسية وانما ليس له المعرفة بالفعل أما بالقوة فهو عارف وكذلك يراعى حال الزمان ان كان المحمول يختص بوقت دون وقت مثل أن تقول الشمس تنضج الثمار وانما تنضجها في وقت معين من السنة والمكان كذلك مثل أن تقول ان شجرة البلسان يترشح منها صمغ هو دهنها وانما تصمغ في مكان من الارض فهذه أمور لا بد من مراعاتها واهمالها يوقع غلطا كثيرا والقضايا لا تكون صادقة حق الصدق ولا كاذبة ولا مسلمة ولا منكرة بل ولا متصورة حق التصور ما لم تلاحظ فيها هذه الامور

(الفصل السادس)

في مواد القضايا وتلازمها وجهاتها

كل محمول نسب الى موضوع بالايجاب فاما أن تكون الحال بينهما في نفس الامر أن يكون ذلك الايجاب دائم الصدق أبدا لا محالة أو دائم الكذب أو لا دائم الصدق ولا دائم الكذب فما يكون دائم الصدق كحال الحيوان بالقياس الى الانسان فان ايجابه عليه صادق أبدا لا محالة

(١) المقصود من جملتها أي المعنى الذي قصد في القضية من بين جميع تلك المعاني لا المقصود من الجملة مجتمعة كما هو ظاهر

(٢) مشترك بينهما جاء في لسان العرب «قال الجوهري وغيره الناهل في كلام العرب العطشان والناهل الذي شرب حتى روي والانثى ناهلة والناهل العطشان والناهل الريان وهو من الاضداد وقال النابغة

الطاعن الطعنة يوم الوغى * ينهل منها الاسل الناهل

جعل الرماح كأنها تعطش الى الدم فاذا شرعت فيه رويت» وشرعت من شرعت الدواب في الماء أي دخلت فيه لتشرب

يسمى (١) مادة واجبة وما يكون دائم الكذب كحال الحجر بالقياس الى الانسان فان ايجابه عليه كاذب أبدا لامحالة يسمى مادة ممتنعة ومالا يدوم صدق ايجابه ولا كذبه كحال الكتابة بالقياس الى الانسان يسمى مادة ممكنة وهذا الحال لايختلف فى الايجاب والسلب فان القضية السالبة يكون مستحق محمولها عند الايجاب أحد الامور المذكورة فجميع مواد القضايا هى هذه مادة واجبة ومادة ممتنعة ومادة ممكنة

وأما جهة القضية فهى لفظة زائدة على الموضوع والمحمول والرابطة دالة على هذه الاحوال الثلاثة سواء كانت دلالتها صادقة أى مطابقة للامر فى نفسه أو كاذبة وتلك اللفظة مثل قولك يجب أن يكون الانسان حيوانا ويمتنع ان يكون الانسان حجرا ويمكن أن يكون الانسان كاتبا وقد تخالف جهة القضية مادتها بان يكذب اللفظ الدال عليها مثل قولك يجب أن يكون الانسان حجرا أو كاتبا فان المادة ممتنعة فى احداهما ممكنة فى الاخرى والجهة واجبة فيهما جميعا

والقضية التى صرح فيها بهذه اللفظة مع لفظة الرابطة تسمى رباعية وكما أن حق السور أن يتصل بالموضوع متقدما عليه وحق الرابطة أن تتصل بالمحمول متقدمة عليه فكذلك حق الجهة أن تتصل بالرابطة لانها جهة ارتباط المحمول بالموضوع والموضوع بالمحمول دالة على تأكد ذلك الارتباط وضعفه وهذا مثل أن تقول كل انسان يجب أن يكون حيوانا كل انسان يمتنع أن يكون حجرا كل انسان يمكن أن يكون كاتبا وأما فى السلب فحقه من جهة المعنى أن تقول كل انسان يمكن أن لا يكون كاتبا وكذلك فى جميع الجهات لكن المستعمل فى اللغات عند السلب تقديم الجهة على الموضوع والرابطة والمحمول جميعا فيقال يمكن أن لا يكون أحد من الناس كاتبا وتعرف (٢) الجزئيات من الكليات فى الايجاب والسلب

لكن اذا أزيلت عن موضعها الى جانب الموضوع فربما تغير المعنى فيقال يمكن أن يكون كل الناس أو بعض الناس كاتبين فتصير الجهة جهة التعميم والتخصيص لا جهة الربط ويصير المعنى أن كون

---

(١) يسمى مادة واجبة جملة يسمى خبر ما يكون وماواقعة على الايجاب فيكون الايجاب الدائم هو مادة القضية وليست المادة هى نفس كيفية ذلك الايجاب أعنى الدوام كما هو المشهور فى لسان القوم

أصاب المصنف فى ذلك لان المادة فى كلام ارسطو هى فى القضايا على نحوها فى الموجودات الخارجية فكما أن الصور الخارجية تعرض لموادها وتحدمها كذلك القضايا تعرض لموادها وتنطبق عليها فمادة القضية هو ما تعبر عنه القضية بتمامها مستوفية جميع ما يلزم فى الحكم ولما كانت الاحكام لا تعتبر تامة خصوصا فى العلوم الحقيقية الا اذا روعى فى الحكم كيفية اتحاد الموضوع بالمحمول مثلا فى الواقع اذ بدون ذلك يكون الحكم مبهما غير مجل النفس على ما هو عليه فى نفس الامر لهذا لم يعتبر فى تسمية ما تعبر عنه القضية مادة الا عند تكييف حالة المحمول بالنسبة الى الموضوع باحدى تلك الكيفيات اذ بذلك تتم المادة التى تنطبق عليها الصورة الحقيقية القضية أما نفس الوجوب أو الامكان فلا معنى لتسميته مادة بل تكون التسمية من قبيل الاصطلاح المحض وهو لم يكن معروفا فى لسان ارسطو

ثم ان المصنف يعتبر الدائم الذى لا ينفك ضروريا والحق مع رأيه هذا فان من يحكم على موضوع بحكم دائم لا ينفك لا يمكنه أن يحكم بعدم الانفكاك الا اذا لاحظ أمرا يوجب هذا الاتحاد الابدى والا كان الحكم بالدوام كاذبا وما يقضى بعدم الانفكاك هو الذى يحقق ضرورة النسبة ولا فرق عندهم فى الضرورة بين ما يكون موجبها فى ذات الشئ أو خارجا عنها ما دام المحمول ثابتا للموضوع ما دامت ذاته فيكون الدائم ضروريا وكيف يمكن الحكم بدوام شئ لشئ أبدا بدون أن تراعى ضرورته له من أى وجه أتت

(٢) وتعرف الجزئيات من الكليات الخ أى يمكنك أن تعرف الجهات فى الجزئيات مما ذكر فى الكليات فتقول مثلا بعض الناس يجب أن يكون حيوانا بعض الناس يمتنع أن يكون حجرا الخ

جميع آحاد الناس بأسرهم كاتبا ممكن وإذا كانت الجهة جهة الربط كان المعنى أن كل واحد واحد من الناس يعلم أنه لا يجب له في طبيعته دوام الكتابة أو لا دوامها وبين المعنيين فرق والدليل على ذلك أن الاول مشكوك فيه عند الجمهور فان من الناس من يقول محال أن يكون كل الناس كاتبين حتى لا يوجد واحد الا وهو كاتب والثاني غير مشكوك فيه ويعلم أن المعنى الواحد لا يكون بعينه هو مشكوكا وغير مشكوك فيه ولا نظر للمنطق في أن هذا الاعتقاد الجمهوري هل هو حق أم باطل وانما نظره ان يعلم أن ما يقع فيه شك ليس ما لا يقع فيه ذلك الشك وفي الجزئيين أيضا انما يتغير المعنى اذا أزيلت الجهة عن موضعها لكن المعنيين يجـ(1)ـريان مجرى واحدا في الظهور والخفاء واللفظ المستعمل للسلب في اللغات هو الدال على امكان السلب العام وهو أن يقال يمكن أن لا يكون واحد من الناس كاتبا لكن هذا أشبه بالايجاب منه بالسلب أما الدال على امكان سلب الكتابة عن كل واحد واحد فلعلنا نخترعه باصطلاحنا وهو أن تقول كل واحد من الناس يمكن أن لا يكون كاتبا

واعلم أن الجهة تارة تدخل على السلب وتارة يدخل حرف السلب عليها ويختلف المعنى فيهما فان الجهة اذا دخلت على السلب كانت القضية قضية سالبة موجهة بتلك الجهة وان دخل حرف السلب على الجهة كان سلبا للجهة فتقول تارة يجب أن لا يكون الانسان حجرا فتكون القضية سالبة ضرورية وتارة تقول ليس يجب أن يكون الانسان حجرا فتكون سالبة للضرورة لا سالبة ضرورية والفرق بينهما أن السالبة الضرورية هي التي سلبت الايجاب بالضرورة وأما سالبة الضرورة فانما سلبت ضرورة الايجاب فيجوز مع هذا السلب أن يبقى الحكم موجبا غير ضروري وكذلك سالبة الامكان غير السالبة الممكنة وسالبة الامتناع غـ(2)ـير السالبة الممتنعة

واعلم أن الوجوب والامتناع يعبر عنهما بالضرورة الا أن الوجوب هو ضرورة الوجود والامتناع ضرورة العدم فنستعمل لفظ الضرورة مطلقا لتكون شاملة للمعنيين فنقول المحمول قد يكون ضروريا على الاطلاق وقد تكون ضرورته متعلقة بشرط والتي على الاطلاق فهو أن يكون المحمول دائما لجميع أشخاص الموضوع ان كانت له أشخاص كثيرة أو لشخصه الواحد ان كان نوعه في شخصه مادام الموضوع موجود الذات ثم هذا ينقسم قسمين أحدهما أن يكون الموضوع موجودا دائما لم يزل ولا يزال فيكون المحمول بسببه دائما كذلك والآخر أن لا يكون الموضوع دائم الوجود فيكون المحمول بسببه أيضا غير دائم الوجود مثال الاول قولنا الله حي ومثال الثاني قولنا الانسان حيوان فالضرورة اذا أطلقت عني بها هذان الوجهان ونحن قد جمعناهما في هذا المعنى الواحد لاشتراكهما فيه

وأما الضرورة المشروطة فاما أن يكون شرطها كون الموضوع موصوفا بما وضع معه وقد يكون هذا الوصف دائما مادام موجودا كما قلناه من مثال الانسان والحيوان فان الانسان موصوف بكونه حيوانا مادام موجودا وقد لا يكون دائما مثل قولنا كل أبيض فهو مفرق للبصر فان تفريق البصر ضروري للابيض لا دائما لم يزل ولا يزال ولا مادام ذات الابيض موجودا ان كان مما يزول البياض عنه بل مادام موصوفا بصفة البياض ومن هذا القبيل ما لا يكون الحكم دائما مادام الموضوع موصوفا ولكن لا يثبت الا عند اتصافه بتلك الصفة مثل قولنا كل من به ذات الجنب فانه يسعل فان السعال

---

(1) يجريان مجرى واحدا الخ أي ان المعنى في قولك يمكن أن يكون بعض الناس كاتبا غيره في قولك بعض الناس يمكن أن يكون كاتبا والمعنى الثاني ظاهر لا شك فيه مثله في الكلي والاول قد يقع فيه الشك مثله في الكلي أيضا فان الامكان فيه واقع على تخصيص الكتابة ببعض الناس لا على قبول طبيعة البعض للكتابة وعدمها (2) قوله غير السالبة الممتنعة الى هذا وما سبقه أشار القوم في تعبيرهم حيث يقولون بالضرورة لا شيء من الانسان بحجر مثلا في السالبة ولا يقولون لا شيء من الانسان بحجر بالضرورة ولا يفرقون هذا الفرق في الايجاب

ضروري للجنوب وليس ضرورته مادام مجنوبا بل في بعض أوقات كونه مجنوبا وكما نقول كل منتقل من همذان الى بغداد فانه يبلغ قرميسين[1] فبلوغه قرميسين ضروري للمنتقل ولكن لا مادام منتقلا بل في بعض أوقات كونه منتقلا وقد يكون شرط الضرورة وقتا غير ملتفت فيه الى اتصاف الموضوع مثل قولك كل مستيقظ نائم وكل مولود موجود في الرحم ومعلوم أن كونه نائما ليس حال كونه مستيقظا وكذلك كونه في الرحم ليس حال كونه مولودا ثم هذا الوقت قد يكون معينا مثل وقت الخسوف للقمر فان الكسوف ضروري له في وقت معين وذلك عند توسط الارض بينه وبين الشمس وقد يكون غير معين كوقت التنفس للحيوان ذي الرئة وقد يكون شرط الضرورة كون المحمول محمولا لا مادام محمولا فانك اذا قلت الانسان ماش فالمشي ضروري له مادام ماشيا فجميع أقسام الضرورة المشروطة ثلاثة المشروط بشرط كون الموضوع موصوفا بما وضع معه والمشروط بشرط كون المحمول محمولا مادام محمولا والمشروط بشرط وقت إما معين وإما غير معين واذا ضممنا اليها قسمي الضرورة المطلقة صارت أقسام الضروري خمسة

وأما الممكن فالاشتباه فيه أكثر وبسبب ذلك وقع للناس أغاليط كثيرة في تلازم ذوات الجهات وتناقضها فنقول إن العامة يستعملون الممكن على معنى أعم مما يستعمله عليه المنطقيون فانهم يعنون بالممكن ما ليس بممتنع ولا شك أن الواجب داخل تحت الممكن بهذا الاعتبار اذ الواجب ليس بممتنع فتكون قسمة الاشياء عندهم ثنوية ممكن أي ليس بممتنع وممتنع وأما الخاصة فانهم وجدوا أمورا يصدق عليها أنها ممكنة أن تكون وممكنة أن لا تكون الامكان العامي أي ليس بممتنع كونها وليس بممتنع لا كونها فخصوا حالها من حيث هي كذلك باسم الامكان فكان الممكن بهذا الاعتبار قسيم الواجب والممتنع وكانت القسمة عندهم ثلاثية واجب وممتنع وممكن ولم يكن هذا الممكن مقولا على الواجب اذ الواجب لا يصدق عليه ما ليس بممتنع في كونه ولا كونه جميعا بل انما يصدق في كونه فحسب وهذا الممكن هو الذي حاله بحيث يصدق عليه ليس بممتنع في طرفي كونه ولا كونه جميعا واذا كان الواجب والممتنع خارجين عنه صدق أن يقال هو الذي لا ضرورة في وجوده ولا في عدمه فالضروري المطلق خارج عن هذا الممكن وداخل في الممكن العامي لكنه يدخل في هذا الممكن الضروري المشروط وقد يقال ممكن لمعنى أخص من المعنيين جميعا وهو الذي تنتفي الضرورة المطلقة والمقيدة عن وجوده ولا وجوده فلا وجوده ضروري بمعنى مّا من المعنيين جميعا ولا عدمه كالكتابة بالنسبة الى الانسان فليست ضرورية الوجود والعدم ولا في وقت من الاوقات الا باعتبار شرط المحمول فالموجود الذي له ضرورة في وقت مّا كالكسوف والتنفس خارج عن هذا الممكن والقسمة بحسب هذا الاعتبار رباعية ممتنع وواجب وموجود له ضرورة في وقت مّا وممكن وقد يقال ممكن ويعنى به حال الشيء في الاستقبال بحيث أيّ وقت فرضته كان الشيء في مستقبل ذلك الوقت لا ضرورة في وجوده ولا عدمه ولا يبالي بان كان الشيء موجودا في الحال أو لم يكن وهذا أيضا اعتبار صحيح لكنّ قوما يشترطون في الامكان أن لا يكون الشيء موجودا في الحال بناء على ظنهم أنه لو كان موجودا لصار واجبا وهو خطأ اذ لو صار الموجود واجبا في وجوده بسبب وجوده لصار المعدوم واجبا في عدمه بسبب عدمه فيصير ممتنعا فان واجب العدم هو الممتنع فان كان العدم الحالي لا يلحق الشيء بالممتنع فالوجود الحالي لا يلحقه بالواجب كيف ويلزم من اشتراطهم العدم في الممكن الوجود أن يصير الوجود مشروطا فيه

(1) قال ياقوت بالفتح ثم السكون وكسر الميم وياء مثناة من تحت وسين مهملة مكسورة وياء أخرى ساكنة ونون تعريب كرمان شاه بلد معروف بينه وبين همذان ثلاثون فرسخا قرب الدينور وهي بين همذان وحلوان على جادة الحاج اهـ

فان ممكن الوجود ان كان يجب أن لا يكون موجودا فممكن العدم يجب أن لا يكون معدوما لكن ممكن الوجود هو بعينه ممكن العدم فممكن[1] الوجود يجب أن لا يكون بعينه معدوما فيكون موجودا لامحالة وهذه المحالات تلزم من اعتقادهم أن الشئ يصير واجبا بوجوده وليس كذلك فان الموجود انما يصير واجبا بوجوده اذا أخذ بشرط مادام موجودا أما اذا لم يؤخذ بهذا الشرط فالوجود الصرف الخالى عن شرط ما ليس بواجب كيف[2] والوجوب لا ينافى الامكان فانا قد بينا دخوله بأقسامه تحت الممكن العامى ودخول المقيد بالشرط دون المطلق تحت الممكن الخاصى وأما الممكن الاخص وان كان غير مقول على واجب ما لكن الشئ الواحد يجوز أن يكون واجبا باعتبار وممكنا بهذا[3] المعنى باعتبار كالكتابة للانسان فانها ممكنة باعتبار ذاتها وواجبة باعتبار شرط مضاف اليها إما شرط وجود علتها أو شرط كونها موجودة مادامت موجودة والممكن باعتبار النظر فى المستقبل لا ينافيه الوجود أيضا لان الوجود فى الحال لا ينافى العدمَ والوجودَ فى ثانى الحال فكيف ينافى ما لا يجب وجوده ولا عدمه فيه

واعلم أن لفظ الممكن واقع على هذه المعانى الاربعة المرتبة بعضها فوق بعض ترتيب الاعم فوق الاخص فيكون قوله على الاعم والاخص باشتراك الاسم ويكون مقولا على الاخص من جهتين احدى الجهتين فيما يخصه بسبب معناه والاخرى من جهة حمل الاعم عليه وقول الممكن عليه بالمعنيين يكون بالاشتراك لكن قوله عليه وان كان بالنسبة الى المعنيين جميعا بالاشتراك فهو بالنظر الى جزئيات أىّ واحد[4] من المعنيين كان دون النظر الى ماله من المعنى الآخر بالتواطؤ

واذا عرفت هذا التحقيق الذى ذكرناه فى الممكن هان عليك التفصى[5] عن سؤال يقول به قوم وهو أن الواجب لا يخلو إما أن كان ممكنا أو ليس بممكن فان كان ممكنا فما يمكن وجوده يمكن عدمه فالواجب ممكن العدم وهو محال وان كان ليس بممكن فما ليس بممكن ممتنع فالواجب ممتنع (٦) وذلك لان الواجب ممكن بالمعنى العامى وليس يلزم أن يكون ممكنُ الوجود بذلك المعنى ممكنَ العدم وليس بممكن بالمعنى الخاصى وليس يلزم من سلب الممكن بالمعنى الخاصى ثبوت الامتناع الذى هو ضرورة العدم بل يلزمه إما ضرورة العدم أو ضرورة الوجود والواجب ضرورى الوجود وانما تلزم ضرورة العدم التى هى الامتناع من سلب الممكن بالمعنى العامى اذ الممكن العامى هو ما ليس بممتنع فحسب من غير اشتراط ممكن بالمعنى الخاصى ولا واجب فسلبه هو سلب ما ليس بممتنع أى ليس ليس بممتنع فيكون ممتنعا

---

(١) فممكن الوجود الخ أى اذا شرطوا فى ممكن الوجود أن لا يكون موجودا فى الحال لزمهم أن يشرطوا فى امكان عدم هذا الممكن بعينه امكانا استقباليا أن لا يكون معدوما فى الحال فيكون موجودا فبشرطهم نفى الوجود لزمهم شرط الوجود فلزمهم التناقض (٢) كيف والوجوب الخ أى كيف يشترط عدم الوجود فى تحقيق الامكان الاستقبالى مع أنه لو فرض أن الوجود يقتضى وجوبا لم يكن هنالك منافاة بين الوجوب والامكان لانه ان أخذ الامكان بالمعنى العامى فهو شامل للوجوب بأقسامه وان أخذ بالمعنى الخاصى شمل الوجوب بشرط وهكذا فلو فرض أن الوجود فى الحال يستلزم وجوبا فيه لم يكن ذلك منافيا للامكان فى الاستقبال (٣) بهذا المعنى أى الامكان بالمعنى الاخص (٤) أى واحد من المعنيين كان يعنى أى واحد كان من المعنى الاعم والمعنى الاخص وقوله بالتواطؤ أى قول الكلى الحقيق على جزئياته فالممكن اذا أخذ بالمعنى العامى ولم ينظر الى ماله من المعنى الخاصى كان مقولا على جميع جزئياته قول التواطؤ ومن ذلك الجزئيات الممكنات الداخلة تحت المعنى الخاصى أيضا كما يقال الحيوان على جزئيات الانسان وليس الممكن مقولا عليها فى هذا الاعتبار بالاشتراك وهكذا اذا أخذ بالمعنى الخاصى دون النظر الى أن له معنى الاخص وهكذا (٥) التفصى بتاء ففاء التخلص يقال تفصى الانسان من الضيق والبلية اذا تخلص منها (٦) وذلك لان الواجب الخ بيان لطريقة التفصى

ويناسب

ويناسب[1] كلامنا هذا ما يلزم من قولنا ليس بالضرورة أن يكون فقد ظن أنه يلزمه يمكن أن لا يكون بالمعنى الخاصي وليس كذلك بل هو بالمعنى العامي لانا اذا سلبنا ضرورة الوجود لم تسلب ضرورة العدم أيضا وانما يلزم الممكن الخاصي عند سلب ضرورة الوجود والعدم جميعا فان الممكن الخاصي هو ما ليس بضروري الوجود ولا ضروري العدم واذا كان السلب لضرورة الوجود فحسب بقيت ضرورة العدم والامكانُ الخاصيُّ الذي هو لا ضرورة الوجود والعدم جميعا والعام لهما جميعا ممكن أن لا يكون بالمعنى العامي

واذ قد بلغنا في بيان الجهات هذا المبلغ فنشير الى تلازم القضايا الموجهة اشارة خفيفة فنقول ان من القضايا الموجهة ما يلزم بعضها بعضا لزوما متعاكسا أى تلزم كل واحدة منهما الاخرى ومنها ما يلزم لزوما غير متعاكس أى تلزم هذه تلك ولا تلزم تلك هذه فمن المتلازمات المتعاكسة قولنا واجب أن يوجد * ممتنع أن لا يوجد * ليس بممكن العامي أن لا يوجد وكذلك مقابلات هذه متلازمة متعاكسة وهو قولنا * ليس بواجب أن يوجد * ليس بممتنع أن لا يوجد * ممكن العامي أن لا يوجد فهذه طبقة وطبقة أخرى من المتلازمات المتعاكسة أيضا قولنا * واجب أن لا يوجد * ممتنع أن يوجد * ليس بممكن العامي أن يوجد ومقابلاتها كذلك متلازمة متعاكسة وهي قولنا * ليس بواجب أن لا يوجد * ليس بممتنع أن يوجد * ممكن العامي أن يوجد * وطبقة أخرى من الممكن الخاصي وتنعكس معدولة على محصلة مثل قولنا يمكن أن يكون يلازمه متعاكسا عليه يمكن أن لا يكون ومقابلاهما[2] كذلك يتعاكسان ولا ينعكس عليه من سائر الجهات شئ فهذه هي المتلازمات المتعاكسة

وأما اللوازم التي لا تنعكس فان الطبقة الاولى وهي واجب[3] أن يوجد تلزمها مقابلات الطبقة الثانية وهي قولنا * ليس بواجب أن لا يوجد * ليس بممتنع أن يوجد * ممكن أن يوجد العامي ويلزمها سلب الامكان الخاصي محصلا ومعدولا مثل قولنا * ليس بممكن أن يوجد الخاصي * ليس بممكن أن لا يوجد الخاصي * والطبقة الثانية وهي قولنا واجب أن لا يوجد تلزمها مقابلات الطبقة الاولى وهي قولنا * ليس بواجب أن يوجد * ليس بممتنع أن لا يوجد * ممكن أن لا يوجد العامي ويلزمها[4] سلب الممكن الحقيقي محصلا ومعدولا وأما الممكن أن يكون الحقيقي فيلزمه من غير انعكاس الممكن العامي معدولا ومحصلا وما في طبقتهما وهي * ممكن أن يكون العامي * ليس بممتنع أن يكون * ليس بواجب أن لا يكون * ممكن أن لا يكون العامي * ليس بممتنع أن لا يكون * ليس بواجب أن يكون

---

(١) ويناسب كلامنا هذا الخ أى يناسب ما قلناه في التفصى من السؤال السابق ويقرب منه الكلام فيما يلزم الخ

(٢) ومقابلاهما كذلك يتعاكسان أى قولك « ليس بممكن بالامكان الخاصي أن يكون » يلزمه متعاكسا « ليس بممكن بالامكان الخاصي أن لا يكون » وذلك لان نفيك الامكان الخاصي عن الوجود هو نفيك أن يكون الوجود جائز الطرفين فلا يكون جائز السلب والايجاب معا بل هو ضروري أحدهما فهو اما واجب أو ممتنع وكلاهما غير ممكن بالامكان الخاصي ويلزم هذا وبما كنه نفيك بالامكان الخاصي عدم الوجود فانك اذا نفيت العدم الذي يجوز سلبه وايجابه معا فقد حققت إما واجب العدم وهو الممتنع أو ممتنع العدم وهو الواجب وهو بعينه ما كان في نفي امكان الوجود الخاصي

(٣) وهي واجب أن يوجد الخ أى واجب أن يوجد وممتنع أن لا يوجد وليس بممكن العامي أن لا يوجد وقوله تلزمها الخ فان ما وجب وجوده أو استحال عدمه أو نفي عنه العدم بالامكان العامي كان عدمه ليس بواجب وكان هو ليس بممتنع وأمكن بالعامي أن يكون كما هو ظاهر وعلى هذا القياس وقوله ويلزمها أى يلزم الطبقة الاولى سلب الامكان الخاصي الخ

(٤) ويلزمها أى ويلزم الطبقة الثانية وقد رسم الشهاب السهروردي لهذه الطبقات لوحا وإنا ناقلوه عنه ان شاء الله مع اصلاح ما وجد فيه من خطأ النساخ

(الفصـــل السابع)

فى تحقيق الكليتين والجزئيتين فى القضايا الموجهة والمطلقة وفيه بيان أن الدوام فى الكليات يقتضى الضرورة

اعلم أن القضية الكلية تستدعى مقولا على الكل ولكليتها شرائط فى جانب الموضوع والمحمول الا أن ما يتعلق بالموضوع لا يختلف فيه شئ من القضايا فلنبدأ ببيان شرائط الموضوع ولنضع الموضوع والمحمول شيأ من الحروف كى لا يختص الحكم بمادة دون مادة فنقول اذا قلنا كل ب ج فلا نعنى به الكل جملة ولا الباء الكلى وليس معنى قولنا كل انسان كل الناس جملة ولا الانسان الكلى بل كل واحد واحد من الناس وليس الحكم على الجملة هو الحكم على الأفراد اذ قد يصح على الجملة ما لا يصح على الافراد وعلى الأفراد ما لا يصح على الجملة وقد يصح على الكلى أيضا من حيث هو كلى ما لا يصح على الجزئيات وقد عرفت هذا فيما سلف ولا نعنى به كل ماهو[1] ب من حيث هو ب بل نعنى به ما يقال له ب سواء كان ذاته وحقيقته نفس ب أو شيأ آخر ولكن يقال له ب وقد بينا هذا أيضا فيما سلف ولا نعنى به أيضا كل ماهو ب دائما بل ماهو ب فقط سواء كان دائما أو غير دائم ولا نعنى به ما يصح ويمكن أن

وهذا هو

	(الطبقة الاولى) متقابلات			
متلازمات معا كليات	بالضرورة أو واجب أن يكون ممتنع أن لا يكون ليس بممكن العامى أن لا يكون	هاتان تلزمهما بلا عكس	ليس بواجب أو ليس بالضرورة أن يكون ليس بممتنع أن لا يكون ممكن العامى أن لا يكون	متلازمات معا كليات
	(الطبقة الثانيـ متقـ		ـــة) ـابلات	
متلازمات معا كليات	واجب أن لا يكون ممتنع أن يكون ليس بممكن العامى أن يكون	هاتان تلزمهما بلا عكس	ليس بواجب أن لا يكون ليس بممتنع أن يكون ممكن أن يكون العام	متلازمات معا كليات
	متقابلات			
متلازمات معا كليات	ليس بممكن أن يكون الخاص ليس بممكن أن لا يكون الخاص		ممكن أن يكون الخاص ممكن أن لا يكون الخاص	متلازمات معا كليات
	هاتان تلزمان الستة التى فى جهتهما دون العكس		هاتان تلزمهما الستة التى فى جهتهما دون العكس	

(١) كل ماهو ب من حيث هو ب اى الحقيقة من حيث هى لا بقيد كونها كلية أو جزئية أو مجموعة أو منظورا اليها فى واحد واحد

يوسف

يوصف بب بل ماهو ب بالفعل ولا نعني بهذا الفعل الوجود في الاعيان بل سواء كان بالفعل في الاعيان أو في الاذهان فرب مالم يكن للشئ وجود في الاعيان أو رب مالم يكن ملتفتا اليه من حيث هو موجود في الاعيان كقولنا كل كرة تحيط بذى عشرين قاعدة مثلثة فيكون قولك كل ب ج كل ما يوصف عند العقل بأنه بالفعل ب كان هذا الفعل في الوجود أو في العقل دائما أو في وقت أيّ وقت كان فهذا جانب الموضوع

وأما جانب المحمول فيختلف باختلاف القضايا الموجهة والمطلقة[1] أما في الضروريات بلا شرط فالمعتبر مادامت ذات الموضوع موجودة ولا حاجة لبيان ذلك قيدا في القضية فاذا قلنا كل ب ج فمعناه كل ماهو ب كما وصفناه فهو موصوف بأنه ج دائما مادام موجود الذات وفي الضروريات المشروطة يبيّن شرط الضرورة فيقال كل ماهو ب فهو ج مادام الموضوع موصوفا بما وضع معه ويجوز أن يكون ذلك الوصف دائما مادام موجود الذات ولكنا لا نلتفت الى دوام الوجود بل الى دوام الوصف كان دائما مع وجوده أو غير دائم أو يقال مادام محمولا أو يعيّن الوقت ان كان شرط الضرورة ذلك أو يقال وقتا ما لا بعينه وأما في الممكنات فهو أن يقال كل ماهو ب كما شرطناه في جانب الموضوع فانه يمكن أن يوصف بج الامكان الاعم أو الخاص أو الاخص كما ذكرناه هذا اذا صرح بجهة القضية أما اذا لم يصرح بذلك فحكم المحمول هو ثبوته للموضوع من غير زيادة دوام أو غير دوام من كونه في وقت معين أو غير معين أو ثبوته لجميع آحاد الموضوع في وقت واحد أو في أوقات مختلفة لكل وقت بحسبه فان كل هذا زيادة على موجب القضية وهذا هو اطلاق القضية عند قوم فيندرج تحته الضرورى وغير الضرورى فيكون معناه كل ب على الوجه الذى ذكرناه في جانب الموضوع فهو ج دائما أو غير دائم وقتا معينا أو غير معين لكل واحد وقت بحسبه أو يشترك الكل في وقت واحد

وقوم يشترطون في المطلق أن لا يكون الحكم ضروريا بمعنى مادام الذات موجودا فيكون اطلاقه بحسب الضرورات المشروطة مع شرط آخر وهو أن لا يندرج تحته مما شرطه كون الموضوع موصوفا الا ماليس دائما اذ لو اندرج تحته لتناول الدائم وغير الدائم فكان المطلق بالمعنى العام وهو الرأى الاول فيكون معنى كل ب ج على مذهبهم أن كل ب كيفما كان فهو ج لا دائما بل وقتا ما إما مادام الموضوع موصوفا بما وصف به أو مادام المحمول محمولا أو وقتا آخر معينا أو غير معين

وقوم آخرون وافقوا هؤلاء في شرط أن لا دوام وتخصيص الحكم بوقت ما لكنهم حكموا بأن ذلك الوقت هو الحاضر أو الماضى فيكون حينئذ معنى قولهم كل ب ج كلما وجد في الحال أو في الماضى ب فقد وصف بج وقت وجوده[2] فيكون المطلق عندهم باعتبار ما حصل من الزمان في الوجود والضرورى باعتبار الازمنة الثلاثة والممكنة باعتبار أيّ وقت فرض من المستقبل فعلى هذا الرأى يجوز أن يصدق قول القائل كل حيوان انسان اذ ربما تعدم جميع الحيوانات في وقت من الاوقات غير الانسان[3]

---

(١) والمطلقة أى التى أطلقت عن الجهة فلم تذكر فيها

(٢) وقت وجوده سواء كان الاتصاف ضروريا مادامت الذات أم لم يكن فيتحقق الاطلاق وان كان المحمول من ذاتيات الموضوع أو من لوازمه ولا يصح ان تقيد القضية بجهة الضرورة مالم ينظر الى أن ذات الموضوع باقية ازلا وأبدا أما لو جاز ان تعدم في وقت ما فلا شئ مما يثبت لها بضرورى على هذا الرأى لان الذات ان كانت جائزة العدم فما يثبت لها حكمه حكمها

(٣) غير الانسان اى وعند تحقق هذا العدم بالفعل لو قال القائل كل حيوان انسان صدق قوله هذا بالاطلاق لان شمول الانسان لجميع الافراد الموجودة حال القول او قبله قد وقع في زمن من الماضى أو الحال

ويكون قول القائل كل انسان حيوان غير ضروري بحسب هذا الرأي بل مطلقا اذ ربما يعدم نوع الانسان في وقت من الاوقات فلا يكون موجودا وماليس بموجود دائما فليس بضروري على هذا الرأي

ونحن نخص اسم الاطلاق بالرأي الاول ونسمي الاطلاق بالرأي الثاني أي مايخرج عنه الضروري وجوديا وبالرأي الثالث وقتيا

وأما تحقيق الكلية السالبة في الجهات فينبغي أن يكون السلب المطلق يتناول كل واحد واحد مما هو موصوف بب كيفما وصف به تناولا غير مبين الوقت والحال لايدري أنه دائم أو غير دائم لكن اللغات التي نعرفها تشعر في السلب المطلق بزيادة معنى على هذا وذلك لان اللفظ المستعمل لهذا المعنى في اللغة العربية هو لاشيء من ب ج وبالفارسية هيچ ب ج نيست فكلاهما يفهمان زيادة معنى وهو أن ج مسلوب عن ب مادام موصوفا بب حتى ان كان شيء موصوفا بب ولم يكن ج مسلوبا عنه كانت القضية[1] كاذبة فان شئنا أن نقصر دلالة اللفظ على معنى السلب المطلق دون هذه الزيادة استعملنا له قولنا كل ب ليس ج أو يسلب عنه ج من غير بيان وقت وحال واستعملنا السلب الوجودي الذي هو المطلق الخاص كل ب ينفى عنه ج نفيا غير ضروري ولادائم وأما في الضرورة فلا فرق بين اللفظين وكذلك في الامكان الا من الوجه الذي بيناه قبل وهو أن قولنا بالضرورة لاشيء من ب ج يجعل الضرورة لعموم السلب وحصره ولا يتعرض لواحد واحد الا بالقوة وقولنا كل ب فبالضرورة ليس ج يجعل الضرورة لحال السلب عن كل واحد واحد

واذا عرفت حال تحقيق الكليتين فقس عليهما الجزئيتين الا في شيء واحد وهو أن دوام السلب والايجاب في الجزئيات قد يكون من غير ضرورة مثل مايتفق لبعض الناس أن يكون أبيض البشرة مادام موجود الذات وليس بضروري وأما في الكليات فان نفس الضرورة فيها هو دوام الحكم في جميع الآحاد ف[2] لا يتصور دوام حكم فيها دون ضرورة وقد ظن بعضهم من هذا أنه لايكون في الكليات حمل غير ضروري وليس كذلك فانه يوجد في الكليات مايلزم كل شخص منه ان كانت له أشخاص كثيرة ايجاب[3] أو سلب وقتا بعينه مثل ما للكواكب من الشروق والغروب وللنيرين من الكسوف أو وقتا ما غير معين مثل ما لكل انسان مولود من التنفس ومايجري مجراه وانما وقع هذا الظن بسبب ظن آخر وهو أنهم اعتقدوا أن الحمل في الكليات يكون دائما ولاشك أن الدائم في الكليات ضروري فأنتجوا من ذلك أن

(١) كانت القضية كاذبة هذا معنى يرشد اليه الذوق الصحيح الدقيق ويبين بان لاشيء أو هيچ الفارسية ليس فيهما دلالة على ذات الموضوع الا بالقوة كما سيذكر المصنف بعد أسطر وانما هي للنفي الصرف وتسويره وهو ماعنيه فيما بعد بعموم السلب وحصره فكان النفي معلقا بالوصف مباشرة فيلزمه فاذا قلت مثلا لاشيء من المصاب بذات الجنب بساعل أفدت بعبارتك أن نفي السعال متعلق بعروض ذات الجنب فهو يلزمه وبعبارة أخرى ان المصاب في جميع أحواله شيء فاذا قلت لاشيء منه بساعل فقد سلبت السعال عنه في كل حال من أحوال كونه مصابا فتكون القضية كاذبة لانه يسعل بالضرورة في بعض كونه مصابا وانما ينفى عنه السعال في بعض أحواله بخلاف كل مصاب فليس بساعل وهو ظاهر

(٢) فلا يتصور دوام حكم فيها دون ضرورة وذلك يكاد يكون بديهيا فان من يحكم حكما كليا دائما لا يفارق الذات لا في ماض ولا حال ولا مستقبل لابد أن يكون قد بنى حكمه على الحكم باللزوم والا فكيف يحكم بالدوام في المستقبل وهو غير حاكم بلزوم المحكوم به وانما يتصور ذلك في علم واحد وهو علام الغيوب وهو لا يدخل في موضوع علم المنطق ثم ان الدوام لايكون الا لشيء اقتضاه في ذات الموضوع أو خارج عنه فيستلزم الضرورة حتما

(٣) ايجاب أو سلب فاعل يلزم وكل شخص مفعوله المقدم اي في الكليات مايلزم الايجاب والسلب كل شخص منه لكن في وقت معين أو غير معين

الحمل فى الكليات ضرورى لكن الصغرى خطأ فانه قد يوجد فى الكليات ما هو لكل واحد منها وقتا ما كما بيناه

واعلم أنه قد يوجد حمل ضرورى لبعض جزئيات كلى غير ضرورى لبعض فان بعض الاجسام متحرك بالضرورة مادام ذلك البعض موجودا وبعضها متحرك بوجود غير ضرورى وبعضها بامكان غير ضرورى وليس حكمنا بضرورية الحركة لبعض الاجسام بسبب دوامها فانا قد بينا أن الدوام فى الجزئيات لا يجعله ضروريا بل عرفيا أو لاستحقاقه(١) الحركة من جهة طبيعته النوعية فحكمنا بضرورتها لذلك

واعلم أن قولنا بعض ب ج يصدق وان كان ذلك البعض موصوفا بج فى وقت ما لا غير وكذلك تعلم أن كل بعض اذا كان بهذه الصفة صدق ذلك فى كل بعض واذا صدق الايجاب فى كل بعض صدق فى كل واحد فتعلم(٢) من هذا أنه ليس من شرط الايجاب المطلق عموم كل عدد فى كل وقت

واعلم أن أعم القضايا هى القضية الممكنة بالامكان العامى فانها تشمل الموجود من الضرورى وغير الضرورى وما ليس بموجود مما هو جائز الوجود فهو أعم من المطلق العام لان المطلق لا يتناول الا الموجود والممكن الخاص أعم من المطلق الوجودى اذ يتناول الموجود الغير الضرورى وغير الموجود مما هو جائز الوجود والوجودى لا يتناول الا الـ(٣) وجود الغير الضرورى

واعلم أن القضية المطلقة ليست من جملة ذوات الجهات فقد بينا أن الجهة لفظة زائدة على الموضوع والمحمول دالة على الضرورة أو أن لا ضرورة فاذا خلت القضية عن تلك اللفظة لم تكن موجهة فان عنى بعضهم بالجهة كل حالة للقضية حتى خلوها عن تلك اللفظة فلا نزاع معه ولكن لا يكون مناقضا لنا فانه يعنى بالاطلاق والجهة غير ما عنيناه وأما اذا صرح بلفظة الاطلاق والوجود فيجوز أن تصير القضية موجهة على قياس قولنا أيضا

(الفصل الثامن)

فى التناقض

والتناقض نوع من التقابل الذى ذكرناه فى الفن الثانى من المقالة الاولى وهو اختلاف قضيتين بالسلب والايجاب بحيث يلزم عنه لذاته أن تكون إحداهما صادقة والاخرى كاذبة وانما تكونان كذلك اذا اتفقت القضيتان فى الموضوع والمحمول لفظا ومعنى واتفقتا فى الكل والجزء والقوة والفعل والشرط والاضافة والزمان والمكان أما اذا اختلفتا فى شئ من هذه الاشياء لم يجب أن تقتسما الصدق والكذب مثل أن تختلفا فى الموضوع فقيل العين مبصرة وعنى بالعين هذا العضو المبصر وقيل العين ليست بمبصرة وعنى به الذهب لم تتناقضا بل صدقتا جميعا أو تختلفا فى جانب المحمول فقيل زيد

---

(١) أو لاستحقاقه معطوف على عرفيا أى ان الدوام فى الحكم الجزئى إما مبنى على العرف كالحكم بأبيض البشرة دائما على بعض الناس أو مبنى على العلم بدلالة الحركة فى الجسم المتحرك وأنها لازمة لذاته

(٢) فتعلم أنه ليس من شرط الخ يريد أنه اذا صدق قولك بعض الانسان متنفس اذا كان التنفس ثابتا لذلك البعض وقتا ما قبل الحكم أو حاله أو بعده بدون تحديد وصدق ذلك فى كل بعض على النحو المتقدم تبعه صدقه فى كل واحد من الافراد كذلك فاذا حكمت فى كلية مطلقة بأن كل انسان متنفس كان ذلك متناولا لما قبل الحكم وحاله وبعده من وقت القضية ولا يشترط أن يكون العموم للجميع فى وقت واحد حتى يكون تنفس كل واحد مع تنفس الآخر فى الصدق فى كل وقت من أوقات التنفس

(٣) الا الموجود الغير الضرورى هذا على اصطلاح المصنف حيث خص الوجودى بالا ضرورة فيه

عدل وعنى به العادل وقيل ليس بعدل وعنى به العدالة لم تتناقضا اذ قد تصدقان جميعا أو تختلفا فى الجزء والكل فقيل الزنجى أسود وعنى به فى بشرته وقيل ليس بأسود وعنى به فى لحمه واسنانه صدقتا أو تختلفا فى الاضافة فقيل فلان عبد وعنى به أنه عبد الله وقيل ليس بعبد وعنى به أنه ليس بعبد الانسان صدقتا أو تختلفا فى القوة والفعل فقيل الخمر مسكرة وعنى به فى القوة وقيل ليست بمسكرة وعنى به فى الفعل لم تتناقضا أو تختلفا فى الزمان فقيل النبى صلى الله عليه وسلم صلى الى بيت المقدس وعنى به قبل تحويل القبلة وقيل لم يصل الى بيت المقدس وعنى به فى زمان بعد تحويل القبلة صدقتا ولم تتناقضا أو تختلفا فى المكان فقيل زيد متحرك وعنى به على الارض وقيل ليس زيد بمتحرك وعنى به على الفلك لم تتناقضا أو تختلفا فى الشرط فقيل الأسود جامع للبصر وعنى به مادام أسود وقيل ليس بجامع للبصر وعنى به اذا زال عنه كونه أسود لم تتناقضا

واذا كانت القضيتان مخصوصتين كفى فى تناقضهما هذه الشرائط المذكورة وأما اذا كانتا محصورتين زاد شرط آخر وهو اختلافهما بالكمية أعنى بالكلية والجزئية كما اختلفتا فى الكيفية أعنى فى الايجاب والسلب فان اتفقتا فى الكمية جاز اجتماعهما فى الصدق والكذب. أما المجتمعتان فى الكذب فكالكليتين فى مادة الممكن[1] وتسميان متضادتين مثل قولنا كل انسان كاتب لا شئ من الناس بكاتب فانهما جميعا كاذبتان وانما سميتا متضادتين لان الضدين لا يجتمعان معا فى الوجود وقد يرتفعان معا ويكذبان معا فى القول أيضا كما تقول زيد أبيض زيد أسود ولا يجتمعان فى صدق القول البتة فهاتان القضيتان أيضا لما اجتمعتا فى الكذب ولم يتصور اجتماعهما فى الصدق مثل الاضداد فى نفس الامر سميتا متضادتين وأما المجتمعتان فى الصدق فكالجزئيتين فى مادة الممكن وتسميان داخلتين[2] تحت التضاد مثل قولنا بعض الناس كاتب ليس بعض الناس كاتبا فانهما جميعا صادقتان ثم الكليتان المختلفتان فى الكيفية المتفقتان فى الكمية تقتسمان الصدق والكذب فى مادة الواجب[3] والممتنع والموجبة فى الواجب متعينة للصدق والسالبة فيه للكذب والسالبة فى الممتنع متعينة للصدق والموجبة فيه للكذب ولكن هذا الاقتسام ليس لنفس القول بل لاجل المادة فان ما يكون لنفس القول لا يختلف باختلاف المواد والمهملتان لما كانتا فى قوة الجزئيتين فلا تناقض بينهما اذ يصدقان معا فى مادة الممكن كالجزئيتين والقضيتان المتفقتان فى الكيفية المختلفتان فى الكمية وتسميان متداخلتين[4] تصدقان معا فى الواجب ان كانتا موجبتين كقولنا

(١) فى مادة الممكن انما كذب الكليتان فى مادة الممكن لانه مع امكان أن يثبت المحمول وأن لا يثبت لا يمكن أن تصدق الكلية القائلة بمعناها كل ما لو وجد كان موضوعا فهو لو وجد كان المحمول لانه قد يوجد ولا يكون المحمول ولا القائلة كل ما لو وجد كان الموضوع فليس بالمحمول لانه يمكن أن يكون المحمول وأن يتحقق السلب فى بعض الافراد مع الاولى والايجاب فى بعضها مع الثانية

(٢) داخلتين تحت التضاد انما سميتا بذلك لانهما لما خرجتا من المتناقضتين لصدقهما كانتا بمنزلة الكليتين اللتين خرجتا من التناقض لكذبهما وان كان الشبه بالضدين موجودا فى الكليتين دون الجزئيتين لان الضدين لا يصدقان فى القول على شئ واحد وأفضل عندى أن يقال انه لما كان صدق الجزئيتين فى الحقيقة مبنيا على أن الافراد التى ثبت لها المحمول هى غير الافراد التى سلب عنها وان كان العنوان واحدا فلم تخرجا بذلك عن حال الضدين فانهما يصدقان معا متى اختلفت الافراد الموضوعة لكل منهما ولذلك بقيتا داخلتين تحت التضاد فقد كان كذب الكليتين لاتحاد الموضوع وصدق الجزئيتين لاختلافه فى الحقيقة فحكمهما هو بقية حكم الضدين

(٣) فى مادة الواجب والممتنع كما تقول فى الاول كل انسان حيوان ولا شئ من الانسان بحيوان فالموجبة صادقة والسالبة كاذبة وتقول فى الثانى كل انسان حجر ولا شئ من الانسان بحجر فالسالبة صادقة والموجبة كاذبة

(٤) متداخلتين لان الجزئية منهما داخلة فى الكلية

كل انسان حيوان بعض الناس حيوان وتكذبان في الممتنع كقولنا كل انسان حجر بعض الناس حجر وان كانتا سالبتين صدقتا في الممتنع كقولنا لا شيء من الناس بحجر ليس بعض الناس حجرا وكذبتا في الواجب كقولنا لا شيء من الناس بحيوان ليس بعض الناس حيوانا وأما في الممكن فقد اقتسمتا الصدق والكذب لكن الصادق[1] في الموجبتين والسالبتين جميعا الجزئية دون الكلية وهذا الاقتسام أيضا للمادة لا لنفس القول

فحاصل الامر في التناقض أن المخصوصتين يكفي في تناقضهما اختلافهما في السلب والايجاب بعد اتفاقهما في كل شيء سوى الايجاب والسلب وفي المحصورات يشترط مع اختلافهما في السلب والايجاب اختلافهما في الكلية والجزئية أما الشرائط الأخر فلا خلاف فيها بين الخصوص والحصر واذا روعيت هذه الشرائط في التناقض عرف أن نقيض كل قضية واحد لان المحمول الواحد في موضوع واحد بجهة واحدة وسور واحد لا يمكن أن يسلب مرتين أو يوجب له مرتين اللهم الا أن يختلف شيء من ذلك فيكون لكل واحد من المختلفات سلب وايجاب آخر ولما كان اتحاد الزمان شرطا في المتناقضتين وفي رعاية اتحاده بالحقيقة في المطلقات والموجهات عسر اضطررنا الى التنبيه على نقيض كل واحدة من القضايا المطلقة والموجهة

أما المطلقة ففي المشهور أن لها نقيضا من جنسها والحق يأباه فالموجبة الكلية منها نقيضها السالبة الجزئية الدائمة لان الحمل في المطلق اذا جاز أن يكون دائما وغير دائم معين الوقت وغير معين تشترك أشخاص الموضوع في وقت واحد أو لا تشترك بل لها أوقات مختلفة جاز أن يكون الايجاب غير دائم والسلب كذلك ولا يكون زمان أحدهما زمان الآخر فلا يتقاسمان الصدق والكذب بل ربما صدقتا جميعا فنقيضها اذن هو ما يشتمل على كل زمان يجوز أن يتناوله المطلق وذلك إما الدائم أو الضروري والضروري لا يصلح لذلك لانه ربما كانت الموجبة كاذبة وكان كذبها بسبب أن المحمول مسلوب عن بعض جزئياته بالاتفاق والامكان[2] الاخص دائما وهذا الكذب لا يرتفع بالسلب الجزئي الضروري بل يكون هذا السلب كاذبا أيضا اذا كان الصدق في السلب الجزئي الممكن كما فرضناه فلا بد من أن يكون السلب على وجه يرفع الايجاب المطلق ويصدق على هذا السلب الممكن وذلك هو الدائم والدائم في الجزئيات لا يجب أن يكون ضروريا وان كان لا يمتنع منه كما بيناه والسالبة الكلية المطلقة نقيضها الموجبة الجزئية الدائمة والموجبة الجزئية المطلقة نقيضها السالبة الكلية الدائمة وفي هذا من الاشكال ما ليس في الكلية الموجبة لانا قدرنا أن كذبها[3] ربما يكون بسبب كون الحمل مسلوبا عن البعض دائما بالامكان الاخص وهذه لا تكذب بهذا التقدير فان السالبة الجزئية الممكنة

---

(١) الصادق الجزئية دون الكلية وذلك كما تقول بعض الناس كاتب كل الناس كاتب فالجزئية صادقة والكلية كاذبة وتقول بعض الناس ليس بكاتب لا شيء من الناس بكاتب فالجزئية صادقة والكلية كاذبة

(٢) والامكان الاخص الخ تقدم أن الامكان الاخص هو ما لا تكون معه ضرورة ما كالذي في ثبوت الكتابة للانسان مثلا وقد تقدم أيضا أن الدوام في الجزئيات لا يقتضي ضرورة فيجتمع مع الامكان الاخص ولهذا يصدق في مادة الامكان كثبوت الكتابة للانسان بعض الانسان ليس بكاتب دائما مع كذب كل انسان كاتب بالاطلاق ولكن لا يصدق مع كذب هذه الكلية بعض الانسان ليس بكاتب بالضرورة لان نفي الكتابة كثبوتها عن كل فرد من الانسان انما هو بالامكان الاخص

(٣) ان كذبها أي كذب الموجبة الكلية وقوله وهذه أي الموجبة الجزئية المطلقة وقوله بهذا التقدير أي تقدير السلب عن البعض دائما بالامكان الاخص

لا تكذب الموجبة الجزئية المطلقة ولو قدّرنا كذبها بسبب كون الحمل مسلوبا عن الكل دائما بالامكان كان على خلاف ما قدمناه فانا بينا أن الدوام في الكليات لا يكون الا ضروريا فتحصل من جميع هذا أن نقيض هذه هي السالبة الكلية الضرورية لكنه وان كان كذلك فانا اذا حملناها دائمة صدقت على الضرورة أيضا فان السلب الكلي الدائم لا يكون الا ضروريا والسالبة الجزئية المطلقة نقيضها الموجبة الكلية الدائمة

وأما نقيض الموجبة الكلية[1] الوجودية فالجزئية السالبة الوجود وهي قولنا ليس بالوجود كل ب ج وسالبة الوجود غير السالبة الوجودية كما عرفت واذا كذبنا الموجبة الكلية الوجودية ورفعناها بالسلب فربما كان كذبها لان الحق هو الايجاب الضروري لا الوجودي في الكل أو البعض وربما كذبت لان الحق سلب ضروري في الكل أو البعض وربما كذبت لان الحق كون ج مسلوبا عن بعض ب دائما بالامكان والسلب الضروري والممكن يشتركان في السلب الدائم وكذا الايجاب الدائم والضروري يصدق عليهما الايجاب الدائم ولكن هذه الايجابات والسلوب لا اشتراك في عبارة تعمها جميعا الا في سلب الوجود فنقيضها الجزئية السالبة للوجود وهي ليس بالوجود كل ب ج ويلزمه بعض ب إما ضروري دائم له ايجاب ج أو سلبه عنه كذلك أو دائما[2]

وأفضل المتأخرين حكم في الاشارات بأن له الايجاب أو السلب ضروريٌّ وقد توافقت النسخ التي شاهدناها على هذا والحق ما ذكرناه وأما الكلية السالبة الوجودية فتكذب إما لان الصدق إيجاب ضروري في الكل أو البعض أو ايجاب دائم في البعض غير ضروري أو سلب ضروري في الكل أو البعض ولا نجد لهذه القضايا ايجابا واحدا تشترك فيه كما كان يوجد هناك سلب واحد وهو سلب الوجود فلا بدّ من أن نقول نقيضها ليس بالوجود لا شئ من ب ج ويلزمه بعض ب إما دائم له ايجاب ج أو سلبه عنه بالضرورة[3] ونقيض قولنا بعض ب ج بالوجود قولنا ليس بالوجود شئ من ب ج

(١) الكلية الوجودية تقدم أنه سمى بالوجودية ما كان الحكم فيها خاليا عن الضرورة مادامت ذات الموضوع بأن يكون الثبوت مشروطا بعدم الدوام وهو ما يسميه قوم بالمطلقة غير أن المصنف راعى في تسميتها بالوجودية شرط أن لا تكون شاملة لما فيه ضرورة ذاتية فاذا راعيت أن الدوام في الكلي يستلزم الضرورة عنده فكأنه اشترط أيضا أن لا يكون في الكلية الوجودية دوام فتكون الكلية الوجودية عنده قد قيدت باللادوام واللاضرورة فيكون كذبها إما لضرورة الايجاب في الكل أو البعض أو لضرورة السلب كذلك أو لان السلب صادق في البعض دائما وان لم يكن ضروريا لان الدوام في الجزئي لا يستلزم الضرورة وان كان لا ينافيها ولما كان صدق الكلي يستلزم صدق الجزئي ولا عكس كما هو معلوم ونقيض الكلية لا يكون الا جزئية كان نقيض الوجودية على اصطلاح المصنف مستلزما لأحد أمور ثلاثة إما ضرورة الايجاب في البعض أي الضرورة الذاتية وهي تستلزم الدوام وإما ضرورة السلب كذلك وإما دوام السلب وان لم يكن ضروريا بل كان ممكنا فهو مردد بين الثلاثة لا بين اثنين كما ترى ويكون نقيضا الوجودية على أنها شاملة للوجودية اللادائمة والوجودية اللاضرورية في اصطلاح غير المصنف

(٢) أو دائما أي أو مسلوب عنه ج دائما ففي التعبير تساهل يغتفر لظهور المعنى وفي هذا الموضع قد أتى المصنف بالامور الثلاثة التي يتردد بينها اللازم لنقيض الوجودية ويكتفي في السالبة باثنين فقط الدوام في الايجاب على أنه شامل للضروري وغيره والضرورة في السلب

(٣) بالضرورة مرتبط بالسلب أما الايجاب فهو دائم سواء كان ضروريا أو ممكنا بالامكان الاخص كما أشرنا الى ذلك قبل

بل (١) إما كل ب ج بالضرورة أو ج مسلوب عن كله دائما ونقيض قولنا ليس بعض ب ج هو كل ب دائما ج أو ليس ج بالضرورة

وبهذا التحصيل الذى ذكرناه تعرف أن الدائم لابد له من ايراده فى لازم نقيضى المطلقة العامة والوجودية ولكن فى المطلقة العامة يكفى (٢) ايراده فى الاصل بنفسه مخالفا لها فى الكيفية وأما فى هذه فليس هو بنفسه النقيض بل لازم النقيض ثم يكون مرددا بين ما يوافقها وما يخالفها فى الكيفية ولما كان اللازم فى المطلقة العامة غير مردد تعين ذكر الدوام فيما يخالفها فى الكيفية الذى هو اللازم بلا تردد وأما فى هذه فلما تردد لازم نقيضها بين الموافق والمخالف فلا بد من ذكره فيما يخالفها وما يوافقها لا فيما يخالفها فقط

وأما القضايا الوقتية فمعرفة نقيضها اسهل لتعين (٣) الوقت فيها وهو ما حصل من الزمان أعنى الحاضر والماضى فيتعين الزمان الحاصل فيه السلب والايجاب جميعا

وأما القضايا الضرورية التى لا شرط فيها فقولنا بالضرورة كل ب ج نقيضه ليس بالضرورة كل ب ج بل ممكن أن لا يكون كل ب ج لانا اذا كذبنا الموجبة الضرورية ورفعناها بالسلب فربما كان كذبها لان الحق هو الايجاب الوجودى أو الممكن أو كان كذبها لان الحق هو السلب الضرورى وتشترك الثلاثة فى السالب الممكن العامى وقد بينا من قبل فى المتلازمات أن قولنا ليس بواجب أن يكون يلزمه ممكن أن لا يكون بالمعنى العامى وقولنا بالضرورة لا شىء من ب ج نقيضه الحقيقى ليس بالضرورة لا شىء من ب ج بل إما بالامكان الخاص ج مسلوب عن بعض ب أو موجب عليه

(١) إما كل ب ج الخ أى كل واحد واحد من ب اما أن يكون ج بالضرورة أو دائما واما أن لا يكون ج دائما حتى يتناقض بعض الجسم حيوان لا دائما وهو معنى الوجود عند المصنف مع النقيض المردد فان لم يردد بين كل واحد كذب الاصل الجزئى والنقيض المردد بين كليتين

(٢) يكفى ايراده فى الاصل أراد من الاصل النقيض نفسه وحاصل ما قاله أن الدوام لا بد من ذكره فى لازم نقيضى المطلقة العامة والوجودية غير أن بين ذكره فى كل من النقيضين فرقا ففى المطلقة العامة الكلية نحو كل حيوان متحرك بالارادة تقول اذا أردت أن تناقضها ليس كل حيوان بمتحرك بالارادة دائما ويكون الدوام قيدا للسلب أو تقدم الدوام على النفى للتنصيص فهذه القضية السالبة هى نفس نقيض تلك الكلية الموجبة وهى قضية جزئية مسورة بسور جزئى مصطلح عليه كما ترى فان من أسوار الجزئية ليس كل أيضا ويمكنك الاكتفاء بذكر الدوام فى النقيض نفسه كما رأيت بدون ذكر لازم النقيض ويجوز لك أن تأتى بدل ليس كل الذى هو النقيض بلازمه وهو بعض الحيوان ليس بمتحرك بالارادة دائما وهو لازم غير مردد فتلحق الدوام بالقضية التى تخالف الموجبة فى الكيف وأما فى الوجودية فالتصرف يختلف فانك لو قلت كل حيوان متنفس بالوجود فالنقيض هو قولك ليس بالوجود كل حيوان بمتنفس ولا يسوغ لك أن تقيد هذا السلب نفسه بالدوام فحسب لان مجرد التقييد به لا يكفى فى التنصيص على جهات المناقضة لان من جملتها ضرورة الايجاب ولا يمكن استفادتها من قيد الدوام الملحق بالسلب فى النقيض فلا يكون الدوام هو النقيض نفسه بل هو لازم من لوازم النقيض يذكر مع الضرورة فلا بد حينئذ من ذكر لازم النقيض مع الترديد ولا يمكن الاكتفاء بتقييد السلب بالدوام * ويجوز أن يراد من الاصل أصل القضية التى يراد مناقضتها لا نها هى نفسها مذكورة فى قولك ليس كل حيوان بمتحرك غاية الامر أنها تخالفت فى الكيف ولذلك قال يكفى ايراده فى الاصل بنفسه مخالفا لها أى القضية التى يراد مناقضتها فى الكيفية والاصل مع الخلف فى الكيفية هو نفس النقيض ومن هذا يمكنك أن تعرف ما يقال فى السالبتين المطلقة والوجودية من نحو ما سبق

(٣) لتعين الوقت فيها الخ وهو على اصطلاح المصنف الماضى أو الحاضر وهو معنى الاطلاق عند قوم كما سبق للمصنف ذكره وخصه هو باسم الوقتى وما على مريد استخراج النقيض سوى أن يضم الى الشروط العامة فى التناقض ذكر الزمان الذى كان الايجاب فيه وجعله زمانا للسلب فاذا قلت كل انسان فهو مولود أى فى الماضى فنقيضه بعض الانسان ليس بمولود فى الماضى بل كان انسان فى الزمن الماضى غير مولود

بالضرورة ويدخل لان تحت قولنا يمكن أن يكون بعض ب ج الامكان الاعم وقولنا بالضرورة بعض ب ج نقيضه ليس بالضرورة شيء من ب ج ويلزمه(١) يمكن أن لا يكون شيء من ب ج الامكان الاعم وقولنا بالضرورة ليس بعض ب ج نقيضه بالحقيقة ليس بالضرورة ليس بعض ب ج ويلزمه يمكن أن يكون كل ب ج الامكان الاعم

وأما الضروريات المشروطة فالمشروطة بشرط اتصاف الموضوع بما وصف به قد عرفت انقسامها الى مايدوم الحمل بدوام كون الموضوع موصوفا بما وصف به والى مالا يدوم ولكن لا يثبت(٢) الا عند اتصاف الموضوع بهذا الوصف والتي يدوم محمولها مادام الموضوع موصوفا فقد يكون اتصاف موضوعها بذلك الوصف مادام موجودا وقد لا يكون مادام موجودا بل يعرض ذلك الوصف ويزول والذات باقية فأخذت القضية على وجه يعم هذين القسمين الآخرين وذلك الوجه هو دوام المحمول (٣) مادام الموضوع موصوفا كان ذلك الوصف دائما أو غير دائم فنقيض الكلية الموجبة منها وهي كل ب مادام ب هو ج ليس كل ب مادام ب فهو ج بل (٤) إما أن لا يكون ج أو يكون وقتا من أوقات كونه ب دون وقت ونقيض لا شيء من ب ج مادام ب ليس لا شيء من ب ج مادام ب بل بعض ب إما دائما(٥) مادام ب هو ج وإما وقتا من أوقات كونه ب هو ج ونقيض بعض ب ج مادام ب ليس شيء من ب مادام ب موصوفا ج بل اما ان لا يكون ج أو يكون وقتا دون وقت ونقيض ليس بعض ب ج مادام ب كل ب مادام ب إما دائما(٦) ج واما وقتا

وان أخذنا الموضوع بحيث لا يدوم اتصافه بذلك الوصف ولكن المحمول دائم دوام ذلك الوصف فنقيض الكلية الموجبة منها وهي كل ب مادام ب فهو ج ليس كل ب انما يكون ج مادام موصوفا

---

(١) ويلزمه يمكن أن لا يكون شيء الخ وهذا اللازم هو السالبة الكلية الممكنة العامة التي يذكرونها في نقيض الموجبة الجزئية الضرورية التي يصوغونها هكذا لا شيء من ب ج بالامكان العام وعلى ذلك تقيس في صوغ النقائض وتطبق مايذكره في النقيض على مايذكره غيره فان المصنف يعتبر في تقرير تحقيق معنى التناقض غير مبال بالصيغ مشهورة أو غير مشهورة

(٢) لا يثبت الا عند اتصاف الخ كما في قولك كل مجنوب يسعل بالضرورة حال كونه مجنوبا

(٣) مادام الموضوع موصوفا الخ هذه هي المشروطة العامة التي هي أعم من الضرورية المطلقة

(٤) اما أن لا يكون ج أي بعض ب إما ان لا يكون ج بالامكان العام في جميع الاوقات أو في جميع أوقات كونه ب أو لا يكون ج مادام ب بل يكون ج في بعض أوقات الوصف دون بعض ويعم الجميع الحينية الممكنة وهي بعض ب ليس ج بالامكان العام حين هو ب لانه ان صدق السلب في جميع الاوقات أو جميع اوقات الوصف أو في بعض أوقاته صدقت الحينية لان المحمول قد سلب عن الموضوع في بعض أوقات اتصافه بالموضوع على كل حال من هذه الاحوال ولهذا قال الجمهور ان نقيض المشروطة العامة هو الحينية الممكنة

(٥) اما دائما مادام ب هو ج الخ والدوام هنا امكاني عام لان القضية جزئية وبقية الكلام تعرفه مما قلنا في الموجبة

(٦) إما دائما ج وإما وقتا هذا هو لازم النقيض والنقيض الحقيقي هو أن تدخل حرف السلب على القضية الاصل فتقول ليس بالضرورة أو دائما بعض ب مادام ب ليس ج واللازم الذي ذكره المصنف يصاغ في حينية ممكنة موجبة وهي كل ب فهو ج وقت كونه ب بالامكان العام وماقاله المصنف في نقيض المشروطة يشمل المشروطة العامة والعرفية العامة فانه لم يعتبر سوى الدوام وهو وحده يلازم الضرورة في الكليات سواء كان الدوام مشروطا أو غير مشروط فانه يستلزم ضرورة بحسبه غير مشروطة ان كان غير مشروط ومشروطة ان كان مشروطا

بعروض ب له بل إما دائما[1] وإما لا في وقت البتة أو في بعض أوقات كونه ب وإما في غير وقت كونه ب بل في وقت له آخر ونقيض قولنا لا شئ من ب ج مادام ب ليس لا شئ من ب مادام موصوفا بب عارض له ج بل إما دائما مسلوب عن كله أو عن بعضه أو موجب كذلك أو وقتا من أوقات كونه ب يوجب له ج أو يسلب عنه وقتا آخر غير وقت كونه ب ونقيض قولنا بعض ب ج مادام ب ليس شئ من ب انما يكون ج مادام موصوفا بب عارضة[2] له ب بل اما دائما أو لا في وقت البتة أو في بعض أوقات كونه ب وإما في غير وقت كونه ب بل في وقت آخر ونقيض قولنا ليس بعض ب ج مادام ب ليس ج مسلوبا عن بعض ب مادام ب عارضا له بل اما مسلوب عن كله دائما أو في وقت آخر غير وقت كونه ب أو موجب لكله دائما أو وقتا من أوقات كونه ب

وأما الضروريات المشروطة بشرط وقت سواء كان ذلك الوقت من أوقات اتصاف الموضوع بالوصف الذى وضع معه أو وقتا آخر فلا يخلو إما أن يكون ذلك الوقت معينا أو غير معين فان كان معينا فطريق أخذ النقيض فيها أن يقصد ذلك الزمان بعينه في القضيتين وان لم يكن الزمان معينا فنقيضها كنقيض الوجودى لا غير

وأما ما شرطه دوام المحمول فلا فائدة في أخذ نقيضها ولا خفاء بكذب السالبة فيها فانك اذا قلت كل انسان ماش بالضرورة مادام ماشيا وقلت في النقيض ليس بالضرورة كل انسان ماشيا مادام ماشيا بان كذب السالبة لا محالة

وأما القضايا الممكنة فقولنا كل ب ج بالامكان العامى نقيضه ليس يمكن أن يكون كل ب ج بذلك المعنى ويلزمه بالضرورة ليس بعض ب ج وتعرف نقائض الباقية[3] من نفسك وقولنا كل ب ج

---

(1) بل إما دائما الخ أراد المصنف أن يأتى بجميع الصور المتصورة في لازم النقيض الحقيقى للمشروطة المفروض فيها لا دوام الوصف المعروفة بالمشروطة الخاصة أو العرفية الخاصة عند الجمهور فاذا قلت كل انسان حيوان مادام انسانا لا دائما كذب هذا الايجاب الكلى اما بأن يكون كل انسان حيوانا دائما أو بعضه حيوانا دائما أو يكون كله أو بعضه ليس بحيوان دائما أو يكون كله أو بعضه ليس بحيوان وقت كونه انسانا أو يكون كله أو بعضه حيوانا في وقت آخر غير وقت كونه انسانا ولو جاء المصنف بنظم الكلام على هذا الوجه لكان أوضح ولكن وقع في عبارته التشويش الموجب للاغماض فقوله اما دائما أى يثبت له ج دائما في الكل أو البعض وقوله واما لا في وقت البتة أى ينفى ج عن الكل أو البعض في جميع الاوقات فيكون السلب الكلى أو الجزئى دائما وقوله أو في بعض أوقات كونه ب أى يسلب عنه ج كلا أو بعضا في بعض أوقات الخ وقوله واما في غير وقت الخ أى واما أن يثبت ج لذات ب كلا أو بعضا في وقت آخر غير وقت كونه ب على أن هذه الصورة الاخيرة وان كانت من صور كذب الاصل الا انه لا حاجة الى التصريح بها في لازم النقيض لانها داخلة في التى قبلها دخولا قريبا وهى صورة السلب وقت ثبوت وصف الموضوع ولازم النقيض على ما جاء به المصنف قد استوفى جميع الصور فيتناقض مع الاصل لا محالة الا أن الجمهور راعوا الاختصار فاكتفوا بنقيض الجزأين على الترديد فطريقته أدق وأحوط وطريقتهم أيسر وأخصر وبهذا تفهم ما قال في السالبة

(2) عارضا له ب توضيح لقوله موصوفا بب وقوله بل اما دائما الخ تقول فيه ما مر بعينه في الموجبة الكلية الا أن الجمهور ههنا لم يكتفوا في لازم نقيض الجزئية بنقيض الجزأين على أن يكون الترديد بينهما كما هو في لازم نقيض الكلية بل قالوا لا بد أن يكون الترديد بين النقيضين في كل واحد واحد حتى لا يكذب الاصل ولازم نقيضه في نحو قولنا بعض الجسم حيوان لا دائما فان هذا الاصل كاذب ويكذب قولك كل جسم حيوان دائما ولا شئ من الجسم بحيوان دائما أما لو قلت كل واحد واحد من أفراد الجسم إما حيوان دائما أو ليس بحيوان دائما كان قولك هذا صادقا

(3) الباقية أى من قضايا الممكن العامى وهى السالبة الكلية والموجبة الجزئية والسالبة الجزئية

بالامكان الخاص نقيضه ليس يمكن أن يكون كل ب ج ويلزمه إما ممتنع أن يكون أو واجب أن يكون ولا يتعين أحدهما وقولنا لا شيء من ب ج بهذا الامكان نقيضه ليس بالامكان لا شيء من ب ج بل إما بالوجوب أو بالامتناع ويصدق لامحالة حينئذ بعض ب ج بالضرورة أو ليس بعض ب ج بالضرورة ونقيض قولنا بعض ب ج بهذا الامكان ليس بالامكان شيء من ب ج بل إما ضروري أن يكون أو ضروري أن لا يكون ونقيض قولنا ليس بعض ب ج بهذا الامكان ليس يمكن أن لا يكون بعض ب ج بل إما ضروري ايجابه لكله أو سلبه عن كله وهذا تمام القول في التناقض

(الفصل التاسع)

في العكس

وهو أن يصير المحمول موضوعا والموضوع محمولا مع حفظ الكيفية وبقاء الصدق والكذب بحاله أما الكمية فلا يجب أن تبقى كما كانت فلنبدأ بالمطلقات ومنها بالسالبة الكلية

وقد ظن أنها تنعكس مثل نفسها في الاطلاق واحتج لذلك بأن قيل اذا صدق قولنا لا شيء من ب ج صدق لا شيء من ج ب وإلا فليصدق نقيضه وهو بعض ج ب إما مطلقا على رأيهم أو دائما على التحقيق فليعين[1] ذلك البعض فهو بعينه ج و ب فيكون باء مّا ج وقد قلنا لا شيء من ب ج هذا خلف وقد عرفت فيما تقدم أن لا تكاذب بين السلب الكلي المطلق والايجاب المطلق وان كان كليا فكيف اذا كان جزئيا فانه يصدق بالاطلاق لا شيء من الانسان بضاحك مع أن كل انسان ضاحك أي الضحك بالفعل فضلا عن صدقه مع بعض الانسان ضاحك فليس ما ادّعوه خلفا بخلاف والقضية[2] التي لزمت بعد التعيين وهي قولنا باء مّا ج ليست دائمة فتناقض السالبة الاولى الموضوع صدقها فانك قد عرفت أنا اذا قلنا بعض ج ب أو كل ج ب فنعني به أن كل ما يقال له ج دائما أو غير دائم فاذا لم يشترط الدوام في جانب الموضوع فيكون معنى قولنا بعض ج ب دائما أن بعض ما يقال له ج دائما أو غير دائم فهو ب دائما فاذا عيّنا ذلك البعض كان ذلك البعض بعينه دائما ب وموصوفا بكونه ج مطلقا لا يدرى أنه دائم أو غير دائم فيكون باء مّا ج مطلقا لا بشرط الدوام ولا تناقض السالبة الاولى

(١) فليعين ذلك البعض لما كانت القضية الجزئية موجبة كان صدقها بوجود الموضوع وتحققه فيصح حينئذ تعيينه تعيينا صحيحا واحتيج الى تعيينه ليحقق ثبوت الوصفين معا له لان ما ليس معينا لا يثبت الذهن عليه بالتحقيق وتعتريه الفروض فبعد التعيين يرتفع كل ابهام في ثبوت الوصفين له ولا يمكن بعد ذلك أن يفرض عند العكس وهو بعض ب ج الذي هو نقيض الاصل ان ذلك البعض الذي هو باء ربما كان غير البعض الذي كان ج في نقيض العكس كما يتم في مثل قولك بعض الانسان حيوان عند عدم التعيين فانك لو قلت بعض الحيوان انسان يمكنك أن تفرض ان ذلك البعض شيء آخر لان الحيوان أعم ولذلك يصح أن تقول بعض الحيوان ليس بانسان فلا يكون الوصفان ثابتين لذلك البعض الواحد بالتحقيق بخلاف ما لو عينت البعض من الحيوان الذي هو انسان فانه يكون حيوانا وانسانا معا لا محالة

(٢) والقضية التي لزمت الخ من تتمة البيان لابطال ما زعموه وحاصله ان اثبات الجيم للباء بعد الفرض انما هو بالاطلاق فان الجيم في النقيض كان موضوعا وثبوت وصف الموضوع لذاته لا يشترط فيه الدوام فعندما عينت الذات فقد قضيت بأنها الذات التي ثبت لها الجيم بالاطلاق وثبت لها الباء دائما فاذا قلت انها جيم فانما تثبت لها الجيم على الوجه السابق فيكون باء مّا وهو باء دائما جيما بالاطلاق وهو لا يناقض الاصل لجواز صدقهما اذ يجوز لا شيء من الانسان بضاحك بالاطلاق وبعض الانسان ضاحك بالاطلاق

وهى قولنا لاشئ من ب ج فهذا نقض ما توهموه حجة مع أن الدعوى[(1)] فى نفسها ليست صحيحة اذ يصدق سلب الضحك أو خاصة من الخواص الغير اللازمة عن الانسان بهذا الاطلاق ولا يصدق سلب الانسان عن الضحاك ولا سلب شئ من الموضوعات عن خواصها التى لا تعرض الا لها واذا عرفت هذا فى المطلق الذى يجوز اشتماله على الضرورى عرفته فى الوجودى الذى يخرج عنه الضرورى

وقد احتيل لصدق[(2)] هذا العكس حيلتان إما تبقية السالبة فى اطلاقها على مفهومها العرفى وهو سلب المحمول عن الموضوع مادام موصوفا بوصفه الذى وضع معه أو تخصيص السلب منها بوقت معين فيما مضى أو الحال على ما هو المذهب الثالث فيصح العكس فى السالبة اذا كانت مأخوذة على أحد هذين الوجهين فانا اذا قلنا لاشئ من ب ج مادام موصوفا بب كان دائما موصوفا به مادام موجودا أو غير دائم صح عكسه وهى لاشئ من ج ب والحجة التى ذكروها تستمر ههنا فان الجزئية الموجبة المطلقة تناقض السالبة الكلية المطلقة اذا كانتا مأخوذتين عند اطلاقهما على مفهومهما العرفى ثم هذه[(3)] السالبة الاولى ان لم يكن دوام وصف موضوعها مادام موجودا فكذلك عكسها لا يكون ضروريا فى الكل بل مادام الموضوع موصوفا بذلك الوصف العارض له اذ لو كان ضروريا لكان

---

(1) الدعوى ليست صحيحة أى دعوى انعكاس المطلقة كنفسها هذا استدلال على بطلان الدعوى بعد أن أبطل دليلها وحاصله ان من المطلق ما تنفى فيه الخاصة الغير اللازمة وهى خاصة لموضوعها الا يمكن أن ينفى هو عنها كما فى لاشئ من الانسان بضاحك بالاطلاق الخ

(2) لصدق هذا العكس أى عكس المطلق والوجودى وقوله اما تبقية السالبة فى اطلاقها على مفهومها العرفى الخ ذلك ما يسميه الجمهور عرفية عامة أو خاصة والعرفية العامة كالمشروطة العامة تنعكس عرفية عامة فى السلب والخاصتان تنعكسان عرفية لا دائمة فى البعض وقوله أو تخصيص السلب الخ ليس هذا من الوقتيتين المعروفتين عند الجمهور وانما هو توقيت خاص يستغرق الماضى والحال واذا صدق أن المحمول قد سلب عما هو موصوف بوصف الموضوع فى جميع الازمان الماضية والحاضرة فقد ثبت تنافيهما فى جميع تلك الاوقات فيصدق العكس كذلك والا لصدق نقيضه وهو ثبوت الموضوع لبعض افراد المحمول فى أحد تلك الازمنة لتعينه فيثبت له الوصفان فى احد هذه الازمان وقد كان الاصل ان لاشئ من الموضوع بمحمول فى جميعها ولنفرض الاصل لاشئ من الانسان بذى ذنب مثلا على أن يكون السلب فى الماضى والحاضر ثم نجرى فيه ما ذكرنا وقوله والحجة التى ذكروها الخ يريد حجة الافتراض التى سبقت وقوله فان الجزئية الموجبة المطلقة الخ يريد منها الجزئية التى حصلت من تعيين الموضوع فى نقيض العكس وهى بعض ب ج فهذه الجزئية اذا أخذت حينية وأخذ الاصل عرفية ناقضت الجزئية تلك الكلية حتما فان قولك بعض ما هو ج حين هو ب يناقض لاشئ من ب ج مادام ب

(3) هذه السالبة الاولى أراد منها الاصل الذى أخذ على المفهوم العرفى وقوله ان لم يكن الخ حاصله ان ما كان دوام السلب فيه بشرط دوام وصف الموضوع قد يكون وصف الموضوع فيه دائما بدوام وجود الموضوع فيكون من لوازم ذاته فى الكليات فاذا كان السلب مشروطا بدوام الوصف الضرورى كان ضروريا فيكون عكسه ضروريا وهذا هو الشق الثانى المذكور فى قوله «وان كان الوصف دائما الخ» وقد يكون وصف الموضوع غير دائم مادامت ذات الموضوع فيكون السلب المشروط به غير ضرورى فيكون العكس كذلك غير ضرورى وهذا هو الشق الاول المذكور فى قوله «ان لم يكن وصف موضوعها الخ» وقوله «اذ لو كان ضروريا لكان عكسه ضروريا الخ» أى لو كان العكس ضروريا لكان سالبة ضرورية والسالبة الضرورية تنعكس ضرورية فلو كان العكس ضروريا لانعكس الى ضرورية وعكس العكس هو الاصل فيكون الاصل ضروريا وقد فرضناه غير ضرورى لانه مشروط بما ليس بضرورى ويريد المصنف أن لا يكتفى بما قرره الجمهور فى عكس المشروطات بدوام الوصف فان ذلك مما يضبط القواعد فى الالفاظ فقط أما من يريد أن يحقق أحكامه ويمحص عقائده فعليه ان يبنى جميع قضاياه على ما استقر فى نفسه من علم الواقع

عكسه ضروريا كما تعرف من بعد أن عكس السالبة الضرورية ضروري وقد فرضنا السالبة الاولى غير ضرورية وان كان الوصف دائما مادام موجودا فني عكسها أيضا تكون كذلك ومثال الاول لاشئ من الابيض بأسود أي لادائما بل مادام موصوفا بالابيض ويجوز أن يزول عنه كونه أبيض فعكسه كذلك أيضا وهو لاشئ من الاسود بأبيض ومثال الثاني لاشئ من الحجارة بحيوان مادام حجارة ويدوم هذا الوصف بدوام وجوده فعكسه أيضا وهو لاشئ من الحيوان بحجارة يدوم السلب فيه بدوام وجوده

وأما الكلي الموجب من المطلقات فينعكس جزئيا موجبا ولا ينعكس كليا لأن المحمول ربما كان أعم من الموضوع فلا يصدق الموضوع على كل واحد منه وهذا مثل الانسان والحيوان فيصح حمل الحيوان على كل انسان ولا يصح حمل الانسان على كل حيوان اذ كل انسان حيوان ولا يصح أن كل حيوان انسان بل بعض الحيوان انسان فان الحيوان أعم من الانسان وأما أنه ينعكس جزئيا فبيانه بالافتراض وهو أنه اذا كان كل ب ج فيمكن فرض واحد معين من الموصوفات بب فذلك الواحد بعينه ب و ج فذلك الباء ج وذلك الجيم ب ونحن قلنا في جانب الموضوع ان كل ب معناه كل ما يقال له ب كان موصوفا بب دائما أو لم يكن ولكنه لابد من أن يكون موصوفا به ولو وقتاما اذ لو لم يكن كذلك لكان ب مسلوبا دائما عما يقال له ب وهو[1] محال ويعلم من قوة هذا البيان أن هذا العكس مطلق في المطلق والوجودي جميعا لان ذلك الواحد توجد له صفة البائية والجيمية فكونه وجوديا لاشك فيه والمطلق يصدق على الوجودي لامحالة

مع أنا نبين بطريقين آخرين أن هذا العكس يجب أن يكون مطلقا يشتمل على الضروري (أحدهما) الحجة المتقدمة[2] وهي اذا صدق كل ب ج صدق بعض ج ب والا فليصدق نقيضه وهو لاشئ من ج ب دائما فينعكس لاشئ من ب ج دائما وقد قلنا كل ب ج هذا خلف وليس أن السالبة الكلية الدائمة تنعكس دائمة فانا قد بينا أن الدائم في الكليات والضروري سواء والضروري ينعكس ضروريا كما يأتي من بعد بيانه على ماهو مبين به

والقدماء لما لم يحققوا نقيض المطلق واعتقدوه من جنس المطلق لم تستمر لهم هذه الحجة لأن نقيض بعض ج ب على اعتقادهم لاشئ من ج ب مطلقا وهذا لا ينعكس كما قدمناه ولو انعكس أيضا مطلقا لم يكن بينه وبين الكلية الموجبة تكاذب كما عرفت وأما أفضل المتأخرين فقد ردّ على القدماء

---

(١) وهو محال حاصل الدليل أنه قد سبق ان وصف الموضوع صادق على افراده بالفعل وهي مفروضة الوجود فاذا صدق المحمول عليها بالاطلاق الشامل للضروري أو بالوجود المشروط فيه سلب الضرورة فلا أقل من أن يكون المحمول قد ثبت لفرد معين يصح أن يشار اليه من افراد الموضوع ثبوتا بالفعل فذلك الفرد المعين فرد للمحمول وقد كان موصوفا بالفعل بوصف الموضوع فيحمل ذلك الوصف عليه بالفعل لا محالة اذ لو سلب عنه لكان سلبا لما فرض ثبوته فاذا صدق كل انسان متنفس بالاطلاق أو الوجود كان واحد من الانسان فردا من المتنفس فيكون بعض المتنفس الذي هو ذلك الواحد انسانا والا فهو ليس بانسان وهو انسان بحكم الاصل والفرض الصحيح وهو تناقض ظاهر فيكون عكس المطلق والوجودي وجوديا لامحالة بهذا الدليل ولك أن تقول انه مطلق لان المطلق يشمل الوجودي فيصدق عليه وسيمين بعد أسطر أن عكس المطلق الموجب يكون مطلقا يشمل الضروري وبيان ذلك طريقين سيذكرهما

(٢) المتقدمة أي في بيان عكس السالبة المطلقة على رأي من رأى عكسها وتلك الحجة هي ترتب المحال على صدق نقيض العكس وان لم يكن معه افتراض كما هنا

بما ذكرناه وخص[٣] استمرار هذه الجهة بما شرط ضرورته دوام الموضوع موصوفا بما وصف به ورده عليهم متجه وأما تخصيصه الجهة بذلك النوع من المطلق مع استمرارها في عمومه كما ذكرناه فليس بوجيه وقد تمحلنا له عذرا سنذكره في عكس السالبة الكلية الضرورية

والطريق الآخر هو أن المحمول ربما لم يكن ضروريا للموضوع والموضوع ضروري له كما ذكرناه من مثال الانسان والضاحك والمتنفس فان الانسان متنفس لا بالضرورة وبعض المتنفس انسان بالضرورة فينبغي اذن أن يكون هذا العكس مطلقا يشتمل على الضروري لا وجوديا محضا لا يشتمل عليه واذا عرفت هذا في الكلي فاعرفه بعينه في الجزئي الموجب فانه ينعكس جزئيا موجبا مطلقا أيضا وطريق البيان يستمر فيه

وأما السالبة الجزئية فلا تنعكس فان قولك ليس كل انسان كاتبا صادق ولا يصدق ليس كل كاتب انسانا وعلى الجملة سلب الخاص عن بعض العام صادق ولا يصدق سلب العام عن بعض الخاص

وأما عكس الضروريات فالسالبة الكلية منها تنعكس سالبة ضرورية فاذا قلنا لا شئ من ب ج بالضرورة وصدق[١] صدق لا شئ من ج ب بالضرورة وإلا صدق نقيضه وهو أنه يمكن بالامكان العامي أن بعض ج ب فنفرضه[٢] موجودا فيكون بعض ج ب بالوجود فذلك البعض بعينه

---

(٣) وخصص استمرار هذه الجهة الخ أي ان الشيخ قرر هذه الجهة في المطلق لكن في نوع خاص مما يشتمل عليه وهو ما كان من شرط ضرورته ان يدوم الموضوع موصوفا بما وصف به في الوضع كقولنا كل حيوان حساس بالاطلاق فان الحساسية في الواقع وفي اعتقاد الحاكم ضرورية للحيوان ومشروطة الضرورة بدوام وصف الحيوانية للموضوع وكذلك يقال في الوجودي كقولنا كل حيوان متنفس أو كل كاتب متحرك الاصابع بالوجود أما عذر الشيخ في هذا التخصيص فسيذكره المصنف بعد سطور وسنوضحه هنالك

(١) وصدق معطوف على قلنا وهو من تتمة الشرط

(٢) فنفرضه موجودا أي نفرض هذا الممكن وهو ان بعض ج ب حاصل بالفعل وبعبارة اخرى نفرض ان ثبوت الباء للجيم الذي هو بالامكان وقع بالفعل لان الممكن العامي وهو ذلك الثبوت غير محال ففرض وقوعه غير محال بالضرورة والفرض الجائز لا يترتب عليه محال فاذا صح هذا الفرض في شئ معين كان ذلك المعين ج و ب و ب و ج بالفعل فيكون بعض ب ج وقد قلنا في الاصل لا شئ من ب ج بالضرورة وهذا التناقض انما جاء من فرض صدق نقيض العكس فيكون محالا فالعكس صحيح

وانما التجأ المصنف الى فرض ثبوت ب ج بالفعل لانه لو بقي على إمكانه لما صح أن يكون الباء وصفا له عند وضعه في العكس الذي يناقض الاصل فان وصف الموضوع مفروض الثبوت له بالفعل فلا يصلح الباء الممكن عنوانا له

والجمهور يقولون ان الضرورية السالبة انما تنعكس الى دائمة وان القول بانعكاسها ضرورية فاسد ويستدلون عليه بجواز امكان صفة لنوعين تثبت لاحدهما فقط بالفعل ولا تحصل للآخر أبدا فيكون النوع الآخر مسلوبا عنه تلك الصفة بالفعل بالضرورة مع امكان ثبوت الصفة لذلك النوع المسلوب بالضرورة عما ثبتت له فلا يصدق سلبها عنه بالضرورة ومثلوا له بأن مركوب زيد وصف يمكن ان يثبت للفرس وللحمار فاذا لم يركب زيد الا الفرس فقط فقد ثبت الوصف للفرس بالفعل فيصح ان يقال لا شئ من مركوب زيد بحمار بالضرورة لان المركوب بالفعل هو الفرس ولكنه لا يصدق لا شئ من الحمار بمركوب زيد بالضرورة لصدق نقيضه وهو بعض الحمار مركوب زيد بالامكان العام وانما يصدق لا شئ من الحمار بمركوب زيد دائما

وقد وهم الجمهور فيما ذهبوا اليه لانهم يتفقون مع المصنف في ان فعلية ثبوت وصف الموضوع لذاته لا يراد منها في القضية الحقيقية أن يكون الوصف ثابتا في الماضي والحال بل المراد أن ما لو وجد كان موصوفا بذلك فهو لو وجد كان محكوما عليه بما في القضية ولا يعنون من «كل كاتب انسان بالضرورة» ان ما ثبت له وصف الكتابة بالفعل في الماضي والحال هو انسان بل يريدون تعميم الحكم فيما يكون له هذا الوصف في أي زمن كان فالحكم في الحقيقة على طبيعة

ج و ب فذلك الجيم با وذلك الباء جيم وقد قلنا لا شيء من ب ج بالضرورة وفرض الممكن موجودا غير محال اذ لو كان محالا وجوده كان ممتنعا لا ممكنا

وأما أفضل (١) المتأخرين فلعله انما خص احتجاجه في عكس الموجب الكلي والجزئي المطلقين والوجوديين بما شرط ضرورته دوام اتصاف الموضوع بما وصف به كي لا يضطر في بيانه الى استعمال عكس السالب الكلي الدائم الذي لا فرق بينه وبين الضروري في الكليات المفتقر بيان عكسه الى استعمال عكس الجزئي الموجب المبين بعكس هذا السالب أعني الدائم فلا يقع في الدور ولكن الجزئي إذا كان مبينا بطريق الافتراض المستغني عن استعمال عكس السالب فيه لم يكن دورا لهذا

الكتابة عند تحققها في أفرادها الممكنة وبعبارة أخرى ان الحكم انما هو آت من أن الكتابة لا تكون بحال ما الا لانسان وقد صرحوا بمثله وفي مثالهم لا يصدق الاصل المفروض فانه لا يصح ان يقال لا شيء من مركوب زيد بحمار بالضرورة مع ان من الافراد الممكنة في ذاتها المركوب زيدا الحمار وليس في طبيعة المركوبية ما ينافي الحمارية وانما اتفق لهم هذا المثال عندما اعتبروا أن الفعلية هي الفعلية في الماضي والحال وقد تحققت في أشخاص من المركوب معينة والقضية بهذا الاعتبار كلية في الصورة لكنها في الحق شخصية فانك عندما تحكم على مركوب زيد تلاحظ ما ركبه بالفعل وهو أشخاص معينة من الافراس فتقول هذه الافراس ليست بحمار بالضرورة وهي تنعكس الى أن الحمار ليس بشيء منها بالضرورة كذلك ولا تحكم على المركوب باعتبار طبيعة متحققة في أي فرد يمكن أن يكون لها عندما تحقق فيه فما ذكروه ليس من الفروض التي يعتبرها أهل هذا العلم والحق ما رآه المصنف

(١) وأما أفضل المتأخرين فلعله الخ حاصل العذر أن أفضل المتأخرين عندما بين عكس الدائمة السالبة الكلية كنفسها أخذ في البيان عكس الموجبة الجزئية المطلقة بأن قال اذا صدق لا شيء من ج ب دائما فليصدق لا شيء من ب ج دائما والا لصدق نقيضه وهو بعض ب ج بالاطلاق وينعكس هذا الى بعض ج ب بالاطلاق وقد كان الاصل الصادق لا شيء من ج ب دائما فيلزم صدق النقيضين وهو محال وهو انما لزم من فرض صدق نقيض العكس كما هو ظاهر فقد رأيت أنه بين انعكاس السالبة الدائمة الكلية كنفسها بطريقة يجب فيها تسليم انعكاس الموجبة الجزئية المطلقة كنفسها فلو انه بين انعكاس هذه الموجبة بطريقة يؤخذ فيها أن السالبة الدائمة الكلية تنعكس كنفسها للزم الدور كما هو ظاهر فيجب أن يستغني في بيان عكس الموجبة المطلقة أو الوجودية بالافتراض ولهذا شرط في البيان بهذه الطريقة أن يكون الاصل الموجب المطلق أو الوجودي قد لوحظ فيه ضرورة مشروطة بدوام وصف الموضوع لذاته فانه عند هذه الملاحظة يكون المطلق أو الوجودي من قسم الضروريات سواء كانت مطلقة أو مقيدة والضروريات مطلقة ومقيدة كلية أو جزئية تنعكس جزئيات ممكنة فلو لم يصدق عكسها هذا الصدق نقيضه وهو السالبة الضرورية والسالبة الضرورية تنعكس كنفسها فتناقض الاصل الصادق وانعكاس السالبة الضرورية كنفسها مبين بطريق الافتراض الذي ذكره المصنف ولا يؤخذ فيه عكس الموجبة الجزئية المطلقة كنفسها فلا يكون في البيان دور حينئذ ولا يقال ان الدعوى كانت هي ان المطلقة تنعكس مطلقة لا أنها تنعكس ممكنة لانا نقول ان الامكان قد لوحظ في العكس ليكون الاطلاق من نوع الممكن فيكون الدوام في النقيض من نوع الضروري الذي بين عكسه بطريق آخر والا فالدعوى هي الاطلاق والبيان له لا للامكان في الحقيقة ولغموض غرض أفضل المتأخرين في التخصيص سمى المصنف هذا الاعتذار تمحلا وما ذكرناه من ملاحظة أفضل المتأخرين هو الذي حمل المصنف على تأخير التمحل الى ما بعد ذكر عكس السالبة الكلية الضرورية حتى يكون قد ظهر بيانه بالطريق الذي ذكره

أما على طريقة المصنف فالضروري والدائم شيء واحد في الكليات وهو لم يأخذ في بيان عكس السالب من الضروريات الكلية الا الافتراض وهو بعينه البيان في عكس الدائم ولم يلتجئ الى أخذ عكس الجزئية المطلقة فيه فلو أخذ عكس الدائم في بيان هذا العكس الاخير لم يلزمه دور سواء كان المطلق قد لوحظ فيه أن تكون ضرورته مشروطة بدوام وصف الموضوع لذاته أم لم يلاحظ فيه ذلك

واما

وأما الكلي الموجب الضروري فينعكس جزئيا موجبا وبيانه (١) بالافتراض الذي ذكر في المطلق العام لكنه ليس بضروري بل هو ممكن عام فان المحمول ربما كان ضروريا للشيء ولا يكون ذلك الشيء ضروريا له مثل الانسان للكاتب فانه ضروري له وليس الكاتب ضروريا للانسان بل ممكن خاص وقد يكون كل واحد منهما ضروريا للآخر كالانسان والناطق والانسان والحيوان واذا كان العكس في بعض المواضع ضروريا وفي بعضها ممكنا خاصا كان ما يشترك فيه هو العكس في جميع المواضع وهو الممكن العامي والجزئي الموجب الضروري يعرف بيانه من هذا أيضا

وأما السالب الجزئي الضروري فلا عكس له لما عرفت في المطلق فان قولك ليس كل حيوان انسانا صادق ولا يصدق قولك ليس كل انسان حيوانا

وأما الممكنات فليس يجب لها عكس في السلب اذ يجوز أن ينفى شيء عن شيء بالامكان الخاص والعام جميعا وذلك المنفي عنه لا ينفى عن هذا لانه موضوعه الخاص الذي لا يعرض الا له كما ضربنا من مثال الضحك والكتابة للانسان اذ يصدق أن يقال لا شيء من الناس بكاتب أو ضاحك ولا يصدق سلب الانسان عن الكاتب والضاحك فان كل كاتب أو ضاحك انسان بالضرورة

وأما في الايجاب فيجب لها عكس ولكنه ليس يجب أن يكون خاصا بل عاما في الممكنين جميعا فان المتحرك بالارادة ممكن للحيوان والحيوان ضروري له فيجب أن يكون العكس على وجه يشمل الضروري مع الممكن الخاص وذلك هو الممكن العام وأما أن الممكن لا بد منه فانه اذا كان كل ب ج أو بعض ب ج بأي امكان شئت فبعض ج ب بالامكان العام والا فليس يمكن أن يكون شيء من ج ب ويلزمه بالضرورة لا شيء من ج ب وينعكس الى لا شيء من ب ج بالضرورة وقد قلنا ان كل ب ج أو بعض ب ج بالامكان هذا خلف

وربما خطر ببال أحد أن السالبة الممكنة الخاصة كلية كانت أو جزئية في قوة الموجبة والموجبة تنعكس فالسالبة لم لا تكون منعكسة فيزيل شغل قلبه بأن عكس الموجبة موجبة بالامكان العامي والموجبة لا تصلح أن تكون عكسا للسالبة لمخالفة القضيتين في الكيفية ولا يجب انقلابهما من الايجاب الى السلب لكونهما (٢) من الممكن العامي

---

(١) وبيانه بالافتراض بأن تقول اذا صدق كل ج ب بالضرورة فليصدق بعض ب ج بالامكان لأن الموضوع قد أخذ فيه أن يكون وصفه ثابتا لذاته بالفعل فكانك قلت كل ما يثبت له وصف الكتابة بالفعل فهو انسان فيصح لك أن تفرض شيأ معينا قد اتصف بالكتابة بالفعل وبالانسانية بالضرورة وهي فعل وزيادة فهذا المعين انسان بالفعل فهو بعض الانسان وهو كاتب بالفعل لما بينا أنه اتصف بالكتابة في ضمن ذوات الموضوع لكن لما كانت الفعلية في الموضوع لم تعتبر في الماضي والحال فقط وانما تفرض عند ثبوت المحمول للموضوع والكتابة ممكنة بالامكان الخاص فيجوز أن لا تكون حاصلة فعندما تحول محمولا تكون أعم جهة لها هي الامكان العام ولو لم يصدق أن ذلك الشيء المعين كاتب للزم سلب الكاتب دائما أو بالضرورة عما اعتبرناه كاتبا بالفعل وهو تناقض

(٢) لكونهما من الممكن العامي أي والممكن العامي اذا انقلب من الايجاب الى السلب تغير الحكم فيه بالمرة بخلاف الممكن الخاصي فان السلب والايجاب فيه بمعنى واحد في الحقيقة

ثم اعلم أن المصنف قد اقتصر في أنواع القضايا وعكوسها على ما يغلب استعماله في العلوم ولهذا سلك المسلك الذي رأيته في البيان أما الجمهور خصوصا المتأخرين منهم فانهم جاؤا في القضايا المركبة وعكوسها بما يمكن الاستغناء عنه والاطلاع على كلامهم كاف في الحكم بما ذكرنا

أما فائدة باب العكس فقد قصروها على استعمال عكوس القضايا في بيان لزوم بعض النتائج لقياساتها في بعض الاشكال وأنت ترى أن العكس في نفسه يصلح أن يكون من الادلة وحده فيجوز لك أن تدعي دعوى وتستدل عليها بأنها عكس لاصل

واعلم أن القانون الأعظم في العكس هو رعاية الموضوع بتمامه والمحمول بتمامه وربما أوهم الاخلال ببعض أجزائهما تخلفا في العكس اذا الصدق غير محفوظ فيه مثال ذلك أن نقول لا شيء من الحيطان في الوتد ولا شيء من البطاطيخ في السكين وهو قول صدق ويعتقد أن عكسه لا شيء من الوتد في الحيطان ولا من السكين في البطاطيخ وهو كذب وانما كان كذلك للاخلال ببعض أجزاء المحمول لان المحمول هو في الوتد وفي السكين لا الوتد ولا السكين وحدهما فلنجعل جملته موضوعا كما كان محمولا فيبقى الصدق بحاله وذلك أن نقول لا شيء مما في الوتد بحيطان ولا مما في السكين ببطاطيخ وهذا تمام القول في العكس

الفن الثاني

في صورة الحجج وينقسم الى ستة عشر فصلا

(الفصل الاول)

لما كانت معرفة الحجة هي المقصود الأهم من المنطق وكانت في نفسها مركبة والعلم بالمركب لا يحصل الا بعد العلم بما منه التركيب وكان تركيب الحجة من القضايا المركبة من المفردات وبحسب ذلك وقعت البداية في بياننا بمفردات المعاني والالفاظ والتخلص منها الى تركيب القضايا بأصنافها حتى أتينا على جميع ذلك بالبيان الشافي فخليق بنا تجريد النظر لتعريف الحجة وأقسامها

والحجة هي قول مؤلف من أقوال يقصد به ايقاع التصديق بقول آخر غير مصدق به وأصنافها ثلاثة القياس والاستقراء والمثال(1) ولكل واحد منها أمور قريبة منه كالضمير(2) والدليل والرأي والعلامة والمعتمد الموثوق به من جملة ذلك القياس وهو قول مؤلف من قضايا اذا سلمت لزم عنه لذاته قول

صادق بين الصدق أو مبرهن عليه وأقرب مثال لذلك قول لا اله الا الله فانه في معنى لا شيء من الاله بغير الله وهو سالبة كلية ضرورية معدولة المحمول والمبرهن عليه بدليل الوحدانية ليس هذه الكلية وانما هو كلية أخرى وهي لا شيء من غير الله باله بالضرورة ولكنه متى صدق هذا الاصل صح لنا أن نأخذه دليلا على صدق عكسه وهو لا إله الا الله

(1) والمثال يريد به التمثيل الذي هو القياس الاصولي كما يأتي في الفصل السادس عشر من هذا الفن

(2) كالضمير الخ سيأتي للمصنف في الفصل السادس عشر من هذا الفن تفسير هذه الالفاظ ولنجمل به الآن فالضمير قياس حذفت كبراه إما لظهورها كما يقال في الهندسة خطا ا ب و ا ج خرجا من المركز الى المحيط فهما متساويان وإما لاخفاء كذب الكبرى كما يقول الخطابي فلان يكلم العدو فهو خائن ولو قال وكل من يكلم العدو فهو خائن لاحس بكذبه والرأي هو مقدمة توضع لاشعار النفس بأن شيأ حاصل أو غير حاصل أو انه حسن أو قبيح أو من الصواب فعله أو من الصواب تركه وذلك بما يستلفتها مضمونها الى معهوداتها في الشأن الذي تدل فيه تلك المقدمة ومنه كل جوامع الكلم وما يسمى بالحكم كقولهم الخائن خائف والامين امن والدليل هو من نوع الضمير يراعى فيه أن شيأ لو ثبت للاصغر تبعه شيء آخر دائما يثبت له كقولك هذه المرأة ذات لبن فهي اذن قد ولدت وهو ضرب من القياس من الشكل الاول لو صرح بالكبرى والعلامة هي من طائفة الدليل والضمير أيضا ينظر فيه الى ان أمرا واحدا يثبت لامرين فيثبت أحدهما للآخر أو أن أمرين يثبتان لشيء واحد فيثبت أحدهما للآخر فالاول كما تقول هذه المرأة مصفارة فهي حبلى فان الاصفرار شيء واحد ثبت لهذه المرأة وهو ثابت للحبلى ولو صرح بمقدمات هذا القياس لكان من موجبتين من الشكل الثاني هكذا المرأة مصفارة والحبلى مصفارة والثاني كما تقول الشجعان ظلمة لان الحجاج كان شجاعا وكان ظالما فانه لما ثبتت الشجاعة والظلم للحجاج ثبت الظلم للشجعان ولو صرح بالمقدمات لكان من الشكل الثالث هكذا الحجاج شجاع والحجاج ظالم فالشجاع ظالم

آخر فقولنا مؤلف من قضايا يفصل بين القياس والقضية الواحدة التي يلزم صدقها كذبُ نقيضها وصدقُ عكسها وغير ذلك من لوازمها وقولنا اذا سلمت لانعني به أنها تكون مسلمة في نفسها صادقة بل ربما كانت منكرة كاذبة في نفسها ولكنها اذا سلمت لزم عنها بتأليفها قول آخر وقولنا لزم عنه يفصل بين القياس والاستقراء وما هو[1] معدود معه اذ لا يلزم منها شيء على التحقيق وقولنا لذاته يفيد أمورا منها أنه لا يكون لزوم هذا اللازم بسبب مادة مخصوصة حتى لو بدلت بغيرها لم يلزم ذلك اللازم مثل قولنا ليس شيء من الانسان بفرس وكل فرس صهال فاللازم من حيث النظر الى حال الانسان والصهال سلبُ الصهال عن الانسان ولو بدل بما ليس مساويا للفرس في الحمل فربما لم يلزم السلب مثل ما اذا بدل الصهال بالحيوان كان اللازم ايجاب الحيوان له وقد تزاد في الحد لفظة الاضطرار احترازا[2] عن هذا ولا حاجة اليه ومنها أنه لا يحتاج في لزوم ما يلزم عنه الى أن يقترن به شيء آخر يتم به لزوم اللازم إما محذوف بالكلية من غير بدل أو أُورد بدله ما هو في قوته أما ما حذف رأسا فمثل قولنا ا مساو لب وب مساو لج ف(ا) مساو لج فلا يلزم من مجرد هذا القول أن ا مساو لج بل يلزم من أمر آخر حذف وهو أن ا مساو لمساوي ج ومساوي المساوي مساو فيلزم حينئذ أن ا مساو لج فالقدر المذكور ليس قياسا على[3] هذا اللازم اذ لا يلزم عنه لذاته وأما ما أورد بدلا عنه ما في قوته فهو ان جزء الجوهر يوجب رفعُه رفعَ الجوهر وارتفاع ما ليس بجوهر لا يرفع الجوهر بجزء الجوهر جوهر فان هذا لا يلزم مما صرح به بل من مقدمة أخرى حذفت يجب أن تقترن بالاولى وهي أن ما يوجب رفعُه رفعَ الجوهر فهو جوهر لكن قوة المذكورة وهي أن ارتفاع ما ليس بجوهر لا يرفع الجوهر قوة المحذوفة فيتوهم أن اللازم يلزم منها مقرونةً بالاولى وليس كذلك وقد أورد في الاحتراز عن هذا الخصوص زيادةٌ في الحد وهي قولهم لذاته لا بالعرض وانما يحتاج الى هذه الزيادة أن لو جاز أن يلزم لازم عن شيء لذاته وبالعرض عنه فيحترز عن هذا في حد القياس ولكن هذا غير جائز وفي هذا المثال الذي ذكرناه لم يلزم اللازم لذات المصرح بها فيكفي قولنا لذاته احترازا عنها دون أن يقترن بها لا بالعرض وهذا بيان ما ذكر في حد القياس من الاحترازات والحد الذي فيه الزيادات هو أن القياس قول مؤلف من أقوال اذا سلمت لزم عنها لذاتها قول آخر لا بالعرض اضطرارا

واعلم أن هذه القضايا تسمى موادّ القياس والتأليف المخصوص الواقع فيها صورة القياس وينقسم القياس الى البرهاني والجدليّ والمغالطي والخطابي والشعريّ بسبب اختلاف موادّه لكن الصورة واحدة فيها جميعا واذا كان لكل واحد مادة خاصة ويعمها جميعا صورة فالأحرى تقديم النظر في العام على الخاص فنبدأ ببيان صورة القياس أولا ولما كان النظر في الاستقراء والمثال والضمير والدليل والعلامة والرأي والقياس الدوري وعكس القياس وردّ المستقيم الى الخلف والخلف الى المستقيم

(١) ما هو معدود معه كالضمير والدليل ونحوهما فان منه قد يكون عنها قول آخر ولكنه ليس بلازم لهيأتها فيتخلف اذا اختلفت المادة

(٢) احترازا عن هذا فانك اذا قلت يلزم عنه لذاته قول آخر اضطرارا يخرج منه ما يكون لزومه للمادة لانه ليس بلازم اضطرارا بل تارة يلزم وأخرى لا يلزم ولا حاجة اليه فانه يغني عنه قيد لذاته اذ لزوم سلب الصاهل عن الانسان في المثال ليس لهيئة التركيب لذاتها بل لخصوص المادة كما ذكره

(٣) على هذا اللازم متعلق بمعنى قياسا أي ليس قياسا أقيم دليلا على هذا اللازم لينتجه فان هذا اللازم ليس نتيجة لهذا التأليف وحده

وغير ذلك مما تعرفه من(١) الامور المتعلقة بصورة القياس كان الاولى ايراده فى هذا الفن المفرد لبيان صورة الحجج

والقضايا اذا ركب منها القياس وصارت أجزاءه تسمى حينئذ المقدّمات وأجزاء المقدمة الذاتيةُ التى تبقى بعد التحليل تسمى حدودا فالمقدمة الحملية اذا حللت الى أجزائها الذاتية بقى الموضوع والمحمول أما السور والجهة فليسا ذاتيين للقضية والرابطة وان كانت ذاتية ولكنها لفظة دالة على الارتباط ولا يبقى الارتباط بعد الانحلال ولنمثل للقياس والمقدمة والحدود مثالا وهو «كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث» يلزم منه أن كل جسم محدث فقولنا كل جسم مؤلف مقدمة وكذلك كل مؤلف محدث مقدمة أخرى وأجزاؤهما من الجسم والمؤلف والمحدث حدود ومجموع المقدمتين على النظم الذى نظمناه قياس واللازم عنه وهو أن كل جسم محدث يسمى عند اللزوم نتيجة وقبل اللزوم عند أخذ الذهن فى ترتيب القياس واقامته عليه يسمى مطلوبا

وهذا اللازم إما أن لا يكون مذكورا هو ولا نقيضه فى القياس بالفعل بل بالقوة ويسمى مثل هذا القياس اقترانيا كما ضربناه من المثال فان اللازم وهو كل جسم محدث لم يكن مصرحا به بالفعل ولا نقيضه ولكنه فيه بالقوة لانه(٢) تحت المؤلف وقد صرح فيه بأن كل مؤلف محدث وأما ان ذكر هو او نقيضه بالفعل فيه فيسمى استثنائيا ومثاله ان كان هذا العدد فردا فهو لا ينقسم بمتساويين ولكنه فرد فيلزم انه لا ينقسم بمتساويين وهو بعينه مذكور فى القياس بالفعل وكذلك لو استثنيت من هذا المثال «لكنه منقسم بمتساويين» يلزم منه أنه ليس بفرد فنقيض هذا اللازم وهو أن العدد فرد مذكور فيه بالفعل

والقياسات الاقترانية قد تكون من حمليات ساذجة وتكون من شرطيات ساذجة وقد تكون مركبة من الحمليات والشرطيات فنقدم الكلام فيما هو من الحمليات الساذجة وهو مؤلف لا محالة من مقدمتين تشتركان فى حد اشتراك(٣) المثال المورد فى المؤلف ويسمى حدا أوسط ولكل واحدة من المقدمتين حد آخر خاص بها كالجسم فى مثالنا لاحداهما والمحدث للاخرى والنتيجة تحصل من اجتماعهما فما هو موضوع فى النتيجة يسمى حدا أصغر وما هو محمول فيها يسمى حدا أكبر والمقدمة التى فيها الحد الاصغر تسمى الصغرى والتى فيها الحد الاكبر تسمى الكبرى وتأليف المقدمتين يسمى اقترانا وما كان من الاقترانات تلزمه النتيجة لذاته يسمى قياسا وهيئة القياس من نسبة الاوسط الى الطرفين يسمى شكلا

وهذه النسبة بالقسمة الصحيحة على أربعة أنحاء فان الاوسط إما أن يكون محمولا على الاصغر موضوعا للاكبر ويسمى الشكل الاول وإما أن يكون موضوعا للاصغر محمولا على الاكبر أو محمولا عليهما جميعا أو موضوعا لهما جميعا لكن القسم الثانى وان أوجبته القسمة غير معتبر لانه بعيد عن الطبع يُحتاج فى ابانة ما يلزم عنه الى كلف فى النظر شاقة مع أنه مستغنى عنه وأما الشكلان الآخران وان

---

(١) من الامور خبر كان فى قوله ولما كان النظر الخ أما الالفاظ التى ذكرها فقد سبق بيان بعضها وسيأتى بيان الباقى فى كلام المصنف فلا حاجة الى الاطالة بتقديمه عن موضعه

(٢) لانه تحت المؤلف أى لان الجسم مندرج فى المؤلف الخ

(٣) اشتراك المثال المورد الخ المثال المورد هو القياس السابق ذكره وهو مركب من مقدمتين مشتركتين فى المؤلف لهذا صح أن يقول اشتراك المثال فى المؤلف

لم يكن

لم يكن لزوم ما يلزم عنه ما بيناه بذاته لكنه قريب من الطبع والفهم[1] الذكي يتبين قياسيتهما قبل البيان بشيء[2] آخر ويسبق ذهنه الى ذلك الشيء المبين به عن قريب فلذلك لم يطرحا من درجة الاعتبار حسب اطراح ما هو عكس الشكل الاول فاذن الاشكال الحملية المعتبرة ثلاثة

وتشترك كلها في أن لا قياس عن جزئيتين على الاطلاق ولا عن سالبتين ولا عن صغرى سالبة كبراها جزئية الا في المواد الممكنة على ما تعرفه والنتيجة تتبع أخس المقدمتين في الكمية والكيفية الا فيما[3] استثنيه وأما في الجهة فسنذكر أي المقدمتين تتبع ثم تخص كل شكل منها بشرائط

(الشكل الاول)

وانما سمي أولا لأن انتاجه بين بنفسه وقياسيته كاملة وتتبين به جميع الاشكال ولانه ينتج جميع المطالب الاربعة الكلي الموجب والكلي السالب والجزئي الموجب والجزئي السالب ولا ينتج الكلي الموجب الذي هو أفضل المطالب غيره والشكل الثاني لا ينتج الا السالب والثالث لا ينتج الا الجزئي

وشرائطه في انتاجه أن تكون صغراه موجبة أو في حكم الموجبة بان تكون سالبة ممكنة أو وجودية ينقلب[4] السلب فيها الى الايجاب وأن تكون كبراه كلية

وانما اشترط كون الصغرى موجبة لان لزوم النتيجة فيه بدخول الاصغر تحت الاوسط بأن يقال[5] عليه ما قيل على الاوسط فاذا كان الاوسط مسلوبا عنه فلم يكن من الموصوفات بالاوسط فلا يلزم أن يتعدى اليه ما قيل على الاوسط واشتراط كلية الكبرى أيضا هو ليتأدى حكمها الى الصغرى فانها اذا كانت جزئية فربما كان الاوسط أعم من الاصغر وكان الاكبر مقولا على البعض الذي ليس بأصغر فلا يلزم منه أن يوجد في البعض الذي هو الاصغر

وقرائنه المنتجة أربع لان القضايا إما مهملة وإما مخصوصة وإما محصورة والمهملات في حكم الجزئيات فليستغن بها عنها والشخصيات لا فائدة في اقامة الاقيسة عليها فانك اذا قلت زيد هذا وهذا أبو بكر لم يكن علمك بأن زيدا أبو بكر علما لا يحصل الا بهذا النظم القياسي فان من كان بيناله أن هذا

---

(1) الفهم بفتح فكسر السريع الفهم (2) بشيء آخر متعلق بالبيان اي يمكن لسريع الفهم ان يتبين لزوم النتيجة لقياسي الشكلين الثاني والثالث قبل أن يبين ذلك اللزوم بشيء آخر غير مجرد القياسين (3) الا فيما استثنيه سيأتي للمصنف التصريح بهذا الاستثناء في فصل المختلطات عند الكلام على اختلاط الممكن بغيره حيث قال « وقد قدمنا ان الايجاب شرط الصغرى في هذا الشكل الا في المادة الممكنة فيجوز ان تكون سالبة فاذا قرنا الصغرى السالبة الممكنة (أي بالامكان الخاص) بالكبرى الضرورية كانت النتيجة موجبة ضرورية وكذلك الصغرى الوجودية السالبة اذا قرنت بالكبرى الموجبة الضرورية فالنتيجة موجبة وهذا استثناء من اتباع النتيجة أخس المقدمتين في الكيفية وهو ما شرطناه في أول الاشكال » وكذلك يأتي في اختلاط الممكن المطلق في الشكل الثاني فان بيان الضرب الثاني من الشكل المذكور في هذا الاختلاط قد أدى الى نتيجة موجبة جزئية مع أن احدى المقدمتين سالبة كما سيذكر قبيل آخر فصل المختلطات (4) ينقلب السلب فيها الى الايجاب وهي السالبة المحققة الموضوع كالمطلقة التي روعي فيها السلب بالفعل مع ملاحظة ان السلب غير دائم بل قد يكون الايجاب بالفعل أيضا فان منزلة هذا الوجود منزلة الامكان الخاص من جهة أن السلب ينقلب الى ايجاب كما أن الايجاب بهذا الاعتبار قد ينقلب الى سلب متى روعي عدم دوام الايجاب (5) بأن يقال عليه الخ بمنزلة التصوير لدخول الاصغر تحت الاوسط كأنه قيل لان لزوم النتيجة فيه انما هو بدخول الاصغر تحت الاوسط بحيث اذا قيل الاكبر على الاوسط كان مقولا على الاصغر أيضا في ضمن الاوسط

أبو بكر وهذا بعينه زيد كان بيناه أن زيدا أبو بكر فبقيت القضايا المعتنى باثباتها بالقياسات هى المحصورات

والمحصورات أربع موجبة كلية وموجبة جزئية وسالبة كلية وسالبة جزئية وكل واحدة من هذه الاربع اذا جعلت صغرى أمكن أن يقرن اليها أربع كبريات محصورات فتبلغ الاقترانات ستة عشر لكن الصغرى اذا لم يجز أن تكون سالبة لا كلية ولا جزئية خرجت ثمانية اقترانات عن النتاج والكبرى اذا وجب كليتها لم يمكن أن تقترن الجزئيتان لا بالصغرى الكلية ولا بالصغرى الجزئية فخرجت أربع اقترانات أخرى عن النتاج وبقيت من جملة الستة عشر أربع اقترانات ناتجة

(الاول) من كليتين موجبتين مثل قولك كل ب ج وكل ج د ينتج كل ب د

(الثانى) من كليتين والكبرى سالبة مثل قولك كل ب ج ولا شىء من ج د ينتج لا شىء من ب د

(الثالث) من موجبتين والصغرى جزئية كقولك بعض ب ج وكل ج د ينتج بعض ب د

(الرابع) من جزئية موجبة صغرى وكلية سالبة كبرى مثل قولك بعض ب ج ولا شىء من ج د ينتج ليس بعض ب د

وربما توهم أن غير هذه الاقترانات ناتجة عن هذا الشكل مثل السالبة الكلية الصغرى اذا قرنت بالموجبة الكلية الكبرى أو الجزئية مثل قولنا لا شىء من ب ج وكل ج د أو بعض ج د ينتج ليس كل ب د لان الكبرى اذا عكست ينتج من الشكل الثانى ليس كل د ب فانها تصير صغرى الشكل الثانى لانها تنعكس جزئية وكبرى الثانى يجب أن تكون كلية فهذه لا تصلح أن تكون كبراه واذا جعلت صغرى الثانى صار الاقتران هكذا بعض د ج ولا شىء من ب ج ينتج ليس بعض د ب

لكن دفع هذا الوهم هو أنا انما قلنا لا ينتج هذا الاقتران اذا كانت السالبة صغرى وانما قيل لها صغرى لان فيها الاصغر الذى يجب أن يكون موضوع النتيجة وهو ب فاذا جعلناه موضوع النتيجة وحملنا(1) د عليه لم يلزم البتة من هذا الاقتران أن ليس بعض ب د فاذن ان أنتج هذا الاقتران شيأ فليس عن كبرى وصغرى على ما وضع كيف وهو راجع الى الشكل الثانى بعكس الكبرى وجعلها صغرى بدل ما كانت كبرى والشكل الثانى لا تتبين قياسيته الا بعكس أو عمل آخر يرده الى الشكل الاول فيتضاعف العمل على ما فى الشكلين ويلتحق بالشكل الرابع الذى كان سبب إلغائه بعده عن الطبع وزيادة الكلفة فى بيان قياسيته

---

(1) وحملنا د عليه أى راعينا أن د هو المحمول على ب فى النتيجة وان كان الحمل على وجه السلب فالنتيجة على هذا الترتيب لا تلزم لاقتران السالبة الصغرى بالموجبة الكبرى كلية أو جزئية لانه اذا انعكست الكبرى لم تصلح أن تبقى كبرى للشكل الثانى الذى رجع اليه الاقتران بعد العكس بل يجب جعلها صغرى وجعل الصغرى كبرى فينتج الاقتران ليس بعض د ب فيكون الباء محمولا فى النتيجة لا موضوعا كما فرض أولا ولا يمكن ان نقول انه يمكن عكس النتيجة الى ليس بعض ب د لما تقدم من أن السالبة الجزئية لا عكس لها فاقتران الصغرى السالبة فى الشكل الاول بالكبرى الموجبة لو أنتج فلا تكون نتيجته عن الصغرى والكبرى على ما وضعا عليه وانما تكون نتيجة لترتيب آخر ليس من هذا الشكل فلا تكون نتيجة الاقتران بعينه وقوله كيف وهو راجع الى الشكل الثانى الخ يريد أنه لو صح هذا الاقتران فى الشكل الاول لزم بيان انتاجه بالرد الى الشكل الثانى بعكس الكبرى ثم جعلها صغرى كما رأيت وهو أخفى من الاول وانما تبين نتائجه بالرد اليه فكيف يبين الاجلى بما هو أخفى منه وقد يلزم منه تضاعف العمل المؤدى لالتحاق بعض ضروب هذا الشكل بالشكل الرابع الى آخر ما قال

ثم هذه الاقترانات قد تكون من المطلقات وحدها وقد تكون من الضروريات وقد تكون من الممكنات أي تكون كل واحدة من مقدمتي القياس من جنس الاخرى وقد يختلط بعضها ببعض فتكون كل مقدمة مخالفة للاخرى في الجهة ونؤخر الكلام في المختلطات الى أن نفرغ من بيان ما لا اختلاط فيه من الاشكال الثلاثة

أما في هذا الشكل فاذا كانت المقدمتان مطلقتين أو ضروريتين كان حصول النتيجة بينا إذ الاصغر داخل بالفعل تحت الاوسط فالحكم على الاوسط حكم عليه وأما اذا كانتا ممكنتين فليس يتبين تعدى حكم الاوسط اليه حسب بيانه في المطلقتين والضروريتين وذلك لأن فيهما(١) كل ب ج بالفعل فاذا حكمنا على كل ما هو ج بالفعل كان ذلك حكما على ب لا محالة من غير تردد للعقل فيه وفي الممكنتين لم يدخل ب تحت ج بالفعل بل بالقوة فاذا حكمنا على ما هو ج بالفعل لم يبن تعدى ذلك الحكم الى ما هو ج بالقوة لا بالفعل وانما قلنا ان الحكم على ما هو ج بالفعل لانه اذا قيل كل ج د بالامكان عني به أن كل ما يوصف بج بالفعل فهو د إما بالامكان أو بغيره كما عرفته في جانب الموضوع لكنه(٢) وان كان في البيان الدوري دون ما تقدم فليس يحتاج الى أن يبين بشئ آخر بل يكفي فيه أدنى تنبيه فان الاكبر اذا كان ممكنا للاوسط الممكن للاصغر كان ممكنا للاصغر والاصغر اذا أمكن أن يكون الاوسط الممكن كونه أكبر أمكن كونه أكبر لان امكان(٣) الامكان قريب عند الذهن أنه امكان أما اذا كان الاكبر للاوسط بالامكان أو بالاطلاق أو بالضرورة والاوسط بخلاف ذلك للاصغر فليس تتبين جهة النتيجة بل تحتاج الى بيان وسنذكره في المختلطات

---

(١) لأن فيهما أي في المطلقتين والضروريتين كل ب ج بالفعل فان لم تصحبه ضرورة ذاتية فهو الاطلاق وان صحبته الضرورة كانت القضيتان ضروريتين

(٢) لكنه وان كان في البيان الدوري دون ما تقدم الخ أي لكن تعدي الحكم الى ما هو أوسط بالقوة وان لم يصل في سهولة بيانه الى ما تقدم في المطلقتين والضروريتين فهو لا يحتاج الى أن يبين بشئ آخر سوى نفس الطريقة المتقدمة وهي طريقة الاندراج التي سماها بيانا دوريا وانما سميت بذلك لانك تدور عند البيان بين الاصغر والاكبر بأيهما ابتدأت به وصلت الى المطلوب فاما أن تقول اذا كان الاصغر مندرجا في الاوسط والاوسط محكوم عليه بالاكبر سلبا أو ايجابا كان الاصغر محكوما عليه بما حكم به على الاوسط لانه من مشمولاته واما أن تقول اذا كان الحكم بالاكبر انما هو على الاوسط والاوسط حاو للاصغر فالحكم حينئذ يكون على الاصغر لاشتمال الاوسط عليه

(٣) امكان الامكان الخ أي الامكان لممكن لشئ هو امكان لذلك الشئ وفي التعبير تساهل ظاهر والتعبير الصحيح ان يقال لان من القريب عند الذهن ان امكان أمر لممكن لشئ يستدعي امكان ذلك الامر لذلك الشئ

وقد خالف المصنف رأي الجمهور هنا أيضا حيث جوز انتاج الصغرى الممكنة في الشكل الاول وقد شرطوا فيها الفعلية وقالوا في بيان تخلف النتيجة فيما لو كانت ممكنة انه يجوز ان يقال في المثال المشهور كل حمار مركوب زيد بالامكان العام وكل مركوب زيد فرس بالضرورة ولا يصدق كل حمار فرس بالامكان العام وذلك لان زيدا لم يركب بالفعل الا الفرس فكل مركوب زيد في الكبرى هو فرس لان وصف الموضوع انما يصدق على ذاته بالفعل

وقد تقدم لنا أن الجمهور سهوا عن معنى الفعلية في الموضوع وان معناها ان كل ما لو وجد وكان بالفعل كذا لا بقيد الماضي وانه عند التقييد كما في المثال تخرج القضية عن كونها محصورة الى أن تكون شخصية

فقولك «وكل مركوب زيد فرس بالضرورة» غير صادق لانه ليس كل ما لو وجد وكان مركوب زيد بالفعل فهو فرس وانما يصدق اذا جعلت مركوب زيد عنوانا على الافراس المعينة التي ركبها زيد وهو بهذا المعنى غير محمول في الصغرى على الحمار بالامكان العام بل هو مسلوب عنه بالضرورة فاذا أخذت مركوب زيد على ما هو المعروف في القضية المسورة الحقيقية كان الصادق بعض مركوب زيد فرس وهي جزئية لا تنتج في الشكل الاول

(الشكل الثانى)

وهو الذى فيه الاوسط محمول على الطرفين وخاصيته فى انتاجه أنه لا ينتج الا سالبا وشرطه اختلاف مقدمتيه بالسلب والايجاب وأن تكون الكبرى كلية والموجبتان لا تنتجان فيه لان الشئ الواحد قد يوجب لشيئين متباينين كالجسم للحجر والحيوان وللمتفقين كالانسان والناطق والنتيجة فى أحد المثالين سالبة وفى الاخر موجبة والسالبتان كذلك لا تنتجان فان الشئ الواحد قد يسلب عن شيئين متباينين وعن متفقين كالحجر عن الانسان والفرس تارة وعن الانسان والناطق أخرى والكبرى الجزئية لا تنتج أيضا لان البعض الموضوع فى الكبرى قد يكون بعض شئ محمول على كل موضوع الصغرى أعم[1] منه وقد يكون بعض شئ مسلوب عن كله والنتيجة فى إحداهما موجبة كلية وفى الاخرى سالبة كلية أما اذا جعلت[2] هذه الكبرى بعينها صغرى صدق سلب موضوع الكبرى عن هذا البعض الموضوع الآن فى الصغرى لان الخاص يصدق سلبه عن بعض العام وكذلك يصدق سلب أحد المتباينين عن بعض الآخر والنتيجة فى الموضعين جميعا سالبة جزئية

والمشهور[3] أن المطلقتين تنتجان فى هذا الشكل وكذا الممكنتان والحق أنه انما ينتج من المطلقتين اذا كانت السالبة منعكسة على نفسها وهى المشروطة بشرط دوام الموضوع موصوفا بما وصف به وأما من الممكنتين فلا ينتج أصلا وذلك لان شيأ واحدا كالتحرك يوجب بالاطلاق أو الامكان لاحد الشيئين المتفقين كالانسان ويسلب باحدى الجهتين عن الآخر كالحيوان والنتيجة موجبة ويوجب باحداهما لاحد المتباينين كالفرس ويسلب كذلك عن الآخر كالثور والنتيجة سالبة فلا تتعين اذن من هذا التأليف نتيجة

واذا عرفت شرائط انتاجه ظهر لك عن قريب أن قرائنه أربع كما بيناه فى الشكل الاول (الاقتران الاول) من كليتين والكبرى سالبة مثل قولك كل ب ج ولا شئ من د ج ينتج لا شئ من ب د لأنك إذا عكست الكبرى ارتد الى الضرب الثانى من الاول ونتج ما ذكرناه ويبين أيضا بالخلف فانه ان لم يصدق قولنا لا شئ من ب د أى مادام ب صدق نقيضه وهو بعض ب د فنقرنه بالكبرى وهو لا شئ من د ج ينتج من رابع الاول ليس بعض ب ج مادام ب وكان كل ب ج هذا خلف

(الثانى) من كليتين والصغرى سالبة مثل قولك لا شئ من ب ج وكل د ج ينتج لا شئ من ب د يبين ذلك بعكس الصغرى وردها الى ثانى الاول ثم عكس النتيجة ويبين بالخلف أيضا لانه اذا لم يصدق قولنا لا شئ من ب د صدق نقيضه وهو بعض ب د فنقرنه بالكبرى وهى كل د ج ينتج بعض ب ج وكان لا شئ من ب ج هذا خلف

---

(١) أعم منه كما تقول لا شئ من الانسان بفرس وبعض الحيوان فرس وقوله وقد يكون بعض شئ مسلوب عن كله أى كل موضوع الصغرى كما لو بدلت الحيوان فى المثال بالصاهل فان الصاهل مسلوب عن كل الانسان هذا اذا كانت الكبرى موجبة فان كانت سالبة فهى كما تقول فى القياس كل انسان حيوان وبعض الجسم ليس بحيوان أو بعض الحجر ليس بحيوان

(٢) اما اذا جعلت هذه الكبرى بعينها صغرى بأن تقول بعض الحيوان فرس ولا شئ من الانسان بفرس فانه يصدق بعض الحيوان ليس بانسان وكذلك لو قلت بعض الصاهل فرس بدل بعض الحيوان والنتيجة فى الحالين سالبة جزئية

(٣) والمشهور الخ سكت عن الضروريتين والدائمتين لانهما تنتج بلا نزاع وانما أراد أن ينص على ما قيل انه ينتج وليس بمنتج

(الثالث) من جزئية موجبة صغرى وكلية سالبة كبرى ينتج جزئية سالبة مثاله بعض ب ج ولا شيء من د ج ينتج ليس بعض ب د تبين بعكس الكبرى والخلف أيضا

(الرابع) من جزئية سالبة صغرى وكلية موجبة كبرى ينتج جزئية سالبة مثاله ليس بعض ب ج وكل د ج ينتج ليس بعض ب د ولا يبين هذا بالعكس لان السالبة جزئية لا تقبل العكس والكلية الموجبة تنعكس جزئية ولا قياس عن جزئيتين لكنه يبين(١) بالافتراض والخلف أما الافتراض فهو أنا نفرض البعض من ب الذي ليس ج شيأ معينا ونسميه ألفا فيكون كل ا ب ولا شيء من ا ج ونضم الثانية أي الكبرى هكذا لا شيء من ا ج وكل د ج لينتج من ثاني هذا الشكل لا شيء من ا د ثم تعكس أولى الافتراض الى بعض ب ا وتضمها الى النتيجة السابقة هكذا بعض ب ا ولا شيء من ا د ينتج ليس بعض ب د وهو المطلوب وأما الخلف فهو(٢) ما عرفته

(الشكل الثالث)

وهو الذي الأوسط فيه موضوع الطرفين وخاصيته في انتاجه أنه لا ينتج الا جزئيا وشريطته كون صغراه موجبة وأن تكون احدى المقدمتين كلية فان كانتا سالبتين لم يجب أن يكون الأمران المسلوبان عن شيء واحد متفقين أو مختلفين كسلب الانسان والفرس عن الحجر تارة وسلب الانسان والحيوان عنه أخرى وان كانتا جزئيتين جاز أن يوجب في بعض شيء واحد أمران متفقان وأن يوجب أحدهما ويسلب الآخر أيضا وجاز أن يوجب في بعضه أمران متباينان وأن يوجب أحدهما ويسلب الآخر أيضا كما نقول مرة بعض الجسم حيوان وبعضه انسان ومرة ليس بعضه انسانا ونقول تارة بعض الجسم فرس وبعضه انسان وأخرى ليس بعضه انسانا وان كانت الصغرى سالبة لم تنتج لانه لا يجب اذا سلب شيء عن شيء أن يسلب عن هذا المسلوب ما يوجب للمسلوب عنه أو يوجب له كما تقرن بقولك لا شيء من الفرس بانسان تارة كل فرس حيوان وتارة كل فرس صهال

وينتج من المطلقتين والممكنتين(٣) بخلاف الثاني وقرائنه ستة لان الصغرى اذا كانت موجبة والكبرى كلية حصلت اقترانات أربع كما في الاول لكن الكبرى لما جاز أن تكون جزئية ههنا حصل اقترانان آخران

(فالاقتران الاول) من كليتين موجبتين ينتج جزئية موجبة مثاله كل ج ب وكل ج د ينتج بعض

---

(١) يبين بالافتراض ذلك اذا روعي في السالبة عدم دوام السلب فان ذلك يحقق الايجاب احيانا فيكون قد روعي في الحكم ثبوت الموضوع

(٢) فهو ما عرفته وحصله أنه لو لم يصدق ليس بعض ب د لصدق نقيضه وهو كل ب د ويضم الى كبرى القياس وهي كل د ج لينتج كل ب ج وقد كانت صغرى القياس المفروض صدقها ليس بعض ب ج هذا خلف

(٣) والممكنتين خالف المصنف الجمهور ههنا أيضا فانهم شرطوا فعلية الصغرى كما شرطوا في انتاج الشكل الاول وبينوا ذلك بنحو المثال المشهور كما لو فرضنا ان زيدا لم يركب الفرس ولم يركب الا الحمار قط وعمرا ركب الحمار دون الفرس فانه يصدق كل ما هو مركوب زيد مركوب عمرو بالامكان وكل مركوب زيد فرس بالفعل ويكذب بعض ما هو مركوب عمرو فرس بالفعل بل يكذب بالامكان أيضا لان كل ما هو مركوب عمرو حمار بالضرورة وعما سبق في العكس وفي الكلام على هذا الشرط في الشكل الاول تعرف منشأ وهم الجمهور والعقل يحكم بالضرورة أنه اذا أمكن شيآن لشيء واحد جاز أن يتصادقا معا وهذا هو معنى الامكان الجزئي أي في قضية جزئية وهي نتيجة هذا القياس واذا أمكن أحدهما له في الاثبات وسلب الآخر عنه بالامكان كان سلب الثاني عن الاول بالامكان لجواز تحقق الاول في ذلك الشيء أحيانا فيكون له حكمه ولو في بعض افراده عند ما يتحقق الممكن ولا معنى للامكان الا هذا

ب د لانك اذا عكست الصغرى يرجع الى ثالث الاول ويبين بالخلف أيضا وهو أنه ان لم يصدق بعض ب د وكان مطلقا[(١)] عاما فنقيضه صادق وهو لاشئ من ب د دائما وكل[(٢)] ج ب ينتج من ثانى الاول لاشئ من ج د دائما وكان كل ج د بالاطلاق هذا خلف

(الثانى) من كليتين والكبرى سالبة ينتج جزئية سالبة مثاله كل ب ج ولاشئ من ج د ينتج ليس كل ب د وبيانه بعكس الصغرى وبالخلف

(الثالث) من موجبتين والصغرى جزئية ينتج جزئية موجبة مثاله بعض ج ب وكل ج د ينتج بعض ب د وبيانه أيضا بعكس الصغرى وبالخلف

(الرابع) من موجبتين والكبرى جزئية ينتج جزئية موجبة مثاله كل ج ب وبعض ج د ينتج بعض ب د ويبين بعكس الكبرى وجعلها[(٣)] صغرى الاول فينتج بعض د ب ثم تعكس النتيجة فيصير بعض ب د وأنت تعلم أن عكس الموجبة المطلقة كلية كانت أو جزئية لا يكون الا مطلقا بالمعنى العام وكذلك عكس الوجودى الموجب

(الخامس) من كلية موجبة صغرى وجزئية سالبة كبرى ينتج جزئية سالبة مثل كل ج ب وليس بعض ج د ينتج ليس بعض ب د ولا يمكن بيانه بالعكس لان الجزئية السالبة لا تنعكس والكلية الموجبة اذا انعكست صارت جزئية ولا قياس من جزئيتين فبيانه إما بالخلف ان كان من المطلق العام وهو أنه ان لم يكن ليس بعض ب د فكل ب د دائما وكان كل[(٤)] ج ب ينتج كل ج د دائما وكان ليس بعض ج د بالاطلاق هذا خلف أو بالافتراض وهو أن نفرض بعض ج الذى ليس د ألفا فيكون لاشئ من ا د وكذلك يكون كل ا ج وقد كان كل ج ب ينتج كل ا ب وكان لاشئ من ا د ينتج[(٥)] ليس بعض ب د

(السادس) من جزئية موجبة صغرى وكلية سالبة كبرى ينتج جزئية سالبة مثاله بعض ج ب ولاشئ من ج د ينتج ليس كل ب د وبيانه بعكس الصغرى وبالخلف وبالافتراض هذا بيان النتاج من المطلقات فى الشكلين

وأما التأليف من الضروريات فيها فكالتأليف من المطلقات لا يخالفه الا فى جهة النتيجة وفى أن البيان ان كان بالخلف كان نقيض الضرورية الممكن العامّ فاذا قرناه بالمقدمة الاخرى كان اختلاطا

---

(١) وكان مطلقا عاما لا يقال لا حاجة لهذا القيد فانه يخرج الممكن العام مع أنه من نتائج هذا الشكل على رأيه كما سبق فكان عليه حذفه أو ابداله بالممكن العام الذى هو أعم الجهات لان الدليل يأتى فيه فانه لو لم يصدق بعض ب د بالامكان العام لصدق نقيضه وهو لاشئ من ب د بالضرورة فنجعلها كبرى لصغرى القياس هكذا كل ج ب ولاشئ من ب د بالضرورة لينتج من ثانى الاول لاشئ من ج د بالضرورة وكان كل ج د بالامكان هذا خلف وقلنا ان النتيجة ضرورية لان النتيجة فى الشكل الاول تتبع الكبرى فى الجهة الا اذا كانت من المشروطتين أو العرفيتين وهى هنا ضرورية لا يقال ذلك لانا نقول ان المصنف قيد هنا بالمطلق العام لانه سيأتى يتكلم على ما تألف من ممكنتين بوجه خاص فى آخر فصل المختلطات لهذا لم يرد أن يجعل الدليل ههنا شاملا له

(٢) وكل ج ب أى على أن تكون هذه صغرى ونقيض النتيجة كبرى

(٣) وجعلها صغرى الاول أى جعلها صغرى القياس من الشكل الاول وكبراه هى صغرى القياس من الضرب الذى نحن بصدده من الثالث

(٤) كل ج ب كانت صغرى قياسنا فنجعلها صغرى لنقيض النتيجة

(٥) ينتج أى من الضرب الثانى من هذا الشكل ولك أن تعكس كل ا ب الى بعض ب ا ثم تضمها الى لاشئ من ا د لينتج بعض ب ليس د من الضرب الثانى من الشكل الاول

من ممكن وضروری ونحن لم نعرف بعد نتيجة هذا الاختلاط وان كان البيان بالافتراض كان أحد قياسی الافتراض من وجودی وضروری ولم نعرف أيضا نتيجة هذا الاختلاط فی الشكل الاول لكنه مع ذلك قريب من الطبع غير محتاج الى بيان فی انتاجه لان الوجودية هی الصغری وهی مندرجة تحت الكبری الضرورية فيبين أن حكم الضرورة يتعدی الى الاصغر وان كان البيان بالخلف فنفرض الممكن العامی الذی أخذ نقيض الضرورية فی الخلف موجودا وليس بمحال فرضه وينتظم القياس أيضا من الوجودی والضروری

وربما يختلج فی خاطر أحد أن هذين الشكلين اذا رجعا الى الاول كان بالاول عنهما غنی وليس لهما فائدة فنقول ليس اذا لم يكن هذان الشكلان يتبين القياسية بنفسهما الا بالاول فلا فائدة لهما بل لهما خاصة فائدة وهی أنه ربما كان السلب الطبيعی فی نفس الامر أن يتعين أحد جزأی المقدمة للوضع والآخر للحمل فلو عكس لم يكن طبيعيا كقولنا ليست السماء بخفيفة ولا النفس بمائتة ولا النار برئية فاذا عكست هذه السوالب خرجت عن النظم الطبيعی وان كانت حقا وربما لا يلتئم قياس مع هذه الا بأن يقرن بها قضايا أخر على نظم الشكل الثانی وكذلك انما يكون الطبيعی فی القضايا الجزئية أن يوضع بعض الاعم فيه ويحمل عليه الاخص فاذا قرن بهذه القضية أخری كلية فربما لا يلتئم منها قياس الا علی هيئة الشكل الثالث

وقد ظن فاضل الاطباء أن القضايا المطلقة لا تستعمل فی العلوم فالبحث عنها غير مفيد والعجب أن أكثر القضايا المستعملة فی صناعته هی المطلقات فظنه إذن خطأ

(الفصل الثالث)

(فی المختلطات)

واذ قد فرغنا عن المطلقات والضروريات فی هذه الاشكال الثلاثة وعن الممكنات أيضا فی الاول والثانی فلا بد من بيان الاختلاط بينها فيها

أما ان كانت الكبری مطلقة والصغری ضرورية فی الشكل الاول فقد اتفقوا على أن النتيجة مطلقة تابعة للكبری واذا كانت الكبری ضرورية فالحق أن النتيجة ضرورية والمشهور بخلاف ذلك وبيان كون النتيجة ضرورية أنا اذا قلنا فی الكبری كل ج د أی كل ما وصف بج كيف وصف به دائما أو غير دائم فهو موصوف بد بالضرورة و ب من جملة الموصوفات بج مطلقا فكان داخلا تحت الكبری ومقولا عليه د بالضرورة فاذن النتيجة تابعة للكبری فی هذا الاختلاط الا ان كانت الصغری ضرورية والكبری مطلقة من جنس المشروط باتصاف الموضوع بما وصف به فان النتيجة ضرورية لان ب اذا كان موصوفا بج ما دام موجودا وكل ج ما دام موصوفا بج فهو د ف(ب) ما دام موجودا فهو د فان دوام د له بدوام ج و ج دائم له ما دام موجودا

قال أفضل المتأخرين ولا ينبغی أن يشترط فی الكبری أن ج د ما دام موصوفا بج لا دائما فانها تصير كاذبة فانا اذا قلنا ان كل ج د لا دائما بل ما دام ج حكمنا أن كل ج ليس دائما ج وقد قلنا فی الصغری ان ما هو ج أی ب ما هو دائما ج هذا خلف

ولنتعقب ما قاله أما منعه اشتراط أن لا دوام فی الكبری فعلى الوجه فان القياس لا يتصور انتاجه مع هذا الشرط وأما تعليله ذلك بكذب الكبری فليس كذلك على الاطلاق فی جميع الاعتبارات ووجوه

الحمل والوضع اذ يمكن أن توجد الكبرى غير دائمة ولا تكون كاذبة ومع ذلك لا ينتج القياس وبيان ذلك هو أن يجعل اللادوام جزأ من الموضوع فيقال وكل ما هو ج لا دائما فهو د وهذا غير الوجه الذى ذكره فانه جعل اللادوام جزأ من المحمول اذ قال وكل ج د لا دائما بل ما دام ج فان اللادوام ههنا جزء من المحمول ولاجله كذبت الكبرى فانا جعلنا فى الصغرى الجيم المحمول ما هو موصوف بالجيمية دائما وجعلنا ههنا أى فى الكبرى اتصاف كل ج بالجيمية لا دائما اذا جعلنا الحمل غير دائم بل مشروطا بدوام الجيمية فبالضرورة تكون الجيمية غير دائمة اذ لولا عدم دوام الجيمية لما كان اتصافه به غير دائم فان ما جعل شيأما غير دائم بسبب مساوقة ذلك الشىء اياه لا محالة فهو فى نفسه غير دائم وأما فى الوجه الذى جعلناه جزأ من الموضوع فلا تكذب الكبرى فانك لا تحكم على كل ج بأنه موصوف بج لا دائما بل تحكم بالدال على ما ليس دائما ج من جملة الموصوفات بج وهذا لا يمنع وجود موصوف بج دائما لكن لا يكون هذا الجيم هو ما كان محمولا فى الصغرى فان محمولها هو ما كان ج دائما فلا يكون الوسط اذن فى القياس واحدا مشتركا فيه فلا يلزم منه نتيجة

فاذن الوجه أن يقال لا ينبغى أن يشترط لادوام الجيمية فى الكبرى لأنه إما أن تكذب الكبرى أو أن تصدق ولا يكون القياس وسط وأما ضروب هذا الاختلاط فتعدّها أنت بنفسك

وأما هذا الاختلاط فى الشكل الثانى فنتيجته ضرورية أبدا أما اذا كانت المطلقة عامية فلا خلاف فيه بين المشهور والحق وأما اذا كانت وجودية ففى المشهور أن النتيجة تابعة للسالبة المنعكسة والحق أن النتيجة دائما ضرورية لان د اذا كان موجبا لأحد الطرفين بالضرورة مسلوبا عن الآخر لا بالضرورة أو مسلوبا بالضرورة وموجبا لا بالضرورة أو موجبا لهما جميعا أو مسلوبا عنهما جميعا وهى لاحدهما بالضرورة وللآخر لا بالضرورة فبين طبيعتى الطرفين مباينة ضرورية

ومن هذا نعلم أن السالبتين فى هذا الاختلاط تنتجان وكـ(١) ذلك الموجبتان ولكن بشرط أن تكون المطلقة وجودية فان كانت عامة يجوز اشتمالها على الضرورة فـ(٢) لا يتألف قياس من سالبتين أو موجبتين كما لا يتألف اذا كانت السالبتان والموجبتان ضروريتين

وأما فى الشكل الثالث فالنتيجة تتبع الكبرى فى الجهة وبيان ذلك أما فيما يرجع الى الاول بعكس الصغرى فبالعكس وأما فيما يرجع اليه بعكس الكبرى أو لا يرجع اليه البتة بالعكس فبالافتراض وذلك فى اقترانين وهما أن تكون الكبرى إما موجبة جزئية وإما سالبة جزئية فتفرض البعض الذى هو ج ولـ(٣)يس د ا فيكون لا شىء من ا د لكن كل ا ج وكل ج ب فكل ا ب ولا شىء

---

(١) وكذلك الموجبتان أى وتنتجان سالبة أيضا لانه ايجاب صورى وموضوع النتيجة ومحمولها متباينان فى الحقيقة لتباين الجهة فى المقدمتين فان شيأ واحدا قد ثبت لاحد الامرين بالضرورة وثبت للآخر لا بالضرورة وما يثبت لا بالضرورة فقد سلبت فيه الضرورة التى كانت وصفا للثبوت الاول فتكون احدى المقدمتين سالبة فى المعنى فلهذا تكون النتيجة سالبة

(٢) فلا يتألف قياس من سالبتين أو موجبتين لانه لا دلالة على التباين حينئذ فقد كان التباين آتيا من أن المحمول الواحد ثابت لشىء بجهة وللآخر بجهة تباينها فاذا كانت العامة مطلقة تشمل الضرورة واختلطت مع أخرى ضرورية لم يوجد فى احداهما ما تنافى به الاخرى لجواز اتفاقهما فى حالة ما لو كان صدق المطلقة عند تحقق الضرورة وانما يكون التنافى حتما اذا كانت المطلقة وجودية أخذ فيها سلب الضرورة الذاتية كما قال

(٣) وليس د ا هذا اذا كانت الكبرى سالبة كما تقول كل ج ب وبعض ج ليس د وقوله لكن كل ا ج لانك فرضت البعض طائفة معينة فالجيم محمول على جميعها وقوله وكل ج ب هذه هى صغرى القياس المستدل على انتاجه كما رأيت وقوله فكل ا ب ولا شىء من ا د قياس من الضرب الثانى من الشكل الثالث ينتج النتيجة التى ذكرها بعكس الصغرى

من

من ا د فليس بعض ب د ولاشك أن العبرة فى الجهة لقولنا الاشئ من ا د اذ تصير كبرى الاول بعكس الصغرى وجهة لاشئ من ا د هى جهة ليس بعض ج د وقد يعتقد فى المشهور أن العبرة فى الجهة فيما يرجع الى الاول بعكس الكبرى للصـ(١)ـغرى لانها تصير كبرى الاول فتكون العبرة لها ثم تنعكس النتيجة على جهتها وأنت تعلم أن عكس الموجب لا يحفظ الجهة فهذا بيان اختلاط المطلق والضرورى فى الاشكال الثلاثة

أما اختلاط الممكن مع غيره فيها فاذا اختلط مع الضرورى فى الاول كانت النتيجة تابعة للكبرى فان كانت ممكنة فلا خلاف فى أن النتيجة ممكنة على المشهور والتحقيق وان كانت ضرورية فالمشهور أن النتيجة ممكنة حقيقيـ(٢)ـة ان كانت الضرورية موجبة لانه ان لم يكن ممكنا أن يكون كل ب د فبالضرورة ليس كل ب د وكان بالضرورة كل ج د فبالضرورة ليس كل ب ج وكان ممكنا أن يكون كله ج ولكن هذا ليس بخلف لانهم لا يدعون كون النتيجة ممكنة عامية فيلزم سلبها بالضرورة وان كانت الكبرى الضرورية سالبة فالمشهور أن النتيجة ممكنة عامية فتارة تصح ممكنة حقيقية وتارة

ليرجع الى الاول وقوله والعبرة فى الجهة الخ لان لاشئ من ا د صارت كبرى فى الشكل الاول بعد عكس الصغرى والنتيجة تابعة للكبرى فى هذا الاختلاط من الشكل الاول وقوله وجهة لاشئ من ا د هى جهة ليس بعض ج د أى التى هى كبرى القياس المستدل عليه فان ا هو بعض ج الذى نفى عنه د فى تلك الكبرى بعد ما فرض طائفة معينة فتكون الجهة فى الفرض هى الجهة فى أصل القضية وقد قلنا ان جهة النتيجة هى جهة لاشئ من ا د التى هى جهة كبرى القياس فتكون النتيجة تابعة للكبرى وهو المدعى

أما ان كانت الكبرى موجبة جزئية فيكون القياس هكذا كل ج ب وبعض ج د ينتج بعض ب د بجهة الكبرى لانا نفرض البعض الذى هو ج طائفة معينة ولنسمها ا فكل ا ج وكل ج ب صغرى قياسنا ينتج من الاول كل ا ب وكل ا د وهى ثانية الافتراض ينتج من الضرب الاول من الثالث بعض ب د ومعلوم ان هذه النتيجة يستدل عليها بعكس الصغرى حتى يرجع القياس الى الشكل الاول فتكون العبرة فى الجهة للكبرى لانها كبرى الاول والنتيجة تابعة لها فى هذا الاختلاط وجهة هذه الكبرى وهى كل ا د هى بعينها جهة بعض ج د التى هى كبرى القياس المستدل عليه لان ا هو بعينه بعض ج بعد فرضه طائفة معينة

(١) للصغرى متعلق بما هو خبر لأن فى قوله وقد يعتقد فى المشهور أن العبرة فى الجهة الخ وحاصل المشهور الذى ذكره أن الكبرى اذا كانت موجبة جزئية فى هذا الشكل أمكن رد القياس الى الاول بعكس الكبرى ثم جعلها صغرى وجعل صغراه كبرى لينتج ما ينعكس الى النتيجة المطلوبة فنقول فى المثال الذى سبق بعض د ج وكل ج ب ينتج بعض د ب وهو ينعكس الى بعض ب د وهو النتيجة المطلوبة وحيث رجع الى الشكل الاول ونتيجته تابعة للكبرى فى هذا الاختلاط والكبرى هنا هى صغرى القياس المستدل على انتاجه فتكون العبرة لجهة هذه الصغرى التى هى كبرى الاول عند الرد وحاصل طعن المصنف فى هذا المشهور أن العبرة لجهة الكبرى فى الاول فى نتيجته وهى بعض د ب فى المثال المذكور وهى ليست نتيجة لقياسنا من الثالث بل لا بد من عكسها حتى تكون النتيجة له وهى موجبة والموجبة لا تحفظ جهة الاصل فى العكس فلو فرضناها جزئية ضرورية تابعة لكبرى الاول الضرورية لم تنعكس الا الى ممكنة كما سبق فلا يجوز حينئذ أن يعتقد أن النتيجة فى مثل هذا الضرب تابعة لصغراه احتجاجا بأنها تصير كبرى الاول

(٢) حقيقية أى ممكنة خاصة وقوله ان كانت الضرورية موجبة أى الضرورية الكبرى وقوله لانه ان لم يكن ممكنا أن يكون كل ب د يريد أنه ان لم تصدق هذه النتيجة لقياس القائل كل ب ج بالامكان وكل ج د بالضرورة فليصدق نقيضها وهو ليس كل ب د وكان بالضرورة كل ج د فى كبرى القياس المستدل عليه فينتج من رابع الثانى ليس كل ب ج بالضرورة وكان ممكنا فى صغرى القياس المستدل عليه أن يكون كل ب ج هذا خلف وحاصل نقض المصنف أن ليس كل ب د بالضرورة ليس نقيضا صحيحا للنتيجة الممكنة الخاصة وانما هو نقيض للممكنة العامة وهم يزعمون أن النتيجة خاصة وأما نقيض الممكنة الخاصة فهو أحد الامرين إما ضرورة الايجاب وإما ضرورة السلب فلا يستقيم هذا الدليل الذى ذكروه

تصح مطلقة

والحق أن النتيجة ضرورية أبدا لأنا اذا قلنا فى الكبرى كل ج د أولاشئ من ج د بالضرورة أى كل ما يقال له ج فذلك الشئ دائما د أو ليس د لا مادام ج بل مادام موجودا فـ(ب) اذا قيل له ج فهو دائما د أو ليس د وان لم يكن[1] ج وليست هذه الضرورة تحصل عند اتصافه بج بل اذا صار ج كان موصوفا بد قبل ذلك وبعد زوال ج عنه فيندرج تحت الكبرى جميع ما هو ج بالفعل وما هو بالقوة أيضا لأنه ليس بمحال أن يصير ما هو بالقوة ج جيما بالفعل واذا صار بالفعل كانت هذه الضرورة ثابتة لا حين حصوله بج بالفعل بل دائما قبل ذلك وبعده والمثال فى هذا قولنا كل انسان يمكن أن يكون متحركا وكل متحرك جسم فكل انسان جسم لا حين ما حصل كونه متحركا بل دائما مادام ذاته موجودا وقد قدمنا أن الايجاب شرط الصغرى فى هذا الشكل الا فى المادة[2] المكنة فيجوز أن تكون سالبة فاذا قرنا الصغرى السالبة الممكنة بالكبرى الضرورية كانت النتيجة موجبة ضرورية وكذلك الصغرى الوجودية السالبة اذا قرنت بالكبرى الموجبة الضرورية فالنتيجة موجبة وهذا استثناء عن اتباع النتيجة أخس المقدمتين فى الكيفية وهو ما شرطناه فى أول الاشكال

وأما اذا اختلط مع الاطلاق فى هذا الشكل فان كانت الكبرى ممكنة فالنتيجة ممكنة لان ب داخل تحت ج المقول عليه د بالامكان وان كانت الكبرى وجودية فالنتيجة ممكنة حقيقية ونضع[3] الكبرى موجبة فنقول ان لم يكن كل ب د بالامكان كان الحق إما ضرورة سلب أو ضرورة ايجاب فنضع أولا ضرورة السلب وهى ليس بعض ب د بالضرورة ونقرن[4] بها الصغرى الممكنة

(1) وان لم يكن ج حاصله أن معنى الضرورية الكبرى هو أن كل ما قيل عليه ج ولو لحظة من زمان نثبت له د أو سلب عنه بالضرورة فالتلازم بين ج و د أو التنافى بينهما ليس من جهة وصف ج وانما هو تلازم أو تنافر بين طبيعتى ج و د فى أى فرد تحققتا فاذا يكون ج بالقوة فهو واحد مما تحقق فيه هذه الطبيعة اذ ليس بمحال أن تحققا فيه فيلزمه أو يسلب عنه د بحكم التلازم أو التنافر بين الطبيعتين (2) الا فى المادة الممكنة أى الممكنة الخاصة فان معناها يجوز أن يكون ويجوز أن لا يكون فهى موجبة فى قوة سالبة أيضا وهى سالبة فى معنى موجبة فالسلب فيها صورى ولذلك كانت النتيجة من سالبة ممكنة خاصة وضرورية موجبة موجبة ضرورية والصغرى الوجودية مدلولها ان ب ج بالفعل وليس ج دائما له فيكون مسلوبا عنه بالفعل هذا اذا كانت موجبة فان كانت سالبة فمعناه ان ب ليس ج بالفعل وليس السلب دائما فيكون الايجاب حاصلا وقتا ما فيكون الباء جيما بالفعل فى السالبة فى قوة موجبة أيضا ولهذا تكون النتيجة منها سالبة ومن ضرورية كبرى موجبة موجبة ضرورية (3) ونضع الكبرى موجبة شروع فى الاستدلال على وجوب صدق النتيجة الممكنة الحقيقية أى الممكنة الخاصة ولزومها للقياس المركب من ممكنة صغرى ووجودية كبرى وقد بدأ فى البيان بالقياس الذى تكون كبراه الوجودية موجبة فقال ونضع الكبرى موجبة الخ (4) ونقرن بها الصغرى الممكنة الخ أى على أن تكون الصغرى الممكنة صغرى والجزئية السالبة الضرورية التى فرضنا صدقها عند كذب النتيجة كبرى وذلك بعد أن نفرض وقوع الممكن فى الصغرى حتى تكون فعلية وجودية وهو فرض جائز لان وقوع الممكن ليس بمحال وان كان هذا الفرض كاذبا لانها فى الاصل ممكنة اذ ليس يلزم من كذب شئ أن يكون محالا فاذا فعلنا ذلك وجدنا قياسا من خامس الشكل الثالث هكذا كل ب ج بالوجود وليس بعض ب د بالضرورة ينتج ليس بعض ج د بالضرورة لان النتيجة تتبع الكبرى فى الشكل الثالث فى الاختلاط بين المطلق والضرورى كما تقدم وهذه النتيجة محالة لان كبرى القياس المستدل عليه وهى مفروضة الصدق كانت كل ج د بالوجود فقولنا ليس بعض ج د أخص من نقيضها فلو أمكنت هذه النتيجة لاجتمع النقيضان فهذه النتيجة المحالة ليست لازمة للتأليف من الشكل الثالث فانه تأليف صحيح ولا لفرض الممكنة وجودية لما سبق من أن فرض الممكن واقعا ليس بمحال بالبداهة وما ليس بمحال لا يلزم عنه محال والا كان محالا فاذن هى لازمة من فرض صدق تلك القضية وهى قولنا ليس بعض ب د بالضرورة فتكون هى الكاذبة

وهي كل ب ج ونفرضها وجودية وان كان فرضا كاذبا ولكنه ليس بمحال اذ فرض الممكن موجودا ليس بمحال فلا ينبغي أن يكون عنه محال فان الكذب الغير المحال لا يلزمه محال لانه اذا كان غير محال فربما يوجد وقتاما و يوجد لازمه معه فيصير المحال موجودا لكن المحال لا يتصوّر وجوده فلا ينبغي أن يكون لازما للكذب الغير المحال فننظر في هذا الاقتران ونتيجته فان كانت محالا فلا يكون بسبب التأليف لانه صحيح ولا بسبب فرض الممكنة وجودية لما بيناه فاذن هو بسبب المقدّمة الاخرى وهي السالبة الضرورية ونظرنا في النتيجة وهي ليس كل ج د بالضرورة فوجدناها محالا اذ كان كل ج د بالوجود فعلمنا أنه لزم بسبب السالبة التي قدرنا صدقها وما يلزمه المحال فهو محال ونضع ضرورة الايجاب أيضا وهي بعض ب د ونقرنها بالصغرى الممكنة ونفرضها وجودية فيلزم(١) بعض ج د بالضرورة وكان كله د بالوجود الغير الضروري هذا خلف

ويجب أن يتذكر ههنا أن أفضل المتأخرين لما جعل نقيض الوجودي في الاشارات إما ضرورة الايجاب وإما ضرورة السلب فليس(٢) لزوم كون النتيجة ممكنة على رأيه أولى من لزومها وجودية فلعله سها في هذا الكتاب فانه أورد في سائر كتبه نقيض الوجودي على وجهه ولما كان اعتناؤه في هذا الكتاب باختيار الحق ومجانبة المشهور الغير الحق أكثر فربما يتوهم أن الحق في جميع المواضع ما فيه دون ما في غيره فاتدبنا للتنبيه على هذه المواضع لهذا الغرض لا للقدح فيه واذا عرفت هذا فيما اذا كانت الكبرى موجبة أمكنك نقل هذا العمل الى السالبة

وأما اذا كانت الكبرى مطلقة عامية فالنتيجة ممكنة عامية لان المطلق العامي يشتمل على الضروري وغير الضروري فتكون النتيجة تارة ضرورية كما بيناه وتارة ممكنة خاصية والعام لهما جميعا هو الممكن العام

---

(١) فيلزم بعض ج د بالضرورة لان القياس من رابع الثالث هكذا كل ب ج وبعض ب د بالضرورة وقد قرينا الصغرى وجودية والاختلاط بين الوجودي والضروري تتبع فيه النتيجة كبراه في الشكل الثالث كما سبق

(٢) فليس لزوم كون النتيجة ممكنة الخ لما كان نقيض الوجودي على رأي أفضل المتأخرين هو أحد الامرين اما السلب الضروري أو الايجاب الضروري كان الدليل المتقدم جاريا في الوجودي كما هو جار في الممكن بغير فرق فيصح عنده أن ينتج الاختلاط بين وجودية كبرى وممكنة صغرى نتيجة وجودية مع أن ذلك غير صحيح في الواقع لان نقيض الوجودي هو المردد بين الدائم والضروري وقد سبق للمصنف في باب التناقض التنبيه على مخالفة أفضل المتأخرين في الاشارات لرأيه في نقيض الوجودية وقال « انه حكم في الاشارات بان الايجاب أو السلب ضروري وقد توافقت النسخ التي شاهدناها على هذا والحق ما ذكرناه » فاذا كان نقيض الوجودية ليس مرددا بين الضرورتين فلا يجري الدليل المتقدم في بيانها الا انه في حالة الدوام بغير ضرورة يكون القياس في الاستدلال من اختلاط الممكن بالوجودي في الشكل الثالث وهو لا ينتج الا ممكنا خاصا كما سيأتي قبيل آخر هذا الفصل والممكن الخاص لا يناقض الوجودية التي هي كبرى القياس المستدل عليه والدوام هنا لا يستلزم الضرورة عند المصنف لان النقيض المردد هو من قضايا جزئية والدوام في الجزئي لا يستلزم الضرورة كما سبق وأيضا الاحكام الوجودية ليست بلازمة للطبائع لانه أخذ فيها عدم الضرورة فهي من اللواحق التي تثبت أو تنفى للعوارض فقد يكون الثبوت أو الانتفاء ناشئا عن عروض الوصف بالفعل فلا يتعدى الى ما له ذلك الوصف بالامكان كأن تقول كل انسان يمكن أن يطير وكل طائر يقطع المسافات في الجو بالفعل فان غاية ما يلزم عن هذا القياس أن كل انسان يمكن بالامكان الخاص ان يقطع المسافات في الجو أما أن كل انسان يقطع المسافات في الجو بالفعل فهو كاذب وقد راجعت منطق الاشارات في باب التناقض فاذا عبارتها « فاذا قلنا كل ج ب على الوجه الذي ذكرنا (أي وجودية) كان نقيضه ليس انما بالوجود كل ج ب أي بل إما بالضرورة بعض ج ب أو ب مسلوب عنها كذلك » قال الطوسي « وفي بعض النسخ أي بل إما دائما بعض ج ب أو مسلوب عنها كذلك والصحيح هو الاخير وحده لانه نقيض الوجودي اللادائم والاول ليس بنقيض لاحد الوجوديين بل انما هو نقيض الممكن الخاص ولعل السهو انما وقع من الناسخين »

وأما اختلاط الممكن مع غيره في الشكل الثاني فاذا اختلط مع الضروري فيه كانت النتيجة ضرورية سواء كانتا موجبتين أو سالبتين أو احداهما موجبة والاخرى سالبة وبيانه[1] كما ذكرناه في اختلاط المطلق والضروري في هذا الشكل

واذا اختلط مع المطلق وكان مما[2] لا ينعكس فيكون منه قياس اذا كانت المطلقة سالبة والممكنة[3] يجوز أن تكون موجبة ويجوز أن تكون سالبة فتكون المقدمتان سالبتين

فالضرب الاول كل ب ج بالامكان ولا شيء من د ج بالاطلاق المنعكس فلا شيء من ب د بالامكان[4] الخاص ان كانت المطلقة خالية عن الضرورة في العكس وان جاز اشتمالها على الضرورة وهي التي يجوز[5] دوام اتصاف موضوعها بالوصف الموضوع معه فالنتيجة سالبة بالامكان العام وبيانه بالعكس والرد الى هذا الاختلاط من الاول

الضرب الثاني لا شيء من ب ج وكل د ج نعكس الصغرى ونجعلها كبرى لترجع الى الاول فينتج لا شيء من د ب بالامكان الخاص ان كان المطلق مما لا ضرورة فيه والسالب الممكن لا ينعكس[6] الا بحيلة وهي أن يقلب الى الايجاب فانه ممكن خاص ثم ينعكس الموجب الى الممكن العامي الموجب فنتيجة هذا الضرب اذن موجبة جزئية بالامكان العام وان كان المطلق مما يقع تحته الضروري فالنتيجة تارة سالبة ضرورية وتارة موجبة جزئية بالامكان العام ولا يتعين أحدهما بطريق العكس

الضرب[7] الثالث كالاول الا أن نتيجته جزئية والرابع[8] لا يمكن[9] بيانه بالعكس كما عرفت ولا

---

(١) وبيانه كما ذكرناه الخ وهو أن الشيء الواحد اذا أثبت لشيء بالضرورة ولآخر بالامكان الذي لا ضرورة فيه أو سلب عنه كذلك أو ثبت لهما أو نفي عنهما بالجهتين المختلفتين الضرورة والامكان كانت طبيعتا الشيئين متباينتين فهما متنافيان بالضرورة (٢) وكان مما ينعكس أي كان المطلق مما ينعكس وقد سبق أن ما لا ينعكس منه هو السالب الذي لم يؤخذ بمفهومه العرفي أي لم يلاحظ فيه الدوام بدوام الوصف الذي وضع معه أو لم يخصص بزمان معين في الماضي أو في الحال أما ما أخذ من السالب بالمفهوم العرفي أو خصص بزمان معين فهو منعكس وكذلك الموجب مطلقا غير أن السالب المنعكس ينعكس كنفسه في الكم والجهة بخلاف الموجب فانه ينعكس كنفسه في الجهة دون الكم (٣) والممكنة يجوز الخ يريد منها الممكنة الخاصة أي وكانت الممكنة خاصة فيجوز ان تكون موجبة وان تكون سالبة لان سالبتها في قوة الموجبة أيضا فاذا وضعت سالبة كانت المقدمتان سالبتين على خلاف المعروف وانما شرط أن تكون الممكنة كذلك لانها هي التي تنعكس بالحيلة كما سيأتي الى ممكنة عامة ان كانت سالبة (٤) بالامكان الخاص لان القضيتين ممكنتين لا ضرورة فيهما (٥) وهي التي يجوز دوام اتصاف موضوعها الخ أي المطلقة التي يصح أن يلاحظ فيها أن الحكم انما هو منوط بوصف الموضوع ووصف الموضوع دائم بدوام الذات وما كان كذلك فهو ضروري فتكون المطلقة شاملة للضروري فالنتيجة حينئذ تكون سالبة ممكنة عامة لانها ترجع الى الاول بعكس الكبرى كنفسها وهو ينتج الممكن العام من هذا الاختلاط (٦) لا ينعكس الا بحيلة تلك الحيلة هي أن تحول السالبة الخاصة الى موجبة فتنعكس عامة كما قال وهذا الاحتيال هنا لا يجعل هذا العكس من قبيل العكس المنطقي المعروف فقد نفاه المصنف عن كل سالبة ممكنة ومنع ان تستعمل هذه الحيلة في باب العكس بان الموجبة لا تصلح ان تكون عكسا للسالبة لمخالفة القضيتين في الكيف وانما سهل على المصنف الاخذ بهذا العكس هنا أنه صادق في الواقع وان لم يكن بصورته مطابقا للقاعدة (٧) الضرب الثالث وهو من جزئية موجبة صغرى ممكنة وكلية كبرى مطلقة مما ينعكس وقوله كالاول أي في جهة النتيجة فهي الامكان الخاص ان كانت المطلقة خالية من الضرورة في العكس والا كانت من الممكن العام السالب وبيان ذلك بالعكس والرد الى الاول من هذا الاختلاط ونتيجته جزئية لان صغراه كذلك (٨) والرابع وهو ما تركب من جزئية سالبة صغرى وكلية موجبة كبرى فان كانت صغراه مطلقة فهي جزئية لا تنعكس وقد شرطنا أن تكون المطلقة سالبة تنعكس وان كانت الصغرى ممكنة والكبرى مطلقة فالكبرى موجبة والشرط أن تكون المطلقة المنعكسة سالبة فهذا الضرب لا يكون منه قياس منتج (٩) لا يمكن بيانه بالعكس لان الكبرى موجبة فتنعكس جزئية فيتركب القياس من جزئيتين

بالافتراض لان نتيجـ(١)ـة أحد قياسيه جزئية موجبة بالامكان العام فلا يتألف منها قياس مع الجزئية الاخرى

وأما الممكنتان فيتألف منهما قياس فى الشكل الثالث ويجوز أن تكون الصغرى سالبة لانها ترجع الى الموجبة والنتيجة ممكنة حقيقية ويبين ذلك بالعكس فيما يرجع الى الاول بعكس واحد وأما فيم(٢)ا يرجع اليه بعكسين فلا يبين بالعكس لان النتيجة اذا عكست صارت ممكنة عامة لا تمتنع أن تكون ضرورية ولكن يبين بالافتراض أن النتيجة ممكنة حقيقية وان اختلط الممكن مع الضرورى فى هذا الشكل كانت النتيجة تابعة للكبرى وان اختلط مع الوجودى كانت النتيجة ممكنة خاصة وان اختلط مع المطلق كانت النتيجة ممكنة عامية وانما كان كذلك لانه يرجع الى الاول بالعكس ونتيجة ه(٣)ذا الاختلاط فى الاول الممكن الخاصى ان كان المطلق وجوديا والممكن العامى ان كان المطلق عاما

فحاصل القول فى الاختلاطات أن النتيجة فى الاول تتبع الكبرى فى الجهة الا فى موضعين (أحدهما) ان كانت الصغرى ضرورية والكبرى مطلقة بمعنى مادام الموضوع موصوفا بما وصف به فالنتيجة ضرورية (والثانى) اذا كانت الصغرى ممكنة خاصية والكبرى وجودية أو مطلقة فالنتيجـ(٤)ـة ممكنة أما الشكل الثانى فلا قياس فيه عن مطلقتين الا اذا كانت السالبة من جنس ما ينعكس ولا عن ممكنتين ولا عن ممكنة ومطلقة الا ان تكون منعكسة ثم النتيجة ممكنة خاصة ان خلت المطلقة عن معنى الضرورة والا فممكنة عامة وأما فى اختلاط المطلق والضرورى والممكن والضرورى فالنتيجة ضرورية أبدا سواء كانتا موجبتين أو سالبتين أو سالبة وموجبة الا أن يكون المطلق عاما فاختلاف الكيفية حينئذ لابد منه

وأما الشكل الثالث فالنتيجة تابعة للكبرى لان الجهة تتبعها عند الرد الى الاول الا فى موضعى الاستثناء فى الاول هذا تمام القول فى المختلطات وتم بتمامه القول فى صورة الأقيسة الحملية من جملة الاقترانات

---

(١) لان نتيجة أحد قياسيه جزئية الخ حاصل أنا فى الافتراض نفرض بعض ب الذى ليس ج بالاطلاق طائفة معينة وليكن ا فكل ا ب ولا شئ من ا ج فنضم الثانية الى كبرى القياس المستدل عليه هكذا لا شئ من ا ج وكل د ج وهو من الضرب الثانى من هذا الشكل ونتيجته كما تقدم جزئية موجبة ممكنة عامة فنتيجة هذا القياس من الافتراض كذلك والقياس الثانى يتألف من هذه النتيجة ومن عكس المقدمة الثانية من الافتراض وهى موجبة كلية تنعكس الى جزئية والقياس لا يتألف من جزئيتين

(٢) وأما فيما يرجع اليه بعكسين الخ كالضرب الرابع من هذا الشكل وهو يتألف من موجبتين والكبرى جزئية ويرد الى الاول بعكس الكبرى وجعلها صغرى ثم تعكس النتيجة والفرض أن المقدمتين ممكنتان فلو كانت نتيجة الاول ممكنة حقيقية أى خاصة وكان من اللازم عكسها حتى تكون نتيجة لقياسنا من الثالث لكان عكسها ممكنة عامة تشمل الضرورة وهى غير المطلوب لان المطلوب ممكنة حقيقية أما الافتراض فهو أن تفرض بعض ب الذى هو د فى الكبرى طائفة معينة وليكن ا فكل ا ب وكل ا د تنضم الاولى على أنها صغرى الى صغرى قياسنا على أنها كبرى هكذا كل ا ب وكل ب ج لينتج كل ا ج وتضم هذه النتيجة صغرى الى ثانية الافتراض كبرى هكذا كل ا ج وكل ا د لينتج من أول الثالث بعض ج د وهو المطلوب وقياس الافتراض الذى أنتج هذه النتيجة يبين بعكس الصغرى فيكون حكمه فى النتيجة حكم ما بين بذلك ونتيجته ممكنة خاصة كما ذكره (٣) هذا الاختلاط يريد به الاختلاط بين الممكن والمطلق سواء كان المطلق وجوديا وهو ما جاء فى قوله وان اختلط مع الوجودى أو كان عاما وهو قوله وان اختلط مع المطلق (٤) فالنتيجة ممكنة أى خاصية ان كانت الكبرى وجودية أو عامية ان كانت الكبرى مطلقة عامة كما سبق فى اختلاط الممكن مع المطلق فى الشكل الاول

(الفصـــل الثـالث)

في القضايا الشرطية وأحكامها من الايجاب والسلب والحصر والاهمال وغير ذلك

قد بينا انقسام القضايا الى الحمليات والشرطيات وانقسام الشرطيات الى المتصلة والمنفصلة وكما أن من الحمليات ما يُصدَّق به بغير قياس ومنها ما يفتقر التصديق به الى القياس كذلك من الشرطيات ما هو كذلك والحمليات قد تنتج عن قياسات حملية وقياسات شرطية أيضا أما الشرطيات فلا تنتج الا عن الشرطية سواء كانت مقدماتها شرطية صرفة أو مخلوطة بحمليات فاذن ههنا قياسات شرطية لا بد من البحث عنها وعن شرائطها في النتاج

وقبل البحث عنها نعرف أحوال القضايا الشرطية في ذاتها وبساطتها وتركبها والحقيق منها وغير الحقيق وايجابها وسلبها وحصرها واهمالها مع الاشارة الى جهاتها وتناقضها وانعكاسها وقد أشرنا لك قبل هذا الى أن الشرطية تشارك الحملية في أن كل واحدة منهما قول جازم أي قضية يحكم فيها بنسبة شئ الى شئ لكن النسبة في الحملية أن الثاني فيها هو الاول وفي الشرطية ليس كذلك بل النسبة في المتصلة تسمى نسبة المتابعة وفي المنفصلة نسبة المعاندة وتأليف الحمليات انما هو من المفردات أو مما هو في حكم المفردات وأما تأليف الشرطيات فهو من المؤلفات تأليف القضايا لكنها خرجت عن كونها قضية بادخال حرف الشرط والجزاء والحرف الدال على الانفصال والعناد فيها فصارت جزء قضية اذا ارتبطت بها الاخرى حصل من مجموعهما قضية يمكن فيها التصديق والتكذيب

وهذه المؤلفات التي هي أجزاء الشرطيات قد تكون حمليات والمؤلف منها هي القضية الشرطية البسيطة وقد تكون أيضا شرطيات فلنعد أصنافها أما المتصلة فقد تكون مركبة من حمليتين كقولك ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وقد تكون مركبة من حملية وشرطية إما متصلة وإما منفصلة أما تركيبها من الحملية والمتصلة وليكن المقدم حمليا كقولك ان كانت الشمس علة النهار فكلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وليكن الثاني حمليا كقولك ان كانت كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فان الشمس علة النهار وأما تركيبها من الحملية والمنفصلة والحملي هو المقدم فمثل قولك ان كان هذا عددا فهو إما زوج وإما فرد ومثاله والحملي هو الثاني قولك ان كان هذا إما بياضا وإما سوادا فهو لون وقد تكون مركبة من متصلتين كقولك ان كان اذا كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فان لم يكن النهار موجودا لم تكن الشمس طالعة وقد تكون مركبة من منفصلتين كقولك ان كان الجسم إما ساكنا وإما متحركا فبعض الجواهر إما ساكن وإما متحرك وقد تكون مركبة من متصلة ومنفصلة وليكن المتصل مقدما كقولك ان كان كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فاما ان تكون الشمس طالعة وإما أن لا يكون النهار موجودا وليكن المتصل تاليا كقولك ان كان إما أن يكون هذا العدد زوجا وإما أن يكون فردا فان كان زوجا فليس بفرد

وللمنفصلة أيضا بازاء كل قسم من هذا قسم أما تركبها من الحمليتين فكقولك إما أن يكون هذا العدد زوجا وإما أن يكون فردا وتركبها من المتصلة والحملية كقولك إما ان يكون كلما كان نهار فالشمس طالعة وإما أن لا تكون الشمس علة النهار وتركبها من المنفصلة والحملية كقولك إما أن يكون هذا إما زوجا وإما فردا وإما أن لا يكون عددا وتركبها من المتصلتين كقولك إما ان يكون كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وإما أن يكون قد يكون اذا كانت الشمس طالعة فالنهار ليس بموجود وتركبها من المنفصلتين كقولك اما أن تكون هذه الحمى اما صفراوية واما دموية واما أن تكون هذه الحمى

إما بلغمية وإما سوداوية وتركيبها من متصلة ومنفصلة كقولك إما أن يكون ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وإما أن يكون إما أن تكون الشمس طالعة وإما أن يكون النهار موجودا

واعلم أن المنفصل قد يكون ذا جزأين إما موجبين أو سالبين أو سالب وموجب وقد يكون ذا أجزاء كثيرة متناهية في الفعل والقوة كقولك اما أن يكون هذا العدد تاما أو زائدا أو ناقصا أو غير متناهية في القوة كقولك هذا العدد إما أن يكون اثنين أو ثلاثة أو أربعة وهلم جرا وهذه الاجزاء قد تكون سوالب وموجبات

وأما المتصل فلا يكون الا ذا جزأين مقدم وتال ولكن ربما كان المقدم قضايا كثيرة بالفعل أو بالقوة ومع ذلك تكون الجملة قضية واحدة كقولنا ان كان هذا الانسان به حمى لازمة وسعال يابس وضيق نفس ووجع ناخس ونبض منشاري فبه ذات الجنب وأما اذا وقعت هذه الكثرة في جانب التالي لم تكن القضية واحدة بل كانت قضايا كثيرة بالفعل كما إذا عكست هذه فقلت ان كان بهذا الانسان ذات الجنب فبه حمى وسعال يابس وضيق نفس ووجع ناخس ونبض منشاري فهذه ليست قضية واحدة بل قضايا كثيرة فان قولك ان كان مجنوبا فبه حمى كلام تام وكذلك لو قلت بدله فبه سعال يابس وكذلك غيره من الاجزاء

وأما الايجاب والسلب فيها فقد ذكرنا من قبل أن الايجاب في المتصل هو الدلالة على وجود لزوم التالي للمقدم واتصاله به ومتابعته اياه مثل قولك ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود والسلب فيه هو رفع هذا اللزوم والاتصال مثل قولك ليس اذا كانت الشمس طالعة فالسماء متغيمة(1) وليس السلب فيه أن يكون المقدم أو التالي سالبا فقد يكونان سالبين والقضية موجبة كقولك اذا لم تكن الشمس طالعة فليس النهار موجودا فقد حكمت بلزوم عدم النهار لعدم طلوع الشمس وكذلك الايجاب في المنفصل هو الدلالة على وجود المباينة والعناد بين القضيتين كقولنا هذا العدد إما أن يكون زوجا وإما أن يكون فردا فقد أوجبت انفصال احدى القضيتين عن الاخرى أي القضية القائلة "هذا العدد زوج" عن القائلة "هذا العدد فرد" والسلب فيه هو رفع هذا العناد بادخال حرف السلب على كل أجزاء القضية وبالجملة أن يكون واقعا قبل حرف الانفصال لا بعده كقولك ليس إما أن يكون الجسم أبيض أو متحركا فقد رفعت المباينة والانفصال بينهما فأما اذا لم يدخل حرف السلب على الكل بل على احدى القضيتين أو على كل واحدة منهما فالقضية موجبة كقولك إما أن لا يكون العدد زوجا وإما أن لا يكون فردا وكقولك إما أن لا يكتب زيد أو يحرك يده فانهما موجبتان وان اقترن حرف السلب بكل واحدة منهما في أحد المثالين وبواحدة منهما في المثال الآخر

وأما الحقيقي وغيره من كل قسم فالمتصل الحقيقي هو ما يقتضي وضع المقدم لذاته أن يتبعه التالي سواء كان علة له أو معلولا لا يفارقه أو مضايفا أو كانا معلولي علة واحدة وغير الحقيقي هو الذي يصدق الحكم فيه بالتالي مع صدق القول بالمقدم من غير أن يكون بينهما علاقة ما كما اذا قيل كلما كان الانسان ناطقا فالحمار ناهق فليس هذا حكما بمتابعة التالي للاول بسبب أن التالي من موجبات المقدم أو بينهما علاقة ما ظاهرة لنا أو خفية علينا بل على سبيل الاتفاق والموافاة ومثل هذا لا فائدة فيه في العلوم فان الذهن اذا سبق فعلم وجود التالي ولم ينتقل اليه عن وضع الاول إما بديهيا أو بنظر فلا فائدة لوضع المقدم في انتقال الذهن منه الى التالي

---

(1) متغيمة يقال تغيمت كما يقال غامت وغيمت

والحقيقى لايشترط فى صدقه صدق أجزائه بل ربما كان جزآه كاذبين بل الشرط أنه اذا وضع الاول لزمه الثانى ومثال الصادق الكاذب الاجزاء قولك ان كانت الخمسة زوجا فهى منقسمة بمتساويين فهذه قضية صادقة يلزم التالى فيها المقدم مهما وُضع المقدم لكنه محال فى نفسه لا يتصوّر وجوده فلو أمكن وجوده وتصور فى نفسه للزمه التالى

وأما المنفصل الحقيقى فهو ما يراد فيه بإما أن الامر لا يخلو عن أحد الاقسام ولا تجتمع فيه ففيه المنع من الخلو والمنع من الجمع كقولك إما أن يكون هذا العدد زوجا وإما أن يكون فردا ولا يتصور خلو العدد عنهما جميعا ولا يتصور اجتماعهما معا فيه ولا تليق لفظة لا يخلو على التحقيق الا بهذا القسم

وأما غير الحقيقى فقسمان (أحدهما) الذى يراد فيه بلفظة إما المنعُ من الاجتماع ولا يمنع الخلو كقولك فى جواب من يقول هذا الشئ حيوان شجر ليس كذلك بل إما أن يكون حيوانا وإما أن يكون شجرا أى هذان لا يجتمعان فيه وليس المراد به أن الشئ لا يخلو منهما فانه قد يخلو منهما كالجماد فانه ليس بحيوان ولا شجر والقسم الآخر هو الذى يراد بلفظة إما فيه المنع من الخلو لا المنع من الجمع مثل قولك حين يقال هذا الشئ نبات حيوان إما أن لا يكون نباتا وإما أن لا يكون حيوانا أى إما أن لا يكون نباتا فتكون كاذبا اذا قلت انه نبات وإما أن لا يكون حيوانا فتكون كاذبا اذا قلت انه حيوان ولا يخلو الشئ عنهما جميعا أى عن عدم النباتية وعدم الحيوانية وان كانا قد يجتمعان بأن يكون جمادا فيجتمع فيه العدمان معا ومن هذا القبيل كل منفصل ذكر فيه قسم ولازم نقيضه اذا كان ذلك اللازم أعم من النقيض كما اذا قلت إما أن يكون زيد فى البحر وإما أن لا يغرق فقولنا لا يغرق لازم لقولنا لا يكون فى البحر وهو نقيض للقسم المورد فى الانفصال لكن هذا اللازم أعم من هذا النقيض فان من يكون فى البحر قد لا يغرق أيضا فالاجتماع غير ممنوع فى مثل هذا الانفصال بل الخلو عن القسمين هو الممنوع ولا يتصور خلو الشئ عن الكون فى البحر وعن عدم الغرق ولكن قد يجتمعان بأن يكون فى البحر ولا يغرق ولفظة لا يخلو لا تليق بالقسمين جميعا فان معنى قولنا لا يخلو الشئ عن كذا وكذا أى أيهما لم يكن كان الآخر وهذا غير موجود فى الاول من هذين القسمين وأيهما[1] كان لم يكن الآخر وهذا غير موجود فى الثانى منهما

وأما الحصر والاهمال فى الشرطيات فليس كليتها أن يكون المقدم أو التالى كليا بل الكلية فى المتصلات أن يكون الاتصال كليا أى محكوما به على كل اشتراط ووضع فرض للمقدم وفى الانفصال كذلك ينبغى أن يكون الانفصال كليا أى محكوما بانفصال كل من الجزأين عن الآخر عند كل حال ووضع واشتراط فرض له

واللفظ الدال على الايجاب الكلى المتصل هو قولنا كلما كان كذا كان كذا والدال على الايجاب الكلى المنفصل قولنا دائما إما أن يكون كذا وإما أن يكون كذا والدال على السلب الكلى المتصل قولنا ليس البتة اذا كان كذا كان كذا وهو المستعمل أيضا للسلب الكلى المنفصل

وأما الجزئية فهى أن يكون الحكم على بعض أوضاع المقدم وبعض الاحوال والاشتراطات وان كان المقدم والتالى كليين واللفظ الدال على الايجاب الجزئى المتصل قد يكون اذا كان كذا كان كذا وكذلك هو الدال على الايجاب الجزئى المنفصل والدال على السلب الجزئى المتصل ليس كلما وعلى السلب الجزئى المنفصل ليس دائما

وأما الاهمال فهو أن يحكم بالاتصال والانفصال من غير تعرض لبيان الكلية والجزئية مثل قولنا ان

---

(1) وأيهما كان لم يكن الآخر من تمة معنى لفظة لا يخلو

كان كذا كان كذا وإذا كان كذا كان كذا وإما أن يكون كذا وإما أن يكون كذا وليس إذا كان كذا كان كذا أو ليس إما أن يكون كذا وإما أن يكون كذا

واعلم أنه قد تستعمل قضايا متصلة ومنفصلة محرّفة عن ظاهرها مثل قولك لا يكون ا ب ويكـ(١)ـون ج د وهي من المنفصلات في قوة قولك إما أن لا يكون ا ب وإما أن لا يكون ج د ومن المتصلات في قوة قولك إن كان ا ب فلا يكون ج د وكذلك تقول لا يكون ج د أو يكـ(٢)ـون ا ب وهي من المنفصلات في قوة قولك إما أن لا يكون ج د وإما أن لا يكون ا ب ومن المتصلات في قوة قولك كلما كان ج د فـ(ا ب) وقريب من هذا قولنا لـ(٣)ـيس يكون ج د إلا و ا ب فهاتان الصيغتان تفيدان الحصر الكلي

وقد تستعمل صيغة لمّا فلا تقتصر دلالتها على اللزوم والاتصال فقط بل تدل على تسليم التالي ووضعه لازمًا من تسليم المقدم ووضعه وعلى عكسه صيغة لو فإنها تدل على تسليم عدم التالي ووضعه لازمًا من تسليم عدم المقدم

وأما الجهات فإذا أردت اعتبارها في هذه القضايا في المتصلات أولى والجهة هي جهة الاتصال لا جهة أجزاء القضية كما كان في الإيجاب والسلب والكلية والجزئية فالمتصلة الكلية الضرورية هي أن يكون الاتصال فيها دائمًا مع أيّ وضع كان للمقدم سواء كان اتصال موافقة أو اتصال لزوم كقولنا كلما كان الشيء إنسانًا فهو حيوان وأما الوجودية الكلية اللزومية التي لا ضرورة فيها فهي التي يوجد فيها اللزوم مع كل وضع إلا أنه لا يدوم مع دوام الوضع كقولهم كلما كان هذا إنسانًا فهو متنفس أو كلما طلعت الشمس فهي توافي السمت وأما الاتفاقية فجهتها الضرورة فيما فيه دوام التالي مع دوام المقدم وأما الوجودية الاتفاقية التي لا تدوم دوام الوضع ومـ(٤)ـع ذلك توجد مع كل وضع فربما توجد لأنه إذا لم يكن لزوم ولا دوام فيكون مثل هذا عروضًا اتفاقيًا فيهما فربما يعرض التالي الذي لا دوام له ولا لزوم بل يكون ممكنًا عروضه فإذن جهة الإمكان إنما هي في المتصلات الاتفاقية وجهة الوجود في اللزومية وجهة الضرورة فيهما جميعًا

وأما حال التناقض فيها فهو كما عرفته في الحمليات فقولنا كلما كان نقيضه « ليس كلما كان » ونقيض قولنا دائمًا إما وإما « ليس دائمًا » ونقيض ليس البتة « قد يكون » في المتصل والمنفصل

وليراع في التناقض اتحاد القضيتين في المقدم والتالي والجزء والكل والزمان والمكان والشرط والإضافة والقوة والفعل

(١) ويكون ج د كما تقول لا يهضم حقي وأنا حيّ وكما في الحديث لا يسرق السارق وهو مؤمن فهي هذا إما أن لا يهضم حقي فأبقى حيًا وإما أن لا أكون حيًا فليهضم بعد موتي وإما أن لا يسرق السارق فيكون مؤمنًا وإما أن لا يكون مؤمنًا إن سرق ولو جعلها المصنف في صورة مانعة الجمع لكان أجود كأن يقال الشخص إما سارق أو مؤمن وأنا إما مهضوم الحق وإما حيّ أي لا يجتمع هضم حقي وحياتي

(٢) أو يكون ا ب كما تقول لا يكون اللص في القرية أو يقبض عليه فهو في قوة كلما كان في البلد قبض عليه من المتصلات وفي قوة إما أن لا يكون في القرية وإما أن لا يقبض عليه من المنفصلات أي لا تخلو منفصلة من أحد السالبين لأنه إن خلا منهما كان في القرية وقبض عليه ولا منفصلة له في هذا وأرى من الصواب أن مثل هذا التأليف هو في معنى المتصلات لا غير لأن تحويله إلى المنفصل يخرجه إلى ما لا يكاد يفهم

(٣) ليس يكون ج د الخ يصح أن نمثل له بالمثال السابق بأن يقال لا يكون اللص في البلد إلا ويقبض عليه وتقول لا يكون الحاسد على حالة إلا وهو محنوط عليه وهذا كله في معنى الملازمة والاتصال وفي رده إلى الانفصال تكلف ظاهر

(٤) ومع ذلك توجد مع كل وضع كقولك كلما كان الفرس صاهلا كان زيد الكاتب متحرك الأصابع

وأما العكس أما في الاتصال فهو جعل التالي مقدما والمقدم تاليا مع حفظ الكيفية وبقاء الصدق والكذب بحاله فعكس السالب الكلي سالب كلي وعكس الموجب الكلي موجب جزئي وعكس الموجب الجزئي موجب جزئي ولا عكس للسالب الجزئي

وأما الانفصال فليس هناك مقدم وتال بالطبع بل كل واحد منهما يجوز أن يقدم ويؤخر والانفصال بحاله ولنقتصر من أحكام القضايا على هذا القدر

(الفصل الرابع)

في القياسات الشرطية من الاقترانات

والاقتران إما أن يقع بين متصلين أو منفصلين أو بين حملي ومتصل والشركة في المقدم أو في التالي أو بين حملي ومنفصل أو بين متصل ومنفصل ولسنا نؤثر استيفاء الكلام في هذه الاقترانات بأسرها فان منها ما هو بعيد عن الطبع لا يستبين انتاجه الا بكلفة شديدة ولا يليق بالمختصرات التعرض للامور الوحشية فلنقتصر على ما هو قريب من الطباع السليمة انتاجه فمن شاء الوقوف على جميع هذه الاقترانات ناتجها وعقيمها فليطلبه من كتب أفضل المتأخرين المستقل باستخراج أكثر أحكامها وتمييز الناتج عن العقيم منها دون من تقدمه وان أخر الله في الأجل فسنفرد لهذه الاقترانات كتابا جامعا للمألوف والغريب منه

فأما الاقتران بين المتصلين فالناتج منها ما تكون الشركة بين المقدمتين في جزء تام أي في مقدم أو تال وحينئذ تتألف منها اشكال ثلاثة كأشكال الحمليات لانه اما أن يكون المشترك فيه تالي احداهما مقدم الاخرى وهو الشكل الاول أو تالي المقدمتين جميعا وهو الشكل الثاني أو مقدمهما وهو الشكل الثالث ويجب أن يراعى ههنا أيضا شرائط الحمليات من ايجاب الصغرى وكلية الكبرى في الاول وكلية الكبرى وكون احداهما سالبة في الثاني وايجاب الصغرى وكون احداهما كلية في الثالث والنتيجة في جميعها شرطية والاول ينتج الكليين والجزئيين جميعا والثاني لا ينتج الا السالبة والثالث لا ينتج الا الجزئية وتشترك الثلاثة في أن لا قياس فيها عن جزئيتين ولا سالبتين ولا سالبة صغرى كبراها جزئية

ومثال الاول كلما كان ا ب فج د وكلما كان ج د فه ز ينتج كلما كان ا ب فه ز وعليك أن تعد ضروبه الباقية ومثال الثاني كلما كان ا ب فج د وليس البتة اذا كان ه ز فج د ينتج ليس البتة اذا كان ا ب فه ز وعد ضروبه الباقية بنفسك ومثال الثالث كلما كان ا ب فج د وكلما كان ا ب فه ز ينتج قد يكون اذا كان ج د فه ز وضروبه كضروب الحمليات

وأما الاقتران بين المنفصلات فلا يتألف بين الحقيقيتين منها قياس الا أن تكون الشركة في جزء غير تام وهو جزء تال أو مقدم والمطبوع ما كان على هيئة الشكل الاول وشرائط انتاجه أن تكون الصغرى موجبة كانت جزئية أو كلية ويكون الجزء المشترك فيه موجبا والكبرى كلية سالبة كانت أو موجبة ومثاله إما أن يكون هذا العدد زوجا وإما أن يكون فردا وكل زوج فهو إما زوج الزوج وإما زوج الفرد فقط وإما زوج الزوج والفرد ينتج أن هذا العدد إما فرد وإما زوج الزوج وإما زوج الفرد فقط وإما زوج الزوج والفرد

واما

وأما الاقتران الكائن بين المتصل والحملي فالقريب من الطبع منه هو أن يكون الاشتراك بين تالي المتصل والحملي لا بينه وبين المقدم ولنضع الحملي أيضاً أولاً مكان الكبرى فيتألف منهما أشكال ثلاثة

الاول أن يكون الاشتراك في محمول التالي وموضوع الحملي وشريطته في النتاج أن المتصلة ان كانت موجبة فيجب أن يكون التالي موجباً والحملي كلياً كالحال في الحمليات والنتيجة شرطية مقدمها مقدم المتصل وتاليها ما تكون نتيجة التالي والحملي لو انفردا مثاله ان كان ا ب فكل ج د وكل د ه ينتج ان كان ا ب فكل ج ه وعدّ ضروبه بنفسك

الثاني أن يكون الاشتراك في محمولي التالي والحملي وشرائطه ان كانت المتصلة موجبة كما قيل في الثاني من الحمليات من كلية الكبرى وكون الحملية أو التالي سالباً مثاله ان كان ا ب فلا شيء من ج د وكل ه د ينتج ان كان ا ب فلا شيء من ج ه

الثالث أن يكون الاشتراك في موضوعي التالي والحملي وشريطته ان كانت المتصلة موجبة كما قيل في الثالث من الحمليات من كون التالي موجباً وكون احداهما كلية مثاله ان كان ا ب فكل ج د وكل ج ه ينتج ان كان ا ب فبعض د ه وأما ان كانت سالبة فيحدث أشكال ثلاثة أخرى بعيدة عن الطبع لا نذكرها ولنضع الحملي مكان الصغرى فيحدث أيضاً أشكال ثلاثة والشرائط فيها ان كانت المتصلة موجبة ما ذكرناه وان كانت سالبة فهي من جملة ما لا نذكره

الاول كل ج ب وان كان ه ز فكل ب ا ينتج ان كان ه ز فكل ج ا

الثاني كل ج ب وان كان ه ز فلا شيء من ا ب ينتج ان كان ه ز فلا شيء من ج ا

الثالث كل ج ب وان كان ه ز فكل ج ا ينتج ان كان ه ز فبعض ب ا

وأما الاقتران بين المنفصل والحملي فان كانت الحملية صغرى كان القريب من الطبع ما هو على منهاج الشكل الاول وهو أن تكون الحملية موجبة ومحمولها موضوع أجزاء الانفصال كله وتكون المنفصلة كلية ومثاله كل متحرك جسم وكل جسم إما نبات أو جماد أو حيوان فكل متحرك إما نبات أو جماد أو حيوان وقد ينتج منه على منهاج الثالث أما على منهاج الثاني فلا ينتج

وان كانت الحملية كبرى فاما أن تكون قضية واحدة أو قضايا وان كانت قضايا فاما أن تكون مشتركة في محمول واحد أو لا تكون بل لكل واحدة منها محمول على حياله والقريب من الطبع أن يكون الاقتران مع حمليات بعدد أجزاء الانفصال ويجب أن تكون مشتركة في محمول واحد وتكون على منهاج الشكل الاول وتكون المنفصلة أجزاؤها موجبة والحمليات كليات وتكون أجزاء الانفصال مشتركة في حد هو الموضوع ولكل حملي اشتراك مع أجزاء الانفصال في جزء فالنتيجة حملية وهذا هو الاستقراء التام وستعرف الاستقراء بعد هذا وأفضل المتأخرين يسمى هذا الاقتران القياس المقسم ومثاله كل متحرك إما أن يكون حيواناً و إما أن يكون نباتاً و إما أن يكون جماداً وكل حيوان جسم وكل جماد جسم وكل نبات جسم فكل متحرك جسم

وقد يكون منه ع[1] لى سبيل الشكل الثاني والشرط بين أجزائه وأجزاء الحمليات ما هو الشرط بين الحمليين في الثاني ولا يكون ع[2] لى سبيل الشكل الثالث الا أن تكون المنفصلة موجبة وأن تكون

(١) على سبيل الشكل الثاني فتقول في المثال بعد المنفصلة ولا شيء من العقل بحيوان ولا شيء من العقل بنبات ولا شيء منه بجماد وينتج لا شيء من المتحرك بعقل

(٢) على سبيل الشكل الثالث كما يقال اما أن يكون العامة غافلين و إما أن يكون أولياؤهم غافلين و إما أن يكون رؤساء دينهم غافلين والعامة مذنبون في غفلتهم وأولياؤهم مذنبون في غفلتهم ورؤساء دينهم مذنبون في غفلتهم ينتج بعض الغافلين مذنبون في غفلتهم

الشركة فى كلى أعنى أن يكون فى أجزاء الانفصال أو أجزاء الحمليات كلى يكون مشاركا لكلى أو جزئى من قرينه

وان كانت الحمليات الكثيرة لا تشترك فى محمول واحد فالشرائط بعينها ما ذكرناه غير أن النتيجة منفصلة بمعنى عدم الخلو لا عدم الاجتماع وموضوعها[1] موضوع المنفصلة ومحمولات الانفصال هى محمولات الحمليات مثاله كل عدد إما زوج وإما فرد وكل زوج منقسم بمتساويين وكل فرد لا ينقسم بمتساويين فكل عدد إما منقسم بمتساويين أو غير منقسم بمتساويين وان كانت الحملية واحدة فالنتيجة أيضا منفصلة بمعنى عدم الخلو وأجزاؤها أجزاء المنفصلة التى هى جزء القياس لكن محمول الحملية بدل موضوعها[2]

وأما الاقتران بين متصل ومنفصل فهو إما فى جزء تام وينبغى أن تكون المتصلة صغرى والمنفصلة كبرى والمنفصلة موجبة واحداهما لا محالة كلية ومالم تكونا كليتين لم تكن النتيجة كلية فيجوز أن يقال انه ينتج متصلة ويجوز أن يقال انه ينتج منفصلة مثاله ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وإما أن يكون النهار موجودا وإما أن يكون الليل موجودا ينتج على وجهين إما متصلة هكذا فان كانت الشمس طالعة فليس الليل موجودا أو منفصلة هكذا إما أن تكون الشمس طالعة وإما أن يكون الليل موجودا وإما فى جزء غير تام ويجب فى الطبيعى منه أن يكون محمول التالى موضوعا فى أجزاء الانفصال والتالى كليا موجبا ينتج الانفصال على الباقى من التالى وتكون النتيجة متصلة منفصلة التالى مثاله ان كان هذا الشئ كثيرا فهو ذو عدد وكل ذى عدد فاما زوج وإما فرد ينتج انه ان كان هذا الشئ كثيرا فاما زوج وإما فرد

واعلم أن كل اقتران أمكن بين حملية وشرطية فان مثاله يمكن بين متصلة وبين تلك الشرطية بشرط أن يكون ذلك الجزء الشرطى متصلا فتثبت المشاركة بين هذه المقدمة المتصلة وبين ذلك الجزء المتصل إما فى المقدم أو التالى وهذا القدر من الاقترانات الشرطية كاف فى هذا الكتاب

وربما اعترض فيقال لا حاجة الى هذه الاقيسة الشرطية فان القضايا الشرطية وان لم تكن كلها بينة مستغنية عن القياس لكن يمكن ردها الى الحمليات بأن يقال فى المتصلة ج د لازم ا ب وفى المنفصلة معانده والاكتفاء فى بيانها بالاقيسة الحملية فجوابه أنا لو كنا نخفف عن أنفسنا فى صناعة المنطق مؤنة تكثير القياسات الناتجة لمطلوب واحد لسبب الاكتفاء بما يقوم مقامها لاكتفينا بالشكل الاول الناتج للمطالب الاربعة بل لاكتفينا بالناتج للموجب منه أو السالب اذ الموجبات يمكن ردها الى السوالب والسوالب الى الموجبات المعدولة لكن لم نكتف بل أعددنا لكل مطلوب ما يمكن أن يكون طريقا اليه وفاء بكمال الصناعة وكفاء عن تغيير القضايا عن نظمها الطبيعى فما بالنا نؤثر ههنا الاختصار والجمود على طريق واحد ربما لم يكن استعماله الا بتكلف تغيير القضايا عن وضعها المطبوع مع أن مقصودنا أن نمهد طريقا الى نتائج الشرطيات من حيث هى شرطية والاقيسة الحملية لا تنتج ذلك وأكثر المطالب الهندسية شرطى فبان بهذا فساد هذا الاعتراض

---

(١) وموضوعها أى موضوع النتيجة هو موضوع المنفصلة ومحمولات الانفصال أى فى النتيجة هى محمولات الحمليات فى القياس

(٢) بدل موضوعها فتقول فى القياس كل عدد إما زوج وإما فرد وكل زوج ينقسم بمتساويين والنتيجة كل عدد إما فرد وإما منقسم بمتساويين فقد حذفت موضوع الحملية وهو الزوج من المنفصلة التى هى النتيجة وأتيت بمحمول الحملية مكانه فيها

(الفصل الخامس)

في القياسات الاستثنائية

واذ قد فرغنا من القياسات الاقترانية حمليها وشرطيها فجدير بنا الاقبال على بيان الاستثنائيات وهي التي يوجد المطلوب أو نقيضه فيها بالفعل وهو مؤلف من مقدمتين احداهما شرطية لامحالة والاخرى استثنائية فيستثنى أحد جزأي الشرطية أو نقيضه فينتج الجزء الآخر أو نقيضه فان كان المستثنى من جزأي الشرطية حمليا كانت المقدمة الاستثنائية حملية وان كان شرطيا كانت شرطية والشرطية ان كانت متصلة لم ينتج فيها الا استثناء عين المقدم أو نقيض التالي أما استثناء نقيض المقدم أو عين التالي فغير ناتج وعين المقدم اذا استثنى ينتج عين التالي مثاله ان كان هذا انسانا فهو حيوان لكنه انسان فينتج أنه حيوان فان استثنيت نقيض المقدم وقلت لكنه ليس بانسان لم يلزم منه أنه حيوان أو ليس بحيوان واستثناء نقيض التالي ينتج نقيض المقدم مثاله لو قلت في مثالنا لكنه ليس بحيوان فيلزم منه أنه ليس بانسان فان استثنيت عين التالي وقلت لكنه حيوان لم يلزم منه أنه انسان أو ليس بانسان

وقد اعتقد بعضهم أن المقدم والتالي اذا كانا متلازمين ينعكس كل واحد منهما على الآخر باللزوم فينتج فيه استثناء نقيض المقدم وعين التالي والحق أن ذلك ليس نتيجة بحسب صورة القياس بل بحسب مادته واللازم بحسب الصورة هو ما يلزم منها بحيث لو جردناها عن المواد وأحضرناها الذهن قضى بلزوم أمر ما منها وما يلزم من مفهوم قولنا ان كان ا ب فج د هو أن ج د لابد منه عند وجود ا ب وأن ا ب لا يتصور وجوده دون ج د فأما أن ا ب لابد منه عند وجود ج د أو لا يتصور وجود ج د دون ا ب فليس واجبا من صورة المقدمة بل من مادة دون مادة ولو راعينا النتائج اللازمة بحسب المواد الخاصة لحكمنا في الشكل الثالث بأنه قد ينتج كليا ان كان المحمول فيه مساويا للموضوع وحكمنا في الثالث والرابع من الاول بكلية النتيجة اذا كان موضوع الصغرى مساويا للمحمول وحكمنا بانعكاس الكلي الموجب كليا أيضا في بعض المواد المتساوية الحمل والوضع لكن ذلك أمر خارج عن مفهوم القضايا والمقدمات من حيث صورها ولا التفات اليه

وأما ان كانت الشرطية منفصلة فلا يخلو إما أن تكون حقيقية وهي التي تمنع الخلو والاجتماع معا أو غير حقيقية والحقيقية إما أن تكون ذات جزأين فقط أو ذات أجزاء متناهية أو غير متناهية فان كانت ذات جزأين فاستثناء عين أيهما كان ينتج نقيض الآخر واستثناء نقيضه ينتج عين الآخر مثاله هذا العدد إما أن يكون زوجا أو فردا لكنه زوج فينتج أنه ليس بفرد لكنه فرد فليس بزوج لكنه ليس بزوج فهو فرد لكنه ليس بفرد فهو زوج وان كانت ذات أجزاء متناهية ينتج استثناء عين كل واحد نقيض البواقي أو منفصلة سالبة من البواقي مثاله كل عدد فهو إما زوج الزوج أو زوج الفرد أو زوج الزوج والفرد أو فرد أول أو فرد مركب لكنه زوج الزوج فينتج إما نقيض البواقي وهو انه ليس بزوج الفرد ولا زوج الزوج والفرد ولا فردا أول ولا مركبا أو منفصلة سالبة من البواقي وهي ليس العدد إما زوج الفرد أو زوج الزوج والفرد أو الفرد الاول أو المركب وان استثنيت نقيض واحد وقلت لكنه ليس بزوج الزوج فينتج أنه إما زوج الفرد أو زوج الزوج والفرد أو فرد أول أو فرد مركب

وان كانت الاجزاء غير متناهية فلا فائدة في استعمالها لان رفع الكل أو وضع الواحد لا يمكن ووضع

الواحد لرفع الكل لا يفيد لانه ان كان الغرض[1] هو ما وضع فوضعه ليس مستفادا من القياس وان كان الغرض ما رفع فذلك غير حاصل فى التصوّر

وأما الغير الحقيقية فان كانت مانعة الخلو فينتج استثناء النقيض فيهما عينَ الآخر ولا ينتج فيها استثناءُ العين مثاله إما أن يكون زيد فى البحر وإما أن لا يغرق لكنه ليس فى البحر فينتج أنه لا يغرق لكنه يغرق فينتج أنه فى البحر ونعنى بالبحر كل ماء مغرق ولو استثنيت عين واحد منهما لم تلزم منه نتيجة مثل أن تقول لكنه فى البحر فلا يلزم منه أن يغرق أو أن لا يغرق أو تقول لكنه لا يغرق فلا يلزم منه أنه فى البحر أو ليس فى البحر ومن هذه ما تستعمل محرّفة كقولك لا يكون زيد يغرق أو هو فى الماء وكذلك لا يكون زيد يغرق وهو ليس فى الماء فما[2] يكون فيه الجزآن كجزأى الاصل فينتج فيه استثناءُ نقيض أيهما كان عينَ الآخر وما أحد[3] جزأيه فقط كجزء الاصل فينتج فيه استثناء نقيض الجزء الموافق لجزء الاصل نقيض المخالف واستثناء عين الجزء المخالف عين الموافق وكذلك ان كانت المنفصلة عن سالبتين فحكم النتاج فيها وفى محرفتها الموافقة للاصل فى الجزأين والموافقة له فى أحدهما فقط هو ما ذكرناه والمثال فيه قولك إما أن لا يكون هذا نباتا وإما أن لا يكون جمادا فتارةً تحرّفها الى قولك لا يكون هذا نباتا وهو جماد وتارة تحرّفها الى قولك لا يكون هذا نباتا ولا يكون جمادا فاستثناء نقيض أحد جزأى المحرّفة الثانية ينتج عين الآخر وأما فى أولاها فاستثناء نقيض[4] الجزء الموافق لجزء الاصل ينتج نقيض المخالف واستثناء عين المخالف ينتج عين الموافق واستنتاج عين الموافق من عين المخالف فى محرفات مانعة الخلو لم نره لأحد قبلنا ومن الله التوفيق

وان كانت مانعة الجمع أنتج فيها استثناءُ العين نقيضَ الآخر ولا ينتج استثناء نقيض شيأ كما اذا قلت إما أن يكون هذا العدد زائدا أو ناقصا لكنه زائد فيلزم أنه ليس بناقص أو ناقص فيلزم أنه ليس بزائد ولو قلت ليس بزائد أو ليس بناقص فلا يلزم منه انه ناقص أو زائد أو نقيضهما

واعلم أن القياسات المنفصلة انما تتم بالمتصلات أما المنفصلة الحقيقية وهى التى تدخلها لفظة لا يخلو

---

(١) ان كان الغرض هو ما وضع الخ أى ان كان المطلوب من القياس هو ما تضمنه من الاجزاء فما وضع منها ليس مستفادا من القياس لان ما يوضع هو الاستثنائية فيه فلا يصح أن تكون مطلوبة به فهى مستفادة لا من القياس بل هى إما بديهية أو معروفة من طريق أخرى وان كان الغرض من القياس هو رفع ما رفع فما رفع غير متناه وما لا يتناهى لا يحصل فى التصور حتى يتأتى ملاحظة رفعه بالتفصيل هذا تقرير ما قال المصنف والصحيح أن المنفصلة ذات الاجزاء الغير المتناهية لا وجود لها الا فى الفرض فلا يصح أن تكون جزء قياس فان مؤلف القياس لا بد أن يقف عند حد حتى يأتى بالمقدمة الثانية ومتى وقف انتهت الاجزاء ثم اذا جاز أن يؤلف قياس من مقدمة غير متناهية الاجزاء ومن استثنائية فليجز أن يكون الغرض رفع ما رفع لانه حاصل فى التصور اجمالا فاذا قلت هذا العدد إما ثلاثة أو أربعة الخ لكنه ثلاثة كانت النتيجة أنه ليس شيأ مما عدا الثلاثة

(٢) فما يكون فيه الجزآن كجزأى الاصل كما فى قولك لا يغرق زيد أو هو فى الماء فان لا يغرق أو لا يكون يغرق هو الجزء الثانى فى مانعة الخلو السابقة «وهو فى الماء» هو الجزء الاول فاذا رفعت لا يكون يغرق أى بأن غرق نتج الثانى وهو انه فى الماء واذا رفعت أنه فى الماء نتج الاول وهو لا يغرق

(٣) وما أحد جزأيه فقط كجزء الاصل كما فى قولك لا يغرق زيد وهو ليس فى الماء فالموافق هو «لا يغرق زيد» والمخالف هو «هو ليس فى الماء» فاذا استثنيت نقيض الموافق فقلت لكنه يغرق ينتج نقيض المخالف وهو انه فى الماء واذا استثنيت عين المخالف فقلت انه ليس فى الماء نتج عين الموافق وهو لا يغرق

(٤) نقيض الجزء الموافق الخ الجزء الموافق هو «لا يكون نباتا» ونقيضه انه نبات واستثناء هذا النقيض ينتج انه ليس بجماد وهو نقيض المخالف الذى هو «هو جماد» وقس البقية

فكأنك قلت فيها اذا لم يخل الامر عن هذا وهذا ولا يجتمعان فيه وليس أحدهما فهو الآخر أوهو أحدهما فليس الآخر وأما غير الحقيقية ففي كل واحد من قسميها اضمار اذا صرح به عادت الى متصلة ومنفصلة أما في مانعة الخلو فكأنك قلت إما أن يكون زيد في البحر وإما أن لا يكون فان لم يكن فيلزمه أن لا يغرق فاضمر فيها نقيض يكون وأورد لازمه بدله فاذا صرح بالنقيض عاد الى متصلة ومنفصلة وفي مانعة الجمع أيضا تقديره إما أن يكون نباتا وإما أن لا يكون فان لم يكن فيمـ(١)ـكن أن يكون جمادا

(الفصل السادس)

في القياسات المركبة

أما أنه لا يتم قياس الا من مقدمتين فلأن المطلوب يعلم بعدما هو مجهول بشيء غيره وذلك الشيء لا بد من أن تكون له نسبة الى المطلوب بسببها يحصل العلم وتلك النسبة إما أن تكون الى كلية المطلوب أو جزء جزء منه فان كانت الى كليته فانما تكون بان يلزم المطلوبُ وضعَ شيء أو رفعَه وهذا هو القياس الاستثنائي وان كانت النسبة الى جزء جزء من المطلوب فلا بد من أن تكون تلك النسبة بحيث توقع بين جزأي المطلوب نسبة هي المطلوبة في الحكم وانما يكون ذلك بأن يوجد شيء واحد جامع بين الطرفين بأن يوجد لاحدهما ويوجد الآخر له أو يسلب عنه أو يوجد لاحدهما ويسلب عن الآخر أو يوجد له الطرفان أو يوجد له أحدهما ويسلب عنه الآخر وهذه هي الاشكال الثلاثة الحملية المتممة من مقدمتين ويمكنك أن ترد هـ(٢)ـذا الاعتبار الى الشرطيات الاقترانية واذا انتظمت مقدمتان على إحدى هذه النسب المذكورة كفى ذلك في نتاج المطلوب

لكنه قد توجد مقدمات كثيرة فوق اثنتين مسوقة نحو مطلوب واحد فيظن أن ذلك قياس واحد وليس كذلك بل هي قياسات كثيرة سيقت لبيان مقدمتي القياس القريب من المطلوب أو ما فو(٣)قهما ومقدمتا القياس اذ لم تكونا بينتين بنفسهما احتاجتا أيضا الى قياس بنهما حسب انتاج المطلوب الاول وربما اختـ(٤)ـلط بهذه المقدمات المتناسقة الاستقراء والتمثيل أيضا وستعرفهما ومثل هذا يسمى القياس المركب

وقد يكون موصولا وقد يكون مفصولا أما الموصول فهو الذى لا تطوى فيه النتائج بل تذكر مرة بالفعل نتيجة ومرة مقدمة كقولك كل ب ج وكل ج د فكل ب د ثم تقول من رأس كل ب د وكل د ه فكل ب ه والمفصول هو الذى فصلت عنه النتائج فلم تذكر كقولك كل ب ج وكل ج د وكل د ه فكل ب ه .

---

(١) فيمكن أن يكون جمادا فالجماد أخص من النقيض المضمر وفرد من أفراده ولهذا لا يجتمع مع النبات

(٢) ترد هذا الاعتبار الخ أى يمكنك أن تجرى هذه الصور التى تقدمت فى الجامع بين طرفي المطلوب حتى تكون الاشكال الثلاثة فى الاقترانيات الشرطية كما جرى ذلك فى الحمليات

(٣) أو ما فوقهما أى فوق مقدمتى القياس القريب من المطلوب والمراد بما فوقهما ما يسبقهما من المقدمات التى يتألف منها القياس المؤدى الى كل منهما فقد تكون مقدمات القياس المستدل به على احدى مقدمتى القياس القريب نظرية فتحتاج الى البيان

(٤) اختلط بهذه المقدمات أى ربما وقع الاشتباه بين هذه المقدمات المتناسقة وبين الاستقراء والتمثيل مع وجود الفرق الظاهر بينها وبينهما كما ستعرفه فيما بعد

واعلم أن من المحدثين من أتى بقياس اعتقده زائدا على ما ذكرناه من الاقيسة البسيطة وليس كذلك بل هو قياس مما ذكرناه طويت فيه نتيجته وهو ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وان كان النهار موجودا فالأعشى يبصر والشمس طالعة فالاعشى يبصر لكن هذا انما يلزم من نتيجة حذفت ولم يصرح بها ويمكن تقدير حذف النتيجة على وجهين (احدهما) ما ذكره أفضل المتأخرين وهو ان النتيجة المحذوفة هي أن النهار موجود فكأنه استثنى مقدم المقدمة الاولى وهو أن الشمس طالعة وألزم منه أن النهار موجود ثم من وجود النهار يلزم لامحالة إبصار الاعشى واذا استعملت[1] المقدمة الاولى في القياس الاستثنائي فلا محالة تكون النتيجة المحذوفة ما ذكره (والوجه الآخر) ما تكلفناه وهو ان تستعمل المقدمتان جميعا القياس الاقتراني الشرطي المركب من مقدمتين متصلتين الاوسط فيه تالي إحداهما ومقدم الاخرى وهو الوجه الثاني وحينئذ تكون النتيجة المحذوفة ان كانت الشمس طالعة فالاعشى يبصر ثم اذا وضع أن الشمس طالعة لزم لامحالة أن الاعشى يبصر من غير تقدير حذف وجود النهار

(الفصل السابع)
في قياس الخلف

ومن جملة القياسات المركبة قياس الخلف وهو الذي يثبت صدقية المطلوب ببطلان نقيضه والحق لا يخرج عن الشيء ونقيضه فاذا بطل النقيض تعين المطلوب وهو مركب من قياسين أحدهما اقتراني والآخر استثنائي وصورته[2] « وليكن المطلوب ان كل ا ب » هي أنا نقول ان لم يكن كل ا ب فليس

(١) واذا استعملت المقدمة الاولى الخ حاصل ما قاله ان أفضل المتأخرين يجعل جملة «والشمس طالعة» استثناء لمقدم قولنا «ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود» فينتج منه «النهار موجود» ويجعل جملة «ان كان النهار موجودا فالاعشى يبصر» مقدمة بديهية علم وضع مقدمها من نتيجة القياس الاستثنائي السابق وهو «ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة فالنهار موجود» ومتى وضع مقدم هذه الشرطية أي «ان كان النهار موجودا فالاعشى يبصر» كانت النتيجة «الاعشى يبصر» وعلى هذا يكون هذا القياس قياسين استثنائيين أحدهما أنتج ان النهار موجود والآخر أنتج ان الاعشى يبصر اما على الوجه الآخر الذي قال المصنف انه تكلفه فالمتصلتان مقدمتان لقياس اقتراني شرطي من أول الشكل الاول هكذا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وكلما كان النهار موجودا فالاعشى يبصر ينتج «كلما كانت الشمس طالعة فالاعشى يبصر» وهذه هي النتيجة المحذوفة فتجعلها مقدمة لقياس استثنائي وتستثني مقدمها بجملة «الشمس طالعة» فينتج «الاعشى يبصر» وعلى هذا الوجه يكون التركيب من قياس اقتراني وآخر استثنائي ولا حاجة لتقدير ان النهار موجود على انه نتيجة محذوفة

(٢) وصورته الخ هذه الصورة على الترتيب الذي ذكره ليست ملتزمة في قياس الخلف والا لما أتى له التفصيل الآتي في قوله واعلم آن المطلوبات الاربعة الخ فانه صرح بأن نقيض المطلوب يصح أن يجعل كبرى في اقتراني الخلف حتى ينتج المحال من أي شكل من الاشكال سوى الاول في المطلوب الموجب الكلي وعلى الترتيب الذي ذكر في هذه الصورة يكون نقيض المطلوب دائما تاليا في صغرى الاقتراني الشرطي والمقدمة الصادقة كبرى في هذا القياس فيكون النقيض صغرى في التأليف دائما فلا يأتي التفصيل الذي يذكره

وانما قياس الخلف الحقيقي هو انه لو صدق النقيض لجاز أن يؤلف منه مع المقدمة الصادقة قياس من شكل كذا سواء كان النقيض صغرى أو كبرى ولو تألف هذا القياس لأنتج كذا ينتج لو صدق النقيض لكان كذا وهذا التالي هو النتيجة المحالة فيوضع نقيضها فينتج كذب المقدم وهو صدق النقيض فيثبت المطلوب ولنضرب لك مثلا في الاستدلال على المطلوب الكلي الموجب على انه نتيجة من أول الشكل الاول . تقول كل ب ج وكل ج ا ينتج كل ب ا وهو مطلوبنا فلو لم يصدق هذا المطلوب لصدق نقيضه وهو ليس كل ب ا وعندنا مقدمة صادقة في صغرى القياس

كل

كل ا ب وكل ج ب مقدمة صادقة معنا فيكون قياسا اقترانيا من مقدمة متصلة وحملية ينتج ان لم يكن كل ا ب فليس كل ا ج ثم تستعمل هذه النتيجة مقدمة فى قياس استثنائى وتستثنى نقيض تاليها فتقول ان لم يكن كل ا ب فليس كل ا ج لكن كل ا ج ينتج نقيض المقدم وهو ان كل ا ب وحاصله راجع الى أخذ نقيض المطلوب مع مقدمة صادقة على تأليف قياسى ينتج محالا يستدل به على كون النقيض محالا إذ لا يلزم المحال من المقدمة الصادقة ولا من التأليف الصحيح فتعين لزومه من نقيض المطلوب فهو المحال فنقيضه الذى هو المطلوب حق

واعلم أن المطلوبات الاربعة كلها الا الكلى الموجب يمكن أن تبين من كل شكل بالخلف أما الكلى الموجب فيبين من الشكلين الآخرين دون الاول وذلك لان نقيضه سالبة جزئية ولا يمكن أن تجعل صغرى الاول لانها سالبة ولا كبراه لانها جزئية لكن يمكن أن تجعل صغرى الثانى وكبرى الثالث

وأما الكلى السالب فيمكن أن يبين بالاشكال الثلاثة لان نقيضه جزئية موجبة ويمكن أن تجعل صغرى الاول والثانى وصغرى الثالث وكبراه أيضا

وأما الجزئية الموجبة فنقيضها سالبة كلية وتبين بالاشكال الثلاثة بأن تجعل كبرى الاول والثالث وصغرى الثانى وكبراه أيضا

وأما السالبة الجزئية فنقيضها موجبة كلية ولا خفاء بامكان جعلها صغرى وكبرى الاشكال الثلاثة

واعلم أن الخلف معا يمكن رده الى المستقيم بأن يؤخذ(١) نقيض التالى المحال ويقرن بالمقدمة الصادقة فينتج على الاستقامة المطلوب الاول ولا يجب أن يرتد عند الاستقامة الى الشكل المستعمل فى الخلف معا فان كان كليا موجبا فلا شك أن بيانه من طريق الخلف معا بالثانى والثالث فاذا ارتد منهما الى الاستقامة صار الشكل الاول

وأما الكلى السالب فبيانه من طريق الخلف معا ممكن بالاشكال الثلاثة لكن المقدمة الحقة ان كانت سالبة واستعملت على هيئة الشكل الاول أو الثالث فاذا ارتد الى الاستقامة منهما صار(٢) الشكل

وهى كل ب ج فيصح ان يؤلف منها ومن النقيض قياس من الشكل الثالث على أن يكون النقيض كبراه هكذا كل ب ج وليس كل ب ا لينتج من خامس الثالث ليس كل ج ا فلو صدق النقيض لصدق ليس كل ج ا لكن كل ج ا بحكم كبرى القياس الصادقة فلا يكون النقيض صادقا فيكون المطلوب صادقا اذ لا وسط بينهما ولذلك قال المصنف وحاصله راجع الى أخذ نقيض المطلوب مع مقدمة صادقة الخ أى بدون التزام لصورة معينة فى التأليف وايماء بتلك الصورة على أنها من قبيل المثال الذى لا يلتزم

(١) بأن يؤخذ نقيض التالى المحال الخ التالى المحال فى مثال المصنف هو ليس كل ا ج ونقيضه هو كل ا ج وهو الموضوع فى الاستثنائية فيجعل صغرى والمقدمة الصادقة كبرى هكذا كل ا ج وكل ج ب لينتج من أول الاول كل ا ب وهو المطلوب وقد كان القياس فى الخلف من الشكل الثانى وعند الرد الى المستقيم رجع الى الاول كما رأيت والتالى المحال يسمى أيضا بالنتيجة المحالة تسامحا لانه تال فى نتيجة اقترانى الخلف وتسمية المصنف لقياس الخلف بالخلف معا لانه خلف حصل بين نتيجة القياس الاقترانى الذى استعمل فى الدليل على فرض صدق النقيض و بين القضية الصادقة فقد تخالفا معا

(٢) صار الشكل الثانى الخ لنفرض أن المطلوب السالب الكلى لا شئ من ب ج والقضية الصادقة السالبة لا شئ من ج ا ثم نقول لو لم يصدق لا شئ من ب ج لصدق بعض ب ج ولا شئ من ج ا فلو لم يصدق لا شئ من ب ج لصدق بعض ب ليس ا وهو محال فان كل ب ا فاذا أردت ان ترد القياس الى المستقيم وقد كان من الشكل الاول كما ترى لعاد فى الاستقامة الى الثانى فانك تأخذ نقيض التالى المحال مع المقدمة الصادقة فتقول كل ب ا

الثانى وان استعملت على هيئة الثانى حصل الاول عند ارتداده الى الاستقامة وان كانت المقدمة الحقة موجبة فلا يمكن[(١)] استعمالها فى البيان الخلفى معا الا فى الاول والثالث فان استعملت كبرى فيهما فارتداده منهما عند الاستقامة الى الثانى وان استعملت صغرى فى الثالث ارتد عند الاستقامة الى الاول

وأما الجزئى الموجب فيمكن البيان الخلفى فيه بالاشكال الثلاثة فاذا ارتد الى الاستقامة صار[(٢)] الاول

ولا شئ من ج ا لينتج المطلوب وهو لا شئ من ب ج من أول الثانى هذا اذا استعملت السالبة الصادقة على هيئة الشكل الاول

فان استعملت على هيئة الشكل الثالث كما لو كان المطلوب لا شئ من ب ا والمقدمة الصادقة لا شئ من ب ج فقلت لو لم يصدق لا شئ من ب ا لصدق بعض ب ا ولا شئ من ب ج فلو لم يصدق لكان بعض ا ليس ج من سادس الثالث لكن هذا محال فان كل ا ج فلو أردت الرد الى المستقيم لرجعت من الثالث الى الثانى وقلت لا شئ من ب ج وكل ا ج لينتج من ثانى الثانى لا شئ من ب ا وهو المطلوب

وقد تستعمل على هيئة الشكل الثانى كما لو كان المطلوب لا شئ من ا ب والمقدمة الصادقة لا شئ من ج ب فتقول لو لم يصدق المطلوب لصدق بعض ا ب ولا شئ من ج ب فلو لم يصدق فبعض ا ليس ج وهو محال فان كل ا ج وعند الرد الى المستقيم ترجع الى الاول هكذا كل ا ج ولا شئ من ج ب فلا شئ من ا ب وهو المطلوب

(١) فلا يمكن استعمالها الا فى الاول والثالث وذلك لان الشكل الثانى لا بد فيه من تخالف المقدمتين فى الكيف كما هو معلوم ونقيض المطلوب السالب الكلى موجب جزئى فلا تستعمل الموجبة الصادقة معه فى الشكل الثانى وانما تستعمل فى الاول والثالث ولنفرض المطلوب لا شئ من ب ج والمقدمة الصادقة كل ج ا فنقول لو لم يصدق المطلوب فبعض ب ج وكل ج ا فلو لم يصدق فبعض ب ا من ثالث الاول والصادقة كبرى لكن هذا التالى محال فانه لا شئ من ب ا فلو رددته الى الاستقامة لرجعت الى الثانى وقلت لا شئ من ب ا وكل ج ا لينتج المطلوب وهو لا شئ من ب ج ولو فرضت الصادقة كل ب ا لجاءت فى الخلف كبرى فى الثالث هكذا لو لم يصدق المطلوب لكان بعض ب ج وكل ب ا فلو لم يصدق فبعض ج ا وهو محال اذ لا شئ من ج ا ويعود فى الاستقامة الى الثانى بجعل هذا النقيض السالب الكلى كبرى للصادقة الموجبة هكذا كل ب ا ولا شئ من ج ا فلا شئ من ب ج وهو المطلوب ويمكنك استعمال الصادقة الموجبة صغرى فى الثالث بان تقول كل ب ا وبعض ب ج «وهو نقيض المطلوب» لينتج من الثالث بعض ا ج «وهو المحال» ونقيضه لا شئ من ا ج فتضمه فى الاستقامة الى الصادقة فيعود الى الشكل الاول هكذا كل ب ا ولا شئ من ا ج فلا شئ من ب ج وهو المطلوب

ومما بينا تعلم أن معنى قوله ان الصادقة ان كانت سالبة استعملت على هيئة الشكل الاول أو الثانى أو الثالث الخ لا يلزم ان يكون أن جميع ذلك يجرى فى مطلوب واحد ومقدمة واحدة معينة الاطراف بل مراده ان السالب الكلى يبين بالاشكال الثلاثة على الوجوه التى ذكرها من حيث هو سالب كلى وحكمه فى الرد هو ما ذكره من حيث هو كذلك وان تغيرت الاطراف والقضايا الصادقة وعلى الطالب ان يستخرج بذهنه بقية الامثلة فيما يأتى

(٢) صار الاول ثالثا والثالث أولا الخ لنفرض المطلوب الجزئى الموجب بعض ب د والمقدمة الصادقة كل ج ب فلو لم يصدق المطلوب لصدق لا شئ من ب د فيجعل كبرى للصادقة فى الشكل الاول هكذا كل ج ب ولا شئ من ب د فينتج لا شئ من ج د وهو محال لان نقيضه وهو بعض ج د صادق فاذا رد الى الاستقامة كان من الثالث هكذا كل ج ب وبعض ج د فبعض ب د

ولو جعلت الصادقة بعض ب ج والمطلوب بعينه فلو لم يصدق صدق لا شئ من ب د فيجعل كبرى للجزئية الصادقة من الشكل الاول هكذا بعض ب ج ولا شئ من ب د لينتج من سادس الثالث بعض ج ليس د وهو المحال ونقيضه كل ج د فاذا رد الى الاستقامة كانت الصادقة صغرى لنقيض التالى المحال فى الشكل الاول هكذا بعض ب ج وكل ج د فينتج المطلوب وهو بعض ب د

ثانثاوالثالث أولا وفى الثانى ان استعملت المقدمة الصادقة كبرى ارتد الى الاول وان استعملت صغرى ارتد الى الثالث

وأما الجزئى السالب فيمكن بيانه الخلف بالاشكال الثلاثة والمقدمة الصادقة المضافة الى نقيضه يجوز أن تكون موجبة وسالبة فى الاول والثالث لكنها ان كانت موجبة واستعملت[1] كبرى فيهما ارتد عند الاستقامة منهما الى الثانى وان استعملت صغرى فيهما ارتد من الاول الى الثالث ومن الثالث الى الاول وان كانت سالبة ولا يمكن[2] استعمالها فيهما الا كبرى ارتد الى الثانى عند الاستقامة منهما وأما فى الثانى فلا يمكن أن يضاف الى نقيضه[3] الا السالب فان استعملت كبرى ارتد الى الاول وان استعملت صغرى ارتد الى الثالث وتقدر بما تدربت به مما سلف على امتحان ما قصصناه لك بنفسك

ولو جعلت الصادقة كل ج د وجعلتها فى الخلف كبرى لنقيض المطلوب فى الثانى هكذا لاشئ من ب د وكل ج د أنتج لاشئ من ب ج وهو المحال ففى الاستقامة يرجع الى الاول هكذا بعض ب ج وكل ج د فبعض ب د وهو المطلوب واذا عكست فجعلتها صغرى فى الثانى هكذا كل ج د ولاشئ من ب د أنتج لاشئ من ج ب وهو المحال ونقيضه بعض ج ب والصادقة كل ج د ينتج بعض ب د من الثالث وهو المطلوب

(١) واستعملت كبرى فيهما وتارة تكون الصادقة كلية وتارة تكون جزئية فان كانت كلية أمكن استعمالها كبرى الاول فى الخلف كما لو فرضت المطلوب بعض ب ليس د والصادقة كل د ج فنقيض المطلوب وهو كل ب د مع الصادقة كبرى ينتج من الاول كل ب ج وهو المحال ونقيضه بعض ب ليس ج فيجعل فى الاستقامة صغرى لقياس من الثانى والصادقة كبراه لينتج بعض ب ليس د وهو المطلوب وان كانت جزئية صلحت كبرى الثالث كما لو كانت «والمطلوب بعينه» بعض ب ج فتجعل كبرى لنقيض المطلوب وهو كل ب د فى قياس من الثالث لينتج بعض د ج وهو المحال ونقيضه لاشئ من د ج فيجعل كبرى للصادقة لينتج من الثانى بعض ب ليس د فقد رأيت ان الصادقة ان كانت كبرى فى الاول أو الثالث فى الخلف ارتد القياس عند الاستقامة الى الثانى وان استعملت فى الخلف صغرى فى الاول ارتد القياس عند الاستقامة الى الثالث كما لو فرضتها «والمطلوب بعينه» كل ج ب فانك تضمها صغرى الى نقيض المطلوب كبرى هكذا كل ج ب ولاشئ من ب د فينتج المحال من الاول وهو لاشئ من ج د فتجعله كبرى الصادقة لينتج من الثالث بعض ب ليس د وهو المطلوب فقد رجع القياس من الاول الى الثالث كما رأيت ولو فرضتها بعض ب ج ووضعتها صغرى لنقيض المطلوب لتنتج من الثالث بعض ج د وهو المحال ونقيضه لاشئ من ج د فيجعل كبرى الصادقة فينتج بعض ب ليس د وهو المطلوب فقد رجع القياس عند الاستقامة الى الاول وكان فى الخلف من الثالث

(٢) ولا يمكن استعمالها فيهما الا كبرى لاشتراط ايجاب الصغرى فيهما فان فرضت الصادقة «والمطلوب بعينه» بعض ب ليس ج وجعلتها كبرى لنقيض المطلوب هكذا كل ب د وليس بعض ب ج أنتج من الثالث بعض د ليس ج فاذا رد الى الاستقامة جعلت نقيض النتيجة المحالة وهو كل د ج كبرى الصادقة السالبة الجزئية فى الشكل الثانى لينتج المطلوب وهو بعض ب ليس د واذا فرضت الصادقة لاشئ من د ج «والمطلوب بعينه» وجعلتها كبرى لنقيض المطلوب فى الشكل الاول أنتج منه لاشئ من ب ج وهو النتيجة المحالة فاذا رددت القياس الى الاستقامة جعلت نقيضها وهو بعض ب ج صغرى الصادقة فى الشكل الثانى لينتج المطلوب فقد ارتد القياس من الاول والثالث الى الثانى

(٣) الى نقيضه أى نقيض المطلوب السالب الجزئى وذلك لاشتراط تخالف مقدمتى الثانى فى الايجاب والسلب ولنفرض السالبة الصادقة «والمطلوب بعينه» لاشئ من ج د ولنضعها كبرى لنقيض المطلوب هكذا كل ب د ولاشئ من ج د لينتج من الثانى لاشئ من ب ج وهو النتيجة المحالة ونقيضها بعض ب ج فتوضع فى الاستقامة صغرى مع الصادقة كبرى لينتج المطلوب من الشكل الاول فان فرضناها بعض ج ليس د «والمطلوب بعينه» وجعلناها صغرى لنقيض المطلوب هكذا بعض ج ليس د وكل ب د نتج من رابع الثانى بعض ج

(الفصـــل الثامن)

فى عكس القياس

واعـلم انه قـد يعرض للقياس عارض يسمى عكس القياس ولاجـل مشابهته الخلف معا أوردناه هنا وهو أن يؤخـذ مقابل النتيجة إما بالضد أو بالنقيض و يضاف الى احدى المقدمتين فينتج مقابل المقدمة الاخرى و يسـتعمل فى الجـدل احتيالا لمنع القياس الا أن أخذ المقابل بالتضاد والتناقض مختلف فى الاشـكال

ولنمثل له مثالا من الشـكل الاول وليكن القياس أن كل ا ب وكل ب ج فكل ا ج فان أخـذنا ضـدها وهو لاشىء من ا ج وقرناه بالكبرى وهى كل ب ج نتج لاشىء من ا ب فأبطل الصغرى بالتضاد وان أخـذنا نقيضها وهو ليس كل ا ج وأضـفنا اليها الكبرى ينتج ليس كل ا ب فأبطل الصـغرى بالتناقض وكل ذلك من الشـكل الثانى وان أضـفنا اليها الصغرى لم ينتج الا ابطال الكبرى بالتناقض لا بالتضاد لان التأليف يكون من الثالث والثـالث لا ينتج الا جزئية وضـد الكلية كلية لاجزئية

وان اعتبرت هذا فى ضروب المقاييس كـلها علمت أن انعكاس ضروب الاول ان أريد ابطال صغراه يكـ(١)ـون الى الثانى وان أريد ابطال كبراه يكون الى الثالث وانعـ(٢)ـكاس ضروب الثانى عند ابطال صغراه الى الاول وعند ابطال كبراه الى الثالث وانعـ(٣)ـكاس ضروب الثـالث عند ابطال صغراه الى الثانى وعند ابطال كبراه الى الاول

واذا عرفت عكس القياس لم يخف عليـك مشابهـة الخلف معا اياه لأنا نأخـذ فى الخلف معا نقيض المطلوب الذى هو النتيجة أخـيرا ونقرنه بمقـدمة صادقة و ينتج منه محال و يستدل به على أن نقيض المطلوب محال فالمطلوب اذن حق وهو عكس القياس بعينه الا أن العكس يكون بعـد قياس مفروغ

ليس ب وهو النتيجة المحالة ونقيضها كل ج ب فتجعله فى الرد صغرى للصادقة هكـذا كل ج ب وبعض ج ليس د فينتج من الثالث بعض ب ليس د وهو المطـلوب فترى القياس قد رجـع فى الصورة الاولى من الثانى الى الاول وفى الثانية من الثانى الى الثالث كما قال

(١) يكون الى الثانى الخ لان نقيض النتيجة أو ضدها ينضم الى الكبرى ومحمول نقيض النتيجة أو ضدها هو بعينه محمول الـكبرى فيكون الحد الاوسط المكرر محمولا فى المقدمتين عند تشـكيل عكس القياس فيكون التأليف من الشكل الثانى بخلاف ما اذا أريد ابطال الـكبرى فان موضوع نقيض النتيجة أو ضدها هو بعينه موضوع الصـغرى فى الشـكل الاول فعند تأليف العكس يتـكرر الموضوع فى المقدمتين فيكون من الشـكل الثالث

(٢) وانعكاس ضروب الثانى الخ حاصله انك اذا أردت اجراء عكس القياس فى نتيجة لضرب من الشـكل الثانى فانك تلاحظ عنـد قصدك الى ابطال الصـغرى أن محمول النتيجة الذى هو محمول نقيضها أو ضدها هو بعينه موضوع كبرى القياس الذى تريد معاكسته فتضع النقيض أو الضد صـغرى فى العكس والـكبرى كبرى فيكون التأليف من الشـكل الاول و ينتج ما يناقض الصغرى أو يضادها أما اذا أريد ابطال الـكبرى فيكون التأليف من الصغرى ونقيض النتيجة أو ضدها وموضوع الصغرى هو بعينه موضوع النقيض أو الضد فيكون القياس فى العكس من الثالث

(٣) وانعكاس ضروب الثالث الخ تعلم ان محمول نتيجة الثالث الذى هو محمول نقيضها أو ضدها هو بعينه محمول كبرى الثالث فاذا أريد ابطال الصغرى بضم النقيض أو الضد الى الـكبرى كان الاوسط محمولا فيهما فيكون التأليف من الثانى أما اذا أريد ابطال الـكبرى وذلك يكون بضم نقيض النتيجة أو ضدها الى الصغرى وموضوع النتيجة الذى هو موضوع النقيض كان محمولا فى الصغرى فاذا وضعت الصغرى فى القياس صـغرى فى العكس وضممت اليها نقيض النتيجة كان التأليف من الشـكل الاول

عن تأليفه والخلف(١) يكون مبتدأ لكن رد الخلف الى الاستقامة هو بعينه عكس القياس من غير فرق لان الخلف قياس معمول يؤخذ نقيض نتيجته الباطلة ويقرن بالصادقة فينتج نقيض المشكوك(٢) فيها المأخوذة على أنها صادقة في القياس

(الفصل التاسع)

في قياس الدور

قياس الدور هو أن تأخذ النتيجة وعكس احدى المقدمتين قياساً(٣) على نتاج المقدمة الاخرى فتارة(٤) تكون المقدمة مثبتة للنتيجة وتارة تكون النتيجة مثبتة للمقدمة وهذا أيضاً من جملة عوارض القياس ويستعمل احتيالا في الجدل عندما تكون احدى المقدمتين غير بينة فتغير(٥) المطلوب عن صورته اللفظية لتوهم شيأ آخر وتقرن به عكس المقدمة الاخرى من غير تغيير الكمية فينتج لا محالة المقدمة الاخرى

وانما يمكن ذلك على التحقيق اذا كانت الحدود في المقدمات متعاكسة متساوية ينعكس كل واحد منها على الآخر من غير تغيير الكمية مثل قولنا كل انسان متفكر وكل متفكر ضحاك فكل انسان ضحاك فتأخذ النتيجة مع عكس الكبرى لانتاج الصغرى مثل أن تقول كل انسان ضحاك وكل ضحاك متفكر فكل انسان متفكر وتأخذها مع عكس الصغرى لانتاج الكبرى مثل أن تقول كل متفكر انسان وكل انسان ضحاك فكل متفكر ضحاك

وأما ان كانت المقدمة الكبرى سالبة في الشكل الاول وأريد نتاج السالبة فقرن عكس المقدمة الموجبة بالنتيجة السالبة ينتج(٦) السالبة

---

(١) والخلف يكون مبتدأ أى قد يكون كذلك وكثيرا ما يكون بعد قياس مفروغ منه كما تقدم في الاستدلال على انتاج كثير من الضروب في بعض الاشكال أما عكس القياس فلا يكون البتة الا بعد قياس مفروغ منه

(٢) المشكوك فيها هى نقيض المطلوب الذى أخذ في الخلف على انه صادق ونقيض تلك المشكوك فيها هو المطلوب بعينه في الخلف ففى كل من الخلف والعكس قد أخذ نقيض النتيجة وضم الى مقدمة مفروضة الصدق لينتج التأليف نقيض قضية أخرى مفروضة الصدق أيضا الا أن النتيجة في الخلف عند الرد الى المستقيم هى المطلوب الذى يراد اثباته أما في العكس فالنتيجة هى ما يعاكس احدى مقدمتى القياس لمجرد الطعن فيه

(٣) قياسا على نتاج الخ أى قياسا يبرهن على نتاج الخ وفى لفظ قياس ما يشعر بمعنى الدلالة لهذا سهل عليه أن يعلق به حرف على

(٤) فتارة تكون المقدمة الخ يريد أن يبين وجه تسميته بقياس الدور وهو أنك جعلت المقدمة جزأ من القياس الموصل الى النتيجة فكانت المقدمة مثبتة للنتيجة ثم أخذت النتيجة مع عكس احدى المقدمتين لتستدل بها على اثبات المقدمة التى كانت جزأ من القياس الموصل اليها وهذا هو الدور بعينه وهذا الباب من الكتاب قليل الفائدة بل عديمها وانما حمل المصنف على الاتيان به كثرة استعماله في الجدل لذلك الوقت والنزاع محتدم بين الطوائف الاسلامية وكل يريد أن يفش الآخر ليسكته لا أن يقفه على الحقيقة فيقنعه

(٥) فتغير المطلوب عن صورته اللفظية يريد من ذلك تغيير وضعه في الترتيب اللفظى فبعد أن يكون تابعا للقياس على انه نتيجة له تعدل به الى أن يكون مقدمة مستقلة كأنها ثابتة بنفسها وهذا هو ما تريد أن توهمه ثم تقرن به عكس احدى المقدمتين الخ وأما الصورة التأليفية للمطلوب فانها لا تتغير بحال كما تراه في الامثلة

(٦) ينتج السالبة كما تقول كل انسان ناطق ولا شئ من الناطق بحجر فلا شئ من الانسان بحجر فتعكس الصغرى الى كل ناطق انسان وتضمها الى النتيجة وهى لا شئ من الانسان بحجر لينتج لا شئ من الناطق بحجر وهو كبرى القياس السالبة

وأما ان أريد نتاج[1] الموجبة فلا يمكن ذلك الا أن يكون المسلوب خاص السلب عن الموضوع فلا يسلب عن غيره بل يؤخذ لكل ما ليس موصوفا بالموضوع كما كان فى الايجاب خاص الايجاب على الموضوع فلا يوجب على غيره بل يسلب عن كل ما ليس موصوفا بالموضوع ومثال هذا السلب قولك لا شىء من الجوهر بعرض فان العرض خاص السلب عن الجوهر فيؤخذ لكل ما ليس بجوهر فيصح أن تقول كل ما ليس بجوهر فهو عرض واذا انعكس فصار لا شىء من العرض بجوهر صح أيضا أن تقول كل ما ليس بعرض فهو جوهر والسلب يمكن رده الى العدول فانك ان قلت لا شىء من ا ب صح أن تقول كل ما هو ا فليس ب فاذا استعملنا هذه الحيل صح نتاج الموجبة من النتيجة بعد ردها من السلب الى العدول وعكس السالبة العكس الذى ذكرناه ومثاله أن تقول كل انسان جوهر ولا شىء من الجوهر بعرض فلا شىء من الانسان بعرض فترد النتيجة الى العدول وتقول كل انسان فليس بعرض وتعكس السالبة العكس[2] الذى يخص هذا الموضع وهو كل ما ليس بعرض فهو جوهر ينتج ان كل انسان فهو جوهر

وأما[3] القياسات الناتجة للجزئى فبين أن الكبرى لا يمكن أن تنتج من النتيجة وعكس الصغرى لانهما جزئيتان وأما الصغرى فيمكن فى الموجبتين[4] نتاجها بالنتيجة وعكس الكبرى على كميتها وأما ان كانت الكبرى سالبة فلا يمكن نتاج الصغرى الا بالعكس الخاص بهذا الموضع ورد النتيجة من السلب الى العدول

وأما فى الشكل الثانى فيمكن نتاج الكبرى السالبة من[5] الكليتين بالنتيجة وعكس الصغرى ثم عكس النتيجة الثانية ولكن هذا لا يكون دورا عند أكثرهم لانه يحتاج الى عكس زائد وفى الحقيقة هو دور اذ الدور هو أن يبين الشىء بما يبين بالشىء سواء كان بعكس واحد أو أكثر ولا مشاحة معهم

---

(١) نتاج الموجبة أى الصغرى والمسئلة بعينها وهى أن الكبرى سالبة

(٢) العكس الذى يخص هذا الموضع قال ذلك لان هذا العكس ليس بالعكس المستوى وهذا ظاهر وانما هو شىء من العكس المعروف عند متأخرى المنطقيين بعكس النقيض المخالف وهو جعل نقيض الجزء الثانى فى الاصل أولا فى العكس وجعل عين الاول فى الاصل ثانيا فى العكس مع الاختلاف فى الكيف والاتفاق فى الصدق والسالبة الكلية فيه انما تنعكس جزئية موجبة كما تقول لا شىء من الحيوان بحجر فان عكسه بعض ما ليس بحجر حيوان ولا يصح كل ما ليس بحجر حيوان لكذبه كما هو ظاهر وانما كان العكس الى كلية صحيحا فى هذا الموضع لخصوص المادة التى شرحها المصنف وهى ان سلب العرض خاص عن الجوهر كما أن سلب الجوهر كذلك خاص عن العرض فيثبت كل منهما الى كل ما ليس بالآخر كما يسلب كل منهما عن الآخر فكل ما ليس بجوهر فهو عرض وكل ما ليس بعرض فهو جوهر وكل جوهر فهو ليس بعرض وكل عرض فهو ليس بجوهر

(٣) وأما القياسات الناتجة للجزئى الخ أى من بقية ضروب الشكل الاول

(٤) فى الموجبتين أى فيما اذا كان القياس المنتج للجزئى مركبا من موجبتين فيكون نتاج الصغرى من النتيجة الجزئية منضمة الى عكس الكبرى الموجبة كنفسها فى الكم كما تقول بعض الانسان حيوان وكل حيوان حساس فبعض الانسان حساس فتجعل هذا صغرى لعكس الكبرى على كميتها هكذا بعض الانسان حساس وكل حساس حيوان لينتج الصغرى وهى بعض الانسان حيوان والكلام عندما تكون الكبرى سالبة ظاهر مما سبق

(٥) من الكليتين أى اذا كانت السالبة الكبرى فى قياس من الشكل الثانى مؤلف من كليتين كقولنا كل انسان ناطق ولا شىء من الفرس بناطق ينتج لا شىء من الانسان بفرس فاذا عكست الصغرى الى كل ناطق انسان وضممتها الى النتيجة أنتج التأليف من الشكل الاول لا شىء من الناطق بفرس فاذا عكست هذه النتيجة كانت الكبرى بعينها

فى تخصيص اسم الدور بما يتم البيان فيه بعكس واحد . وان كانت السالبة صغرى فيمكن نتاجها بالنتيجة وعكس الكبرى من[1] الشكل الثانى بعينه وأما الموجبة فلا يمكن نتاجها بنحو نتاج السالبة ولكن ان كانت الموجبة صغرى وردّت النتيجة الى العدول وردت المقدمة السالبة الى لازم هذا السلب نتجت الموجبة من[2] غير حاجة الى العكس لكن القوم لا يسمون هذا دورا ومثاله كل ب ج ولا شئ من ا ج فلا شئ من ب ا فتأخذ النتيجة معدولة وهى كل ما هو ب فليس ا وتأخذ لازم المقدمة السالبة من حيث اختصاص السلب بموضوعها وهو كل ما ليس ا فهو ج ينتج كل ب ج وان كانت الموجبة كبرى أمكن نتاجها بعكس النتيجة العكس الخا[3]ص بهذا الموضع وأخذ لازم المقدمة وهو أيضا متنازع فى تسميته دورا وان كانت الصغرى جزئية فلا يمكن أن تبين من عكسها ومن النتيجة الكبرى[4] البتة ولكن ان كانت سالبة أمكن[5] أن تبين هى من النتيجة وعكس الكبرى من الشكل الثانى وان كانت موجبة لم يمكن بيانها على النحو البسيط لانه لا قياس[6] عن سالبتين ولكن يبين على النحو الذى قلنا لا غير

وأما الشكل الثالث فلا يمكن أن يبين فيه كلية البتة لان النتيجة الجزئية مع عكس مقدمة كيف كانت لا تنتج الا جزئية وأما الجزئية فان كانت كبرى والنتيجة موجبة أمكن بيانها من الثالث أيضا باضافة عكس الصغرى الى النتيجة كليا[7] وان كانت صغرى[8] أمكن نتاجها بعكس الكبرى مع

---

(١) من الشكل الثانى بعينه مثاله لا شئ من الانسان بفرس وكل صاهل فرس فلا شئ من الانسان بصاهل ثم تعكس الكبرى كنفسها الى كل فرس صاهل وتجعل هذا العكس كبرى للنتيجة السابقة فينتج التأليف من الثانى نفس الصغرى

(٢) من غير حاجة الى العكس أى ان لازم السالبة ينتج مع النتيجة نفس الصغرى الموجبة بدون حاجة الى عكس ذلك اللازم كما ترا فى مثاله وانما لم يسمه القوم دورا لاشتراطهم فيه أن يكون التأليف مشتملا على عكس احدى المقدمتين كما سبق فى أول الباب

(٣) الخاص بهذا الموضع ولا يشترط فيه أيضا أن يكون على طريقة عكس النقيض المخالف ولا فى الصورة وغاية ما يشترط فيه أن يكون كل من الموضوع والمحمول بحيث يسلب من جميع أفراد الآخر ويثبت لكل ما عدا الآخر كالجوهر والعرض ومثال ما نحن بصدده لا شئ من العرض يقوم بنفسه وكل جوهر يقوم بنفسه فلا شئ من العرض بجوهر فتعكس هذه النتيجة ذلك العكس الخاص الى كل جوهر فهو ليس بعرض وتضم اليه لازم المقدمة السالبة وهو كل ما ليس بعرض يقوم بنفسه فينتج الكبرى الموجبة وهى كل جوهر يقوم بنفسه

(٤) الكبرى نائب فاعل تبين وانما لم يمكن ذلك لان عكس الصغرى يكون جزئية والنتيجة جزئية ولا يتألف من جزئيتين قياس

(٥) أمكن أن تبين هى . أى الصغرى من النتيجة وعكس الكبرى من الشكل الثانى مثاله بعض الحيوان ليس بانسان وكل ناطق انسان فبعض الحيوان ليس بناطق فتجعل هذه النتيجة صغرى لكل انسان ناطق وهو عكس الكبرى لينتج الصغرى السالبة الجزئية

(٦) لا قياس عن سالبتين أى والنتيجة سالبة وكبرى القياس كذلك لان صغراه موجبة كما هو الفرض والنحو الذى قاله هو الرد الى الموجب وأخذ اللازم

(٧) كليا حال من عكس الصغرى وذلك كما يكون القياس كل انسان حيوان وبعض الانسان كاتب فبعض الحيوان كاتب فتعكس الصغرى على كميتها الى كل حيوان انسان وبعض الحيوان كاتب لينتج بعض الانسان كاتب وهو الكبرى المطلوبة بالعكس

(٨) وان كانت صغرى الخ كما لو كان القياس بعض الانسان كاتب وكل انسان حيوان فبعض الكاتب حيوان

النتيجة ثم عكس النتيجة الثانية والتأليف من الاول وهو كما قد علمت فى تسميته دورا لافتقاره الى عكسين لكنهم لم يضايقوا ههنا بل أعطوه اسم الدور وان اختلط موجب وسالب والم(٩) وجبة كلية أمكن نتائج السالبة بالنتيجة وعكس الصغرى الموجبة الكلية من الثالث أيضا فان كانت الكلية هى السالبة لم يمكن أن تنتج الصغرى الجزئية الموجبة من سالبتين الا أن تنعكس السالبة على النحو المذكور

(الفصل العاشر)

فى اكتساب المقدّمات

ليس بكل انتفاعنا بمعرفة القياس الصحيح من غير الصحيح الا أن نعلم كيفية طلبه واكتسابه اذا لم يكن حاضرا معدّا والامور منها جزئية شخصية ومنها كلية وقد بينا من قبل أن الشخصيات ليست محمولة بالحقيقة على شئ البتة بل الكليات هى المحمولات وسنبين فى فن البرهان أن هذه المحمولات كما تنتهى من تحت الى شخصيات لا تحمل على شئ فستنتهى من فوق الى محمولات لا يحمل عليها شئ أعم منها فتكون المحمولات اذن متناهية

فاذا أردت اكتساب القياس على مطلوب فضع حدّى المطلوب واطلب حد(١) كل واحد منهما وخاصته وما يحمل على كل واحد منهما من الاجناس وأجناسها والفصول وأجناسها وعوارضها وعوارض ما يحمل عليها وفيها وعوارض أجناسها وفصولها وعوارض عوارضها واطل(٢)ب أيضا موضوعات كل واحد من الحدين مما نسبة الحد اليه هذه النسب المذكورة وموضوعات موضوعاته هذا فى الايجاب

فتعكس الكبرى الى كل حيوان انسان وتجعلها كبرى للنتيجة فتنتج بعض الكاتب انسان وتنعكس الى بعض الانسان كاتب

(٩) والموجبة كلية كما لو كان القياس كل انسان حيوان و بعض الانسان ليس بكاتب فبعض الحيوان ليس بكاتب فتعكس الصغرى الى كل حيوان انسان وهى النتيجة تنتج من الثالث بعض الانسان ليس بكاتب اما ان كانت الكلية سالبة الخ أى لا يمكن ان تنتج الصغرى من عكسها وهى سالبة ومن النتيجة السالبة الا اذا ردت الكبرى الى موجبة معدولة الموضوع ثم أخذت الصغرى وهى النتيجة معدولة ثم عكست النتيجة مع ذلك كما تقول بعض العرض ضوء ولا شئ من العرض بجوهر فبعض الضوء ليس بجوهر وتقول فى الرد بعض الضوء هو ليس بجوهر وكل ما ليس بجوهر فهو عرض لينتج بعض الضوء عرض و ينعكس الى بعض العرض ضوء وهو الصغرى المطلوبة

(١) حد كل واحد منهما أى ما يشرح ماهيته و يحصل جميع ذاتياته عندك فتعرف بالحد ما يحمل عليه من الاجزاء الداخلة فيه وتحصل عندك من أحكامه الذاتية ما يمكنك ايراده عليه ان كان أحد الحدين موضوعا وما تتمكن به من الحكم به على غيره ان كان محمولا فان كفاك ذلك فى تكوين القياس بعد البحث عن موضوعات الثانى أى المحمول فيهما فان لم يكف أو لم تصل بك القدرة الى تحصيل الذاتيات للوصول الى مطلوبك فانصرف الى طلب الخواص لكل منهما فربما وصلت بعلم خاصة كل منهما بعد البحث من موضوع ما يكون محمولا الى تكوين القياس على مطلوبك فان لم يتسن لك مع ذلك تأليف القياس فاذهب الى ما يحمل على كل واحد من الحدين من الاجناس وأجناس الاجناس والفصول العالية وأجناس تلك الفصول ان كانت الفصول مركبة ولها أجناس كما فى النامى ان جعل فصلا وفرض مركبا من المغتذى والمتنفس بمعنى ما له قوة التحليل فان المغتذى يكون جنسا له والمتنفس فصلا ومجموعهما فصل النامى وهكذا تقول فى عوارض كل وعوارض ما يحمل على تلك العوارض وفيها أى فى ضمنها من أجزائها

(٢) واطلب أيضا موضوعات كل الخ لا يريد انك لا تطلب الموضوعات الا بعد ان تطلب جميع ما تقدم من المحمولات

واما

وأما فى السلب فاطلب ما يسلب عن حدّ ما منهما وتستغنى[1] بذلك عن طلب ما يسلب عنه الحد اذ لا فرق فى السلب بين ما يسلب وبين ما يسلب عنه اذ ينعكس كل واحد منهما على الآخر بلى فى الايجاب يتميز الموضوع الحقيقى عن المحمول ولا يغنى طلب اللاحق عن الملحوق ولكن اعتناؤك بالكليات من جملة هذا وليس المحمول الكلى هو ما يحمل بكليته على الموضوع بل ما يحمل على كل واحد من الموضوع وقد عرفت هذا من قبل

ولا يفيد اشتغالك بطلب شئ يحمل على الطرفين فان الموجبتين فى الشكل الثانى لا تنتجان وكذلك لا يفيد طلبك ما يسلب عنهما جميعا فان السالبتين فى الثانى كالموجبتين الا أن يجعل نظرك فى اختلاف

على كل من الحدين بل العمل فى الموضوعات مصاحب لكل نوع من الانواع السابقة للعمل فى المحمولات فانك اذا عرفت حد المحمول فى مطلوبك مثلا ووقفت على ما فيه من الذاتيات عطفت النظر الى ما يمكن أن يكون موضوعا له ثم الى موضوعات ذلك الموضوع لتعلم هل من جملة موضوعاته موضوع مطلوبك الذى عرفت حده أو خاصته أو من موضوعاته ما هو موضوع لمطلوبك أيضا فيتسنى لك تأليف القياس من الشكل الاول أو الثالث فان لم يمكنك ذلك ذهبت الى عمل آخر فى المحمول ثم فى الموضوع وهكذا

ولنفرض أنك تريد أن تستدل على ان كل ناطق فهو حيوان وليس منه ما هو عقل بالفعل فانك تعمد أولا الى تحديد الناطق فتحده بما له قوة التفكر والتفكر حركة النفس فى معلوماتها للوصول الى ما هو مجهول لها فاذن الناطق ما فيه مبدأ الحركة واستعداد قبول المعلومات ثم تعمد الى الحيوان فتحدده بانه الجسم النامى الحساس المتحرك بالارادة والحركة بالارادة أعم من أن تكون حركة حسية أو حركة عقلية والحس فيه معنى العلم ثم تنظر بعد ذلك فى موضوعات الحيوان بهذا المعنى فاذا مررت على الانسان منها ووجدته موضوعا للحيوان بحثت عن موضوعات الانسان بعد تحديده ومعرفة أجزائه الحقيقية فعندما تجد فيه مبدأ النطق تحكم بأن موضوع مطلوبك من موضوعات الانسان فتعود من الناطق اليه وتقول كل ناطق انسان وكل انسان حيوان فكل ناطق حيوان وربما سبق النظر فى موضوعات المحمول تمام النظر فى حد الموضوع كما لو لم تفهم كمال الفهم معنى الناطق حتى انحدرت من الحيوان الى موضوعاته ومنها الانسان وعند البحث فى ذاتياته وصلت الى حقيقة معنى الناطق فعلمت بعد ذلك أنه من موضوعات الانسان الذى هو موضوع للحيوان الخ

فاذا لم يكن من قوتك الاهتداء الى الذاتيات أو لم يكفك ما سبق ذكره نظرت فى خواص الناطق التى تعلم لزومها له وعدم عروضها لغيره فاذا وجدت منها الضاحك وأنعمت النظر فى الضاحك فبدا لك أنه لا يكون الا حساسا فان الضحك أثر من آثار الاحساس ثم انثنيت الى الحيوان فوجدت الحس من فصوله أو خواصه على حسب ما يصل اليه فهمك ثم رجعت الى موضوعاته فرأيت أفراد الحساس كلها مندرجة تحت الحيوان والناطق من موضوعات الحساس فعند ذلك يمكنك تأليف القياس من كل ناطق حساس وكل حساس حيوان وعلى ذلك القياس فى طلب الاجناس وأجناس الاجناس والعوارض وأجناسها عند الحاجة الى شئ من ذلك

فاذا أردت الاستدلال على أن بعض العاقل جسم وليس جميعه مجردا عن المادة مثلا فانك تبحث فى معنى العاقل على النحو الذى سبق ثم فى معنى الجسم ثم فى موضوعاته فتجد الانسان موضوعا لكل من حدى مطلوبك فتقول كل انسان عاقل أو بعضه عاقل وكل انسان جسم فبعض العاقل جسم فان لم تجد معنى الجسم ووجدت خاصة من خواصه وهو ماله حيز وان لم تجد الانسان وجدت الكاتب وان لم تجد تمام معنى العاقل وجدت بعض عوارضه من التصرف فى كليات المعقولات حتى تتوصل منه الى أن من موضوعاته الكاتب والكاتب جسم لانه من ذوات الحيز ولو استقصينا فى التمثيل جميع ما ذكره المصنف لكتبنا كتابا فى كيفية تحصيل المقدمات وهو ليس من غرضنا وأقل تطرف فى العلوم يكفى للارشاد الى ما بقى

(١) وتستغنى بذلك الخ حاصل ما قاله أنك فى الايجاب كما تبحث عن أحوال محمول مطلوبك لتعلم منها النسبة بينه وبين موضوعك يلزمك البحث عن موضوعاته وما يحمل هو عليه وكذلك الحال فى موضوع المطلوب حتى يتيسر بذلك الوصول الى الوسط الذى يؤديك الى ايجاب أحد الحدين للآخر أما فى السلب فانك لا تحتاج الا الى البحث عما يسلب

الايجاب والسلب ضرورة واطلاقا وامكانا فينتج[1] حينئذ ما عرفته ولا تطلب أيضا أن محمول المطلوب

عن أحد الحدين وهو الحال التى يتحقق سلبها عنه ولست تحتاج الى البحث عن الموضوع الذى يسلب الحد عنه فان سلب شئ من شئ يكون للتنافى بين الوصفين فى ذاتيهما فينعكس السلب على نفسه وليكن كلامنا فى الكليات كما قال ولتكن عنايتك الخ حتى يتحقق ما قلناه من التعاكس لكن الايجاب لا يجرى على هذه الطريقة فليس كل بحث عن لاحق يؤدى الى أن ذلك اللاحق لشئ ثابت لما يوضع لذلك الشئ لتميز المحمول عن الموضوع الحقيقى فى الايجاب فان الاوصاف غير ملحوظة فيه بل الملحوظ هو الذوات فقوله فليس المحمول ما يحمل بكليته على الموضوع أى على عنوانه ووصفه أو مفهومه وخذ لذلك مثلا اذا طلبت أن تعلم أن الملك ليس بحيوان فانك تبحث فى أحوال الملك وخواصه فتجد من خاصته انه يخلق على حال واحدة فى جميع ماله من الكمال المقدر له ولا يتدرج من طور الى طور ليصل الى كماله لا فى الجسم ولا فى الادراك أو وجدت أنه غير مغتذ ثم تطلب ما يباين الحيوان ويسلب عنه فتجد أن جميع الحيوان مغتذ أو متدرج الى كماله بالنمو فتحكم بأن لا شئ من الحيوان بغير مغتذ أو بغير متدرج وتعلم أن غير المغتذى والحيوان أمران متنافيان فى ذاتيهما فلا شئ من أحدهما يصدق على ذات الآخر فعند ذلك ترى نفسك بالخيار بين أن تؤلف قياسك هكذا كل ملك فهو غير مغتذ ولا شئ من الحيوان بغير مغتذ أو لا شئ من الملك بمغتذ وكل حيوان مغتذ لينتج لا شئ من الملك بحيوان وأن تؤلفه هكذا كل ملك غير مغتذ ولا شئ من غير المغتذى بحيوان لينتج عين النتيجة من الشكل الاول

اما فى الايجاب فقد يعرض للمحمول ما لا يعرض لموضوعه فلا بد من البحث عن الموضوعات ونسبتها الى ما لحق المحمول ليعلم هل موضوع مطلوبنا منها أو يحمل هو على شئ منها مثلا لو أردت ان تعرف أن الناطق حيوان فنظرت فى حال الحيوان فلم تجد من خاصته الا أنه يعم كل حساس ولا يشمل غير الحساس ثم نظرت فى الناطق فوجدت من خاصته أنه انسان ثم فى الانسان فوجدت من أجناسه الحيوان فلا يكفيك هذا القدر فى تأليف قياس لانتاج المطلوب فانك لم تعلم من حال الحيوان الا خاصة تباين الناطق وهى مساواته للحساس وتلك خاصة ماهيته ومفهومه فلا تحمل على شئ من أنواعه ولا افراد أنواعه فلا تصلح وسطا وكذلك ما علمته من حال الناطق بمجرده لا يصلح وسطا الا ان مجرد كون الحيوان جنسا للانسان لا يكفى فى حمله على الناطق بل لا بد مع ما تقدم من البحث فى موضوعات الحيوان أى ذواته ونسبتها اليه ثم فى موضوعات تلك الموضوعات ونسبتها اليها حتى يعرف ما يصح أن يوضع له وما لا يصح فاذا عثرت من موضوعات الحيوان على ذوات الحساس فوجدت أنها توضع للحيوان لانه مساوله كما تبين لديك من العلم بخاصته مساواته للحساس ثم وجدت من حال الانسان الذى هو خاصة الناطق انه حساس أيضا ووجدت الانسان من موضوعات الحساس الذى هو من موضوعات الحيوان عرفت أنه يمكنك أن تقول كل ناطق انسان وكل انسان حيوان أو كل ناطق حساس وكل حساس حيوان فلا مندوحة عن طلب الموضوعات مع طلب أحوال المحمولات فى حالة الايجاب ولا حاجة اليها فى حالة السلب

(١) فينتج ما عرفته أى فى فصل المختلطات فقد قال فى اختلاط المطلق مع الضرورى من الشكل الثانى «وأما اذا كانت (أى المطلقة) وجودية ففى المشهور أن النتيجة تابعة السالبة المنعكسة والحق أن النتيجة ضرورية دائما لان د اذا كان موجبا لأحد الطرفين بالضرورة مسلوبا عن الآخر لا بالضرورة أو مسلوبا بالضرورة وموجبا لا بالضرورة أو موجبا لهما جميعا أو مسلوبا عنهما جميعا وكان لأحدهما بالضرورة وللآخر لا بالضرورة فبين طبيعتى الطرفين مباينة ضرورية ومن هذا تعلم ان السالبتين فى هذا الاختلاط تنتجان وكذلك الموجبتان ولكن بشرط أن تكون المطلقة وجودية » فقد رأيت ان الموجبتين أو السالبتين قد تنتجان فى الشكل الثانى عندما يكون القصد الى جهات القضيتين كما تقول فى السالبتين لا شئ من الانسان بمتنفس بالوجود ولا شئ من الحديد بمتنفس بالضرورة فان النتيجة لا شئ من الانسان بحديد فان معنى القضية الاولى انه قد يثبت للانسان التنفس أحيانا ومعنى الثانية انه يستحيل ثبوت التنفس للحديد فلو صح ثبوت الحديد للانسان للزم انقلاب المستحيل واقعا أو انقلاب الواقع مستحيلا وتقول فى الموجبتين كل قمر فهو مضئ بالوجود أى لا بالضرورة وقد يكون غير مضئ وكل شمس فهى مضيئة بالضرورة فلا شئ من القمر بشمس بالضرورة اذ لو كان شئ من الشمس قمرا للزم أن تكون الاضاءة ثابتة له بالضرورة ولا بالضرورة وهو محال ففى مثل هذه الحالة يلزمك البحث عن محمول واحد يثبت أو يسلب عن طرفى مطلوبك بجهتين متضادتين

هل يحمل على شئ مس[1]لوب عن موضوعه فان السالبة الصغرى لا تنتج فى الشكل الاول
فاذا استقصيت فى هذا البحث فان كان مطلوبك إيجابا كليا ووجدت فى محمولات موضوعه ما يوضع لمحموله تمّ قياسك وان كان المطلوب سالبا كليا ووجدت فى محمولات أحدهما ما يسلب عن الآخر تمّ القياس من الثانى ومن الاول أيضا لانع[2]كاس السالب الكلى وان كان المطلوب موجبا جزئيا ووجدت فى موضوعات أحدهما ما هو موضوع الآخر تمّ القياس من الثالث والاول جميعا ل[3]ما عرفته من العكس وان كان المطلوب سالبا جزئيا ووجدت فى موض[4]وعات أحدهما ما ليس موضوعا للآخر أو فى محمولات بعض أحدهما ما لا يحمل عليه الآخر أو فى مح[5]ولات أحدهما أو بعضه ما لا يحمل على الآخر أو على بعضه تمّ القياس من الاشكال الثلاثة

ويمكنك اكتساب الخلف معا أيضا من هذا الطريق فان نقيض المطلوب اذا عمل فيه ما عملناه فى نفس المطلوب تألف من النقيض ومن مقدمة صادقة قياس ناتج للمحال وكيف لا ينفع فى الخلف وكل خلف كما علمته يرجع الى المستقيم

وفى الاستثنائى ا[6]نما تكتسب الاستثنائية بهذا الطريق ان لم تكن بينة

---

(١) مسلوب عن موضوعه أى موضوع المطلوب

(٢) لانعكاس السالب الكلى أحيلك فى التمثيل على ما سبق من مثال لا شئ من الملك بحيوان

(٣) لما عرفته من العكس كما لو أردت أن تستدل على أن بعض الممكن موجود لتذهب منه الى الاستدلال على الواجب كما سلكنا فى رسالة التوحيد فانك تبحث فى حد الممكن ثم فى لوازمه فيتهيأ لك العلم بأنه ما لا وجود له من ذاته ثم تنظر فى الموجود وأنواعه وموضوعاته فتجد منها النبات مثلا وتجد من أحوال النبات الموجود أنه يوجد بعد أن لم يكن وينعدم بعد أن يكون ثم انك تجد ان ما يكون حاله كذلك فلا يمكن أن يكون وجوده من ذاته والا لكان وجوده لذاته فلا يسبقه العدم ولا يلحقه والا لزم سلب ما بالذات عنها وهذا هو معنى الممكن فيكون النبات موضوعا للممكن عند ذلك تكون قد وجدت من موضوعات الموجود ما هو موضوع للممكن فتقول كل نبات ممكن وكل نبات موجود فبعض الممكن موجود ولو عكست الصغرى فقلت بعض الممكن نبات وكل نبات موجود لكانت النتيجة بعينها والتأليف الاول من الثالث والثانى من الاول

(٤) فى موضوعات أحدهما ما ليس موضوعا للآخر كقولك حشو الحافظة بغير تعقل علم ولا شئ من ذلك الحشو بنافع فى الاستدلال على ان بعض العلم ليس بنافع فقد وجدت فى موضوع العلم ما ليس موضوعا للنافع والتأليف من الثالث ولو عكست الصغرى لكانت الصورة الثانية وهى أن فى محمولات بعض أحدهما ما لا يحمل عليه الآخر وذلك لان حشو الحافظة الذى يصير بعد العكس محمولا لبعض أحد الحدين وهو موضوع المطلوب لا يحمل عليه الحد الآخر وهو النافع الذى هو محمول المطلوب وكان التأليف من الشكل الاول هكذا بعض العلم حشو للحافظة بلا تعقل ولا شئ من ذلك الحشو بنافع فبعض العلم ليس بنافع

(٥) أو فى محمولات أحدهما الخ النسق الواضح للعبارة هكذا أو فى محمولات أحدهما ما لا يحمل على بعض الآخر أو فى محمولات بعض أحدهما ما لا يحمل على الآخر فقوله فى عبارته « على الآخر » مرتبط بقوله « أو بعضه » وقوله « أو على بعضه » مرتبط بقوله « أو فى محمولات أحدهما » وكل ذلك فى الشكل الثانى وهو لا ينتج السالب الجزئى الا اذا كان فى احدى مقدمتيه جزئية

ومثاله فى الصورة الاولى من ذ..كرنا أن تستدل على أن بعض الترفع ليس بكبرياء فتقول بعض الترفع ليس بغمط للحق وكل كبرياء فهو غمط للحق فبعض الترفع ليس بكبرياء فقد وجدت فى محمولات الكبرياء ما لا يحمل على بعض الترفع ومثال الثانى أن تستدل على ان بعض الخضوع ليس بكرامة فتقول بعض الخضوع ذل ولا شئ من الكرامة بذل فبعض الخضوع ليس بكرامة فقد وجدت فى محمولات الخضوع ما لا يحمل على الكرامة

(٦) انما تكتسب الاستثنائية بهذا الطريق أى طريق البحث فى المحمولات والموضوعات فانك تنظر فى محمول التالى وأحواله وهل من موضوعاته ما يصح ان يثبت هو له أو ينفى عنه وكذلك الكلام فى المقدم حتى اذا علمت

(الفصـــل الحادى عشر)

فى تحليل القياسات

و بعد أن علمنا صورة القياس وكيفية اكتسابه فلا بد من الاشارة الى كيفيـة تحليل ما ليس من الاقيسة على صورتها الحقيقيـة الى أشكالها وليس كل قياس يعطى الانسان أو يودع الكتب مميز المقدمتين والنتيجة بالفعل بل ربما كان مركبا مفصـ(١)ـولا أو محـ(٢)ـرفا عن ترتيبه الطبيعى أو مضمـ(٣)ـرا فيه شئ

ذلك تيسر لك إما الحكم بنقيض التالى ليبطل المقدم أو بنفس المقدم ليثبت التالى ان كانت الشرطية لزومية فان كانت منفصلة لم يختلف الطريق فى كيفية العلم بالاستثنائية

مثال ذلك أن تستدل على ان الخلق ليس بغريزى وان كان الاستعداد له غريزيا بأن تقول لو كان الخلق غريزيا لما صـدر عن صاحبه ما يخالف أثره باختياره البتة فانك تبحث فى صاحب الخلق وأحواله وفيما يصدر عنه من فعاله حتى تلاقى البخيل والجبان والشره ونحوهـم وتنسب تلك الفعال الى ملكاتهم على أنها آثارها   فاذا رأيت ان من أعمالهـم ما يخالف أثر ملكاتهم ولو فى جزء من أجزاء زمنهم بل ولو فى لحظة واحدة بأن رأيت البخيل أعطى والجبان خاطر بنفسـه والشره عف مهما كان السبب وعلمت أن ما بالغريزة لا يفارق ولا تصدر الاعمال على خلاف مقتضاه   حكمت بموجب المشاهدة ان صاحب الخلق يصدر عنه ما يخالف أثر خلقه فيكون اللازم فى اللزومية قد بطل فيبطل الملزوم وهو أن يكون الخلق طبيعيا وانما وصلت الى ذلك بقياس نظمه   البخلاء والجبناء أرباب ملكات وهم أو بعضهم تخالف فعالهـم الاختيارية آثار ملكاتهم فبعض ذوى الملكات تخالف فعالهم آثار ملكاتهم

ولا يخفى أن هذا الطريق فى تحصـيل الاستثنائيـة هو الطريق فى تحصـيل المطلوب فيما سبق فيكون الغـرض من المطلوب فى كلامه هو المقدمات اذا كانت غير بينـة فالمراد من اكتساب المقدمات تحصيلها بالدليـل كما يظهر من كلام المصنف فى الباب وقد يجرى العمل نفسه فى المطلوب بالذات وان كانت مقدماته بديهيـة اذا لم يكن ترتيبها حاضرا معدا فى الذهن

أما تحصـيل الشرطيـة فى الاستثنائية فهو من طريق البحث فى المقدم والتالى وارتباط أحدهـما بالآخر أو منافاته له وهو يكون بالبحث فى العلل التى تربطهـما أو تفصلهما فان وجـد الاتصال أو الانفصال وكان علمه بديهيا فيها والا اكتسب بالطرق السابقة فى اكتساب المقدمات وقد عرفت منـه ما يكفيك لممارسة العمل

(١) مفصولا أى مفصول النتائج غير مصرح بها فيه فان القياس المركب هو ما ذكرت فيه مقـدمات كثيرة بعضها ينتج بعضا وهو تارة يكون موصول النتائج بأن يصرح عقب كل مقـدمتين بنتيجتهما ثم تضم هى الى أخرى ثم يصرح بنتيجتهما وهكذا الى أن ينتج المطلوب وتارة يكون مفصول النتائج أى لا يصرح فيه بها لفصلها عن مقدماتها فى الذكر أى لعدم ذكرها معها وان كانت مرادة وانما استغنى عن ذكرها العلم بها من مقدماتها والموصول منـه مثـل قولك فى الاستـدلال على ان كل انسان جسم كل انسان حيوان وكل حيوان نام فكل انسان نام وكل نام ففيه امتـداد فى الاقطار الثلاثة فكل انسان فيه امتداد فى الاقطار الثلاثة وكل ما كان كذلك فهو جسم فكل انسان جسم أما المفصول منه فان تقول والمطـلوب بعينه كل انسان حيوان وكل حيوان نام وكل نام فيه امتـداد فى الاقطار الثلاثة وكل ما كان كذلك فهو جسم فكل انسان جسم

(٢) أو محرفا عن ترتيبه الطبيعى أى وهو مركب مع ذلك كقولنا فى رسالة التوحيد عند الاستدلال على ان علم الواجب لا يفتقر الى شئ وراء ذاته ولا يزول عن ذاته « ما هو لازم لوجود الواجب يغـنى بغناه ويبقى ببقائه وعلم الواجب من لوازم وجوده فلا يفتقر الى شئ ما وراء ذاته فهو أزلى غنى عن الآلات الخ » فقد اجتمع فيـه الانحراف عن الترتيب الطبيعى فى المقدمتين الاوليين والفصل فان الترتيب يقضى بأن يقال علم الواجب من لوازم وجوده وكل ما هو لازم لوجود الواجب يغنى بغناه الخ ثم لو أردنا وصل نتائجه لقلنا بعد المقدمتين فعلم الواجب غنى بغناه باق ببقائه وكل ما هو كذلك فلا يفتقر الى شئ وراء ذاته فعلم الواجب لا يفتقر الخ

(٣) أو مضمرا فيه شئ هو الناقص الذى سيأتى ذكره بأن حذفت احـدى مقدماته التى لا بد منها كما تستدل على ان

أو مـ(١)ـزيدا فيه فصل ورعما كان بسيطا ومحرفا أيضا عن ترتيبه الطبيعي وناقصا أو زائدا فاذا أردت التحليل فميز المطلوب أولا وانظر في القول الناتج له هل تجـ(٢)ـد فيه مقدمة تشارك المطلوب أم لا فان لم تجد فليس القول بناتج له أصلا وان وجدت فانظر في أن اشتراكهما في كلا حدّى المطلوب أو في حدّ منه فان اشـ(٣)ـتركا في كلا حدّيه فالقياس استثنائى فصُغ الاستثنائية من

الانسان يمكنه أن يكون سعيدا بأن تقول انه متفكر فيمكنه أن يهتدى الى ما هو خير له وكل من كان كذلك أمكنه أن يكون سعيدا فامكان الاهتداء لا يترتب على انه متفكر الا بمقدمة مضمرة بل أكثر من مقدمة وذلك ان المتفكر يضع بفكره الميزان بين الضار والنافع ويمكنه بعد ذلك أن يحكم على كل منهما بحكمه وبعد هذا يمكنه الاهتداء

(١) أو مزيدا فيه فصل كما لو أردت في مثال التفكر والاهتداء أن تقول انه متفكر وغيره من أنواع الحيوان لا استعداد للفكر عنده أما هو فيمكنه أن يهتدى الخ فان ذكر غيره من الحيوان فصل بين المقدمات زائد لا حاجة اليه في الدليل وبعد ما عرفت جميع العوارض التى تطرأ على المركب من الانحراف وما بعده يسهل عليك معرفة كيف تعرض للبسيط

(٢) فان لم تجد فليس القول بناتج الخ وذلك كدعوى بعض المشايخ انه يستغنى عن النظر في معانى القرآن والاحاديث النبوية والاستدلال على ذلك بأن كتب الفقه تحتوى على بيان الاحكام الشرعية وقد انسد باب الاجتهاد فانك لا تجد مقدمة من هذه المقدمات تشترك مع المطلوب في شئ وكقول بعض السوفسطائية ان الانسان لا عقل له لان حوادث الكون تقع بالاتفاق وما يقع بالاتفاق لا علة له فانك ترى ان المقدمات لا تشترك مع المطلوب في شئ

(٣) فان اشتركا في كلا حديه أى في موضوعه ومحموله أو مقدمه وتاليه معا على حسب المطلوب حمليا كان أو شرطيا واشتراك بعض المقدمات مع المطلوب في الموضوع والمحمول معا كما في استدلالنا على نفى التركيب عن الواجب في رسالة التوحيد بقولنا «لو تركب (أى الواجب) لتقدم كل جزء من أجزائه على جملته التى هى ذاته وكل جزء من أجزائه غير ذاته بالضرورة فيكون وجود جملته محتاجا الى وجود غيره وقد سبق ان الواجب ما كان وجوده لذاته» فان المطلوب هو ليس الواجب بمركب والقياس مركب من اقترانى شرطى واستثنائى أما الاستثنائى فلانك عند التحليل وجدت ان مقدمة في القياس وهى لو تركب لكان وجود جملته التى هى ذاته محتاجا الى غيره تشترك مع المطلوب في الحدين الواجب والمركب وقد تركبت من جزأين أحدهما تركب الواجب والثانى كان محتاجا الى غيره وهى تباين المطلوب بالجزء الثانى أى تخالفه لان المحمول فيها يخالف محموله فتصوغ الاستثنائية من هذا الجزء الذى يخالف المطلوب بمعنى انه لا يتفق معه في حديه فتقول لكن الواجب ليس محتاجا الى غيره لما سبق في تعريفه انه ما كان وجوده لذاته فيثبت المطلوب وهو انه ليس بمركب غير ان هذه الشرطية المذكورة كانت نتيجة مفصولة لم تذكر متصلة الاجزاء استغناء بذكر جزئها الأول في الشرطية الاولى وجزئها الثانى في قولنا فيكون وجود جملته محتاجا الخ أما اشتراك بعض المقدمات في مقدم المطلوب وتاليه معا ان كان المطلوب شرطيا فكما لو كان مطلوبك كلما كان الانسان مستقيم الفكر كان أسمى من سائر الحيوان وقلت في الاستدلال عليه لو لم يكن كلما كان الانسان مستقيم الرأى كان أسمى من سائر الحيوان لكان قد يكون اذا كان مستقيم الفكر فهو في منزلة الحيوان أو أحط منه مع ان استقامة الفكر هى مزية الانسان على الحيوان لا غير فلا يصح معها أن يساويه أو ينحط عنه فانك ترى ان بعض المقدمات وهى الاولى تشترك مع المطلوب في مقدمه وتاليه بعد حذف حرف الشرط والسلب فتصوغ الاستثنائية من أجزاء المقدمة الاخرى التى لا تتفق مع المطلوب في كلا جزأيه فتقول لكن ليس البتة اذا كان مستقيم الفكر فهو في منزلة الحيوان أو أحط منه لان استقامة الفكر الخ وقولك لان استقامة الخ في معنى قياس استثنائى نظمه لو لم يصدق ليس البتة الخ لكان للانسان مُسَمّ على الحيوان غير استقامة الفكر لكن ليس له مسم سواها بالبداهة فاستثنائية تناصرادقة فقولك فلا يصح معها أن يساويه أو ينحط عنه هو بعينه ليس البتة اذا كان مستقيم الفكر الخ وقد أخذته في القياس بقولك لو لم يصدق الخ فقد اشتركت احدى المقدمتين مع المطلوب في مقدمه وتاليه وقد صغت الاستثنائية من المقدمة الاخرى وهى ان استقامة الفكر هى مزية الانسان على غيره دون سواها وقد تجد ههنا ان صورة احدى المقدمتين حملية وهى قولك فلا يصح معها ان يساويه أو ينحط عنه مع انها تتفق مع المطلوب الشرطى في مقدمه وتاليه لانها في معناه فتنبهك الى ما سينبهك اليه المصنف من أن الالفاظ وصورها لا ينبغى أن تشوش عليك عند النظر الى المعانى وجواهرها

الجزء الذى تباين به هذه المقدمة المطلوب اذ لابد فى المقدمة المشاركة من جزأين تشارك بأحدهما المطلوب وتباينه بالآخر وان اشتركا فى أحد حدّى المطلوب فالقياس اقترانى

فانظر أن المشترك فيه موضوع المطلوب أو محموله لتميز لك الصغرى والكبرى ثم ضمّ الى الجزء الآخر من المقدمة الجزءَ الآخر من المطلوب على احدى التأليفات القياسية فان تألفا فهو(١) الوسط وتميزت لك المقدّمتان بالفعل وشكلُ القياس والنتيجةُ وان لم تتألفا أى لم يعترف الذهن بحمل الجزء الثانى من المطلوب على الجزء الثانى من المقدمة أو سلبه عنه أو بالعكس فليس بوسط ولا القياس بسيطا بل(٢) مركبا فان وجدت المقدمة الاخرى المشاركة للجزء الآخر من المطلوب فانظر هل بينهما مقدمات أخر أو ليس

وأما اشتراك بعض المقدمات مع المطلوب فى أحد حديه فكما قدمنا عن رسالة التوحيد فى الاستدلال على أن الواجب ليس بمركب لكن لا فى الدليل المباشر للمطلوب بل فى القياس على احدى مقدماته فان القياس الاول أقيم دليلا على أنه لو تركب الواجب لكان غير ذاته متقدما عليه بالذات وهو معنى كونه محتاجا فى الوجود الى غيره فاذا نظرت فى المقدمتين والمطلوب وجدت احداهما وهى الثانية تشترك مع المطلوب فى حد واحد وهو «غير ذاته» وقد وجدت فيه مقدمة شرطية فتذهب بلا عسر الى أن القياس اقترانى شرطى مؤلف من شرطية متصلة وحملية من الشكل الثالث والمشترك فيه موضوع المطلوب لان المطلوب فى الحقيقة هو تالى الشرطية وهو أن يكون من غير ذات الواجب ما يتقدم عليه على أنه لازم لتركبه فتضم الى الجزء الآخر من المقدمة وهو «كل جزء من أجزائه» ثانى جزأى المطلوب وهو «ما هو متقدم عليه بالذات» فيكون نظمه على الاصطلاح هكذا «لو تركب الواجب لكان كل جزء من أجزائه متقدما عليه بالذات وبالوجود وكل جزء من أجزائه غير ذاته فلو كان الواجب مركبا كان من غير ذاته ما هو متقدم عليه بالذات والوجود وهو المطلوب» ثم تقول لتتميم الدليل بعد أخذ معنى تالى النتيجة لو كان الواجب مركبا كان مفتقرا الى غيره فى الوجود لكنه ليس بمفتقر لما سبق من أن وجوده لذاته الخ

وانما يضطر المستدل فى أغلب الاحيان الى مخالفة النظم الاصطلاحى فى التعبير لان للالفاظ والاساليب نسقا خاصا بها فى كل لغة فلا نجد مندوحة عند المحافظة على أساليب اللغة وافراغ القول فى أفضل قوالبه واظهاره فى أحسن صوره عنده من أن يغير أوضاع الالفاظ فى التعبير فقط وان كان سير العقل فى ترتيب المقدمات لم يختلف ولم يطرأ عليه أدنى اضطراب وهذا هو السبب فى أنك قلما تجد مستدلين على مطلوب واحد بدليل واحد يتفقان على تعبير واحد متى كان أحدهما غير ناقل من الآخر وليس بضارّ فى الاستدلال أن تكون نتيجتك كون الغير متقدما فى الوجود على الواجب مثلا وأن لا تأخذها بعينها عند جعلها مقدمة للدليل الأخير بل تأخذ معناها وهو كون الواجب مفتقرا الى غيره فان اختلاف النسق واللفظ لا يمس جوهر المعنى وهو الحاجة والافتقار بشئ

(٧) فهو الوسط أى فالجزء الآخر من المقدمة هو الوسط كما رأيت فى المثال السابق وقوله «وشكل القياس» بالرفع معطوف على «المقدمتان» وقوله «والنتيجة» عطف عليه أيضا أى وتميزت لك المقدمتان بالفعل وتميز لك أى ظهر وتبين شكل القياس ونتيجته

(٨) بل مركبا كما فى دليل من يدعى ان كل انسان سليم الفطرة يمكنه الاختراع اذا جاء به هكذا كل انسان سليم الفطرة فهو متفكر والاختراع اظهار ما لم يكن معروفا من آثار القوى المودعة فى الكون وذلك يكون بقياس بعض المعلومات منها الى بعض وتأليفها والنظر فى آثارها منفردة ومجتمعة وهذا الامر يتوصل اليه بالفكر بالضرورة فمن يكون من شأنه التصرف فى المعلومات بهذا القياس هو المتفكر وكل متفكر يمكنه أن يتصرف هذا التصرف ومن يمكنه ذلك يمكنه الاختراع فكل سليم الفطرة من الانسان يمكنه الاختراع فانك تجد مقدمة تشارك المطلوب فى موضوعه وهى الاولى ثم لا تجد فى المقدمات التى بعدها ما يشاركه فى الجزء الآخر وهو المحمول «يمكنه الاختراع» الا المقدمة الاخيرة فعند ذلك تذهب فى التحليل الى جملة تأليفات فتقول كل سليم الفطرة متفكر وكل متفكر يمكنه أن يقيس بعض المعلومات الى بعض وينظر فى آثارها مجتمعة ومفترقة فكل سليم الفطرة يمكنه ذلك وكل من هو كذلك أمكنه أن يظهر بعض ذلك بالعمل فكل سليم الفطرة يمكنه اظهار تلك الآثار الخفية بالعمل وكل من هو كذلك يمكنه الاختراع فكل سليم الفطرة من الانسان يمكنه الاختراع وبهذا يتم الدليل

فان كان فالقرب بين كل مقدمتين مشتركتين وتدرج من نتيجة الى نتيجة الى أن تصل الى القياس القريب من المطلوب وان لم تجد اشتراكا بين مقدمتين منهما فهنالك(١) اضمار وتحتاج الى استخراج وسط واصل بينهما

مثلا لو كان مطلوبك ان كل ا ذ ووجدت كل ا ب وكل(٢) ج د وكل ه ذ فقد وجدت المقدمتين المشاركتين للمطلوب ولكن ليس بين المقدمات اشتراك فهل يتصل ب و د وهل يتصل د و ه فان اتصلت فقد تم القياس بالفعل واكتف بهذا المثال واعتبر من نفسك تأليفات الاشكال الثلاثة ونتاج المطالب الاربعة من الاشكال الناتجة

هذا اذا وجدت مقدمتين مشاركتين في حدي المطلوب فأما اذا لم تجد ولا واحدة منهما فلا تشتغل بالتحليل فهنالك(٣) نقصان مجاوز للحد وكذلك اذا لم تجد الا واحدة والاخرى لا تشارك المطلوب ولا رفيقتها فيستدعى تعليم تحليله كلاما طويلا لا يليق بهذا المختصر

---

(١) فهنالك اضمار الخ كما في استدلال رسالة التوحيد على أن الحياة كمال وجودي بقولها « فان الحياة مع ما يتبعها مصدر النظام وناموس الحكمة وهي في أي مراتبها مبدأ الظهور والاستقرار في تلك المرتبة فهي كمال وجودي » فانك تجد المقدمتين تشاركان المطلوب في الموضوع وهو الحياة ولكن لا واحدة منهما تشاركه في الجزء الثاني وهو كمال وجودي ففي الدليل اضمار استغني فيه بما سبق في معنى الوجود وكماله في أول باب الحياة والمقدمة المضمرة هي « وكل ما هو كذلك فهو كمال وجودي » وترى احدى المقدمتين زائدة للايضاح والتأكيد وهي المقدمة الاولى ففي الدليل زيادة واضمار معا وتجد لذلك في رسالة التوحيد أمثلة كثيرة هذا اذا لاحظت الاضمار في البسيط فان لاحظته في المركب كما هو الظاهر من سوق كلام المصنف في هذا الموضع كان مثال الاضمار في القياس السابق قولنا « وكل من هو كذلك أمكنه أن يظهر بعض ذلك بالعمل » وكذلك تجد له مثالا أجلى ظهورا في القياسات المركبة التي استعملناها في رسالة التوحيد عند بيان حاجة البشر الى الرسالة في المسلك الاول منه

(٢) وكل ج د هذه المقدمة تشبه في مثالنا « والاختراع اظهار ما خفي من آثار القوى الخ » أما « كل ا ب » فهي تشبه « كل انسان سليم الفطرة متفكر » و « كل ه ذ » تشبه « وكل من هو كذلك يمكنه الاختراع » وقد رأيت في مثالنا أن كل المقدمات اتصل بعضها ببعض وان كانت تزيد في العدد عما جاء في مثال المصنف

(٣) فهنالك نقصان مجاوز للحد وذلك كمن يقتصر في الاستدلال على ان كل سليم الفطرة من الانسان يمكنه الاختراع على قوله ان في المخلوقات قوى تكمن آثارها وتظهر بالعمل وان نواميس الوجود تمكن مراعاتها فان البحث من تمام الدليل في هاتين المقدمتين لا يفيد لان هنالك نقصا فاحشا في الدليل فقد أغفل المستدل أهم اركان دليله وهو أن الذي يعمل لاظهار آثار القوى وتمكنه مراعاة نواميس الكون هو المفكر وان سليم الفطرة من الانسان مفكر فكانه أشم رائحة الدليل وأرشد للبحث منه فقط أما هو نفسه فلا وجود له في كلامه وكذلك الحال لو وجدت المشاركة بين مقدمة واحدة وبين المطلوب في أحد أجزائه ولم تجد في البقية ما يشاركه ولا ما يشارك تلك المقدمة كما لو أضفت على المقدمتين السابقتين قولك وكل انسان متفكر فانها تشارك المطلوب في موضوعه أو أضفت اليهما وكل من يتمكن من قياس بعض المعلومات الى بعض أمكنه الاختراع فانها تشاركه في محموله ولا تجد مشاركة بين البقية وبينه ولا بينها وبين رفيقتها فالنقص وان لم يكن في هذه الحالة بالغا مبلغه في سابقتها غير انه لا يزال مجاوزا للحد والاشتغال بالتحليل لا يفيد

وقد يكون المستدل ممن تثق بعلمه فتضطر الى احترام دليله والبحث في تحليل ما أو رده من المقدمات تحليلا أدق مما أشار اليه وتعليم ذلك يحتاج الى تطويل كما قال المصنف ولكن لا بأس بالاشارة اليه

يمكنك أن تنظر في المثال السابق فتجد لفظ المراعاة ولفظ تظهر بالعمل فتأخذ من قول المستدل انه يريد بالمراعاة المطالعة بالفكر والمراجعة بالنظر العقلي ومقارنة أحكام كل ناموس بأحكام غيره مما يوافقه أو ينافره وان نواميس الوجود لا تبعد من نواميس المخلوقات فان الوجود قد يعمها والبحث عنها المراعاتها قد يؤدي الى البحث في قوى المخلوقات ما يخفى أثره منها وما يظهر فاذا كان ظهور الآثار لهذه القوى بالعمل فما هو العمل الا أن يكون العمل الاختياري الذي يصدر عن قدرة من يراعي تلك النواميس وينظر في شؤون تلك القوى وما ظهر وما بطن الا أن تتجلى في صورة لم تكن معروفة من قبل وهل

وربما كان اللفظ[1] في النتيجة غير الذي في المقدمة أو كان في احدى المقدمتين غير ما في الاخرى فاشتغل بالمعنى ولا تلتفت الى اختلاف اللفظ عند اتفاق المعنى

وربما لم تكن الحدود ألفاظا مفردة بل[2] مركبة وربما كان في احداهما مفرد وفي الاخرى مركب فلا ينبغي أن يتشوش عليك التحليل بسبب هذا الاختلاف بل عليك بتبديل المركب بالمفرد

ولا تذهل عن مراعاة[3] العدول والسلب فربما كانت النتيجة موجبة والوسط مقرون به حرف السلب في المقدمتين جميعا فتتعجب من كون النتيجة موجبة وانما كان كذلك لكون الوسط معدولا مثل قولك هذا العدد هو لا فرد وكل عدد هو لا فرد فهو زوج فهذا العدد زوج وقد عرفت الفرق قبل هذا بين العدول والسلب

(الفصل الثاني عشر)

في استقرار النتائج التابعة للمطلوب الاول

القياسات التي تنتج الكلي تنتج بالعرض الجزئي الذي تحته وعكسه وعكس نقيضه

ومعنى عكس النقيض هو[4] أن تجعل مقابل المحمول بالايجاب والسلب موضوعا ومقابل الموضوع محمولا وأما الكمية فقد لا تبقى محفوظة فكل ا ب عكس نقيضه ما ليس ب ليس ا ولا شئ من ا ب عكس نقيضه بعض ما ليس ب هو ا والجزئية الموجبة يتبعها عكسها وعكس نقيضها وهو بعض ما ليس ب ليس ا اذا كانت النتيجة بعض ا ب وأما السالبة الجزئية فليست تستتبع شيأ لانها لا تنعكس وتشترك في هذه الاشكال الثلاثة

معنى هذا الاختراع غير ان هذا التحليل ليس تحليل مقدمات موجودة تامة وانما هو تحليل أصول لافكار أدمجها صاحبها في هذه المقدمات قد لا يعنى بالبحث عنها الا مكلف باحترامه كلف بحراسته في عموم مقامه وأسهل منه بحث عن الدليل في غير كلامه

(١) كان اللفظ في النتيجة غير الذي في المقدمة تقدمت الاشارة اليه في نحو التقدم بالذات المأخوذ في مقدمات الاحتياج الى الغير دون ذكر أن المتأخر بالذات محتاج وذكر ذلك في النتيجة

(٢) بل مركبة كما تقول في الاستدلال على ان العنصر البسيط ممكن لان جوهره مركب من أجزاء لا تتجزأ وكل ما هو كذلك فوجوده محتاج الى غيره فتجد الحدود هنا مركبة ولفظ النتيجة غير لفظ المطلوب ولكن الامر سهل فانك تقول العنصر البسيط مركب الجوهر من أجزاء وكل مركب الجوهر من أجزاء فهو ممكن وذلك بعد معرفة أن الممكن ما يحتاج في وجوده الى غيره

(٣) مراعاة العدول والسلب اى ملاحظة الفرق بينهما

(٤) هو أن تجعل الخ من هذا التعريف لعكس النقيض تجد المصنف قد وافق فيه رأى المتقدمين كالشيخ ابن سينا ومن في طبقته حتى انه وافق الشيخ في أن الموجبة الجزئية تنعكس موجبة جزئية وفي صورة عكس السالبة الكلية حيث يقول «ولا شئ من ا ب» عكس نقيضه «بعض ما ليس ب هو ا» ثم انه خالفهم جميعا في زعمه ان السالبة الجزئية لا تستلزم شيأ وعلل ذلك بأنها لا تنعكس وكأنه سهو منه عن موضوع كلامه وهو عكس النقيض اذ لا وجه له في زعمه هذا فان السالبة الجزئية تنعكس سالبة جزئية باتفاق المتقدمين واذ تعرض المصنف لعكس النقيض وجب أن نأتي بما يكفي لفهم مذاهبهم فيه بالاختصار عرّف الشيخ عكس النقيض بأنه جعل ما يناقض المحمول موضوعا وما يناقض الموضوع محمولا ثم قال بعد ذلك اذا قلنا كل ج ب صدق كل ما ليس ب ليس ج والا فبعض ما ليس ب ج وينعكس الى بعض ج ليس ب «بالعكس المستوى» وقد قلنا كل ج ب هذا خلف واذا صدق لا شئ من الناس بحجارة لزمه بعض ما ليس بحجارة هو انسان والا فلا شئ مما ليس بحجارة انسان فلا شئ من الناس ليس بحجارة وقد قلنا لا شئ من الناس بحجارة واذا قلنا بعض

لكن

لكن الاول يخصه أن القياس الكلي فيه اذا قام بالفعل(١) على الحد الاصغر قام بالقوة على كل ما يشاركه تحت الاوسط فتكون نتيجة مع نتيجة وقام أيضا بالقوة على كل موضوع للاصغر فتكون نتيجة تحت نتيجة

ولا نتيجة مع النتيجة في الشكلين الآخرين فان الاكبر في الثاني غير(٢) مقول بالفعل على الاوسط

ج ب يلزم بعض ماليس ب ليس ج لانه يوجد موجودات أو معدومات خارجة عن ج و ب واذا قلنا ليس كل ج ب فليس كل ماليس ب ليس ج والا لكان كل ماليس ب ليس ج فكل ج ب وقد كان ليس كل ج ب هف

فقال الناظرون في كلامه ان الشيخ حافظ على تعريفه في الجزئيات دون الكليات أما في السالبة الكلية فلانه جعل الانسان محمول العكس وهو عين موضوع الاصل وأما في الموجبة الكلية فلانه ان أخذ قوله كل ماليس ب ليس ج موجبة لم يتم الدليل لان نقيضها ليس كل ماليس ب ليس ج وهو لا يستلزم بعض ماليس ب ج اذ السالبة المعدولة المحمول أعم من الموجبة المحصلة المحمول وان أخذها سالبة تم الدليل الا أن محمولها يكون عين موضوع الاصل قالوا فالاولى تعريفه بما يشمل المعنيين وهو جعل نقيض المحمول موضوعا وعين الموضوع محمولا مع مخالفة الاصل في الكيف قال القطب الرازي ومناط الشبهة ههنا (أي في دعوى مخالفة الشيخ لتعريفه في الكليات عند البيان) انهم جعلوا النقيض بمعنى العدول وليس كذلك فان نقيض الباء سلبه لا اثبات اللاباء فالمأخوذ في عكس الموجبة موجبة سالبة الطرفين وفي عكس السالبة سالبة سالبة الطرفين لكن لما حصل مفهومها كانت موجبة محصلة المحمول لان سلب السلب ايجاب فلهذا أخذها نقيض الموجبة وعكس السالبة ومن تأمل في عبارة الشيخ ينقدح في باله أن مراده ماذكرناه اه

ثم قالوا ان الموجبة الجزئية لا تنعكس خلافا للشيخ لصدق قولنا بعض الحيوان لا انسان وكذب بعض الانسان لاحيوان فاذا نظرنا الى ماذكره القطب من التأويل والى ما بينهم من كلام الشيخ في الدليل اندفع هذا أيضا فان الموضوع في العكس لا يكون الانسان بل ماليس لا انسان وما سلب عنه لا انسان قد لا يكون انسانا بل معدوما محضا فيحمل عليه لاحيوان غير أنه لا ينطبق على بقية كلام الشيخ في تحصيل المفاهيم كما رأيت فالصواب ما قالوه لا ما قاله وعلى كل حال فقد قرروا أن حكم الموجبات في هذا العكس حكم السوالب في المستوى فتنعكس الموجبة الكلية كلية والسالبة الكلية والجزئية جزئية ويسمى هذا الضرب من العكس على رأى المتقدمين عكس النقيض الموافق .

أما عكس النقيض على تعريف المتأخرين فهو عكس النقيض المخالف وقالوا ان حكم الموجبات فيه حكم السوالب في المستوى أما حكم السوالب فيه فمنها الخاصتان تنعكسان جزئية حينية والوقتيتان والوجوديتان تنعكس مطلقة عامة والعكس في الجميع جزئي أما بقية السوالب فلم يتبين عكسها وبعض المتأخرين أثبت العكس في جميع السوالب وعليه فيكون حكم الموجبات حكم السوالب وبالعكس

(١) اذا قام بالفعل على الحد الاصغر يريد أن القياس المركب من كليتين في الشكل الاول ينتج حكما بالاكبر على الاصغر نتيجة صريحة أخذت من القياس بالفعل فعند ذلك يكون هذا القياس بعينه قائما بالقوة على جميع ما شارك الاصغر في الاوسط فاذا قلت كل انسان حيوان وكل حيوان يموت فكل انسان يموت فالقياس قام بالفعل على اثبات الموت للاصغر أي الانسان ثم هو بالقوة قائم على اثبات الحكم نفسه للفرس والجمل والسبع والفيل ونحوها من الحيوانات المشاركة للانسان في الحيوان ويقال انها نتيجة مع نتيجة لان هذه المشاركات هي مع الانسان في مرتبة واحدة تحت الحيوان فيحكم عليها بما يحكم به ويقوم هذا القياس بالقوة أيضا على كل ما يحمل عليه الاصغر لانك اذا حكمت على كل انسان بأنه يموت بذلك الدليل فقد حكمت هذا الحكم على الرومي منه والهندي والمتمدن والمتوحش والنابل والخامل فان الكل انسان ويقال لمثل هذا نتيجة تحت نتيجة لاندراج ما تحكم عليه فيها تحت ما حكم عليه في نتيجة القياس الفعلي

(٢) غير مقول بالفعل على الاوسط أي الاوسط الذي يقال على الاصغر فيدخل في الاكبر حينئذ كل ما كان مع الاصغر في ذلك الاوسط بل الذي في الشكل الثاني هو قول الاوسط على كل من الاصغر والاكبر أحدهما بالايجاب والآخر بالسلب ولا يلزم من سلب شئ عن شئ وثبوته لآخر أو بالعكس سلب أحدهما عما مع الآخر في ذلك الشئ

ونقول ان هذا متابعة من المصنف لظاهر القول بدون تدقيق والحق أن النتيجة مع النتيجة توجد في الشكل الثاني متى

وأما فى الثالث وان كان مقولا لكن الاصغر ليس موضوعا للاوسط ليشا[1]ركه فيه موضوع آخر لكن النتيجة تحت النتيجة فى الكلى من الثانى تتص[2]ور

وأما فى الجزئى ف[3]لا تتصور النتيجة تحت النتيجة فى الاول أيضا فكيف فى الثانى ب[4]ل تتصور النتيجة مع النتيجة فى الجزئى من الاول أيضا

وبالجملة انما تكون معها اذا كانت نسبتهما الى الكبرى واحدة فتنعقد قياسا آخر مع هذا القياس ع[5]لى ذلك المشارك

كانت نتيجته كلية فانك اذا أثبت الاوسط لجميع افراد الاصغر ثم نفيته عن جميع افراد الاكبر أو بالعكس وجب أن تنفى الاكبر عن جميع مامع الاصغر فى الاوسط والا لجاز أن يدخل بعض افراده مامع الاصغر وهو اوسط فى الاكبر وقد كان الاوسط مسلوبا عن جميع افراد الاكبر فيكون الاوسط ثابتا ومنفيا عن هذا الفرد معا وهو تناقض وخذ مثلا كل انسان حيوان ولا شئ من النبات بحيوان فالنتيجة لا شئ من الانسان بنبات فلك أن تقول ان كل ماهو مع الانسان فى الاوسط الذى هو الحيوان يجب أن يسلب عنه النبات والا لجاز أن يكون بعض مشمولات الحيوان نباتا وقد فرضنا صدق لا شئ من النبات بحيوان وهو ينعكس بالمستوى الى لا شئ من الحيوان بنبات فيكون اللازم وهو نقيضه كاذبا فما استلزمه من تجويز كون بعض الحيوان نباتا باطل فيجب أن يسلب النبات عن كل مامع الانسان فى الحيوان وأيضا تضم السالبة الصادقة الى اللازم ينتج بعض الحيوان ليس بحيوان من الشكل الاول وهو بديهى البطلان وكذلك يكون الشأن لو قلت لا شئ من النبات بحيوان وكل انسان حيوان فالنتيجة لا شئ من النبات بانسان ومعها لا شئ من النبات بفرس ونحوه من كل ماشارك الانسان فى الحيوان

(١) ليشاركه فيه موضوع آخر وذلك لانه لا يلزم من صدق شيئين على موضوع واحد أو صدق أحدهما عليه وسلب الآخر منه أن يكون أحدهما صادقا على مامع الآخر أو مسلوبا عنه وان أقرب مايظن فيه النتيجة مع النتيجة فى الشكل الثالث قياس تركب من كليتين كقولك كل انسان حيوان وكل انسان ناطق فقد صدق الحيوان والناطق على الانسان ولكن لما لم يصدق الاوسط وهو الانسان على الاصغر وهو الحيوان صدقا كليا لم يلزم أن يدخل مامع الحيوان أو شئ آخر مما هو فى الحيوان فى الناطق فاذا كانت نتيجتك بعض الحيوان ناطق لم يلزم أن يكون معها نتيجة أخرى يحكم فيها بالناطق على شئ من الحيوان أو غيره وكذلك لو أبدلت الناطق بالصاهل وكانت الكبرى سالبة كلية فانه لا يلزم من سلب الناطق عن بعض الحيوان سلبه عن شئ آخر من أنواعه ولا عن شئ خارج عنه بالمرة كما هو ظاهر

(٢) تتصور فان جميع أصناف الانسان يحمل عليها الحيوان فى مثالنا الاول والكبرى بحالها فينتج سلب النبات عن كل صنف منها وأنواع النبات يسلب عنها الحيوان كما يثبت الانسان لجميع أصنافه فى المثال الثانى فيتألف القياس وينتج سلب الانسان أو أى صنف منه عن كل نوع من أنواع النبات وانما يتعدد القياس بتعدد الانواع أو الاصناف فى كل حال

(٣) فلا تتصور النتيجة تحت النتيجة فى الاول لان البعض الذى فى الاصغر قد يكون فردا واحدا وان عنون بكلى فلا يكون تحته شئ يسرى اليه حكم الاكبر من ثبوته للاوسط أو نفيه عنه كما لو قلت بعض من فى البيت يشتاق للعلم وكل من هو كذلك فهو ناطق فان هذا البعض ممن فى البيت ليس تحته شئ آخر وكذلك تقول من الشكل الثانى بعض من فى البيت ليس يشتاق للعلم وكل ذى ذوق سليم يشتاق للعلم فبعض من فى البيت ليس بذى ذوق سليم

(٤) بل تتصور النتيجة مع النتيجة فى الجزئى من الاول أيضا لانك تقول فى مثالنا السابق بعض من فى المسجد وبعض من فى السوق وهكذا فانك قد تجد المشتاقين للعلم فى كل جماعة من الانسان فكل من شارك أهل البيت فى الشوق الى العلم صح أن يحمل عليه الاكبر بحكم القياس السابق بعينه لا يتبدل فيه سوى الموضوع

(٥) على ذلك المشارك متعلق بقياسا آخر وذلك كما فى قياس كل انسان حيوان وكل حيوان يشعر بحاجته فكل انسان يشعر بحاجته فان نسبة الفرس وغيره من أنواع الحيوان الى الحيوان هى عين نسبة الانسان اليه ونسبة الفرس الى الكبرى بدخوله فى موضوعها هى عين نسبة الانسان اليها فالفرس مشارك للانسان فى هذه النسبة فتنعقد هذه النسبة مع الكبرى قياسا ليستدل على ثبوت الحكم لذلك المشارك وهو الفرس بأن تقول كل فرس حيوان وكل حيوان يشعر بحاجته والضمير فى قول المصنف نسبتهما يعود الى موضوع النتيجة وما شاركه فى الاوسط وذلك المشارك اشارة الى واحد مما رجع عليه الضمير فى نسبتهما كما هو ظاهر

وانما تكون تحتها اذا كانت النتيجة يصح[1] أن تصير كبرى فى قياس آخر متصل بهذا القياس فى الذهن يظن لقرب اتصالهما أنهما قياس واحد وهما قياسان فى الحقيقة

(الفصل الثالث عشر)

فى النتائج الصادقة عن مقدمات كاذبة

ربما توهم أنه لما يلزم الصدق عن القياس الصادق المقدمات الصحيح التأليف ينبغى أن لا يلزم الصدق عن المقدمات الكاذبة وأنت تعلم أن هذا استثناء نقيض المقدم وهو غير ناتج فانا نقول ان كان القياس صادقا والمقدمات صحيحة التأليف ينتج الصادق فان استثنينا نقيض المقدم وقلنا لكنه ليس بصادق المقدمات أو صحيح التأليف لم يلزم[2] أن يقال لا ينتج الصادق أو ينتج

فاذا عرفت هذا فاعلم أنه قد تلزم النتائج الصادقة عن المقدمات الكاذبة ولا يمتنع هذا الا اذا كانت الكبرى[3] كاذبة بالكل فى الشكل الأول والصغرى صادقة كلية فالنتيجة كاذبة لا محالة بالكل اذ لو كانت صادقة وأخذنا ضد الكبرى التى هى الصادقة وألفناها مع صغرى القياس الصادقة تنتج مقابل هذه النتيجة وصادقا فيكون الضدان صادقين بالكل هذا محال

وفى غير[4] هذا الموضع لا يمتنع لزوم الصادق سواء كانت المقدمتان كاذبتين بالكل والجزء

---

(١) يصح أن تصير كبرى كما لو قلت فى الاستدلال على ان كل حيوان يطلب بحركته ما يحفظ بنيته ويهرب مما يخشى منه هلا كها كل حيوان قد ألهم الشعور بحاجته ليطلب سدها بحركته وكل ما هو كذلك فهو يطلب بحركته ما يحفظ بنيته ويهرب مما يخشى منه هلا كها فكل حيوان يطلب بحركته الخ فهذه النتيجة يصح أن تكون كبرى فى قياس متصل بهذا القياس فى الذهن بمعنى أن الذهن يلاحظه كأنه داخل فيه وهو كل انسان حيوان وكل حيوان يطلب بحركته الخ فانه بعد ثبوت أن كل حيوان يطلب الخ بمقتضى القياس الاول ينساق الذهن الى أن كل ما دخل فى الحيوان من انسان وغيره يطلب الخ فيظن الانسان أن القياس الذى أقيم لاثبات الحكم للانسان هو بعينه القياس الذى أثبته للحيوان وفى الحقيقة هما قياسان

(٢) لم يلزم أن يقال الخ يريد المصنف أن من يزعم أن الصادق لا ينتج الا من الصادق لا دليل له على زعمه الا أن يؤلف قياسا استثنائيا على الصورة التى ذكرها فتكون استثنائيته نقيض المقدم واستثناء نقيض المقدم لا ينتج فى القياس الاستثنائى شيأ لا سلبا ولا ايجابا لان التالى قد يكون لازما لملزوم آخر كما بين فى موضعه

وغرض المصنف من هذا الفصل أن ينبه الطالب التثبت فى نبذ النتيجة اذا علم كذب مقدمة من مقدماتها أو كذب جميع المقدمات فقد تكون النتيجة صادقة فلا يصح طرحها لمجرد العلم بان شيأ من مقدماتها كاذب وكذلك لا ينبغى أن يدهشه صدق النتيجة فيظنه دليلا على أن مقدماته كانت محصورة صحيحة

(٣) الا اذا كانت الكبرى كاذبة بالكل والصغرى صادقة كلية الخ يمثل لذلك بأن تقول كل انسان حيوان وكل حيوان حجر فان النتيجة وهى كل انسان حجر كاذبة لا محالة لان الصغرى صادقة كلية لان كل انسان حيوان قضية لا ريب فى صدقها بالكل أى فى جميع الافراد وكل حيوان حجر كاذبة بالكل أى لا يصدق الحجر ولا على فرد واحد من أفراد الحيوان فاذا تبين كذبها فى الكل كما هو ظاهر وجب أن يكون ضدها وهو سلب الحجر عن الحيوان صادقا لا محالة اذ لا معنى للكذب فى الصدق على كل فرد فرد الا أن السلب عن كل فرد صادق فضد الكبرى فى القياس تكون صادقة وهى لا شئ من الحيوان بحجر ويمكن ضمها الى الصغرى الصادقة فى قياس من الشكل الاول فتنتج لا محالة لا شئ من الانسان بحجر وهو صادق قطعا فلو صدقت نتيجة الايجاب لاجتمع الضدان فى الصدق وهو محال

وقول المصنف التى هى الصادقة صفة لضد الكبرى وقوله بعد ذلك بسطر وصادقا عطف على مقابل أى تنتج مقابل وتنتجه صادقا وفيه تساهل خفيف

(٤) وفى غير هذا الموضع لا يمتنع لزوم الصادق الخ فقد تكذب المقدمتان بالكل وتصدق النتيجة كما تقول كل انسان فرس وكل فرس ناطق فانه ينتج صادقا وهو كل انسان ناطق

أو الصغرى(١) كاذبة وحدها بالكل أو الجزء أو الكبرى(٢) كاذبة وحدها بالجزء وأما في الشكلين الآخرين فقد يلزم الصدق(٣) على أي وجه اتفق ولا تعجز عن اعتبار كل هذا بنفسك

وقولنا الكاذب في الكل هو أن يكون الحكم في جميع آحاد الموضوع كاذبا والكاذب في البعض هو أن لا يكذب الا في بعض آحاد الموضوع مثال الاول قولنا كل حجر حيوان ومثال الثاني قولنا كل حيوان انسان

ولكن اذا كذبت المقدمتان معا بالجزء فقط فلا يتصور صدق النتيجة الكلية لان معنى الكذب بالجزء أن يكون المحمول أخص من الموضوع فهو يصدق على بعض أفراد الموضوع ولا يصدق على جميعها فلو أن الصغرى في الشكل الاول كذبت في الجزء ثم كذبت الكبرى كذلك في الجزء لكان الاوسط أخص من الاصغر والاكبر أخص من الاوسط والاخص من الاخص أخص فيكون الاكبر أخص من الاصغر فيستحيل حمله على جميعه ففي مثل هذا لا تصدق النتيجة الا جزئية وكلام المصنف انما هو في نتيجة القياس اللازمة لشكله وهي من الكليتين كلية في الشكل الاول وقد رأيت انها لا تنتج صادقة من كليتين كاذبتين في الجزء معا فلعل المصنف لم يلتفت الى هذا حتى عمم الحكم في قوله «وفي غير هذا الموضع لا يمتنع لزوم الصادق» ثم كرر التعميم في قوله «سواء كانت المقدمتان كاذبتين بالكل والجزء» ولا يعتذر له بأنه قال «والجزء» بالواو لا بأو فكأنه يريد كاذبتين بالكل والجزء معا وهذا يتحقق في صورة واحدة وهي الكذب بالكل لان ما يكذب في الجميع يكذب في البعض بالضرورة لان هذا لا يتفق مع بقية كلامه ويكون قوله «والجزء» من اللغو الذي لا معنى له في بيان الحقائق

(١) أو الصغرى كاذبة وحدها بالكل أو الجزء أي والكبرى صادقة بالكل كما تقول كل انسان حجر وكل حجر جسم فكل انسان جسم أو تقول كل حيوان انسان وكل انسان متنفس فكل حيوان متنفس فالصغرى في الاول كاذبة بالكل وفي الثاني بالبعض والنتيجة صادقة في الحالين

(٢) أو الكبرى كاذبة وحدها بالجزء أي والصغرى صادقة بالكل كقولك كل انسان حيوان وكل حيوان ناطق فكل انسان ناطق وقيد المصنف بقيد وحدها لان الصغرى اذا كانت كاذبة بالجزء أيضا معها فقد تقدمت في صورة كذب المقدمتين وقد علمت ما في هذه الصورة من خطأ المصنف

(٣) على أي وجه اتفق أما في الشكل الثاني فلأن سلب شيء عن شيء وثبوته لآخر اذا كذب في الكل أو في البعض لا يلزم عنه كذب سلب أحد الشيئين عن الآخر بل قد يصدق سلب أحدهما عن الآخر بالكل أو بالبعض على حسب الضروب وخذ المثل ما لو صدقت الصغرى بالكل وكذبت الكبرى كذلك وهي الصورة التي يمتنع معها الصدق في الشكل الاول كقولك لا شيء من النبات بحيوان وكل حجر حيوان ولا شيء من الغضب بحلم وكل جبن فهو حلم فان الصغرى صادقة في القياس بالكل والكبرى كاذبة فيهما كذلك بالكل والنتيجة صادقة اذ لا شيء من النبات بحجر في الاولى ولا شيء من الغضب بجبن في الثانية

ويمكنك أن تعتبر ذلك في بقية ضروب هذا الشكل كلية أو جزئية غير أني أرى المصنف قد أصاب في تعميم الحكم عند النظر الى الضروب التي تنتج الجزئي ولكنه أخطأ خطأه السابق في تعميمه القول عند تأليف ما ينتج الكلي في هذا الشكل اذا كذبت القضيتان معا بالجزء فقط فان الكليتين لو كذبتا بالجزء فقط يمتنع أن تصدق معهما النتيجة الكلية فان سلب الشيء عن أمر اذا كذب بالجزء فقط ثم كذب ثبوته لآخر كذلك كان ذلك الشيء أخص منهما معا فانه لم يكذب سلبه عن بعض أفراد الاول فقط دون الجميع الا لانه يثبت للبعض دون البعض وهذا شأن الاخص من شيء يثبت لبعض أفراد الاعم منه دون البعض الآخر ولم يكذب اثباته للآخر في البعض فقط الا لانه يثبت لبعضها ولا يثبت للبعض الآخر كذلك وهو شأن الاخص مع الاعم كما ترى فاذا كان الشيء المساوب أخص من الشيئين اللذين سلب هو عن أحدهما وأثبت للآخر تصادقا فيه تصادقا جزئيا لا محالة فكان بعض افراد أحدهما بعض افراد الآخر فلا يصح سلب أحدهما عن الآخر سلبا كليا والامر بديهي لا يحتاج الا الى التفات الذهن واليك مثلا لا شيء من الحيوان بانسان وكل متنفس انسان كذب سلب الانسان عن الحيوان بالجزء فقط لان بعض الحيوان انسان وبعضه ليس به وكذب اثباته

(الفصل الرابع عشر)

فى القياسات المؤلفة من مقدمات متقابلة

قد تؤلف قياسات من مقدمات متقابلة بالتضاد أو بالتناقض اختبيئا[1] الاليتج منها أن الشئ ليس هو نفسه وتشترك المقدمتان فيهما فى الحدود لكن تُرُوِّج بان يبدل اسم حد بما يرادفه أو يؤخذ بدل الحد جزئيه أو كليه فيحكم عليه بما يقابل حكم الحد فلا يقال مثلا الانسان ضاحك الانسان ليس بضاحك بل البشر ليس بضاحك ولا يقال الحيوان متحرك بالارادة الحيوان ليس بمتحرك بالارادة بل الانسان ليس بمتحرك بالارادة

وهذا القياس يستعمله المغالطيون والجدليون أيضا على سبيل التبكيت بأن تسلم من خصم مقدمة ثم ينتج من مقدمات أخرى مسلمة نقيض تلك المسلمة الاولى فينتج من الاولى ومن نقيضها اللازم من تلك المقدمات أن الشئ ليس هو

للتنفس بالجزء فقط لان بعض المتنفس انسان و بعضه ليس بانسان فالحيوان والمتنفس يتصادقان فى الانسان لا محالة فتكذب النتيجة السالبة بالكل بلا ريب فلا يصح لا شئ من الحيوان بمتنفس على أنها صادقة وهى فى هذا المثال لا تصدق جزئية أيضا كما ترى ولو أبدلت الحيوان بالابيض مثلا صدقت جزئية لا غير

أما فى الشكل الثالث فقد يكذب الشيئان على شئ واحد بالكل والجزء أو يصدق أحدهما ويكذب الآخر كذلك وتكون النتيجة صادقة كما تقول كل انسان حيوان وكل انسان صاهل صدقت الاولى بالكل وكذبت الثانية كذلك وصدقت النتيجة وهى بعض الحيوان صاهل وتقول كل حيوان انسان وكل حيوان كاتب بالفعل فبعض الانسان كاتب بالفعل كذبت المقدمتان معا بالجزء فقط وصدقت النتيجة جزئية وبقية الضروب لا تخفى على من استعمل ذهنه

(١) اختبيئا الاليتج الخ حاصله أنك قد تؤلف قياسا من مقدمتين متنافيتين تثبت فى احداهما ما تنفيه فى الاخرى لتخجل خصمك و يكون ذلك عندما تجده مسلما بكل منهما وطريقة استغفاله ان تغير له أسماء الحدود ليظن الاختلاف فيسلم النفى والاثبات فى شئ واحد ثم تكشف له الامر فيسقط فى نفى الشئ من نفسه فى الحقيقة وذلك كأن تريد اسقاطه فى تسليم أن الانسان ليس بانسان فتقول له أنت مسلم بأن الانسان آدمى ثم لجهله بمرادفة البشر للانسان والآدمى تقول له وتسلم ان لا شئ من الآدمى ببشر فيقبل ذلك فتلزمه نتيجة لا شئ من الانسان ببشر ثم تكشف له أن البشر هو الانسان فيقع فى الخزى لالتزامه بجهله أن ليس الانسان بانسان وفى هذا القياس من الشكل الاول قد ترادفت الالفاظ الثلاثة كما ترى

ولو سلم الخصم أن الانسان متحرك بالارادة وسلم أيضا أن لا شئ من الحيوان بمتحرك بالارادة لانك استغفلته فأوهمته أن الارادة هى الانبعاث بفكر لزمه تسليم لا شئ من الانسان بحيوان من الشكل الثانى فاذا كشفت له ان الانسان من الحيوان وقع فى أن بعض الحيوان ليس بحيوان والتقابل فى المقدمتين من جهة أن الانسان مما شمله الحيوان فى الثانية وسلبت عنه الحركة بالارادة فى ضمن الكلية مع أنه قد ثبتت له الحركة بالارادة فى الصغرى وقد أبدلت الحد بكليه فان كان الخصم يجهل معنى البشر ووضعت البشر موضع الحيوان كان اللفظان مترادفين وقد سلب منهما شئ واحد وهو الحركة بالارادة بمعناها الحقيقى ولو أردت أن تبدل الحد بجزئيه جعلت الحيوان فى المقدمة الاولى والانسان فى الثانية كما فعل المصنف فاذا سلم ان كل آدمى بشر ولا شئ من الآدمى بانسان لجهله بمعنى الآدمى فقد لزمه بعض البشر ليس بانسان مع انهما واحد فيخزى بسقوطه فى التزام أن بعض الانسان ليس بانسان فقد وجدت ثلاثة أسماء مترادفة حمل اثنان منهما على الثالث ولو قلت بدل الآدمى الضاحك كان المترادفان محمولا على ثالث غير مرادف لهما

هذا كله مراد المصنف مما قاله فى أول الفصل وآخره بدون التفات الى تصوير الذى ذكره فى قوله « بأن تسلم من خصم مقدمة ثم ينتج من مقدمات أخرى مسلمة نقيض تلك المسلمة الاولى الخ » أما على هذا التصوير فلا حاجة الى الترادف ولا الاستغفال بابدال الحدود فان ذلك قد يكون بدون هذا ثم ان القياس المركب من المتقابلتين لا يكون الا من الشكل الثانى والثالث ولا يتصور من الأول بحال ودونك البيان

وهذا الضرب من القياس لا يتألف في الشكل الاول الا أن تكون الحدود الثلاثة مترادفة حتى اذا كرر الوسط بلفظ واحد كانت الكبرى مقابلة الصغرى حينئذ في المعنى

وأما في الشكل الثاني فيتألف بأن يؤخذ موضوع المقدمتين اسمين مترادفين ويحمل عليهما شيء واحد بالايجاب والسلب

وفي الثالث كذلك بأن يجعل الموضوع لفظا واحدا والمحمول اسمين مترادفين

(الفصل الخامس عشر)

في المصادرة على المطلوب الأول

وهذا هو أن تجعل المطلوب نفسه مقدمة في قياس ينتج منه المطلوب ويبدل منه اسم مرادف له احتيالا مثل أن يقال كل انسان بشر وكل بشر ضحاك فكل انسان ضحاك فالنتيجة والكبرى شيء واحد فأية مقدمة جعلت هي النتيجة بتبديل اسم ما فالمقدمة الاخرى يكون طرفاها معنى واحدا ذا اسمين مترادفين كما قلنا (١) الانسان بشر

أما أنه لا يلزم الترادف ولا الابدال فلان المدار على وجود مسلمات عند الخصم يستنتج منها نقيض المسلمة الاولى تخالفت الحدود في المعنى واللفظ أو توافقت وأما أن القياس المركب من المتقابلتين على هذا التصوير لا يكون الامن الثاني والثالث فلان النقيضين لا يكونان نقيضين الا اذا اتحدا في الموضوع والمحمول فالمقدمتان أي المسلمة الاولى ونقيضها لا بد أن تكونا كذلك فموضوعهما واحد ومحمولهما واحد فلك ان تأخذ نتيجة سلب الشيء عن نفسه من الثاني ان اعتبرت الوسط هو المحمول أو من الاول ان اعتبرت الوسط هو الموضوع

واعتبر لذلك مثالا فيما لو سلم خصمك أن تزوج أكثر من أربعة سنة لان النبي صلى الله عليه وسلم فعله ثم هو مع ذلك يسلم انه خصوصية ويسلم بأن لا شيء من الخصوصية بسنة فانه تلزمه نتيجة لا شيء من تزوج الاربعة بسنة وهي ضد المسلمة الاولى ان أخذت الاولى كلية ونقيضها ان أخذت جزئية وعلى كل حال فالمسلمة الاولى مع نقيضها انتج أن الشيء ليس هو بالكل أو بالجزء من الثاني أو الثالث فان شئت قلت لا شيء من تزوج أكثر من الاربعة بتزوج أكثر من الاربعة أو بعض ماهو سنة ليس بسنة ويكون تسليم الخصم بالمقدمة الاولى المسلمة آتيا من غفلته عن المسلمتين الأخريين لا من الغفلة عن معاني الالفاظ وهو كثير الوقوع

نعم اذا اكتفى بالتناقض في المعنى ولم يعتبر اللفظ في اتحاد أطرافه صح ماقاله المصنف حتى على تصويره ذلك ومثاله من الشكل الاول أن يسلم خصمك ان كل انسان بشر ويسلم ان كل بشر ضاحك ولا شيء من الضاحك بآدمي فينتج من هاتين القضيتين لا شيء من البشر بآدمي وهو يضاد كل انسان بشر اذا لوحظ المعنى واذا كانت الصغرى بعض البشر ضاحك كانت النتيجة نقيضا لها في المعنى أيضا لكنها لا تصلح كبرى في الاول فاذا ضممت النتيجة الى المسلمة الاولى هكذا كل انسان بشر ولا شيء من البشر بآدمي فلا شيء من الانسان بآدمي مع أن الآدمي هو الانسان فاذا كشفت ذلك لخصمك فقد وصلت الى تبكيته بجهله في فهم الالفاظ وتسليمه الاحكام عليها بلا تعقل ويمكنك أن تمثل من الشكل الثالث فيما لو سلم خصمك ان الخلق غريزة ثم سلم ان الخلق خصلة وكل خصلة فليست بفطرة فلا شيء من الخلق بفطرة وهو يضاد المسلمة الاولى لان الفطرة والغريزة واحد ثم تقول كل خلق غريزة ولا شيء من الخلق بفطرة فبعض الغريزة ليس بفطرة وهو سلب الشيء عن نفسه لاتحاد الغريزة والفطرة في المعنى

ولا يخفاك ان هذا الضرب من القياس ضرب من اللهو الذي يعبث به بعض من لا هم له في تمحيص الحقائق وانما همه المشاغبات والتفنن في طرق المنازعات وما ذكره المصنف الاحتياط في السلامة من شره بالتدقيق في فهم معاني الالفاظ ومعرفة خاص المفهومات من عامها وما يعرض لكل فيكون المحصل في حرز من عبث العابثين

(١) كما قلنا الانسان بشر فانك جعلت النتيجة الانسان ضحاك وانما كانت هي الكبرى لانك لم تصنع شيأ سوى تبديل اسم البشر فيها بالانسان والمحمول فيها غير المحمول في الصغرى وغير الموضوع في الكبرى معنى فهي القضية التي

وقد يصادر على المطلوب الاول فى قياس واحد وقلما يخفى إلا على ضعفاء العقول وقد يقع ذلك فى قياسات متركبة[1] متتالية بأن يكون المطلوب بين مقدمة تلك المقدمة إنما تُثبت بقياس بعض مقدماته المطلوبُ نفسُه وكلما كان أبعد كان من القبول أقرب

وقد تمكن المصادرة على المطلوب الاول فى الاشكال الثلاثة لكن ان كان المطلوب موجبا كليا أمكن فى الشكل الاول صغرى[2] وكبرى وان كان جزئيا لم يمكن[3] الاصغرى وان كان سالبا كليا لم يمكن الاكبرى وأما فى الثانى فان المطلوب لا يكون[4] الاسالبا ففى ضرب يكون صغرى وفى ضرب يكون كبرى هذا ان كان كليا فان كان جزئيا لم يمكن الاصغرى وفى الثالث ان كان موجبا جزئيا جاز صغرى[5] وكبرى وان كان سالبا جزئيا لم يجز الا كبرى وفى الاول لا يصح بيانه

فيها حمل حقيقى وليس فى مقدمتى القياس حمل حقيقى الا فى الكبرى ومعنى موضوعها هو عين معنى موضوع النتيجة ومحمولها عين محمولها فهى هى فعند ذلك يتبين لك انه لم يكن فى المقدمة الاخرى حمل حقيقى فان لفظى محمولها وموضوعها بمعنى واحد حتى صح ابدال أحدهما بالآخر فى قضية أخرى وهى هى لم يتغير معناها

(١) متركبة متتالية كما تقول فى الاستدلال على أن كل حركة تستدعى مسافة تحصل فيها كل حركة فهى ذهاب من مبدإ الغاية وكل ما كان كذلك يستدعى مسافة فاذا قال قائل ان الكبرى ليست بينة فتقول له كل ذهاب من مبدإ الغاية فهو انتقال وكل انتقال يستدعى الخ فقد بعدت عن المطلوب الاول الذى ذكر فيه لفظ الحركة وأتيت بالانتقال فى بيان بعض مقدماته وهو عين الحركة وذلك ربما لا يلتفت اليه الا من له شىء من الفطنة فان بعد بأكثر من ذلك كان أخفى وأدنى الى القبول

(٢) صغرى وكبرى أما الكبرى فكمثال المصنف وأما الصغرى فكما لو قلت كل ضاحك انسان وكل انسان بشر فكل ضاحك بشر فان المطلوب هو الصغرى لانك لم تصنع شيأ فى النتيجة سوى أن أبدلت لفظ الانسان بالبشر والحمل الاول الذى كان فى القياس هو بعينه الذى فى النتيجة والكبرى لا حمل فيها وانما طرفاها اسمان مترادفان لمعنى واحد

(٣) لم يمكن الاصغرى لان المطلوب الجزئى لا يمكن أن يقع فى الشكل الاول كبرى لاننا شرطنا فى انتاجه كلية الكبرى اما الصغرى فقد تكون جزئية موجبة وكذلك يقال فى السالب الكلى وانه لا يقع الا كبرى فى الشكل الاول لشرط الايجاب فى صغراه

(٤) لا يكون الاسالبا لان الكلام فى المصادرة بأن يكون المطلوب احدى المقدمتين وقد شرط فى الثانى اختلاف مقدمتيه بالسلب والايجاب والنتيجة منه التى هى المطلوب سالبة دائما فاذا كانت المصادرة فى قياس من الشكل الثانى فالمطلوب لا بد أن يكون سالبا فتارة يكون سالبة صغرى وأخرى سالبة كبرى فان كان سالبا جزئيا فلا يكون الا صغرى لاشتراط كلية الكبرى فى الشكل الثانى .

تقول فى الاستدلال على لا شىء من الحجر بانسان لا شىء من الحجر ببشر وكل انسان بشر فلا شىء من الحجر بانسان وهو عين الصغرى لان الانسان والبشر شىء واحد ولو كان مطلوبك جزئيا وهو بعض الحجر ليس بانسان لا تيت بالصغرى سالبة جزئية بأن تقول بعض الحجر ليس ببشر الخ فتكون النتيجة عين الصغرى كذلك

أما أن يكون المطلوب الكلى عين الكبرى وهى سالبة فلا يمكن الا اذا كان موضوع الكبرى هو عين موضوع الصغرى وكان الوسط مينهما كذلك فتكون الحدود ألفاظا مترادفة و يكون المطلوب كاذبا دائما كما لو أردت أن تستدل على أن لا شىء من الانسان بآدمى بقولك كل انسان بشر ولا شىء من الآدمى ببشر فلا شىء من الانسان بآدمى وهو عين الكبرى لان الآدمى هو الانسان وهو البشر أما ان المطلوب صادق وفى الكبرى حمل حقيقى فذلك لا يتصور لان موضوع الكبرى هو محمول المطلوب فى الشكل الثانى دائما ومحمولها هو الوسط المحذوف عند الاستنتاج فكيف يكون المطلوب بعينها نعم قد تكون الكبرى عكسا مستويا للمطلوب كما لو قلت فى الاستدلال على أن لا شىء من الانسان بحجر كل انسان بشر ولا شىء من الحجر ببشر فلا شىء من الانسان بحجر فان هذه النتيجة هى عكس لا شىء من الحجر ببشر لان الانسان والبشر واحد ومن هذا تعلم تساهل المصنف فى رمى الكلام على عواهنه

(٥) جاز صغرى وكبرى أما أن يكون كبرى فكما تقول فى الاستدلال على أن بعض الانسان ناطق كل بشر انسان وبعض

بوجه مّا لانه لا يصلح لا صغرى ولا كبرى

(الفصـــل السادس عشر)

فى أمور شبيهة بالقياس يظن ببعضها أنه قياس ولا يكون وببعضها أنه نافع منفعة القياس وفى غير ذلك من القياسات المنتجة

فمن جملة ذلك القسمة فقد (٦) يظن بها أنها قياس على كل شئ وعند بعضهم هى البرهان على الحد إن كان الحد مكتسبا بالبرهان

والحق أنها تستعمل مقدمة فى الاقيسة الناتجة للشرطيات المنفصلة فتغنى غناء المقدمات فقط إما فى

البشر ناطق فبعض الانسان ناطق وهو عين الكبرى وغاية ما صنعت انك أبدلت البشر بالانسان وأما أن يكون صغرى فهو غير ممكن الا اذا ترادفت الحدود الثلاثة كما تستدل على أن بعض الانسان آدمى بقولك بعض البشر انسان وكل بشر آدمى فبعض الانسان آدمى وهو عين بعض البشر انسان بابدال البشر بالانسان والانسان بالآدمى أما أن يكون المطلوب عين الصغرى والحمل حقيقى فغير متصور لان محمول الصغرى هو موضوع المطلوب فى هذا الشكل وموضوعها هو الوسط المحذوف فكيف يمكن أن تكون عين المطلوب ومحموله غير محمولها وقد قال المصنف فيما سبق «فاية مقدمة جعلت هى النتيجة بتبديل اسم مّا فالمقدمة الاخرى يكون طرفاها معنى واحدا» فاذا جعلت النتيجة هى الصغرى كانت الكبرى مترادفة الاطراف وكان لا بد لك من أن تعتبر أن لا فرق بين أن يكون محمول الصغرى موضوعا أو محمولا حتى يتأتى لك أن تقول ان الصغرى هى النتيجة بعينها فتكون الاطراف مترادفة كما قلنا فتعميم المصنف ليس بصواب كما ترى أما لو كان المطلوب جزئيا سالبا فلا يمكن أن يكون صغرى فى المصادرة لاشتراط ايجابها فى هذا الشكل وانما يجوز أن يكون كبرى كما تقول فى الاستدلال على أن بعض الانسان ليس بفرس كل بشر انسان و بعض البشر ليس بفرس لينتج بعض الانسان ليس بفرس وهو عين الكبرى بابدال لفظ البشر بالانسان ومعناهما واحد وبقية كلام المصنف ظاهر والله أعلم

(٦) فقد يظن بها أنها قياس على كل شئ الخ ظن بعض القوم أن القسمة وحدها قياس لاثبات أحكام الاقسام للقسم فى كل شئ وكل شئ له أقسام تختلف أحكامه باختلافها فطريق معرفة هذه الاحكام انما هو قسمته الى تلك الاقسام فمن عرف الكلب بحقيقته قد يضطرب ذهنه عند رؤية الجارح منه ومافيه من غريزة الافتراس فيكاد يظنه غير ما عرفه فاذا قسمت الكلب الى الجارح وغير الجارح هدأ الخاطر واطمأن الى ما أصاب من الحقيقة فقد كان بعض الاحكام غير معروف فعرف بالقسمة فهى القياس الذى أدى الى هذا العرفان وعند بعضهم أنها من أقسام البرهان وهى من بين أقسامه يكتسب بها الحد فان طالب الحد ينظر بعد تصور الشئ بعض وجوهه الى مايحمل على ذلك الشئ و يقسم تلك المحمولات ويفصل بعضها عن بعض حتى يتبين له من بينها الاعم والاخص والذاتى والعرضى ثم يرتب بعد ذلك أجزاء الحد ويذهب منها الى تصور الحقيقة به

ولندع ما يتداول من الانسان والحيوان ولنطلب ما لا يعلم منه وهو النفس الإنسانية فاذا أردنا تحديدها وقد كنا عرفنا أن جميع الممكنات لاتخرج عن الاجناس العشرة فأول نظرة تلقى على النفس تضم صفاتها مختلطة غير متميزة بشئ سوى أن مجموعها انما يحمل على النفس الانسانية ولا يحمل على ماسواها من الانفس الحيوانية وغيرها ان كانت فيحمل على النفس الانسانية أوصاف النامية الحساسة العاقلة أو الناطقة معا ولا تحمل هذه الاوصاف معا على غيرها ثم يحمل عليها المتحركة بذاتها الطالبة لما يحفظ شخصها أو يبقى نوعها الدافعة لما يبيدهما القابلة لا بداع كل صنعة بلا قيد ولا نهاية كل ذلك يحمل عليها معا ولا يحمل مجموعه على غيرها ثم قد يحمل عليها صفات أخرى يطول تعدادها

فأول شئ يخطر ببال طالب الحد بعد هذا العلم الاجمالى هو أن يقسم هذه المحمولات أو الصفات الى ما تشترك فيه مع غيرها وما تنفصل به عنه ثم يقسم كلا منها الى ماهو متصل بذاتها بحيث يصح أن يؤخذ منه اسم لها أو لجزء من أجزائها ان كان لها جزء وما هو تابع لذلك يتصل بها بواسطته ولا يخفى عليك ما حصله الطالب من العلوم بالقسمتين ولم يكن من

عمل فكره سوى تمييز الطوائف وفصل الاقسام وبهذا العمل وحده قد تميزت الصور فى ذهنه على وجوه لم تكن وهو ضرب من التصور بل ومن التصديق أيضا لم يكن أولا ثم كان

بعد هذا ينتقل الى طلب علم آخر ان لم يكن بديهيا كما هو الشأن فى مثالنا وهو علم أنها جوهر أو عرض فان كانت عرضا ففى أى أجناسه هى فان ذلك غير بين بنفسه فيسلك طريقا آخر من التقسيم وهو أنها اما جوهر واما عرض وللاول فى صفاتها ما يدل عليه كتعقلها لنفسها بدون التفات الى شئ سواها وللثانى ما قد يسوق الذهن اليه ككون أثرها لا يظهر الا فى الاجسام فاذا ترجح عنده أحد القسمين وليكن انها جوهر رجع الى طلب أى الجواهر هى هل هى جسم أو جوهر مجرد وذلك لا يعرف الا بالاستدلال أيضا لانه ليس ببديهى فاذا انتهى الى غاية هذا الطلب انصرف الى البحث فى أنها بسيطة أو مركبة وأمر الخلاف فى جميع ذلك معروف فاذا أصاب حاجته من ذلك رجع الى ما كان ميزه بالتحليل فان وجده جميعا من اللوازم بعضه للذات وبعضه بالواسطة وقد كان كانت بسيطة فلا يكون له الا ما يشبه الحد فيعرفها بالرسم فان كانت فى رأيه مركبة حسبما أرشده الدليل ميز الجنس من الفصول المنوعة والفصول من الخواص كل ذلك بضروب من التقسيم ثم بعد هذا يضع كل وصف فى مرتبته على الوجه الذى بين فى القول الشارح فيكون له من ذلك حد الحقيقة

وقد يذهب طالب الحد الى تقديم العلم بأن الشئ جوهر أو عرض وانه بسيط أو مركب على التقسيم المميز لطوائف الاوصاف عامها وخاصها ما اتصل بالذات منها مباشرة وما كان لها بالواسطة وليس يضره من ذلك شئ

ولا يخفى ان القسمة كانت من الاعمال الفكرية السابقة إما بيانا بنفسها او كسبا للعلوم وإما جزأ من بيان ومقدمة من كسب فان امتياز الطوائف فى المحمولات علم وانما كاسبه القسمة وحدها والعلم بأن الحقيقة من مقول الجوهر أو العرض وانها بسيطة أو مركبة انما كسب بالقسمة واختيار أحد الاقسام فهى تارة قياس لا بالانى من القياس الا المركب من عدة أحكام مقصودة ألف بينها عمل فكرى لتحصيل معلوم لم يكن وذلك ثابت فى التقسيم لتمييز المحمولات بعضها عن بعض وتارة جزء قياس وهو ظاهر ولم يعنه المصنف وهذا النحو من العمل الذهنى لكسب الحد هو الذى عناه بعض القوم فى قوله ان الحد يكتسب بالبرهان وانما يكتسب بالقسمة من أنواع البرهان

أما ما سيأتى للمصنف فى باب أفرده لبيان ان الحد لا يكتسب بالبرهان فهو تقليد لجمهور من سبقه لم ينظر فيه الا الى صور وأشكال بغر ظاهرها ولا قيمة لحقيقتها وزعمه كغيره أن لا طريق لاكتساب الحد الا التركيب نسيان لأهم الاعمال فى الكسب ونظر الى آخر ما ينتهى اليه العمل فان مجرد التركيب وتقديم بعض الاجزاء على بعض انما يتيسر ان علم الاوصاف وميز خاصها من عامها وعرف نسبتها الى الماهية بكونها مقوما أو عارضا ولم يبق عليه الا الضم وجودة الوضع لا غير وهذا طرف من كسب الحد لا كله فان أراد المصنف أو غيره أن يصطلح على انه لا يسمى كاسبا للحد الا هذا الضم والترتيب الذى سماه بالتركيب لم ننازعه فى الاصطلاح لكن ينقلب النزاع الى نزاع فى استعمال الالفاظ لا فى بيان الحقائق

أما ظن ان القسمة قياس على كل شئ فلا يبعد عن الحقيقة اذا كانت وجهته ما قدمناه من أن الاحكام التى تثبت لشئ واحد بواسطة أقسامه لا سبيل الى اثباتها له الا بتقسيمه اليها التى تقوله أحكامها وكثيرا ما يكفى مجرد التقسيم فى ظهور ثبوت الحكم ويبقى التقسيم ملحوظا لا ينصرف الذهن عنه بعد ظهور المطلوب وعند ذلك يكون التقسيم وحده هو الطريق وقد يحذف كما يحذف الحد الوسط فى كل قياس فيكون جزأ من الدليل وتسميته قياسا لانه الواسطة الحقيقية الى المطلوب وهذا الثانى هو ما يسمى عندهم بالقياس المقسم أو الاستقراء التام كما فى قولهم الجسم اما جماد أو نبات أو حيوان وكل جماد متحيز وكل نبات متحيز وكل حيوان متحيز فكل جسم متحيز ومن ذلك تقسيم الكهرباء الى موجبة وسالبة واثبات أحكام كل منهما له ليثبت الحكم للكهرباء

والاستقراء الناقص باب من أبواب القسمة من هذا القبيل الثانى لانه تقسيم الكلى الى جزئياته ثم اثبات أحكامها اليها لتثبت له بالضرورة وانما أفردوه نوعا من أنواع القياس على حدة لانهم لا يستعملون فيه صورة التقسيم بانا وإما

أما ما هو من القبيل الاول فلا يكاد ينحصر فمعرفة العام والخاص انما تكتسب بالنظر الى الوصف مع ما يشمل والى ما بالنسبة اليه ما لا يدخل تحته فبعد ظهور القسمة يتبين ان الوصف خاص بموصوفه دون سواه بل معرفة الأعم من كل عام كالمذكور مثلا انما تحصل بعد جولان النظر العقلى فى جميع أقسام المعلومات ليعلم أنها لا تخرج عنه بل عندى أن جميع

أعمال العقل في انتزاع الكليات من الجزئيات انما هي ضروب من التقسيم بين ما تختلف فيه الافراد وما تشترك فيه ينتقل منها الذهن الى الكلي بعد طرح ما افترقت فيه من المشخصات عنه مع بقاء التقسيم ملحوظا حتى يتحقق الحمل على مختلفين

ولايزال التقسيم من هذا القبيل بابا من أبواب البلاغة يتنافس البلغاء في استجادته و يتفاضلون في وجوه حسنه والبلاغة منتهى الكمال في اصابة الحق بالدليل مع شيء من حسن الاسلوب وجودة التأليف في اللفظ

قالوا ومن أحسنه ما جاء في قوله تعالى « هو الذي يريكم البرق خوفا وطمعا » فانه قسم أثر رؤية البرق في الانفس الى قسمين الخوف والطمع ولا يخلو الكون الانساني منهما عند رؤيته ولا ثالث لهما وهو كاف في بيان حكمة الله فيه وكثيرا ما غفل عنها الغافلون وخلت عنها أفكار من لم يستلفتهم مثل هذا التقسيم الى ما يتردد في خواطرهم وما يدب في بواطن نفوسهم وهم عنه لاهون

ومن لطيفه وصحيحه قول اعرابي لبعضهم « النعم ثلاث نعمة في حال كونها ونعمة ترجى مستقبلة ونعمة غير محتسبة فأبقى الله عليك ما أنت فيه وحقق لك ما ترتجيه وتفضل عليك بما لم تحتسبه » ووقف اعرابي على مجلس الحسن فقال « رحم الله عبدا أعطى من سعة أو واسى من كفاف أو آثر من قلة » فقال الحسن ما ترك الرجل لاحد عذرا فانصرف الاعرابي بخير كثير

وكم يزال بالتقسيم من الجهالات ما لا يزال بغيره فمن التبس عليه معنى الفقه في قوله صلى الله عليه وسلم « من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين » فظن ان الفقه هو حشر القضايا الشرعية الى الذهن من أقوال أهل التفريع سواء كان على بصيرة فيه أو على عمى في التقليد يمكنك أن تزيل الغموض عن مثل هذا المغرور وترفع جهالته بقولك « العلم بحدود الشريعة قسمان قسم منه البصر بمقاصد الشارع في كل حكم وفهم أسرار حكمه في كل حد ونفوذ البصيرة الى ما أراد الله اعماده في تشريع الشرائع لهم من سعادة الدارين لا يختلف في ذلك وقت عن وقت ولا يتقيد بشرط دون شرط فتنطبق عنده الاصول على جميع ما يعرض من الشؤون مهما تبدلت أطوار الانسان ما دام انسانا ولا يتوفر ذلك الا للؤمن الحكيم الذي سمع نداء الله فاماد بعقله ولبه لا برايه وهجمه والقسم الثاني أخذ صور الاحكام من تضاعيف الكلام وحشدها الى الاوهام في ناحية عن معترك الافهام لا يعرف من أمرها الا انها جاءت على لسان فلان بدون نظر الى ما أحاط القول والقائل من زمان ومكان وهذا القسم يستوي في تحصيله المؤمن وغير المؤمن ويبلغ الغاية منه الخير والشرير والمعطل للشرع المحتالي به والعامل عليه والواقف عنده حده » فاذا تمايزت الاقسام زال الالتباس وتجلى المعنى حتى للبله من الناس

وكذلك يقال في العلم الذي قال فيه امام البيان عبد القاهر الجرجاني في مفتتح كتابه دلائل الاعجاز « اذا تصفحنا الفضائل لنعرف منازلها في الشرف ونتبين مواقعها في العظم ونعلم أي أحق منها بالتقديم وأسبق في استيجاب التعظيم وجدنا العلم أولاها بذلك وأولها هنالك اذ لا شرف الا وهو السبيل اليه ولا خير الا وهو الدليل عليه ولا منقبة الا وهو ذروتها وسنامها ولا مفخرة الا وبه صحتها وتمامها ولا حسنة الا وهو مفتاحها ولا محمدة الا ومنه يتقد مصباحها هو الوفي اذا خان كل صاحب والثقة اذا لم يوثق بناصح الخ » وأشار القرآن الكريم الى ظهور فضل أهله الى حد لا يماري فيه فقال « هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون » ونص على أن قلوبهم هي مستقر خشية الله دون قلوب سواهم فقال « انما يخشى الله من عباده العلماء » و يقال فيه اليوم « انه للامم مصدر قوتها ومحفظ حميتها وجامع كلمتها والصاعد بها الى ذرى مدنيتها وهو الذي يمهد لها المسالك و يفتح لها الممالك ويمنحها السيادة على الملوك والمالك وهو مقوم نظامها وقوام أحكامها وحفاظ قوامها وبالجملة هو حياتها كما أن الجهل مماتها » العلم الذي يوصف بهذه الصفات ولن يبلغ أحد أن يؤدي حقه مما يستحق من مثلها حمله كل على ما يشتهي واتخذ الجهل مرشدا الى العلم ولم يستشر العلم نفسه في القصد الى العلم فأنفق الكثير عمره في التحصيل والتركيب والتحليل والتفسير والتأويل والتعليل والتحويل ولكن كل ذلك لا يخرج عن قال وقيل ومع هذا التعب يأخذك العجب اذ تراهم وأعينهم قد التقوا في مهلكة واحدة مع القوم الجاهلين وحل بهم من النكال ما عمهم أجمعين فيضطرب الذهن في معنى العلم بل يضل فيه ضلالا بعيدا

فاذا قسمت العلم الى ما هو معرفة حقائق الكون من طرقها التي سنها الله وهدى اليها بالفطرة السليمة والاشراف بالعقل

اقترانى من منفصلتين[1] أو من حملية ومنفصلة وقد تستعمل أيضا مقدمة فى القياس المقسم الناتج للحمليات ولا غناء لها فى نتاج الحدود المفصلة على[2] انفرادها فانك اذا قلت كل انسان حيوان وكل حيوان إما مائت و إما أزلى كانت النتيجة أن الانسان إما مائت و إما أزلى أما أحدهما بعينه فليس يلزم من القسمة ومن هذا القياس أيضا فان الحيوان الذى هو الوسط ههنا أعم من كل واحد من المائت والازلى اللذين هما مجموعهما على انفصالهما الاكبر والوسط يجب أن يكون إما أخص و إما مساويا للاكبر ولئن قرن بالقسمة مقدمة استثنائية وهى أن الحيوان مائت فليس اذن بالازلى أو ليس بالازلى فهو اذن مائت فأولا لم تكن النتيجة حاصلة من مجرد القسمة بل منها ومن المقدمة الاستثنائية وكلامنا فى أن القسمة على تجردها ليست قياسا كما اعتقدوه وثانيا أن كونه مائتا أو ليس بأزلى إما أن يؤخذ مسلما أو مثبتا بقياس آخر فان أخذ مسلما فأى حاجة الى القسمة فليؤخذ أولا أن الانسان مائت وما هو مائت فليس بأزلى فالانسان ليس بأزلى وان تبين بقياس كونه مائتا أو ليس بأزلى ثم بعد ذلك يؤخذ وسطا البيان الآخر فالمفيد فى النتاج ذلك القياس لا القسمة فليستعمل دون القسمة نعم فائدة[3] القسمة هى تذكر المحمولات وإخطارها بالبال فحسب

وأما أنها ليست طريقا الى اكتساب الحد فسنورد فيه من بعد ما فيه مقنع

ومنها الاستقراء وهو حكم على كلى لوجوده فى جزئيات ذلك الكلى إما كلها وهو الاستقراء التام الذى هو القياس المقسم و إما أكثرها وهو الاستقراء المشهور

على أسرار الشرائع ولطائف حكمها ونسبة كل ما يصل اليه العقل والفهم من ذلك الى شؤن العارف واستعراف علاقة ما أدرك بحاجاته التى يشعر بها شعورا فطريا صحيحا لا التى يتوهمها وهما مجعولا فاسدا سواء كانت حاجاته فى نفسه أو أهله أو أمته أو الناس أجمعين والى ما هو خزن صور فى الحافظة يسوقها اليه ناقش أحرف أو مدبج عبارات لا يعرف لها غاية الا إياها ولا يبالى أكان لها مدخل فى صلاح حياته أم لم يكن يظنها هى الكمال لا هادية اليه وهى الفضل لا دالا عليه ومبلغ العلم عنده أن يعرف ان هذا قول زيد وقد رجحه حميد عن قول أبى عبيد ورجح الآخر أبو عمرو وهكذا الى آخر الزمن لا يقر له قرار ولا يقف فى مدار فهو يخسر بمثل هذا ولا يكسب ويشقى بالتحصيل ولا يسعد فمنه هذا التقسيم يستنير المطلب ويضىء المذهب بلا حاجة الى ضم ضميمة اليه

فأنت ترى ان هذا الباب من التقسيم من أفضل ما يطرق فى البيان وان خلا من الصور الحاقة التى اصطلح عليها المنطقيون لكن عهدنا بالمصنف أنه خالفهم فى صور كثيرة ونبه على استعراف الصواب فى تضاعيف الاساليب ولم يبال بتلك الاشكال الا فى حركة العقل لا فى تصوير الهاليل فكان من الحق على طريقته أن لا يعيب قول من قال ان القسمة بنفسها قياس وان كانت قد تكون جزأ منه اذا احتاجت فى التأدى الى ما قصد منها الى ضميمة أخرى والله أعلم

(١) من منفصلتين كما مثلوا به فى قولهم العدد اما فرد واما زوج والزوج اما زوج الزوج واما زوج الفرد فالعدد اما فرد واما زوج الزوج أو زوج الفرد وأما المركب من حملية ومنفصلة فكما سبق فى القياس المقسم ونحوه اذا قصد انتاج الحمليات كما سيذكره المصنف أما اذا قصد انتاج منفصلة فكما لو قلت كل عدد فهو اما زوج واما فرد وكل فرد لا ينقسم الى متساويين فكل عدد اما زوج واما لا ينقسم الى متساويين

(٢) على انفرادها أى ان القسمة وحدها لا تنتج حدا من حدودها بعينه كما بينه بمثال المائت والازلى ولكن ماذا يقول المصنف فى القسمة التى تأتى لتمييز طوائف الصفات بعضها عن بعض مثلا مع انها تحصل لكل طائفة حكمها بلا حاجة الى شئ سوى القسمة كما مر بك وهذا هو تحصيل للحدود بلا ضميمة

(٣) فائدة القسمة هى تذكر المحمولات واخطارها بالبال كاد ذوق المصنف السليم أن يجد الصواب فى الباب عند نهاية الكلام فيه وما كان عليه الا أن يسأل نفسه ما هو القياس المركب من بديهيات وما فائدته الا أن تكون اخطارا للحدود بالبال مجتمعة فينطلق الذهن منها الى النتيجة وهكذا العقل يصل بعد نصب الى تمييز الاقسام فيضعها متقابلة متمايزة ليشرق كل منها فى العقل جليا واضحا وتتصل بكل أحكامه التى تتجلى معه عند التمايز بالضرورة

وبهذا الفقه القياس ظاهرة لانه فى القياس يحكم على جزئيات كلى لوجود ذلك الحكم فى الكلى فالكلى يكون وسطا بين جزئيه وبين ذلك الحكم الذى هو الاكبر وفى الاستقراء بالقلب هذا فيحكم على الكلى بواسطة وجود ذلك الحكم فى جزئياته ومثاله اذا أردنا أن نبين أن كل حيوان طويل العمر فهو قليل المرارة استقرينا جزئيات الحيوان الطويل العمر فوجدناه مثل الانسان والفرس والجمل وكانت هذه الجزئيات قليلة المرارة فحكمنا بهذا الحكم كليا فى الحيوان الطويل العمر واستعمال هذا لحجة مخصوص بالجدليين ومن عادتهم الاقتصار على ماهو كالصغرى مثل[1] أن يقولوا الآن كل حيوان طويل العمر فهو إما كذا وإما كذا أوماهو كالكبرى مثل أن يقولوا الآن كذا وكذا قليل المرارة ورده الى النظم القياسى هو التأليف بينهما

والاستقراء التام الحاصر لجميع الجزئيات نافع فى البراهين ولكن بشرط أن لا نأخذ الجزئى المشكوك[2] فيه فى أجزاء القسمة وانما يمكن ذلك على وجهين

(أحدهما) أنه لو وقع الشك فى أن الناطق هل هو مائت أو ليس بمائت فتفحص جزئيات الحيوان لا من جهة الناطق وغير الناطق بل من جهة قسمة أخرى كالماشى وغير الماشى ووجد المائت بيننا لجميع أجزاء الاستقراء فحكم بسببها على الحيوان وردّ منه الى الناطق فقيل كل ناطق حيوان وكل حيوان إما ماش أو غير ماش وكل ماش مائت وكل ماهو غير ماش كذلك فكل حيوان كذلك فالنتيجة أن كل ناطق كذلك وهذا انما يتأتى اذا كان الكلى قابلا لوجهين من القسمة أو أكثر حاصرين له

(الوجه[3] الثانى) أن يكون الحكم قد بان على الكلى من جهة قسمة ما ثم وقع الشك فى جزئى من جزئيات أجزاء الاستقراء فوسط الكلى بين ذلك الجزئى وبين الحكم الذى هو الاكبر مثاله لو شككنا فى أن زيدا هل هو مائت وقد كنا عرفنا أن كل حيوان كذلك من جهة قسمته الى الناطق وغير الناطق فقلنا زيد حيوان وكل حيوان مائت فزيد مائت

فان قيل اذا بان هذا الحكم للحيوان من جهة الناطق وغير الناطق وزيد يمكن وقوعه تحت الناطق لا بواسطة الحيوان فهلا بُيّن بالناطق دون الحيوان قلنا يمكن أن زيدا حين شك فى وجود المائت له لم يخطر بالبال وقوعه تحت الناطق وحين أخذ الناطق فى أجزاء القسمة لم يؤخذ لاجل بيان الحكم فى جزئياته بل لاجل كلية الحكم فى الحيوان بعمومه لجزئياته لا لجزئيات الناطق فلو خطر بالبال وقوعه

(١) مثل أن يقولوا الآن كل حيوان طويل العمر اما كذا واما كذا أى بعد قولهم الحيوان الطويل العمر قليل المرارة لأن الخ بأن يكون النظم فى العادة هكذا كل حيوان طويل العمر قليل المرارة لانه اما انسان واما فرس واما نحوهما من مثلهما وكذلك يقال فى الكبرى بعد ذكر المطلوب لان الانسان والفرس ونحوهما من مثلها قليل المرارة فاذا أردت أن ترد الكلام المعتاد الى النظم القياسى جمعت الامرين وألفت بينهما معا والامر فى ذلك ظاهر

(٢) المشكوك فيه أى المشكوك فى حكمه كالناطق فى المثال فاذا كنت شاكا فى كون الناطق مائتا أو أزليا عمدت أولا الى معرفة ما يندرج الناطق تحته فتجده الحيوان ثم تقسم الحيوان الى ماش وغير ماش كالزاحف ونحوه ثم تنظر فى القسمين فاذا الحكم وهو المائت ثابت لهما معا وهما كل ما يحوى الحيوان فيكون الحيوان مائتا فالناطق المندرج فيه كذلك وهذا الوجه انما يتأتى اذا كان الكلى كالحيوان تمكن قسمته بعدة طرق كل منها يكون حاصرا لما يحويه ويكون الحكم ثابتا للاقسام فى جميعها فيقسم الى كليين ليثبت الحكم له فيثبت لكلى آخر مندرج تحته لو أخذ مع مقابله لكان حاصرا أيضا

(٣) الوجه الثانى الخ يختلف هذا الوجه عما قبله بوجهين الاول انه يتأتى فيما لو كان الكلى لا يحتمل الا قسمة واحدة والثانى انه يطلب بالتقسيم ثبوت الحكم للكلى ليثبت لجزئياته مباشرة لا لكليات أخرى تحته سوى ما اليه التقسيم هذا ما أراده المصنف وهو وان كان صحيحا لكنه ليس من الجودة فى شئ فان المطلوب بالتقسيم انما هو ثبوت الحكم للكلى

تحت الناطق كان البيان به أولى من بيانه بالحيوان على ما ستعرفه فى فن البرهان فاذن الاستقراء نافع فى العلوم من هذين الوجهين

وقد يستعمل للتنبيه[1] على المقدمات الاولية تاما كان أو ناقصا وقد يستعمل[2] بوجه ما التجربة ويحصل معه ضرب من اليقين فان لم يستوف كما نبينه فى فن البرهان وفى غير هذه المواضع فلا جدوى له إلا الاستقراء التام المفيد لليقين

وغير التام هو مثل ما اذا استُقريت الحيوانات فوجد أكثرها يحرك فكه الاسفل عند المضغ فحكم على كل حيوان بأنه يحرك عند المضغ فكه الاسفل وربما كان حكم ما لم يُستقر خلاف ما استُقرى كالتمساح[3] فى مثالنا فانه يحرك عند المضغ فكه الاعلى

الذى تقسمه وهذا هو القياس المقسم أما ثبوت حكم الكلى المقسّم بعد قيام الدليل عليه بالتقسيم لما يندرج تحته سواء كان كليا أو جزئيا فهو شئ آخر بقياس آخر لا مدخل للتقسيم فيه الا بالواسطة بل هو مركب من حمليتين احداهما حمل الكلى المقسم والثانية حمل الحكم الثابت بالتقسيم ولو جعل مع التقسيم فى تأليف واحد كان قياسا مركبا مفصولا أو موصولا كما لو قلت الناطق أو زيد حيوان وكل حيوان فهو اما ماش أو غير ماش أو ناطق أو غير ناطق فالناطق اما ماش أو غير ماش أو زيد إما ناطق أو غير ناطق ثم تجعل النتيجة صغرى وتضم اليها كبرى قولك وكل منهما مائت فالناطق أو زيد مائت ويكون التقسيم قد ورد أخيرا على الناطق أو زيد وهو غير المقصود من القياس المقسم فانه لا يكون الا فى الكليات المنقسمة الى أقسام لها حاصرة ليستدل بالتقسيم على أحكامها كما هو ظاهر على انك ترى أيضا أن قسمة الناطق الى ماش وغيره وقسمة زيد الى هذين القسمين غير صحيحة وهى لازمة للتأليف الذى أراد المصنف أن يتخذه طريقا كما لا يخفى فان أراد أن التقسيم لا يسرى الى الناطق وزيد لان الحيوان موضوع فى الكبرى على ان المعنى به طوائف افراده لا كل فرد فرد ولم يكن محمولا فى الصغرى بهذا الاعتبار فهو غير متكرر فاذن لا يصح أن يكون التأليف منتجا ثبوت حكم الاقسام للناطق ولا لزيد لعدم التكرر فى الوسط

(١) للتنبيه على المقدمات الاولية كما تقدم فى مثال الجسم اما جماد أو نبات أو حيوان وكل منها متحيز فالجسم متحيز والنتيجة من المقدمات الاولية وكقولك جزء الشئ اما ما هو الشئ بالقوة أو ما به الشئ بالفعل وكل منهما متقدم عليه بالذات فجزء الشئ متقدم عليه بالذات هذا اذا كان تاما أما لو كان ناقصا فكما لو قلت ان حس اللمس لا بد فيه من مباشرة الملموس للامس ونبهت عليه باستقراء جزئيات اللمس ونحو ذلك كثير ومنه التنبيه على قضايا الحدس كالحكم بوجود قوة فى البخار أو فى الكهرباء

(٢) وقد يستعمل بوجه ما التجربة أى ولو ناقصا وذلك الوجه هو ملاحظة الاثر فى الجزئيات المتعددة فى الاحوال المختلفة والازمان والامكنة المتباينة فان هذا يحصل اليقين بثبوت الحكم الكلى كثبوت تخفيض حرارة الحمى للح الكينا وعلى هذا النحو من الاستقراء بنى أغلب العلوم والفنون الصحيحة كالطب والكيمياء وقسم عظيم من علم الطبيعة والتاريخ الطبيعى ولا أدل على صحتها من ظهور أثرها فى الاعمال العظيمة التى قلبت ما كان معروفا من حال المسكونة وسكانها وقد أجاد المصنف فى التنبيه على فوائد الاستقراء بجميع وجوهه فى تحصيل العلوم اليقينية مخالفا فى ذلك لما اشتهر عند القوم سابقهم ولاحقهم

(٣) كالتمساح مثال درج فى كتب المنطق وغيرها أخذه المتأخرون عن بعض من كتب فى الحيوان عن غير بحث صحيح وقد أخطأ من زعم أن التمساح يخالف سائر الحيوان فى تحريك الفك الاسفل عند الاكل كما أخطأ من ظن أنه لا مخرج لفضلاته وانما يأتى القطقاط فيأكل ما فى جوفه ومنشأ هذا الظن الثانى ان هذا الحيوان قد تفسد المواد التى فى بطنه فيوجد فيها حيوانات صغيرة فيفتح فاه فيأتى بعض الطيور ويلتقطها وهو لا يؤذيها والدميرى يذكر فى حياة الحيوان كلا من الزعمين ويثبته وهو خطأ كما حققه الباحثون المدققون فالثابت بالتحقيق أن الفك العلوى عند أنواع التماسيح ثابت متصل بعظام الجمجمة بدون مفصل متحرك وأما الفك السفلى فهو المتحرك وله اتصال بالجمجمة مفصلى بواسطة عظم يسمى

ومنها التمثيل وهو الحكم على جزئى لوجوده فى جزئى آخر معين أو جزئيات أخر لمشابهة بينهما كمن يقول السماء محدثة لمشابهتها البناء فى الجسمية والبناء محدث فيتركب من أربعة حدود أكبر(١) كلى وهو المحدث وأوسط كلى وهو الجسم وأصغر وهو السماء وشبيه وهو البناء والاوسط محمول على الاصغر وعلى شبيهه والاكبر محمول على الاوسط لانه محمول على شبيه الاصغر وهذا أيضا من الحجج الخاصة بالجدليين

ومن عادتهم أن يسموا الاصغر فرعا والشبيه أصلا والاكبر حكما والاوسط المتشابه فيه جامعا

ومن التمثيل نوع يسمونه الاستدلال بالشاهد على الغائب وكان الشاهد عندهم عبارة عن المحس وتوابعه ويدخل فيه مايشعر به الانسان من أمور نفسه الخاصة كعلمه وارادته وقدرته والغائب ماليس بمحس فيثبتون فى الغائب حكم الشاهد لما بينهما من المشابهة فى أمر ما فهو بعينه المثال الا أنه أخص منه اذ الاصل فيه الشاهد والفرع الغائب وأما التمثيل فيعم هذا ومانقل الحكم فيه من شاهد الى شاهد أيضا أومن غائب الى غائب وهذا الطريق أيضا قاصر عن افادة اليقين اذ ليس من ضرورة تشابه أمرين فى شىء تشابههما فى جميع الاشياء

فنهم من اكتفى فى تعدى الحكم من الاصل الى الفرع بمجرد المشابهة ومنهم من شعر بضعف هذا القدر فقال انما يكون المثال حجة اذا كان المعنى المتشابه فيه علة للحكم ولعمرى ان بان كونه علة أمكن رده الى البرهانيات بأن يجعل المعنى المتشابه فيه وسطا بين الاصغر والاكبر الا أنهم يثبتون كونه علة عند خفائه بطريقين

(أحدهما) مايسمونه طردا وعكسا والطرد هو أن يثبت الحكم لكل ما يوجد له هذا المعنى المتشابه فيه والعكس هو أن يعدم الحكم فى كل موضع لا يوجد فيه هذا المعنى ومرجع الطرد والعكس الى الاستقراء فالم تستقرا الجزئيات لا يتصور القطع بوجود الحكم مع وجود المعنى وعدمه مع عدمه وفيه من الوهن والضعف ما نبهنا عليه اذ استقراء جميع الاشياء المشاركة فى هذا المعنى ليس بأمر سهل فربما يشذ عنه أمور مشابهة للاصل فى هذا المعنى غير مشاركة له فى الحكم وهب أنه لم يشذ عنه شىء آخر فيجوز أن تكون جميع الاشياء الموجود لها هذا المعنى يثبت لها هذا الحكم سوى هذا الفرع اذ ليس يجب من تلازم معنيين فى أشياء كثيرة تلازمهما أبدا فى جميع الاشياء بل يجوز أن يكون فيما بينها شىء تخالف لها فيوجد لسائرها المعنى المتشابه فيه مع الحكم ويخالفها شىء واحد فى وجود المعنى المتشابه فيه له دون الحكم وذلك الشىء هو الفرع المتنازع فيه

(الطريق الثانى) هو أنهم يسبرون أوصاف الاصل ويتصفحونه ويبطلون أن يكون واحد واحد منها علة الى أن لا يبقى الا ذلك المتشابه فيه فيقطعون بكونه علة مثلا يقولون البناء محدث فاما أن يكون

العظم المربع ثم ان لهذا الحيوانات فتحة فى انتهاء الامعاء تخرج منها الفضلات من بول وغيره وفيها يلج التمساح الذكر عند المسافدة ومن ظريف ما جاء على لسان بعض طلبة العلم عندما كنت أذكر هذا الخطأ العام فى قضية تحريك التمساح لفكه الاسفل قوله لعل من افتتح هذا الخطأ رأى التمساح مقلوبا يحرك فكه الاسفل فظنه الاعلى فذهب يحكى و ينقل عنه

(١) أكبر كلى وهو المحدث الخ المحدث أكبر لانه محمول النتيجة والسماء أصغر لانها موضوعها والجسم الكلى أوسط لانه العلة المشتركة والشبيه هو البناء لانه الذى ظهر فيه ثبوت الاكبر بسبب العلة وهو ثبوت الجسم له فالجسم محمول عليه وعلى الاصغر والاكبر محمول على الاوسط المحمول على شبيه الاصغر فيحمل على الاصغر أيضا لانه انما حمل على شبيهه بسبب حمل الاوسط عليه فقوله لانه أى لان الاوسط محمول على شبيه الاصغر وهو علة لشىء

حدوثه لكونه موجودا أو لكونه قائما بنفسه أو لكونه جسما وليس لكونه موجودا وإلا لكان كل موجود محدثا ولا لكونه قائما بنفسه وإلا كان كل قائم بنفسه كذلك ولا لكذا ولا لكذا فبقي أن يكون لكونه جسما

وهذا الطريق أيضا فاسد من أربعة أوجه (أحدها) أنه ليس يجب أن يكون كل حكم معللا بغير ذات ماله الحكم بل من الاحكام ما يثبت لذات الشيء لا لعلة غير ذاته (والثاني) أن هذا انما يصح بعد حصر جميع الصفات وهو راجع أيضا الى الاستقراء وليس هو بيّن بل ربما يشذ عن هذا الحصر وصف هو العلة والجدليون لا يبالغون في هذا الحصر بل يقولون للخصم ان كان عندك وصف زائد فأبرزه وجهل الخصم لا يكون حجة على عدم وصف زائد وربما قالوا لو كان للاصل وصف آخر لأدركناه كما لو كان بين أيدينا فيل لأدركناه وليس هذا كالفيل اذ لم يعهد قط فيل بين يدي انسان سليم البصر لم يدركه وكم من المعاني الموجودة للاشياء اتعبنا الطلب لها ولم تدركها في الحال الا بعد كد في البحث الشديد (والثالث) هب أنهم سوحوا في العثور على جميع الاوصاف فلا يجب أن تكون الاقسام بعدد الاوصاف بل ربما كان الحكم لاجتماع عدة منها فلم تبطل جميع الاقسام الحاصلة من أخذ الاوصاف مفردة ومركبة غير واحد لا يتعين ذلك الواحد مثلا لو كانت الاوصاف كونه موجودا وكونه قائما بالنفس وكونه مصنوع الآدمي وكونه من الماء والتراب فلا يكفي أن نبطل واحدا واحدا منها بل لا بد من أن نتعرض لاجتماعها أيضا فنقول ولا لكونه موجودا وقائما بالنفس ولا لكونه موجودا ومصنوع الآدمي ولا لكونه موجودا ومركبا من الماء والتراب ولا لكونه قائما بالنفس ومصنوع الآدمي ولا لكونه قائما بالنفس ومركبا من الماء والتراب ولا لكونه مصنوع الآدمي ومركبا من الماء والتراب ثم نتعرض لاجتماع ثلاثة ثلاثة منها أيضا كذلك

(الرابع) هب أنهم وفوا بهذا أيضا إلا أنه انما يلزم من هذا أن الحكم ليس لتلك الاقسام المفردة والمركبة جميعا وأنه غير خارج عن هذا القسم ولكن لا يلزم منه أن كل ما هو موصوف بالقسم الباقي فله هذا الحكم اذ يجوز أن ينقسم الباقي الى قسمين يكون هو عاما بالنسبة اليهما وهذا الحكم يلزم من أحدهما دون الآخر فيصح أن يقال ما سواه ليس بعلة وان العلة في حيز[1] هذا الباقي ولكن لا يجب أن كل

محذوف من الكلام كثيرة لا لكون الاكثر محمولا على الاوسط كما هو ظاهر العبارة ففيها تسامح ظاهر أو انها سقطت منها الجملة التي ذكرناها في النسخ

(١) في حيز هذا الباقي حاصل ما أطال به المصنف ان بطلان الاقسام ما عدا القسم الاخير غاية ما يستلزمه أن العلة لا تخرج عن القسم الباقي كالجسم في مثالنا لكن كونها لا تخرج عنه لا يستلزم ان تكون العلة مجرد الجسمية اذ يجوز أن تكون قيدا من القيود الخاصة بالجسم فتكون العلة قسما من أقسامه لا يتحقق في الفرع المتنازع فيه كما لو قلنا ان الجسم ينقسم قسمين عنصري وغير عنصري فيجوز أن يكون الحدوث لازما لكونه عنصريا ولو كنا أدخلنا هذين القسمين في التقسيم الاول بأن قلنا علة حدوث البناء إما كونه موجودا أو كونه قائما بنفسه أو كونه مصنوع الآدمي أو كونه من ماء وتراب أو كونه جسما عنصريا أو كونه جسما غير عنصري وأبطلنا سائر الاقسام ما عدا القسمين الاخيرين لم يلزم ان كل واحد من العنصري وغير العنصري علة بل أحدهما لا على التعيين فيجوز أن يكون هو كونه عنصريا فلا يلزم أن تكون السماء حادثة لانها من غير العنصري وكون العلة منحصرة في الجسم بمعنى أنها لا تخرج عنه هو غاية ما يستفاد من استثناء نقيض ما عدا الجسم ولا يستفاد منه أنها هي الجسم أي مجرد الجسمية بمعنى أن تكون الجسمية والعلية متساويتين فتنعكس القضية كلية

وما قاله المصنف في هذا الوجه الرابع غير مستقيم لانهم لو وفوا بحصر الصفات وابطال أن يكون شيء منها علة الا وحده

ماهو موصوف به فهو علة فانه لو أدخل هذان القسمان فى القسمة وأبطل سائر الاقسام دونهما لم يلزم أن كل واحد منهما علة بل أمكن أن تكون العلة أحدهما فكذلك اذا ورد فى القسمة عامّ لهما جميعا لم يلزم أن الحكم يتبع جميعه وذلك لان نتيجة هذا الاستثنائى أن العلة هى كونه جسما لا أن العلة هى الجسم حتى[1] تكون الجسمية مساوية للعلية فيكون كل ماهو علة للحدوث جسما وكل جسم علة للحدوث فانا اذا قلنا مجملين قياسهم حدوث البناء إما لذاته أو لعلة وليس لذاته فهو لعلة والعلة صفة والصفة إما ب وإما ج وإما د فالعلة إما ب وإما ج وإما د ولكن ليس ب ولا ج فالنتيجة أن العلة د لا أنها الدال اذ موضوع النتيجة ومحمولها يجب أن لا يغيرا عما كانا عليه فى المقدمتين ولا يمكنهم[2] أن يقولوا بعد قولهم العلة صفة إما أن تكون الصفة هى الباء أو الجيم أو الدال حتى تكون النتيجة أن العلة هى الدال ولا أن يقولوا إما أن تكون الباء صفة أو الجيم صفة أو الدال صفة لكذب القضيتين أولا فان كل ذلك صفة لا واحد منها فقط ولعدم نتاج الوضع ثانيا فانهما موجبتان من الشكل الثانى واذا كانت النتيجة أن العلة هى كذا فهذه قضية اذا أعطيناها أجلّ أحوالها كانت غايتها أن تصير كلية فيكون كل ماهو علة للحدوث جسما والقضية الكلية لا تنعكس فلا يصير كل ماهو جسم علة للحدوث فهذا هو بيان فساد هذا الطريق

ولا لمجموعه مع غيره وكان الحصر صحيحا ولم يبق الا الوصف الاخير لنتج المطلوب حتما فان معنى حصر جميع الصفات أن يؤتى على كل وصف للشئ يتوهم انه علة الحدوث وفيه كونه عنصرا وكونه حجرا ونحو ذلك مما يدخل فى الجسم ويبطل كل ذلك حتى لا يبقى الا مجرد الجسمية فتكون العلية مساوية لها حتما ولا يبقى للجسم ما ينقسم اليه من الاوصاف الأخر والا لم يكن الحصر صحيحا والفرض انهم وفوا الحصر حقه وغاية ما يطعن به فى هذه الحالة أن حصر الاوصاف انما يأتى بالاستقراء وليس بالشئ السهل كما قاله فى الوجه الثانى

(١) حتى تكون الجسمية هذا قيد لقوله « ان العلة هى الجسم » أى لا حصر العلة فى الجسم بحيث تكون الجسمية الخ لان مجرد كون القضية اسمية لا يفيد المساواة كما سيأتى للمصنف فى قوله « واذا كانت النتيجة ان العلة هى كذا الخ ».

(٢) ولا يمكنهم أن يقولوا الخ يريد انه لا يمكنهم أن يضعوا القياس فى صورة تنتج الجملة الاسمية الحاصرة بأن يقولوا العلة وصف والوصف إما هو الباء أو هو الجيم أو هو الدال لكن الاولين باطلان فالعلة هى الدال أو يقولوا العلة صفة وإما أن تكون الباء صفة وإما أن تكون الجيم صفة وإما أن تكون الدال صفة ثم يبطل الاولان وتحذف الصفة التى هى الوسط المكرر فيبقى الدال معرفا مع العلة المعرفة أيضا فينتج العلة الدال وهى القضية الحاصرة أما أنهم لا يمكنهم الاتيان بالصورتين فلأن القضيتين أى المنفصلة والاستثنائية كاذبتان أما المنفصلة فلأن الجميع صفة فلا معنى للانفصال فى الصفة وهو ظاهر فى الصورة الثانية وفى الصورة الاولى كانت أجزاء الانفصال حصر الصفة فى كل واحد وهو يعود الى ما فى الثانية من أن الصفة هى الباء لا غير أو الجيم لا غير الخ مع أن الصفة تعم الجميع وأما الاستثنائية فلانه لما كان الجميع صفات فابطال كونها صفة كاذب وذلك الابطال هو الاستثنائية بعينها هذا ما يعم الصورتين ثم ان القياس فى الصورة الثانية من الشكل الثانى وهو لا ينتج من موجبتين فلا تحصل لهم النتيجة المطلوبة ولو سلم لهم امكان ذلك واستحصلوا على أن الصفة هى الجسم فلا يفيدهم لان نتيجتهم تكون قضية معرفة الطرفين وغاية ما يكون من شأنها ان تكون كلية وهى لا تنعكس كلية وهذا هو ما أراده المصنف بقوله « واذا كان النتيجة الخ »

ويرد عليه أنه اذا سلم لهم النتيجة الحاصرة وكان مرادهم من الحصر ما ذكرناه أولا من أن الصفة هى مجرد الجسمية لتم لهم المطلوب كما صرح به فيما سبق والصواب الرجوع الى أن الوصول الى الحصر بهذا المعنى يحتاج الى استقراء يصعب الوصول الى تمامه كما قدمناه

إلا أنه لا بأس باستعماله في الجدل إذ ليس المطلوب فيه اليقين بل إقناع النفس وتَظَنُّنها بما يعتقد في المشهور أنه ناتج يقيني هذا إذا كان المطلوب كليا

وأما إذا كان جزئيا وأريد إثباته بالمثال كان قياسا ناتجا من الشكل الثالث فإنك إذا قلت السماء جسم والسماء محدث لزم منه أن بعض الاجسام محدث ولكن لا يلزم أن ذلك البعض هو السماء المتنازع فيها أو غيرها من الامور المعينة التي يسمونها فروعا

(ومنها الضمير) وهو قياس حذفت مقدمته الكبرى إما لظهورها والاستغناء عنها كما يقال في الهندسة خطا ا ب ا ج خرجا من المركز الى المحيط فهما إذن متساويان وإما الاخفاء كذب الكبرى كقول الخطابي هذا الانسان يخاطب العدو فهو إذن خائن مسلم للثغر ولو قال كل مخاطب للعدو فهو خائن لشُعر بكذبه ولم يسلّم

(ومنها الرأي) وهو مقدمة محمودة كلية في أن كذا كائن أو غير كائن صواب فعله أو غير صواب وتؤخذ دائما في الخطابة مهملة وإذا عمل منها قياس ففي الاغلب يصرح بتلك المقدمة على أنها كبرى ويحذف الصغرى كقولهم «الحساد يعادون والاصدقاء يناصحون»

(ومنها الدليل) وهو في هذا الموضع قياس اضماري حده الاوسط شئ إذا وجد للاصغر تبعه وجود شئ آخر للاصغر دائما كيف[1] كان ذلك الاتباع ويكون على نظام الشكل الاول لو صُرّح بمقدمتيه مثال ذلك هذه المرأة ذات لبن فهي إذن قد ولدت وربما سمي هذا القياس نفسه دليلا وربما سمي به الحد الاوسط

(ومنها العلامة) وهي قياس اضماري حده الاوسط شئ إما أعم من الطرفين معا حتى لو صرح بمقدمتيه كان الناتج منه من موجبتين في الشكل الثاني مثل قولك هذه[2] المرأة مُصفارّة فهي إذن حُبلى وإما أخص من الطرفين حتى لو صرح بمقدمتيه كان من الشكل الثالث كقولك إن الشجعان ظلمة لان الحجاج كان شجاعا وكان ظالما

(ومنها القياس الفراسي) وهو يشبه[3] الدليل من وجه والتمثيل من وجه والاوسط فيه هيئة بدنية توجد في الانسان المتفرَّس فيه ولحيوان آخر غير ناطق ويكون من شأن تلك الهيئة أن تتبع مزاجا يتبعه

(١) كيف كان ذلك الاتباع أي سواء كان بطريق اللزوم العقلي أو العادي" الثاني كالمثال الذي ذكره والاول كقولك الهواء جسم فهو مشار اليه أو متحيز. وانما سمي هذا بالدليل لان الاوسط لما كان مستتبعا للمطلوب في العقل كان بنفسه وسيلة لحضوره في الذهن بدون حاجة الى تكراره في قضية أخرى فكأن المذكور وحده دليل وهذا النوع أخص من الضمير فانه من أحد أقسامه وهو ما حذفت كبراه لظهورها

(٢) هذه المرأة مصفارة أي تلازمها الصفرة والحبلى كذلك فيكون وصف مصفارة محمولا على هذه المرأة وعلى الحبلى وهو أعم منهما كما هو ظاهر فلو صرح بأجزاء القياس كان من الشكل الثاني لكن من موجبتين وهو لا ينتج نتيجة لازمة والمثال الثاني لو صرح بأجزاء القياس فيه كان هكذا الحجاج شجاع الحجاج ظالم فالحد الاوسط وهو الحجاج أخص من الطرفين وهما الشجاع والظالم والقياس من الشكل الثالث فنتيجته جزئية والمستدل بالعلامة يأخذها كلية ولذلك لا يكون الاستدلال صحيحا

(٣) يشبه الدليل من وجه والتمثيل من وجه أما شبهه بالدليل فلان الهيئة علامة تستتبع الخلق لاستتباعها في الذهن وجود المزاج المستتبع له وأما شبهه بالتمثيل فلان صاحبه يقيس زيدا الهيئته بالاسد لوجود تلك الهيئة فيه التي هي دليل على الخلق وانما لم يكن تمثيلا تاما لان الهيئة التي هي الجامع ليست علة الخلق في الخارج كما هو الشأن في التمثيل وانما هي علته في الذهن فقط

خُلق فاذا وجدت تلك الهيئة حُدِس[1] بوجود ذلك الخلق لانهما معلولا علة واحدة

ولكن هذا بعد أن يسلّم أن المزاجات الواقعة فى ابتداء الخلقة والفطرة تتبعها أخلاق النفس كما تتبعها هيآت البدن لكن يبقى وراء هذا تردد فى أن هذا الخلق هل هو من توابع المزاج الذى تتبعه هذه الهيئة بعد تسليم أن الخلق من توابع الامزجة وانما تقنع النفس فى ذلك بتصفح الحيوانات المشاركة لذلك الحيوان فى ذلك الخلق فان وجد كل من له ذلك الخلق متهيئا بتلك الهيئة ومن ليس له ذلك الخلق عادما تلك الهيئة أورث ذلك حدسا قويا وفراسة محكمة

وحدود هذا القياس أربعة كحدود التمثيل مثل زيد والاسد وعظم الاعالى والشجاعةُ الموجودة للاسد مسلمة ولزيد مدعاة فيقال ان فلانا شجاع لانه عريض الصدر كالاسد فشابهته الدليل من حيث إن الاوسط فيه وهو عريض الصدر يتبعه[2] وجود شئ آخر للاصغر وهو الشجاعة ومشابهته التمثيل من حيث الحكم على جزئى بوجوده فى جزئى آخر لمشابهة بينهما

(الفن الثالث)

فى موادّ الحجج وهو فصل واحد

قد تكلمنا على صورة الحجج التى هى هيئة التأليف الواقع فى مقدماتها بما فيه مقنع وأما موادّها فهى القضايا التى تركبت الحجج منها ولما كان القياس بل الحجة يقال بالتشابه على شيئين فيقال للافكار المؤلفة فى النفس تأليفا مؤدّيا الى التصديق بشئ آخر والقول المسموع المؤلف من أقوال يلزم من تسليمها قول آخر فمادة أحدهما اذن المعانى المعقولة ومادة الآخر الاقوال المسموعة من حيث هى دالة على المعانى المعقولة

وقد[3] بينا من قبل أن الاقيسة تنقسم بسبب اختلاف موادّها الى البرهانية والجدلية والمغالطية والخطابية والشعرية فان مواد الاقيسة إما أن تكون مصدّقا بها أو غير مصدق والمصدق به إما أن

(١) حدس بوجود ذلك الخلق الخ حدس بتخفيف الدال مبنى للمجهول وقوله بوجود أى حصل حدس مصور بظن وجود الخ والتسامح فى مثل هذا معروف والا فحدس لا يتعدى بالباء جاء فى اللسان « الازهرى الحدس التوهم فى معانى الكلام والامور بلغنى عن فلان أمر وأنا أحدس فيه أى أقول بالظن والتوهم وحدس عليه ظنه يحدسه «من باب ضرب» ويحدسه «من باب نصر» حدسا لم يحققه وتحدس أخبار الناس وعن أخبار الناس تخبر عنها وأراغها ليعلمها من حيث لا يعرفون به وبلغ به الحداس أى الامر الذى ظن انه الغاية التى يجرى اليها وأبعد ولا تقل الاداس وأصل الحدس الرمى ومنه حدس الظن انما هو رجم بالغيب والحدس الظن والتخمين يقال هو يحدس بالكسر أى يقول شيأ برأيه أبو زيد تحدست عن الاخبار تحدسا وتندست عنها تندسا وتوجست اذا كنت تريغ أخبار الناس لتعلمها من حيث لا يعلمون ويقال حدست عليه ظنى وندسته اذا ظننت الظن ولا تحققه وحدس الكلام على عواهنه تعسفه ولم يتوقه » انتهى ما يتعلق منه بما نحن فيه

وهذا هو الحدس فى وضعه اللغوى وقد استعمله المصنف ههنا كما يستعمله أهل اللغة وهو غير الاستعمال الشائع له فى باب مواد الحجج فانه هنالك سرعة انتقال الذهن من معلوم لمجهول وهو يقين لا توهم وظن وتخمين وقضاياه من مقدمات البرهان الموصل لليقين فلا يعقل أن يكون ظنا أو توهما ثم يوصل الى يقين وقد أخطأ فيه من المتأخرين من أخذ العلوم من غير أستاذ وكتب فيها بلا تعقل

(٢) يتبعه وجود شئ آخر أى فى الذهن كما هو الشأن فى الدليل والا فالهيئة والخلق معلولا علة واحدة كما سبق

(٣) وقد بينا الخ سبق له ذلك فى الفصل الاول من الفن الثانى أول الكلام فى القياس

يكون

يكون يقينيا والقياس المركب منه يسمى برهانيا واليقين هو اعتقاد أن الشيء كذا مع اعتقاد آخر إما بالفعل أو بالقوة القريبة من الفعل أنه لا يمكن أن لا يكون كذا اعتقادا لا يمكن زواله وإما أن يكون شبيها باليقيني وهو الذي يعتقد فيه الاعتقاد الاول وأما الثاني[1] فاما أن لا يعتقد أو إن اعتقد كان جائز الزوال لكن الاعتقاد الاول مستحكم لا يعتقد معه بالفعل لنقيضه امكان والقياس المركب من بعضه كما ستفصله جدلي[2] ومن بعضه مغالطي سوفسطائي وإما أن يكون ظنيا وهو الذي يعتقد فيه الاعتقاد الاول ويكون معه إما بالفعل اعتقاد أن لنقيضه امكانا أو بالقوة القريبة من الفعل وانما لا يكون بالفعل لأن الذهن لا يتعرض له والقياس المركب منه يسمى خطابيا وأما غير المصدق به فانما ينفع في القياسات اذا أثر في النفس تأثير المصدق به من قبض أو بسط أو تنفير أو ترغيب ويسمى مخيلا والقياس المؤلف منه يسمى شعريا

وهذه المقدمات التي هي مواد الاقيسة وأجزاؤها سواء أخذت يقينية أو غير يقينية إما أن تكون مبينة بقياسات قبل هذه أو لم تكن وكل مبين بقياس فقد استعمل في بيانه مقدمات أخر ولا بد من أن تنتهي الى مقدمات غير مفتقرة في نوعها الى البيان بشيء آخر والا لزم منه امتناع بيان شيء دون أن يبين قبله ما لا نهاية له أو لزم منه البيان الدوري وهو أن تدور هذه المقدمات بعضها على بعض في البيان فتبين هذه بتلك وتلك بأخرى ثم تبين الاخيرة بالاولى فيؤدي الى بيان الشيء بنفسه وبيانه بما لا يتبين الا به وكل هذا محال

وهذه المقدمات المستغنية عن البيان في نوعها تسمى مبادي القياسات وهي ثلاثة عشر صنفا أوليات ومشاهدات ومجربات ومتواترات ومقدمات فطرية القياس ووهميات ومشهورات بالحقيقة ومقبولات ومسلمات ومشبهات ومشهورات في الظاهر ومظنونات ومخيلات

﴿الاوليات﴾ أما الاوليات فهي القضايا التي يصدق بها العقل الصريح لذاته ولغريزته لا لسبب من الاسباب الخارجة عنه من تعلم أو تخلق بخلق أوجب السلامة والنظام ولا تدعو اليها قوة الوهم أو قوة أخرى من قوى النفس ولا يتوقف العقل في التصديق بها الا على حصول التصور لاجزائها المفردة فاذا تصور معاني أجزائها سارع الى التصديق بها من غير أن يشعر بخلوه وقتا ما عن ذلك التصديق وهذا مثل قولنا الكل أعظم من الجزء والاشياء المساوية لشيء واحد متساوية فان هذه القضايا اذا عرضت على كل عاقل وتصور معنى الكل والاعظم والجزء والشيء والمساوي والواحد وجد نفسه مصدقا بها غير منفك عن هذا التصديق وليس ذلك من شهادة الحس فان الحس لا يدرك الكلي بل ادراكه مقصور على جزئي واحد أو اثنين فصاعدا بشرط أن يكون محصورا وهذا حكم من العقل كلي على كل كلي والوهميات الصادقة التي نعرفها بعد من هذا القبيل

﴿المشاهدات﴾ وأما المشاهدات فهي القضايا التي يصدق العقل بها بواسطة الحس مثل حكمنا بوجود الشمس وانارتها ووجود النار وحرارتها ووجود الثلج وبياضه والقار وسواده ومن هذا القبيل حكمنا بأمور في ذواتنا غير مدركة بالحس الظاهر بل بقوى باطنة غير الحس مثل شعورنا بأن لنا فكرة وارادة وقدرة وخوفا وغضبا

﴿المجربات﴾ وأما المجربات فهي القضايا التي يصدق العقل بها بواسطة الحس وشركة من القياس فان الحس اذا

---

(١) وأما الثاني أي اعتقاد أنه لا يمكن أن لا يكون كذا

(٢) جدلي كالمركب من المشهورات والمسلمات والمغالطي يتركب من الوهميات الكاذبة ومن المشبهات وجميع هذه الانواع من القضايا من هذا القسم أي ما تحقق فيه الاعتقاد الاول دون الثاني ولو وجد الثاني كان قابلا للزوال

تكرر عليه اقتران شيء بشيء مرارا غير محصورة وتكرر ذلك في الذكر حصل في الذهن مع هذه الاذكار قياس طبيعي وهو أن اقترانه لو كان اتفاقا لا وجودياً لما اطرد في أكثر الامور وهذا مثل الحكم بأن السقمونيا[1] مسهل للصفراء وأن الخمر مسكرة والضرب موجع وأن الكواكب تطلع وتغيب وترجع وتستقيم الى غير ذلك من الحركات المرصودة فانا اذا رأينا حدوث الاسهال وتكرره مع تكرر شرب السقمونيا علمنا قطعا تكرر سبب موجب له اذ لا يحدث حادث الا بسبب فهو إما شرب السقمونيا أو أمر مقارن له اذ لو لم يكن كذلك لم يتكرر الاسهال مع تكرره على الاكثر فان ما يكون بالاتفاق لا يدوم أو لا يقع على الاكثر فحكمنا بواسطة الحس وهذا القياس أن السقمونيا المكرر عليه التجربة المتعارف في بلادنا مسهل للصفراء

ومادام يبقى[2] على التردد فهو نفس الاستقراء الناقص فاذا حصل اعتقاد محكم وثيق لا ريب للنفس فيه صار تجربة وانما تحصل هذه الوثاقة بكثرة التكرر والقضايا التجريبية يتفاوت فيها الناس فان من لم يتولّ التجربة لا يحصل له العقل المستفاد منها

﴿الحدسيات﴾

ومما يجري مجرى المجربات الحدسيات وهي القضايا المصدّق بها بواسطة الحس وحدس قوي يذعن الذهن بحكمه ويزول معه الشك والحدس هو سرعة انتقال الذهن من معلوم الى مجهول وذلك مثل قضائنا أن نور القمر من الشمس لما نشاهد من اختلاف هيآت تشكل النور فيه بسبب قربه وبعده من الشمس وهذا حكم حدسيٌّ وكل من كان أصفى ذهنا وأذكى قريحة كان أسرع الى هذا الحكم وفي هذا أيضا قياس خفي كما في التجريبيات فان هذه الاستنارة لو لم تكن من الشمس بل كانت اتفاقا أو من أمر خارجي لما استمرت على نمط واحد من اختلاف تشكلاته بسبب اختلاف القرب والبعد

﴿المتواترات﴾

وأما المتواترات فهي القضايا التي يحكم بها بسبب اخبار جماعة عن أمر تنتفي الريبة عن تواطئهم واتفاقهم على تلك الاخبار فتطمئن النفس اليها بحيث لو أرادت التشكك فيه امتنع عليها وهذا مثل اعتقادنا بوجود مكة ومصر وبغداد ووجود نبينا محمد صلى الله عليه بسبب تواتر الشهادات وكثرتها بحيث لم يبق للشك فيه امكان

وليس لهذه الشهادات مبلغ معلوم يؤثر النقصان والزيادة في افادة اليقين بل المتبع فيه حصول اليقين فاذا حصل استدللنا به على كمال العدد لا أنا نستدل بالعدد على حصول اليقين

---

(١) السقمونيا اشتهر أنه السنا أو السنا المكي خاصة والذي يؤخذ من قاموس الفيروزابادي انهما متغايران فقد قال في مادة «السقام» «والسقمونيا نبات يستخرج من تجاويفه رطوبة دبقة وتجفف وتدعى باسم نباتها أيضا مضادتها للمعدة والاحشاء أكثر من جميع المسهلات . «والصواب مضارها كما في ابن البيطار» وتصلح بالاشياء العطرة كالفلفل والزنجبيل والانيسون ست شعيرات منها الى عشرين شعيرة تسهل المرة الصفراء والمزوجات الرديئة من أقاصي البدن الخ» وقال في فصل السين من المقصور «السنى ضوء البرق ونبت مسهل للصفراء والسوداء والبلغم ويمد» ثم السنا ليس فيه مادة دبقة وقد رأيت في مفردات الطب للاقصرائي ان السقمونيا «هو لبن نبات شكله كاللبلاب يحفر حول أصله حفرة ثم يجرح الاصل بالسكين ويوضع في موضع الجراحة صوفة فيجري من الجراحة اليها اللبن ويجمد وأجوده ما يجيء من أرض انطاكيه وعنتاب الخ» وفي النفيسي «سقمونيا هو المحمودة وهو لبن شجرة لبلابية ذات أغصان كثيرة تخرج من أصل واحد طولها ثلاثة أذرع أو أكثر عليها رطوبة تدبق باليد وزغب ولها ورق كورق اللبلاب الا أنه ألين منه ذو ثلاث زوايا وله زهر أبيض مستدير أجوف الخ» وهذا غير السنا قطعا وقد ذكر السنا في المفردات على أنه نوع آخر من النبات لا نسبة بينه وبين شجر السقمونيا وقد وصف ابن البيطار في مفرداته كلا من السقمونيا والسنا بما لا يمكن أن يشتبه معه شيء من النوعين بالآخر

(٢) ومادام يبقى على التردد الخ أي مادام لم يحصل للنفس يقين فهي لم تزل في التتبع وملاحظة الاثر فهي في استقراء ناقص

وهذه

وهذه القضايا وماقبلها من المجربات والحدسيات لا يمكن أن تثبت على جاحدها فان جحوده ان كان عن فكر فلا مطمع في إفحامه وان كان لانه لم يتول ما تولاه المجرب أو الحادس أو المتيقن بما تواتر عنده من الاخبار فما لم يسلك الطريق المفضي به الى هذا اليقين كيف يسلم اعتقاده ولا يمكن أن يزال شك المتشكك فيها بالقياس(١) على غيرها من المجربات والمتواترات فان تكرر الاحساس قد تنعقد معه التجربة واليقين المستفاد منها في بعض الوقائع لبعض الاشخاص ولا يحصل بمثلها اليقين في واقعة أخرى وكذلك تواتر الشهادات قد يفيد اليقين في بعض الوقائع ولا يفيد مثلها في واقعة أخرى فلا يغني الاستشهاد بتلك الوقائع المتيقنة مهما(٢) تخلف اليقين في هذه

﴿المقدمات الفطرية القياس﴾

وأما المقدمات الفطرية القياس فهي القضايا التي تكون معلومة بقياس حده الاوسط موجود بالفطرة حاضر في الذهن فكلما أحضر المطلوب مؤلفا من حدين أصغر وأكبر تمثل بينهما هذا الاوسط للعقل من غير حاجة الى كسبه وهذا مثل قولنا إن كل أربعة زوج فان من فهم الاربعة وفهم الزوج تمثل له الحد الاوسط بينهما وهو كونها منقسمة بمتساويين فعرف في الحال كونها زوجا بسببه وليست معرفة الزوجية للاشياء مستغنية عن الوسط فانه لو كان بدل الاربعة ثمانية وسبعون لم يتمثل في الحال كونها زوجا ما لم يعرف الوسط

﴿الوهميات﴾

وأما الوهميات فهي القضايا التي أوجبت اعتقادها قوة الوهم فمنها ماهي صادقة يقينية ومنها ماهي كاذبة والصادق منها هو حكمها في المحسات وتوابعها مثل حكمنا بأن الجسم الواحد لا يكون في مكانين في آن واحد وان الجسمين لا يكونان معا في مكان واحد

والكاذب منها حكمنا في غير المحسات على وفق ما عهده من المحسات مثل أن كل موجود فيجب أن يكون متحيزا مشارا الى جهته وان العالم إما ملأ لا يتناهى أو ملأ منته الى خلاء

وهذه الوهميات قوية جدا لا تتميز في بادئ الامر ومقتضى الفطرة عن الاوليات العقلية ومعنى الفطرة أن يتوهم الانسان كأنه حصل في الدنيا دفعة واحدة وهو بالغ عاقل لكنه لم يسمع رأيا ولم يعتقد مذهبا ولم يعاشر أمة ولم يعرف سياسة ولكنه شاهد المحسات وانتزع منها الخيالات ثم عرض على ذهنه شيأ فان لم يتشكك فيه فهو من موجبات الفطرة بذاتها وان تشكك لم يكن من موجبات الفطرة بذاتها ولو قدر الانسان نفسه بهذه الحالة لوجد من نفسه الشعور بهذه القضايا من غير تردد لكن ليس كل ما توجبه الفطرة الانسانية صادقا بل الصادق ما توجبه فطرة القوة التي تسمى عقلا

وانما يعرف كذب الكاذب من هذه القضايا بشهادة الفطرة العقلية وما يتأدى اليها مقتضاها من القياسات الصحيحة فان العقل يؤلف قياسات من قضايا لا ينازعه الوهم في صحتها واستقامتها ولا في كون التأليف ناتجا ثم يلزم من تلك القياسات نتائج مناقضة لاحكام هذه القوة فيمتنع الوهم عن قبولها فيعلم بذلك أنها فطرة فاسدة وجبلة قوية لا يسعها درك خلاف المحسات لقصورها في نفسها ولذلك تقصر

---

(١) بالقياس على غيرها من المجربات والمتواترات أي بأن يقال ان الذي في هذه القضية التي لا تصدق بها هو بعينه في قضية كذا التي تصدق بها فان فيها تجربة مثلها أو تواترا أو حدسا ولا يصح أن يقال هذا لان اليقين قد يحصل بالتجربة مثلا في مسألة عند شخص ولا يحصل بالتجربة في المسألة بذاتها عند شخص آخر مع التجربة لتقصيرها عنده وقد يحصل في مسألة دون مسألة أخرى عند شخص واحد وهكذا يقال فيما بقي

(٢) مهما تخلف اليقين أي كلما تخلف اليقين عن الخصم ولم يحصل له مع شيء من هذه الامور لم يغن الاستشهاد بحصول اليقين عند شخص آخر شيأ لاختلاف أثرها في تحصيل اليقين كما سبق

عن درك ذاتها فان الوهم نفسه لا يتمثل للوهم وكذلك كثير من المعاني الباطنة كالخوف والغضب والشهوة والغم لا يدركها الوهم الا متشخصة ذوات حجم وتحيز فكيف ظنك بما هو فوق المحسات مثل الباري والعقل والهيولى أو ما يعم المحسات وغيرها من العلة والمعلول والوحدة والكثرة والموافقة والمخالفة وغيرها

فان قيل كيف تكون هذه القضايا كاذبة وهي في قوة اليقينيات وتكذيبها يكاد يرفع الثقة عن اليقينيات قلنا اليقيني هو الذي لا يتصور زواله كما بيناه وهذه لما زالت علم أنها ليست يقينية

﴿المشهورات﴾ وأما المشهورات فهي قضايا وآراء أوجب التصديق بها اتفاق الكافة أو الاكثر عند معتقديها عليها مثل أن العدل جميل والكذب قبيح وايلام البرئ عن الجرم قبيح وكشف العورة في المحافل قبيح منكر وإسداء المعروف حسن محمود

وليست هذه من مقتضيات الفطرة من حيث هي مشهورة بل مما تدعو اليه إما محبة التسالم وصلاح المعيشة أو شيء من الاخلاق الانسانية مثل الحياء والرحمة والأنفة والخجل أو سنن بقيت قديمة ولم تنسخ أو الاستقراء الكثير بحيث لم يوجد لها نقيض فاذا قدر الانسان نفسه خاليا عن هذه الاحوال وأراد التشكك فيها أمكن ولم يمكنه في أن الكل أعظم من الجزء فعرف أنها غير فطرية

والاوليات أيضا مشهورة وكذلك الحسيات والتجربيات والمتواترات والوهميات غير أن الديانات الشرعية والمعارف الحكمية تقدح في شهرة الكاذب منها(1) لكن المشهور الصرف في استعمالها(2) هو ما لا يوجب اعتقاده الا مجرد الشهرة فلا تكون الاوليات والوهميات وما عددناه معها إذن منها

ومن هذه المشهورات ما هو صادق ولكن يعرف صدقه بحجة ومنها ما يصدق بشرط دقيق فان أخل به لم يصدق مثل قول الجمهور الله قادر على كل شئ وهذا مشهور وانكاره شنيع مستقبح مع أنه ليس قادرا على هذا الاطلاق اذ ليس قادرا على أن يخلق مثل نفسه فشرط صدقه أن يقال هو قادر على كل شئ ممكن

ومنها ما هو كاذب مثل اشتهار قبح ذبح الحيوان عند كثير من الناس اتباعا لغرائزهم الضعيفة وان زيف هذا القبح الشرع وليس نقيض المشهور هو الكاذب حتى لا يجتمعان بل نقيضه الشنيع والكاذب هو نقيض الحق الصادق وربما لم يكن الكاذب شنيعا كما أن من الصادق ما هو شنيع

والآراء المشهورة قد تكون بالنسبة الى الكافة وقد تكون بالنسبة الى قوم دون قوم فان مشهورات الأطباء غير مشهورات المنجمين وكذلك مشهورات كل صناعة قد تخالف مشهورات صناعة أخرى

﴿المقبولات﴾ وأما المقبولات فهي آراء أوقع التصديق بها قول من يوثق بصدقه فيما يقول إما لامر سماوي يختص به أو لرأي وفكر يتميز به مثل اعتقادنا أمورا قبلناها عن أئمة الشرائع والحكماء رضي الله عنهم أجمعين مثل أن المحسن يثاب والمسيء يعاقب

﴿المسلمات﴾ (وأما المسلمات) فهي المقدمات المأخوذة بحسب تسليم المخاطب سواء كانت حقة أو مشهورة أو مقبولة ولكن لا يلتفت فيها الا الى تسليم المخاطب

ومن هذه ما يلزم المتعلم قبولها والاقرار بها في مبادي العلوم ثم تصديقه بها إما مع استنكار وعناد فيه

---

(1) منها أي من الوهميات اذ ما قبلها فلا مساغ للكذب فيه بعد استيفاء ما سبق من شرائطه

(2) في استعمالها أي في عرف الديانات والمعارف الحكمية واصطلاحها عندما تقسم القضايا الى أقسامها ومنها ما يسمى بالمشهورات على اطلاق اللفظ

وقسمي

وتسمى[1] مصادرات وإما مع مسامحة وطيب نفس وتسمى أصولا موضوعة وسيكون لنا عود الى بيان هذه

وأما المشبهات فهى القضايا التى يصدق بها على اعتقاد أنها أولية أو مشهورة أو مقبولة أو مسلمة لاشتباهها بشئ من ذلك ولا تكون هى بأعيانها وهذا الاشتباه إما أن يكون بسبب[2] اللفظ أو المعنى وسيأتى تفصيله فى فن المغالطات

وأما المشهورات فى الظاهر فهى التى يعتقد أنها مشهورة كما يُغافص[3] الذهن فيصدق بها بادئ الرأى الغير المتعقب على أنها مشهورة واذا تُعُقِّبت لم توجد مشهورة مثل قول النبى صلى الله عليه «انصر أخاك ظالما أو مظلوما» فيُعتقد أن الاخ يعان على الظلم واذا تُوُمِّل علم أن المشهور دفع[4] الظلم منه لا الاعانة عليه سواء كان من الاخ أو من غيره كما فسره النبى عليه السلام بالمنع من الظلم حين روجع فى كيفية نصره الظالم

والاشبه عندى أن هذا الصنف ليس زائدا على صنف المشبهات بالمشهورات فان الذهن انما يميل الى التصديق بها المشابهة ما بينها وبين المشهورات ولعل الفرق بينهما أن هذا يذعن الذهن بشهرته كما يغافصه[5] ويزول عن قريب وذلك بواسطة احتيال فى التشبيه وقد يتبع

وأما المظنونات فهى القضايا التى يصدق بها اتباعا لغالب الظن مع تجويز نقيضه كما يقال ان فلانا يُسارّ العدو فهو مسلم للثغر أو قيل فلان يطوف بالليل فهو متلصص وكل ما قدمناه اذا لم يكن الاعتقاد فيه جزما بل هنالك امكان لمقابله مع الميل الاغلب الى ما اعتقد فهو من جملة المظنونات كالمقبولات والمسلمات والمشهورات فى الظاهر

---

(١) وتسمى مصادرات لانها توضع أولا فى العلم على أن تكون مقدمة تنفع فيه مع انها غير مقبولة عند طالبه فتكون بمنزلة اثبات الشئ بما لا يثبت الا به ويمثلون لها بنحو ان البعد يقبل القسمة لا الى نهاية وهو مما يوضع فى مبادى الهندسة وان الحكمة مناط السعادة الابدية فى مبادئ العلم الطبيعى ومن هذا النوع كل ما يذكرونه فى تقويم الفصل للجنس فى علم المنطق وحصر الاجناس فى العشرة وكون الجوهر جنسا أعلى ونحو ذلك مما ربما لا يسلمه الطالب ولا بد له من استبرائه على ذهنه للانتفاع به فى القول الشارح وأما ما يقبل بطيب نفس فقولهم فى مبادى المنطق ان لنا فكرا وان فكرنا قد يوصلنا الى علم لم يكن وسيأتى للصنف كلام فى هذا فى باب أجزاء العلوم البرهانية

(٢) بسبب اللفظ كما يحصل من اشتراك لفظ العادة والاشتباه فى معنى لفظ الخارق المذكورين فى تعريف الكرامة فيعتقد أن كل ما خالف مألوف العامة فهو كرامة ولو أخذ لفظ العادة على ما وضع فى التعريف وهى سنة الله المطردة فى الخليقة بأسرها وفهم معنى الخارق لها وهو ما يصدر من القادر المختار على خلاف ما قرره فى نظام الخليقة لانكشفت غمة الضلال عن قلوب كثير من الجهلة بل وغيرهم ممن قد يختلف عنهم فى اللقب وهو منهم فى الرغب والرهب ومثلوا لما يكون بسبب المعنى بنحو اعتقاد أن البياض جامع للبصر لانه لون ومنشأ ذلك اشتراك البياض مع السواد فى اللونية فاذ كان السواد جامعا وهو لون فليجمع البياض لانه لون

(٣) غافصه فاجأه والمتعقب أراد به المروى فيه فغير المتعقب أى ما لا روية فيه وأصله من تعقب الخبر سأل عنه غير من سمعه منه أو تعقب عن الخبر أى بحث عن صحته بعد الشك فيه

(٤) دفع الظلم منه أى ان تنصر أخاك ان كان ظالما وكفه عن ظلمه ودفع الظلم الذى يقع منه على غيره

(٥) كما يغافصه أى لمغافصته اياه ومفاجأته له ثم لا يلبث ان يزول وقوله وذلك أى ما كان من المشبهات بالمشهورات انما يعتقد بواسطة الاحتيال فى التشبيه والتلبيس على المعتقد حتى يرسخ الاعتقاد فى نفسه فيتبع أى يستمر الضال على اعتقاده وتصدر عنه أعمال تلائمه وفى نسخة كتبت بحاشية الاصل (أى بالهامش) يبقى بدل يتبع وهى أظهر لانه المقابل لقوله ويزول

وأما المخيلات فهي القضايا التي تقال قولا لا للتصديق بها بل التخييل يؤثر في النفس تأثيرا عجيبا من قبض أو بسط وإقدام أو إحجام مثل قول من أراد تنفير غيره عن أكل العسل لا تأكله فإنه مرة[1] مقيئة أو تنفيره عن شم الورد إنه سُرم بغل قائم في وسطه رَوْث أو ترغيب غيره في شرب الدواء إنه الشراب أو الجُلاب[2] فيجد السامع بهذه الأقوال في نفسه مع التكذيب بها آثار المصدق بها

وأكثر الناس يُقدمون على عوارض الأمور ويحجمون عنها بسبب الاذعان لهذه المقدمات لا عن روية وفكر أو عن غلبة ظن لكن مستعملها لا يرى من نفسه أنها صادقة أولا يستعملها[3] التصديق وإن كانت صادقة فلا جرم أن المصدّق به من الأوليات والمشهورات وقد يفعل هذا الفعل من التخييل يجوز استعمالها بدل هذه المخيلات وكذلك المظنونات إنما تنفع في المقاييس من جهة ما تُعتقد لا من جهة اختلاج مقابلها في الضمير فلا جرم أن جميع المشهورات وغيرها من الأوليات نافع منفعتها وكذلك المشهورات إنما ينتفع بها من حيث هي معتقدة اعتقاد الإخطار بالبال مقابله لا من حيث إمكان التشكك فيها فلا جرم أن جميع ما قبلها من الضروريات الأولية والوهمية إذا لم تكن[4] شنيعة نافعةٌ منفعتها

وإنما كانت هذه المقدمات ثلاثة عشر صنفا لأنها إما أن تكون مصدّقا بها أو غير مصدق بها وغير المصدّق به إن لم يجر مجرى المصدق به في التأثيرات النفسانية من الرغبة والنفرة والشجاعة والجبن لم ينتفع به في القياسات وهذه[5] هي المخيلات والقسم[6] الثاني الذي فيه التصديق إما أن يكون التصديق به على وجه ضرورة أو على وجه تسليم لا تختلج في النفس معاندة فيه أو على وجه ظن غالب والذي على وجه ضرورة فإما أن تكون ضرورته ظاهرة وذلك بالحس أو التجربة

---

(١) مرة مقيئة المرة بالكسر مزاج من أمزجة البدن وهو المعروف بالصفراء ومفرزا الصفراء مر ووجه تخييل العسل في صورة المرة إما اللون بعضه وهو الصفرة وإما لبعض أنواعه فإن منه ما فيه مرارة لأن نحله يرعى الافسنتين وإما لأن نوعا من أنواعه يسمى « ألومالى » ومعناه باليونانية الدهن العسلي ويسمى عسل داود ويشرب بماء لاسهال المرة الصفراء وافرازها وهو دهن شجرة تنبت بتدمر

(٢) الجلاب بضم فتشديد يقول صاحب القاموس انه ماء الورد وانه معرب ويستعمله أهل سوريا اليوم في شراب الخرنوب

(٣) أولا يستعملها التصديق وإن كانت صادقة أي أن مستعملها بين أمرين إما أن لا يكون مصدقا بها وإنما أراد بها التخييل وإما أن يكون مصدقا بها لصدقها في الواقع أو لاعتقاده ذلك ولكنه لا يقصد باستعمالها تحقيق ما فيها من الخبر وإنما يستعملها للتخييل وعلى ذلك يمكن أن تستعمل الأوليات وغيرها مما هو مصدق به استعمال هذه القضايا إذا قصد بها مجرد التخييل وذلك إذا كانت الأوليات ونحوها مما يهيج الخيال ويحدث في النفس أثر المخيلات

(٤) إذا لم تكن شنيعة قيدها بهذا القيد حتى تنفع منفعة المشهور لأن المشهور يستعمل عندما يقصد حمل السامع على الاعتقاد من وجه الاستحسان والاستقباح فلو كان الصادق الأولي شنيعا في نظر السامع لم يجز استعماله في مقام استعمال المشهور وإنما يستعمل الصادق المخالف للالف عندما تقصد إقامة الدليل وحمل النفوس على مركب البرهان

(٥) وهذه هي المخيلات أي القضايا الغير المصدق بها التي ينتفع بها في القياسات وهي ما جرت مجرى المصدق به في احداث آثار في النفس وأما ما لم يجر مجرى المصدق به فليس بداخل في التقسيم أصلا لعدم منفعته

(٦) والقسم الثاني أراد بالثاني الآخر وإن كان هنا الأول فإن قسم المصدق به هو القسم الأول في التقسيم وبعد أن تكلم عن الثاني وهو غير المصدق به عاد إلى الأول ليقسمه فعبر عنه بالثاني لأنه قسم آخر بعد الذي تكلم عنه

وما معها

وما مـ(١)ـعها أو بالتواتر أو تكون ضرورته باطنة والضرورة الباطنة إما أن تكون عن العقل وإما أن تكون خارجة عنه والتي عن العقل فاما أن تكون عنه عن مجرده أو عنه مستعينا فيه بشيء والتي عن مجرد العقل فهي الاوليات الواجبة القبول وأما التي عنه مستعينا بشيء فاما أن يكون المعنى غير غريزي فيه فيكون هو التصديق الواقع بالكسب وذلك يكون بعد المبادي وكلامنا في المبادي وإما أن يكون المعنى غريزيا في العقل أي حاضرا وهي المقدمات الفطرية القياس وأما الذي هو خارج عن العقل فهو أحكام القوة الوهمية وما يكون على سبيل التسليم فاما أن يكون على سبيل تسليم صواب وإما على سبيل تسليم غلط والذي على سبيل تسليم صواب فهو إما على سبيل تسليم مشترك فيه وإما على سبيل تسليم من واحد خاص والمشترك فيه إما أن يكون متعارفا في الناس كلهم أو مستندا الى طائفة مخصوصة والمتعارف هو ما يُخص باسم المشهورات المطلقة والمخصوص بأمة مخصوصة يخـ(٢)ـص باسم المشهورات المحدودة ومنها المقبولات وما يكون التسليم فيه من واحد فيخص باسم المسلمات وأما ما هو على سبيل تسليم غلط فهي المشبهات وبعد الضروريات والمعتقدات المسلمة المظنونات فقد استوفت القسمة الاصناف الثلاثة عشر وليست هذه قسمة وجوب بل تكلفناها ضمًّا لنشر المبادي في حاصر

واليقينيات من جملة هذه الاوليات والمشاهدات الباطنة والظاهرة اذا لم يكن سبب مغلطا للحس من ضعف فيه أو معنى في الحس من صغر أو حركة أو بعد أو قرب مفرط أو كثافة المتوسط وغير ذلك وكذلك التجربيات اذا استجمعت الشرائط التي ذكرناها وكذلك المتواترات والقياسات الفطرية القياس والوهميات الصادقة وهذه مواد القياس البرهاني لان المطلوب من البرهان هو اليقين

وأما مواد القياس الجدلي فهي المشهورات والمسلمات وللجدل فوائد منها إلزام معاند اطلق رأيا يعانده اذا كان قاصرا عن رتبة البرهان فيعدل به الى المشهورات التي يعتقدها واجبة القبول ويبطل بها رأيه الفاسد عليه ومنها أن من يراد تلقينه الاعتقاد الحق وكان مميزا عن العوام ولا يرضى بالتقليد والكلام الو(٣)ـعظي الخطابي ولم يبلغ رتبة إدراك الحقائق من البرهان اليقيني يتدرج الى تقرير هذا الاعتقاد الحق له بالاقيسة الجدلية ومنها أن كل عـ(٤)ـلم جزئي فتقدم عليه مقدمات تستبان في علم آخر أعلى من ذلك العلم ويُراوَد المتعلم على تسليمها فربما لا تسمح نفسه به فتطيب نفسه بالاقيسة الجدلية الى أن ينتهي الى معرفتها بالبرهان من العلم الآخر ومنها أن في قوة الاقيسة الجدلية أن ينتج منها طـ(٥)ـرفا النقيض فاذا أُلفت قياسات على الاثبات وأخرى على النفي في مطلوب واحد ورُدّد الفكر والروية فيها فربما لاح من أثناء ذلك ما هو الحق

---

(١) ما مع التجربة هو الحدس كما سبق

(٢) يخص باسم المشهورات المحدودة هذا القسم لم يجعله المصنف فيما سبق قسما مستقلا بل عده نوعا من المشهورات بالحقيقة وقد نسي المصنف قسما من المشهورات وهو المشهورات في الظاهر وأجدر به أن يكون من قسم تسليم الغلط فيكون مع المشبهات قسيما لها لان المشهورات في الظاهر على ما ذكر المصنف فيما سبق هي ما وقع التصديق بحكمها ببادئ الرأي بدون تعقب فاذا تعقبت ظهر الخطأ فيها

(٣) الوعظي الخطابي أي المبني على المظنونات لا على المشهورات والمسلمات

(٤) كل علم جزئي أراد من الجزئي الخاص كالطبيعي والرياضي والطب والاخلاق ونحو ذلك

(٥) طرفا النقيض أراد النقيضين لأن التناقض نسبة لها طرفان هما النقيضان

(مواد المغالطة)

وأما مواد القياس المغالطي فالوهميات الكاذبة والمشبهات وليس في معرفته فائدة الا التوقي والاجتناب وربما استعمل لامتحان من لا يعلم قصوره وكماله في العلم ليستدل بذهاب الغلط عليه أو تنبهه له على رتبته واذ ذاك يسمى قياسا امتحانيا وربما استعمل في تبكيت من يوهم العوام أنه عالم فيكشف لهم تحيُّره وعجزه عن استبانة الصواب والخطأ فيه بعد أن يُوقفوا على مكمن الغلط دونه صدّا لهم عن الاقتداء به وعند ذلك يسمى قياسا عناديا

(مواد الخطابة)

وأما مواد القياس الخطابي فالمشهورات في الظاهر والمقبولات والمظنونات وفائدة الخطابة اقناع الجمهور فيما يحق عليهم أن يصدّقوا به من الامور السياسية والمصلحية والوظائف الشرعية وغير ذلك مما يعدّ من منافعها في الفن المفرد لها

(مواد القياس الشعري)

وأما مواد القياس الشعري فالمخيلات

والذي يهم طالب السعادة من هذه الجملة فهي الاقوال البرهانية ليكتسبها والمغالطية ليجتنبها فلاجرم نذكرهما في فنين ان شاء الله تعالى ونتمم الكتاب بهما

(الفن الرابع)

في البرهان ويشتمل على مقدمة وسبعة فصول

أما المقدمة فهي في الوقوف على كمية المطالب العلمية قد بينا أن العلم إما تصوّر وإما تصديق فالطالب اذن إما أن يتجه نحو اكتساب التصوّر أو اكتساب التصديق وللطالب التصوّري صيغ دالة عليه وكذلك ما للطالب التصديقي

فمن الصيغ الطالبة للتصوّر صيغة ما وتسمى مطلب ما وهو على قسمين أحدهما يطلب به معنى الاسم كقولنا ما الخلاء وما العنقاء والثاني يطلب به حقيقة الذات كقولنا ما الرُّوح وما العقل وما الملَك

ومنها صيغة أيّ وهي تطلب تصوّر الشيء مميزا إما بذاتياته أو بعوارضه عما يشاركه في أحدهما

وأما الصيغ الطالبة للتصديق فمنها مطلب هل ويطلب به التصديق بأحد طرفي النقيض أي الايجاب أو السلب وهو على قسمين أحدهما بسيط وهو الذي يطلب هل الشيء موجود مطلقا أو ليس بموجود مطلقا كقولنا هل الخلاء موجود هل الجن موجود والآخر مركب وهو الذي يطلب هل الشيء موجود على حال كذا وو صف كذا أو ليس كذلك كقولنا هل الله خالق الخير والشر أي هل الله موجود بهذه الصفة

ومنها مطلب لِمَ وهو لتعرّف علة جواب هل إما بحسب القول وهو الذي يطلب الحد الاوسط الموقع لاعتقاد القول والتصديق به وإما بحسب الامر في نفسه وهو يطلب علة وجود الشيء في نفسه على ما هو عليه من وجوده مطلقا أو وجوده بحال

وههنا مطالب أخرى مثل مطلب كيف وكم وأين ومتى ومطلب هل المركبُ يقوى على الكل ويقوم مقامه ويمكن أن يجعل مطلب الأيّ مشتملا عليها[1] أيضا فاذن مطلبا هل و «لِمَ» يطلبان التصديق ومطلبا ما وأيّ يطلبان التصوّر

(١) عليها أي على كيف وما بعدها

ومطلب

ومطلب «ما» الذي بحسب الاسم مقدم على كل مطلب فان من لم يفهم مايدل عليه الاسم يستحيل منه طلب وجوده أو عدمه أو طلب معرفة حقيقته في ذاته

وأما مطلب «هل» المطلق فمتقدم على مطلب «ما» الطالبة حقيقة الذات فان مالا وجود له لا حقيقة له في ذاته بل الحقيقة هي حقيقة أمر موجود فما لم يعرف الوجود لم تطلب الحقيقة لكنه ربما يكون الشيء موجودا في نفسه و يطلب معنى الاسم الدال عليه فيكون الجواب حدا بحسب الاسم بالنسبة الى من لم يعرف وجوده فاذا عرفه صار ذلك الجواب بعينه حدا بحسب الذات وهذا يوهم أن مطلب ما بالحقيقة قد تقدم على مطلب هل المطلق اذ جوابها كان حدا حقيقيا ولم يعرف الوجود بعد لكن الحق أنه حد بحسب الاسم بالنسبة اليه وان كان حدا حقيقيا بالنسبة الى الامر نفسه ثم اذا عرف ان هذا الشيء المفهوم معنى اسمه موجود انقلب القول الدال على معنى الاسم حدا حقيقيا بالنسبة اليه

وههنا شك وهو أن المعدوم المحال الوجود كيف يتصور حتى يعلم بعد ذلك عدمه فان التصور هو ارتسام صورة في الذهن مطابقة للوجود ومالا صورة له في الوجود كيف يحصل مثال صورته في الذهن

وحله أن المحال إما أن يكون معدوما لاتركيب فيه ولا تفصيل فتصوره يكون بمقايسته بالموجود كالخلاء وضد الله فان الخلاء يتصور بأنه للاجسام كالقابل (١) وضد الله يفهم بأنه لله كالحار للبارد فقد تصور بتصور أمر ممكن قيس هو به وأما في ذاته فلا يكون متصورا ولا معقولا اذ لا ذات له وأما الذي فيه تركيب ما وتفصيل مثل العنقاء وانسان يطير فانما تتصور أولا تفاصيله التي هي غير محالة ثم يتصور لتلك التفاصيل اقتران على سبيل الاقتران الموجود في تفاصيل الأشياء الموجودة المركبة الذوات فيكون هنالك أشياء ثلاثة اثنان منها جزآن كل واحد بانفراده موجود والثالث تأليف بينهما وهو من جهة ماهو تأليف متصور بسبب أن التأليف من جهة ماهو تأليف من جملة ما وجد فعلى هذا النحو تعطي معنى دلالة اسم المعدوم و يحصل تصوره وكل مطلب من هذه فانما يتوصل اليه بأمور موجودة حاصلة حتى إن تصور المعدوم أيضا حصل بتصور مقوم لامور موجودة فهذا تمام المقدمة

(الفصل الاول)

في حقيقة البرهان وأقسامه

البرهان قياس مؤلف من يقينيات لنتاج يقيني وقد عرفت اليقينيات والاستقراء المستوفي للجزئيات كلها داخل في هذا الحد لانه داخل في جملة الاقيسة اذ هو القياس المقسم

والبرهان ينقسم الى برهان الانّ و برهان اللمّ أما برهان الانّ فهو القياس الذي أوسطه علة اعتقاد القول والتصديق فيه فحسب و برهان اللمّ فهو الذي أوسطه علة لوجود الحكم في نفس الامر

(١) كالقابل فان الذهن يتصور الخلاء امتدادا ملائماً للاجسام أو تحد بامتدادها فهو بمنزلة القابل لها وقوله كالحار البارد أي كما يكون البارد بالنسبة للحار من حيث ان كلا منهما ضد الآخر والتأليف في كالحار البارد غير معروف وما فيه مصدرية أي ككون البارد للحار

وهو(١) ونسبة أجزاء النتيجة بعضها الى بعض أى وجود الاكبر فى الاصغر ولامحالة أن ذلك العلة تفيد اعتقاد القول والتصديق أيضا فهو معط العلة مطلقا لانه يعطى علة التصديق بالحكم وعلة وجود الحكم فى نفسه وعلى الجملة كل واحد من البرهانين يعطى اللمية إلا أن مايعطى اللمية فى التصديق بالحكم وعلة وجود الحكم فى العقل فقط مخصوص باسم الانّ

ثم اذا كان الاوسط فى برهان الانّ مع أنه ليس بعلة لوجود الاكبر فى الاصغر معلولا لوجوده فيه لكنه(٢) أعرف عندنا من الاكبر سمى دليلا وقد يتفق أن يكون الاوسط لاعلة لوجود الاكبر فى الاصغر ولامعلولا له بل أمرا مضايفا له أو مساويا له فى النسبة الى علة أخرى أى هما معلولا علة واحدة

وأما الذى الاوسط فيه علة لوجود الاكبر فى الاصغر لا فى الذهن فقط بل فى نفس الامر فاما أن يكون علة للاكبر على الاطلاق واذا كان علة له مطلقا كان علة له حيثما وجد فلا محالة يكون علة لوجوده فى الاصغر وإما أن لا يكون علة له على الاطلاق بل علة لوجوده فى الاصغر فقط ان كان الاصغر مساويا للاوسط أو فيما يشاركه أيضا فى الوقوع تحت الاوسط ان كان أخص منه مثال ما الاوسط علة للاكبر على الاطلاق قولك هذه الخشبة قد مستها النار وكل ما مسته النار فهو محترق فهذه الخشبة محترقة فالاحتراق على الاطلاق معلول مماسة النار حيث كان ففى الاصغر أيضا يكون معلولها ومثال ما هو علة له فى الاصغر فحسب وفى مشاركه أيضا لا على الاطلاق قولك الانسان حيوان وكل حيوان جسم فالانسان جسم فالحيوانية ليست علة للجسمية على الاطلاق ولكنها علة لوجود الانسان جسما اذ الجسمية للانسان بواسطة كونه حيوانا فهى أولا للحيوان وبواسطته(٣) للانسان ومثال ما الاوسط والاكبر معلولا علة واحدة من برهان الانّ قولك هذا المريض قد عرض له بول خاثر أبيض فى علته الحادة وكل من يعرض له ذلك خيف عليه البرسام ينتج ان هذا المريض يخاف عليه البرسام فالبول الابيض والبرسام معا معلولا علة واحدة وهى حركة الاخلاط الحادة الى ناحية الرأس واندفاعها نحوه وليست واحدة منهما علة ولا معلولا للآخر ومثال الدليل قولك هذا المحموم تنوب حُمّاه غِبًّا وكل من نابت حُمّاه غبا فحُمّاه من عفونة الصفراء فالاوسط وهو الغب معلول الاكبر وهو عفونة الصفراء وكذلك تقول هذه الخشبة محترقة وكل محترق فقد مسته نار فالاحتراق الذى هو الاوسط معلول الاكبر الذى هو مماسة النار

(الفصل الثانى)

فى أجزاء العلوم البرهانية وهى ثلاثة الموضوعات والمسائل والمبادى

(الموضوعات) أما الموضوعات فموضوعات كل علم هو الشئ الذى يبحث فى ذلك العلم عن أعراضه الذاتية والاحوال

(١) وهو أى الحكم فى نفس الامر

(٢) لكنه أعرف عندنا من الاكبر كقولك هذا صنع متقن وكل صنع متقن فهو عن علم كامل فان وجود الوسط وهو الاتقان فى الاصغر ليس علة العلم بل هو معلول له فى الواقع لكن الاتقان أظهر عندنا فى الاصغر من الاكبر وهو كونه صادرا عن علم

(٣) وبواسطته للانسان ثم الامر كذلك فيما يشارك الانسان فى الحيوان كالفرس وغيرها

المنسوبة اليه كالمقدار للهندسة والعدد للحساب وبدن الانسان من جهة ما يصح ويمرض للطب
وقد استعملنا الموضوع قبل هذا لمعان أخر منها الموضوع الذى بازاء المحمول وهو المحكوم عليه إما
بالايجاب أو السلب ومنها الموضوع الذى فيه العرض ومنها الم(١)وضوع بمعنى المفروض فاسم
الموضوع مشترك فى المنطق بين هذه المعانى

واذا كان المطلوب فى العلوم هو الاعراض الذاتية للشئ الذى هو الموضوع فلا يكون الموضوع نفسه
مطلوبا فى ذلك العلم الذى تُطلب فيه اعراضه مبينا بالبرهان بل اما أن يكون ثبوته بينا بنفسه كالموجود
الذى هو موضوع العلم الاعلى وان لم يكن بينا كان مطلوبا فى علم آخر ه(٢)و من الاعراض الذاتية
لموضوعه الى أن ينتهى الى العلم الاعلى الذى يتقلد اثبات موضوعات جميع العلوم الجزئية وموضوعه
انما هو الموجود المستغنى عن اثباته وإبانته بالحد والبرهان

لكنه وان لم يبرهن فى العلم الجزئى على وجود موضوعه فلابد من أن يُعطى فيه تصوره بالحد أو الرسم
ولابد من الاعتراف أيضا بوجوده والتصديق به تسليما لازما لانه ان لم يُسلَّم وجوده فكيف يطلب وجود
شئ آخر له

واعلم أنه قد يكون للعلم موضوع واحد كالعدد لعلم الحساب وقد يكون له موضوعات كثيرة لكنها
تشترك فى شئ تتأحد به إما جنس كاشتراك الخط والسطح والجسم التى هى موضوعات الهندسة فى
كونها مقدارا أو مناسبة كاشتراك النقطة والخط والسطح والجسم فى مناسبة متص(٣)لة بينها ان
كانت النقطة من موضوعات الهندسة فان نسبة النقطة الى الخط بكونها مبدأ ونهاية له كنسبة الخط
الى السطح والسطح الى الجسم أو غاية واحدة كاشتراك (٤) الاركان والمزاجات والاخلاط والاعضاء
والقوى والافعال فى نسبتها الى الصحة التى هى غاية علم الطب ان أُخذت هذه موضوعات الطب لا أجزاء
موضوع واحد

وأما المسائل فمسئلة كل علم هى القضية التى يطلب وجود محمولها لموضوعها فى ذلك العلم وموضوعها
إما أن يكون موضوع العلم نفسه أو موضوعه مع عرض ذاتى أو نوعا من موضوع العلم أو نوعا من
موضوعه مأخوذا مع عرض ذاتى أو عرضا ذاتيا مثال الاول قولك فى الهندسة كل مقدار فهو إما
مش(٥)ارك لمقدار يجانسه أو مباين ومثال الثانى قولك كل مقدار مباين لمقدار فهو مباين لجميع
مشاركاته ومثال الثالث قولك فى الحساب الس(٦)تة عدد تام فان الستة نوع من العدد ومثال الرابع

(المسائل)

---

(١) الموضوع بمعنى المفروض وذلك كما فى القياس الاستثنائى فانك تقول يلزم من وضع المقدم فى المتصلة وضع التالى ومن وضع نقيض التالى وضع نقيض المقدم فالموضوع هنا مقابل المرفوع

(٢) هو أى الموضوع الغير البين من الاعراض الذاتية لموضوع ذلك العلم الذى يبين فيه كالمقدار فى الهندسة فانه موضوع غير بين بنفسه لكنه يبين فى العلم الطبيعى وهو من الاعراض الذاتية لموضوعه وهو الجسم والجسم ان كان غير بين بنفسه فهو مبين فى العلم الاعلى وهو قسم من أقسام موضوعه الذى هو الموجود وهناك الكلام فى ثبوت الجسمية وما به تتحقق

(٣) متصلة بينها أى بين تلك الاشياء بحيث تكون مناسبة أحدها الواحد كمناسبة ذلك الواحد لآخر ومناسبة ذلك الواحد لآخر كمناسبة هذا الآخر لما بعده وهكذا كما تراه فى النقطة مع الخط ومناسبة الخط لما يليه الخ

(٤) الاركان هى العناصر

(٥) مشارك أو مباين كتشارك الخطوط المستقيمة ومباينتها للخطوط المنحنية

(٦) الستة عدد تام أى لان كسوره الصحيحة تساويه فثلثه اثنان ونصفه ثلاثة وسدسه واحد ومجموع ذلك ستة وهو فى مقابلة الناقص وهو ما نقص مجموع كسوره الصحيحة منه كالثمانية فان نصفها أربعة وربعها اثنان وثمنها واحد

قولك فى الهندسة كل خط مستقيم قام على خط مستقيم فان الزاويتين اللتين تحدثان عن جنبتيه إما قائمتان واما معادلتان لقائمتين ومثال الخامس قولك كل مثلث فزواياه الثلاث مساوية لقائمتين
وأما محمولها فينبغى أن يكون من الاعراض الذاتية لموضوع المسئلة أو لموضوع العلم فلا بد من بيان الذاتى المستعمل فى هذا الموضع من المنطق ويستعمل(١) بمعنيين أحدهما ما ذكرناه فى فاتحة الكتاب وهو المحمول الذى يفتقر اليه الموضوع فى ذاته وحقيقته ولاشك أنه يكون مأخوذا فى حد موضوعه وذلك مثل الحيوان للانسان والثانى أن يكون الموضوع مأخوذا فى حده أو جنس الموضوع أو موضوع المعروض له أما ما يؤخذ فى حده الموضوع فكالفطوسة التى يؤخذ فى حدها الانف والذى يؤخذ فى حده جنس الموضوع فكالمساواة العارضة للمقدار أو العدد وجنسهما وهو الكم يؤخذ فى حدها وما يؤخذ فى حده موضوع المعروض له فكالجسم الذى هو موضوع الابيض يؤخذ فى حد ما يعرض(٢) للابيض من حيث هو ابيض وكالعدد الذى يؤخذ فى حد مضروب عدد زوج فى عدد فرد
وانما سميت هذه أعراضا ذاتية لانها خاصة(٣) لموضوع الصناعة أو جنس موضوعها أو شئ واقع فيه نوع أو عرض آخر فلا يكون دخيلا عليه غريبا عنه لكن(٤) ما يؤخذ فى حده جنس موضوع الصناعة لم يستعمل فى الصناعة على الوجه العام بل خصص بموضوعها كالمناسبة التى تخصص بالمقدار فى الهندسة وبالعدد فى علم العدد
واذا عرفت معنى الذاتى فمحمول المسائل يكون ذاتيا بالمعنى الثانى ولا يجوز بالمعنى الاول لان ذلك الذاتى

والمجموع سبعة والزائد وهو ما زادت كسوره الصحيحة عنه كالاثنى عشر فان نصفها ستة وثلثها أربعة وربعها ثلاثة وسدسها اثنان والمجموع خمسة عشر وهو أزيد من العدد

(١) ويستعمل أى فى هذا الفن لا فى هذا الموضع حيث الكلام عن الاعراض الذاتية لموضوع العلم وسيأتى للمصنف أن المراد هنا هو الفن الثانى

(٢) ما يعرض للابيض كالعاكس للاشعة فانه ذاتى للابيض لانه يؤخذ فى حده الجسم الذى هو موضوع للابيض المعروض لعاكس الاشعة فقوله « كالجسم » مثال لموضوع المعروض المأخوذ فى حد الذاتى لا مثال لنفس الذاتى المأخوذ فى حده موضوع معروضه وكذلك قوله « وكالعدد » فان العدد موضوع الزوج والزوج معروض لوصف مضروب واذا أردت ان تعرف المضروب أخذت العدد فى تعريفه والعدد موضوع الزوج الذى هو معروض مضروب فمضروب عرض ذاتى لاخذ موضوع معروضه فى تعريفه

(٣) خاصة لموضوع الصناعة كالاعراض التى يؤخذ فى حدها الموضوع فانها تكون خاصة به لا تشمل غيره والا كان تعريفها بالموضوع تعريفا بالاخص وهو غير صحيح وقوله « أو جنس » عطف على موضوع أى خاصة لجنس موضوع الصناعة وذلك هو العرض الذى يؤخذ فى تعريفه جنس الموضوع كالمساواة وقوله « أو شئ واقع فيه » عطف على ما سبق أيضا أى أو خاصة لشئ واقع فى موضوع الصناعة سواء كان ذلك الشئ نوعا من الموضوع أو عرضا آخر له فقوله « نوع أو عرض آخر » من قبيل البدل من « شئ » وما يكون خاصة لنوع من أنواع الموضوع أو لعرض آخر للموضوع داخل فيما يؤخذ فى حده موضوع المعروض له فان ما يعرض لنوع الموضوع يؤخذ الموضوع فى حده والموضوع هو موضوع ذلك النوع المعروض لذلك العارض وانما قلنا ان موضوع الصناعة هو موضوع النوع منه لانك تقسم الموضوع الى أنواعه فكل منها محمول عليه

(٤) لكن ما يؤخذ فى حده جنس موضوع الخ أى ان ما هو خاصة لجنس الموضوع وهى ما يؤخذ جنس الموضوع فى تعريفها كالمساواة والمناسبة مثلا فان الكم يؤخذ فى تعريفهما وهما خاصة له تلك الخاصة لا تستعمل فى الصناعة على وجه عام أى من حيث هى خاصة جنس وانما تستعمل بعد النظر الى جهة تخصصها بموضوع الصناعة دون غيره فالمساواة أو المناسبة ينظر اليها فى الهندسة من جهة ما تخصصها بموضوعها وهو المقدار وينظر اليها فى الحساب بما يخصصها بموضوعه وهو العدد

داخل فى حد موضوعه لا يتصور فهم موضوعه دونه فيكون معلوما اذا كان الموضوع معلوما فكيف يطلب وجوده للموضوع

وقد يستثنى من هذا حالتان احداهما أن لا يكون الشئ متصورا بماهيته بل بعوارضه وأمور خارجة عن ذاته أو باسمه فقط مثل طلبنا ان النفس هل هى جوهر أم لا والجوهرية ذاتية لذات النفس ومع ذلك هى مجهولة مطلوبة بالبرهان وانما جاز ذلك لانا لم نعرف بعد حقيقة النفس وانما عرفنا منها الاسم وفعلا ما هو عارض من عوارضها وذلك تحريكها البدن وتصرفها فيه والجوهرية ليست ذاتية لهذا العارض المعلوم لنا وانما هى ذاتية لحقيقة النفس المجهولة بعد فاذن لم يحط[1] علمنا بشئ جهلنا ذاتياته

والحالة الثانية أن يكون الذاتى معلوم الوجود لما هو ذاتى له ولكن السبب المتوسط بينه وبين ما هو ذاتى له مجهول فيطلب سببه ببرهان لم الطالب للمية فى نفس الوجود فقط دون لمية الاعتقاد والتصديق به مثل أنا اذا علمنا أن الهواء جوهر ولكن لا نعلم علة كونه جوهرا فنطلبها بواسطة كونه جسما وبعض الذاتيات أولية لا واسطة بينها وبين الماهية ولبعضها وسط وهذا الطلب انما يتصور فيما له وسط

(المبادى) وأما المبادى فهى الحدود والمقدمات التى منها تؤلف[2] قياساته أما الحدود فمثل حد موضوع العلم فلا بد من تقديم العلم به كما ذكرناه وان كانت له أجزاء أو جزئيات[3] فلا بد من تقديم حدودها أيضا مثل حدود اعراضه الذاتية فانها وان كانت مطلوبة فى العلم فلا بد من تقديم تصورها بالحد أو الرسم لما عرفت من تقديم التصور على التصديق

أما المقدمات فاما مقدمات واجبة القبول من الاوليات وغيرها مما لا يحتاج فى التصديق به الى اكتساب فكرى واما مقدمات غير واجبة القبول ولكن يكلف المتعلم تسليمها فان سلمها على سبيل حسن الظن بالمعلم سميت أصولا موضوعة وهذا الموضوع هو بمعنى[4] المعروض وان سلمها فى الحال

---

(١) فاذن لم يحط علمنا بشئ جهلنا ذاتياته أى اننا عند تصورنا الشئ باعراضه وآثاره فقط لو بحثنا عن ذاتياته لا يؤاخذنا مؤاخذ بقوله كيف تعرفون شيأ وتتصورونه ثم تطلبون ذاتياته مع انها هى معرفاته اذن قد أحطتم علما بشئ وجهلتم ذاتياته وهو تناقض ظاهر لانا نقول له اننا لم نحط علما بحقيقة الشئ ثم جهلنا ذاتياته ولكننا لم نعلم منه الا بعض عوارضه وآثاره وهو لا ينافى جهلنا بذاتياته

(٢) تؤلف قياساته أى قياسات العلم وهو مفهوم من سياق الكلام

(٣) أو جزئيات أراد من الجزئيات الانواع التى يبحث عن أحوالها فى العلم كانواع المزاج فى الطب أما الاجزاء فكالاجزاء التى يتركب منها الجسم كالعظم واللحم والغضروف ونحو ذلك وقوله مثل حدود أعراضه الذاتية أى انه يجب تقديم حدود الاعراض الذاتية أيضا قبل البحث فى اثباتها كتحديد الصحة والمرض والاعتدال والانحراف ونحو ذلك ثم ينبغى أن يعلم انه لا يجب تقديم ذلك كله على مسائل العلم جملة بل الواجب أن تقدم على كل بحث ما يلزم له منه كما ترى المصنف فعله فى هذا الكتاب فانه جاء فى أول الكتاب بتعريف المنطق وموضوعه ثم ذكر جزئيات الموضوع من تصورات وتصديقات ثم قبل الدخول فى الكلام على الكليات جاء بشئ قليل فى الدلالات اللفظية ثم عندما أراد الكلام على الاجناس العشرة قدم له من المبادى جملة فى نسبة الاسماء الى المعانى تكلم فيها عن المتواطئ والمشكك والحقيقة والمجاز والمشترك وما يتبع ذلك ثم عندما انتهى من الكلام فى التصورات قدم للتصديقات بذكر فصلين أحدهما مقدمة فى بيان التطابق بين ما فى العلم وما فى اللفظ وما فى الكتابة والداعية الى الالفاظ والحروف والآخر فصل فى بيان المراد من الاسم والكلمة والاداة ثم انه لم يحد الجهة مثلا الا عندما أراد الكلام عليها ولا القياس الا عندما أراد الدخول فى أحكامه والامر فى سائر العلوم على ذلك

(٤) بمعنى المعروض بالعين المهملة أى الذى يعرض على الطالب ليسلمه وهو معنى آخر للموضوع غير ما سبق وقد يكون بالفاء أى المفروض صدقه المسلم به فيكون هو المفروض السابق ذكره فى معانى الموضوع أول الباب

ولم يقع له بها ظن بل فى نفسه عناد واستنكار سميت مصادرة والاصول الموضوعة مع الحدود تجمع فى اسم الوضع فتسمى أوضاعا

ثم الاصول الموضوعة والمصادرات لابد من أن تكون مسائل فى علم آخر يتعرف فيه وجود محمولاتها لموضوعاتها بالبرهان الى أن ينتهى الى العلم العالى المعطى للعلوم الجزئية أصولها الموضوعة لكنه يجوز أن تكون بعض مسائل العلم السافل أصولا[1] موضوعا فى العلم العالى وقد يتشكك على هذا فيقال اذا كانت مسائل العلم السافل لا تبرهن الا بعد أصول موضوعة مسلمة من صاحب العلم الاعلى فلو صارت أصولا موضوعة فى العلم الاعلى لصارت[2] مقدمات لاصولها الموضوعة فصارت مقدمات لبيان نفسها وهذا دور محال لكنه انما يلزم منه الدور أن لو كانت مبينة[3] فى العلم السافل بهذه الاصول الموضوعة ثم كانت مأخوذة فى العلم الأعلى فى بيان تلك الاصول بعينها أما اذا جاز أن لا تكون مبينة فى العلم السافل بهذه الاصول الموضوعة بل بمقدمات بينة بنفسها (٤) أو ان بينت بهذه الاصول فلا تكون مأخوذة فى العلم الاعلى فى بيانها بل تكون تلك الاصول مبينة بمقدمات لا تبنى على هذه فلا يؤدى الى الدور

---

(١) أصولا موضوعا فى العلم العالى فانهم عند الكلام فى العلم العالى على انه يمكن أن تكون الاشياء معروفة للبشر بحقائقها أو لا يمكن ذلك فهم يتكلمون على الجسم وبعض خواصه ويذكر الشيخ الرئيس انه لا يمكن لبشر أن يعرف حقيقة شئ من الاشياء بكنهه ثم يسرد من خواص الاجسام ما يسرد دليلا على انها جميعها لوازم ولا يمكن تحقيق أن شيأ من مميزاتها فصل مقوم مع ان هذه الخواص بل وكون الجسم مركبا ومن أى شئ يتركب كل ذلك من مسائل العلم الطبيعى وقد أخذت مسلمة فى العلم العالى لكنها لا تبين فى العلم الطبيعى وهو علم سافل من حيث أخذت فيه أصولا موضوعة فى العلم العالى بل تبين بأدلة أخرى وأكثر ما يعتمد فى البيان على مقدمات منشأ العلم بها البداهة أو الحس فلا يلزم من الاتيان بها فى العلم العالى لاثبات شئ أو نفيه أن تكون بنفسها مقدمة فى العلم السافل مأخوذة لاثبات نفسها وانما يلزم ذلك لو قلنا انه لا يذكر فى العالى الا ما يصح أن يكون مقدمة للسافل أو كل ما يصح مقدمة فى السافل لابد أن يكون مبينا فى العالى أو بينا بنفسه وغاية ما قلناه ان من مقدمات السافل ما يؤخذ مسلما من صاحب العالى أى يتلقى من الباحث فيه المبرهن على حقائق ما اشتمل عليه بالقبول فلا يلزم الدور الذى سيذكر فى التشكيك وبيان الدور وحله ظاهران بما بينا

(٢) لصارت مقدمات لاصولها الموضوعة يريد ان ما يذكر فى العلم الاعلى يكون أصولا موضوعة فى السافل فلو أخذ شئ من مسائل السافل فى العالى لكانت هذه المسائل مقدمة لاصولها الموضوعة وهى ما يذكر فى العالى وذلك مبنى على ان كل ما يذكر فى العالى فهو أصل موضوع للسافل كما تقدم وقد بينا انا لم ندعه

(٣) لو كانت أى مسائل السافل مبينة فيه بتلك الاصول التى ذكرت فى العالى ثم كانت المسائل قد أخذت فى العالى لبيان تلك الاصول بعينها التى صارت مبينة لها فى السافل فتكون مسائل السافل قد بينت بما هى بيان له

(٤) أو ان بينت بهذه الاصول أى ان بينت مسائل السافل بتلك الاصول الموضوعة فى العالى فلا تكون مسائل السافل المبينة بها فى ذلك العلم السافل قد أخذت فى العلم الاعلى فى بيان تلك الاصول بل كان بيان الاصول فى العلم الاعلى بمقدمات ليس فيها تلك المسائل التى بينت بها فى السافل فذلك لا يؤدى الى الدور لان المسائل لم تبين حينئذ بما بينته

ولا يخفى ما فى كلام المصنف من الخلل والغموض فانه جوز أن تكون مسائل السافل التى أخذت أصولا موضوعة فى العلم الاعلى أصولا موضوعة تبين بها مسائل الاسفل مع ان مجرد كونها مسائل من الاسفل قاض بأنها لابد أن تبين فيه فلا تكون أصولا موضوعة ومجرد كونها أصولا فى الاعلى مستلزم لكونها مسلمة فيه غير مبرهن عليها فلا يتأتى قوله وان بينت الخ والصواب فى ايراد الدور ودفعه ما قدمناه

وأما القسم الاول من المقدمات وهي الاوليات الواجبة القبول فقد يكون خاصا بعلم وقد يكون عاما إما على الاطلاق لكل علم كقولنا كل شيء إما أن يصدق عليه الايجاب أو السلب وإما عاما لعدة علوم مثل قولنا الاشياء المساوية لشيء واحد متساوية فهذا مبدأ يشترك فيه علم الهندسة والحساب وما تحتهما من العلوم ثم لا يتعدى ماله كم فان المساواة لا تقال لغير ما هو كم أو ذو كم الا بالاشتراك[1]

والقسم[2] الثاني منهما قد يكون خاصا أيضا بعلم مثل اعتقاد وجوب الحكمة للعلم الطبيعي واعتقاد امكان انقسام كل مقدار الى غير النهاية للهندسي وقد[3] يكون عاما أيضا لعلوم ولكن لا يكون عاما على الاطلاق والا لم يكن مبنى في علم ما وقد وضعناه مسلما في هذا العلم مبينا في علم آخر

والمبادي الخاصة فهي التي موضوعاتها موضوع الصناعة وأنواع موضوعها أو أجزاء موضوعها أو عوارضه الخاصة وان لم تكن محمولاتها خاصة بموضوع العلم بل بجنسه فان استعمالها في الصناعة مخصصها بها كما ذكرناه[4] وأما اذا كانت موضوعاتها خارجة عن موضوع الصناعة فهو مبدأ غير خاص

والمبادي العامة تستعمل في العلوم على وجهين إما بالقوة أو بالفعل واذا استعملت بالقوة لم تستعمل على أنها مقدمة وجزء قياس بل قيل ان لم يكن[5] كذا كذا فقابله وهو كذا حق ولا يقال لان كل شيء اما أن يصدق عليه الايجاب أو السلب لان هذا مستغنى عنه الا عند تبكيت المغالطين والمناكرين وأما

ولو جرى المصنف على نحو ما جرى عليه الشيخ الرئيس لسلم من كل ذلك قال الشيخ في منطق الاشارات « وأكثر الاصول الموضوعة في العلم الجزئي الموضوع تحت غيره انما تصحح في العلم الكلي الموضوع فوق على انه كثيرا ما تصحح مبادي العلم الفوقاني في العلم الجزئي السفلاني » وقال الطوسي « وأكثر المبادي الغير البينة الجزئي انما تكون مسائل الكلي فتبين فيه وذلك كقولنا الجسم مؤلف من هيولى وصورة والعلل أربعة فانهما من مبادئ الطبيعي ومن مسائل الفلسفة الاولى وقد يكون العكس من ذلك فان امتناع تأليف الجسم من أجزاء لا تتجزأ مسألة من الطبيعي ومبدأ في الالهي لاثبات الهيولى على أنه أصل موضوع هنالك ويشترط في هذا الموضع أن لا تكون المسألة في السفلاني مبنية على ما يتوقف عليها في الفوقاني لئلا يصير البيان دورا » فلم يلتزم أن تكون مبادي السافل مسلمة مأخوذة من العالي حتما بل جعل ذلك أكثريا كما ترى وفي مثال الطوسي يجب أن لا يبين امتناع تركب الجسم من اجزاء لا تتجزأ بكونه مركبا من الهيولى والصورة بل يجب أن يبين ببيانه المشهور وهو انا اذا وضعنا جزأ بين جزأين الخ ومقدماته أولية

(١) الا بالاشتراك كالمساواة بين وزنين مثلا فانها آتية من عدد المقاومات كما سبق له في قاطيغورياس واستعمال المساواة فيما يكون بين الاوزان استعمال لغوي حقيقي فيكون اطلاقها عليه وعلى ما في الكم من اطلاق المشترك على المعاني المتعددة

(٢) والقسم الثاني أراد به المقدمات الغير الواجبة القبول وقوله مثل اعتقاد وجوب الحكمة للعلم الطبيعي أراد به اعتقاد أن الآثار المشهودة في الكون ليست محض الاتفاق بل هي أسباب تابعة لمسببات وذلك أصل يبين في العلم الالهي

(٣) وقد يكون عاما أيضا لعلوم كالاعتقاد بأن لنا فكرا وهو يؤخذ مسلما في علم تهذيب الاخلاق وعلم السياسة المدنية وعلم المنطق وهو أصل يبين في العلم الطبيعي أو في علم أحوال النفس

(٤) كما ذكرناه ذكر هذا فيما سبق حيث قال « لكن ما يؤخذ في حده جنس موضوع الصناعة لم يستعمل في الصناعة على الوجه العام بل خصص بموضوعها كالمناسبة التي تخصص بالمقدار في الهندسة وبالعدد في علم العدد » فقد كان الكلام في الاعراض الذاتية وهي المحمولات في مسائل العلم فلو حمل مثلها في مبادئ العلم لم يكن ضير لانها مخصصة بالعلم عند ذكرها فيه

(٥) ان لم يكن كذا كذا فقابله وهو كذا حق كما تقول ان لم يكن الممكن مستغنيا في وجوده عن غيره كما ظهر من تعريفه ثبت مقابل هذا وهو انه محتاج فيه الى ما وراء ذاته ولا حاجة بك ان تأتي بالمبدأ العام صريحا بأن تقول وذلك لانه لا واسطة بين السلب والايجاب فاذا لم يثبت انه غني فليثبت انه لا غني وهو المحتاج لا تقل ذلك لانه أمر مستغنى عنه

اذا استعملت بالفعل خصصت إما في جزأيها معا أعني الموضوع والمحمول كقولنا في تخصيص هذا المبدأ[1] العام المذكور في العلم الهندسي كل مقدار اما مشارك واما مباين وقد خصصنا موضوع المبدا العام الذي هو الشيء بالمقدار وخصصنا الايجاب والسلب بالمشاركة والمباينة وقد تخصص الموضوع دون المحمول كما تخصص قولنا الاشياء المساوية لشيء واحد متساوية بأن يقال المقادير المساوية لمقدار واحد متساوية فخصصنا الشيء بالمقدار وتركنا المحمول على حاله

ومحمولات المقدمات الواجبة القبول يجب أن تكون أولية والحمل[2] الاولى يقال على وجهين (أحدهما) أن يكون التصديق به حاصلا في أول العقل لا بواسطة مثل أن الكل أعظم من الجزء (والثاني) أن لا يحمل أولا على ما هو أعم من الموضوع كالحيوان والناطق والضاحك للانسان فان كل واحد من هذه محمول عليه لا بواسطة شيء أعم منه لا كالجسم فانه محمول عليه بواسطة أمر أعم منه وهو الحيوان

وأما محمولات[3] المقدمات التي صارت مرة نتائج فلا يجب أن تكون أولية لانها محمولة على موضوعاتها بواسطة الحد الاوسط في القياس الاول وربما كان الاوسط في ذلك القياس أعم من الاصغر الذي هو

---

(١) المبدا العام المذكور هو قولنا كل شيء اما أن يصدق عليه الايجاب أو السلب ومن افراد الشيء المقدار والمشاركة فيها ايجاب شيء على شيئين فيصدق كل منهما على الآخر كلا أو جزأ فهي من أفراد الايجاب والمباينة فيها سلب أحد الشيئين عن الآخر فهي من أفراد السلب

(٢) والحمل الاولي يقال على وجهين أي تطلق أولية الحمل على معنيين الاول بداهة ثبوت المحمول للموضوع ولزومه له في الذهن بمجرد تصور الطرفين والثاني عدم توسط محمول أعم بين الموضوع وبين المحمول الموصوف بالاولي كما في حمل الحيوان والضاحك والناطق على الانسان فانه حمل أولي لانه لم يتوسط بين هذه المحمولات والانسان محمول آخر أعم من الانسان أما حمل الجسم عليه فليس بأولي بهذا المعنى لانه انما يحمل عليه بواسطة انه حيوان والحيوان اعم من الانسان وربما كان الاولي بهذا المعنى غير أولي بالمعنى الاول لكنه واجب القبول بسبب آخر غير الاولية في العقل كالحس والتجربة والتواتر ونحوها مما سبق بيانه

(٣) وأما محمولات المقدمات التي صارت مرة نتائج الخ هذه المقدمات التي يتكلم المصنف عن محمولاتها في هذا القسم ليست من الواجبة القبول عنده فقد قسم المصنف المقدمات فيما سبق الى قسمين مقدمات واجبة القبول وهي ما لا يحتاج في التصديق به الى اكتساب فكري من أوليات وغيرها ومقدمات غير واجبة القبول ولم يخرج بهذه عن المسلمات والمصادرات والمقدمات التي صارت نتائج قد احتاج التصديق بها الى اكتساب فكري فليست من واجب القبول وأما انها ليست من المسلمات ولا من المصادرات فظاهر أيضا لانها قد برهن عليها فقد قبلت بالدليل لا بالتسليم ولا اضطراب بعد الدليل حتى يسوء ظن المتعلم بها فتكون مصادرات

فلا يراد من هذه المقدمات ما أخذ من علم آخر بالتسليم ولا ما عرف بغير دليل وانما أراد المصنف بهذه المقدمات ما يؤتى به من علم آخر ودليله معه كما يأتون في المنطق باثبات ان من العلوم ما هو بديهي ومنها ما هو نظري وان النظري يكتسب بالفكر ثم اثبات أن الفكر قد يخطئ وقد يصيب وان ما يصيب منه يوصل الى السعادة وما يخطئ يسقط في الشقاء والاتيان على ذلك كله بأدلة تبينه وتوجب التصديق به فهذه مقدمات صارت نتائج

ومحمولات هذه المقدمات لا يجب أن تكون أولية أما بالمعنى الاول فظاهر لانها احتاجت الى دليل واما بالمعنى الثاني فلانه يجوز أن يكون الوسط في القياس المبين لها أعم من الاصغر الذي هو موضوع المقدمة فيكون ثبوت محمول المقدمة لموضوعها بواسطة حمل أمر أعم على الموضوع فلا تكون أولية بالمعنى الثاني وقوله «معا» قيد لموضوع المقدمة مع مراعاة وصف الاصغر أي الاصغر الذي اجتمع له كونه أصغر وكونه موضوع النتيجة معا ويمكنك ان تمثل لذلك بنحو قولك في مقدمة التصورات الذاتي جزء مما هو ذاتي له وكل جزء الشيء فهو متقدم عليه فالذاتي متقدم على ما هو ذاتي له فان ثبوت التقدم للذاتي انما هو بواسطة حمل ما هو أعم منه وهو الجزء لان الجزء قد يكون جزأ خارجيا وهو ليس بذاتي بالمعنى

موضوع هذه المقدمة معا لكن[1] يجب أن تكون ذاتية بالمعنى الثاني على الوجه الذي ذكرناه في محمولات المسائل وضرورية ان كان المحمول في النتيجة ضروريا وأوضح من النتيجة وشرط كونها ذاتية انما هو لاجل أن المطلوب في العلوم البرهانية هي الاعراض الذاتية فالوسط[2] لو كان غريبا خارجا عن موضوع العلم كان الاكبر اما مساويا له أو أعم منه ومساوي الخارج عن

المعروف في المنطق وهو المقول على الشيء في ذاته ثم يخصص التقدم بالعقلي ليكون المحمول ذاتيا بالمعنى الثاني لانه عارض للذاتي والذاتي يؤخذ في حده المعقول الثاني الذي هو موضوع المنطق

هذا والمعروف عند المنطقيين كما صرح به ابن سينا وغيره أن المقدمات الواجبة القبول لا يلزم أن تكون مما لا يحتاج في التصديق به الى اكتساب بل هي ما يعتقدها المبرهن اعتقادا جازما مطابقا للواقع لا يحتمل الزوال سواء كانت مكتسبة بالدليل أو أولية في العقل وعلى ذلك لا يجب أن تكون محمولاتها أولية ولا بمعنى من المعنيين اللذين ذكرهما والمحمولات التي صارت مرة نتائج تكون من نوع الواجب قبوله ثم لا يجب أن تكون مأخوذة عن علم آخر بل قد تكون من مسائل العلم مبنت فيه في موضع ثم أخذت مقدمات لبعض مسائله في موضع آخر كما تؤخذ قضايا التناقض والعكس بعد الاستدلال عليها في بابهما مقدمات مسلمة واجبة القبول في باب القياس وكان على المصنف أن يعيد النظر فيما قرروه على اختلاف عباراتهم فلا يعدوه فيكون قد خلص من هذا التعسف الذي ارتكبه في دعواه وجوب أولية المحمولات في المقدمات الواجبة القبول وايراد معنيين للاولية ثم الاضطرار الى ايراد قسم لم يورده أولا وهو محمولات المقدمات التي صارت نتائج وايراد حكم خاص به وسيأتي لهذا تتمة عند الكلام في الشرط الزائد الذي أوجب استيفاءه في كون القضية كلية في باب البرهان على الضروريات

(١) لكن يجب أن تكون ذاتية الخ مرتبط بقوله فلا يجب أن تكون أولية أي ان محمولات المقدمات التي صارت نتائج وان لم يجب أن تكون أولية بأحد المعنيين يجب أن تكون ذاتية بالمعنى الثاني وهو المعنى المراد لهم في قولهم موضوع العلم ما يبحث فيه عن أعراضه الذاتية لا بالمعنى الاول المستعمل في باب التعريفات ومقدماته وهو ما يفتقر اليه الشيء في ذاته وماهيته والذاتي بالمعنى الثاني هو ما بينه المصنف عند الكلام في مسائل العلم ومحمولاتها وموضوعاتها في هذا الفصل ثم يجب أن تكون تلك المحمولات ضرورية لموضوعاتها ان كان المطلوب بالمقدمات التي هي محمولات فيها ضروريا حتى تكون النتيجة ضرورية تبعا لمقدماتها ويجب كذلك أن تكون أوضح من النتيجة لان النتيجة مطلوبة بها والمطلوب بالشيء أخفى منه بالضرورة ووجوب كون المقدمة أوضح من النتيجة بديهي لا يحتاج الى الايضاح وانما ذكره المصنف لان هذه المقدمات مكتسبة بالدليل فمثلها مثل النتائج في كونها مطلوبة بالبرهان فخشي ان يظن ظان أنه يمكن استعمال نتيجة في كسب نتيجة أخرى مطلقا وان لم تكن الاولى أوضح من الثانية

ولا يخفى ان ما ذكره من أن المحمولات يجب أن تكون ذاتية بالمعنى الثاني وان تكون ضرورية ان كان المطلوب ضروريا لا يختص بمحمولات المقدمات التي صارت نتائج بل ذلك عام في جميع محمولات المقدمات التي تستعمل في كسب محمولات مسائل العلم سواء كانت محتاجة الى الكسب أو غير محتاجة في التصديق بها اليه كما يدل عليه بيانه الآتي في قوله وشرط كونها ذاتية الخ

(٢) فالوسط لو كان غريبا خارجا الخ يريد أن هذه المقدمات هي الكاسبة لمسائل العلم والمكسوب في المسئلة هو محمول النتيجة وهو الحد الاكبر في الدليل وكاسبه في الحقيقة هو الاوسط أي نسبة الاوسط الى الاصغر الذي هو موضوع المسئلة والاكبر لا بد أن يكون من الاعراض الذاتية كما سبق في محمولات المسائل فيجب أن يكون الوسط الذي هو محمول في المقدمات من الاعراض الذاتية لان الوسط لا يجوز أن يكون أعم من الاكبر لان الاعم لا يكسب الاخص فانه لا يلزم من العلم بثبوت الاعم كالجسمية مثلا العلم بثبوت الاخص كالحيوانية فالوسط اما مساو للاكبر أو أخص منه لان العلم بأحد المتساويين قد يستلزم العلم بالآخر والعلم بالاخص يستتبع العلم بالاعم لا محالة فلو كان الوسط غريبا عن العلم كان المساوي له في الصدق غريبا عنه أيضا لاتحادهما في الموضوع ولم يصر الشيء غريبا عن العلم الا عدم نسبته لموضوعه لموضوعه وأولى بالغرابة والخروج عن العلم ما يكون أعم من الوسط فان الوسط الخاص اذا لم يكن خاصا بموضوع العلم فما

موضوع العلم خارج عنه أيضا فكيف اذا كان أعم منه فاذن ما لا يصلح أن يكون محمولا فى المسائل من الامور الغريبة لا يصلح فى المقدمات وما يصلح أن يكون محمولا هناك من الاعراض الذاتية وأجناسها وفصولها وأعراض أعراضها واعراض جنس موضوع العلم صلح ههنا أيضا

وانما لم تكن الاعراض الغريبة مبحوثا عنها لان العلوم إما كلية وإما جزئية والعلم الجزئى انما هو جزئى لانه يفرض موضوعا من الموضوعات ويبحث عما يعرض له من جهة ما هو ذلك الموضوع فان لم يفعل كذلك لم يكن العلم الجزئى جزئيا بل دخل كل علم فى كل علم وخرج النظر عن أن يكون فى موضوع مخصص بل يكون شاملا للوجود المطلق فصار العلمُ الجزئىُّ العلمَ الكلىَّ المطلقَ ولم تكن العلوم متباينة فهذا بيان كون المقدمات ذاتية بالمعنى الثانى

أما بالمعنى الاول فيجوز أن يكون محمول احدى المقدمتين ذاتيا بذلك المعنى لموضوعها أما فى المقدمتين جميعا فلا لان الاكبر اذا كان ذاتيا بذلك المعنى للاوسط والاوسط كذلك للاصغر صار الاكبر ذاتيا بذلك المعنى للاصغر لان ذاتى الذاتى بذلك المعنى ذاتى وقد بينا أن هذا الذاتى لا يكون مطلوبا الا فى حالتى[(1)] الاستثناء

وأما شرط كونها ضرورية اذا كان المطلوب ضروريا فلانها لو لم تكن ضرورية بل كانت جائزة الزوال والتغير واكتسب بواسطتها شئ لم يكن ثابتا لا يتغير فلم يكن ضروريا فاذا كان المطلوب ممكنا واستعملت المقدمات لنتاج امكانه فلا محالة أنه ممكن

واذا صادفت فى كتبهم أن مقدمات البرهان ضرورية لا محالة فانما يعنون به أحد أمرين إما أنها ضرورية الصدق كانت ضرورية أو ممكنة أو أنها ضرورية عند كون المطلوب ضروريا

ومعنى[(2)] الضرورى فى البرهان أعم من الضرورى الذى استعملناه فى كتاب القياس فانا نعنى بالضرورى ههنا ما تكون ضرورته ما دام الموضوع موصوفا بما وضع معه كان ذلك الوصف دائما ما دام موجودا أو لم يكن

هو أعم منه أولى بأن يكون غير خاص بموضوع ذلك العلم كما لا يخفى وهذا لا ينافى أن يكون الوسط أعم من الموضوع نفسه كما سبق لكنه يكون عرضا ذاتيا له ويختص بالموضوع كما هو الشأن فى الاكبر الذى هو محمول المسئلة فى العلم كما فى الصحة والمرض فى الطب البشرى فانهما أعم من موضوعه وهو جسم الانسان لعروضهما للحيوانات بل وللنباتات فى ضروب من الاصطلاحات ولكن يختصان بالموضوع وعوارضهما تثبت لهما فى العلم من ذلك الوجه الذى خصصا به لا من الوجه الذى تثبت به فى الطب الحيوانى أو البيطرى أو فى علم الزراعة

(1) الا فى حالتى الاستثناء وهما حالة أن لا يكون الشئ معلوما بكنهه بل ببعض عوارضه كطلبنا أن النفس جوهر أو ليست بجوهر وحالة أن يكون الذاتى معلوم الثبوت للموضوع لكن السبب المتوسط بينه وبين ما هو ذاتى له فى الذهن غير معلوم فيطلب ببرهان اللم

(2) ومعنى الضرورى فى البرهان أعم الخ قالوا يجب فى البرهان على الضروريات أن تكون قضايا ضرورية بحسب الذات أو بحسب الوصف أى مطلقة عرفية شاملة لهما وذلك لان المحمول على شئ بحسب جوهره وهو المحمول المناسب للموضوع ربما يزول بزوال الموضوع عما هو عليه حال كونه موضوعا وربما لا يزول وذلك لانه ينقسم الى ما يحمل عليه بسبب ما يساويه كالفصل وهو مما يزول بزوال نوعية ذلك الشئ والى ما يحمل عليه بسبب ما لا يساويه كالجنس وهذا ربما يزول بزوال نوعيته وربما لا يزول مثلا الخفيف اذا حمل على الهواء فانه يزول اذا صار ماء ولا يزول اذا صار نارا والمرئى اذا حمل على الاسود فانه يزول اذا صار شفافا ولا يزول اذا صار أبيض والضرورى بحسب الذات ربما لا يشمل الزوائل بزوال الموضوع عما هو عليه حال كونه موضوعا والمشروط بكون الموضوع على ما وضع يشمل الجميع هذا حاصل ما ذكروه فى شرط تقييد الموضوع وأما ما أشار اليه المصنف فى قوله أما شرط كونها ضرورية اذا كان المطلوب

واذا شرطت الضرورة في مقدمات البرهان الناتج للضروري كان المقول على الكل فيها أخص من المقول على الكل المتقدم في فن[1] العبارة اذ المقول على الكل هنالك ما ثبت الحكم فيه لكل واحد من آحاد الموضوع من غير شرط الدوام بل لو كان لكل واحد في بعض الاوقات كفى في كلية القضية وههنا لابد من شرط الدوام مادام الموضوع موصوفا بما وصف به لتحقيق المقول على الكل والكلي في البرهان زائد على المقول على الكل فيه بشرط[2] وهو أن يكون الحمل فيه أوليا فاذا وجدت شرائط المقول على الكل مع زيادة أولية سمي حينئذ كليا لكن ربما يعطى القول الكلي فيعتقد أنه ليس

ضروريا فقد قالوا فيه « ان من قال بوجوب ضرورية المقدمات في البرهان وأطلق فانما يعني بالضرورة هنا غير الضرورة في باب القياس فان المراد منها هنا ضرورة القضية في نفسها أي كونها صادقة حتما واجبة القبول سواء كانت ضرورية الحكم أو ممكنة أو وجودية بخلاف اسم الضرورة في كتاب القياس فان معناه ضرورة الحكم المقابلة للامكان ثم قالوا ان المبرهن اذا طلب نتيجة ضرورية بمعنى ما في كتاب القياس فالواجب عليه أن يأتي بجميع مقدماته ضرورية ولا يكفيه أن تكون الكبرى مثلا ضرورية على خلاف ما قد قيل في كتاب القياس حيث بينوا فيه أن الصغرى اذا كانت فعلية أو ممكنة والكبرى ضرورية في الشكل الاول كما في قولنا كل انسان ضاحك وكل ضاحك ناطق كانت النتيجة ضرورية » واحتجوا قديما أو حجوا على المبرهن بقولهم « ان حكمنا بذلك في كتاب القياس لان نظرنا كان الى مجرد صورة القياس أما هنا فلما كانت المادة أيضا معتبرة فنقول بحسب ذلك ان البرهان لا يتألف من المطلقة أو الممكنة والضرورية على المطلب الضروري لان وجود الضحك للانسان لو كان هو الذي يفيد العلم بكونه ناطقا فقط لكان الحكم عليه بالنطق حال زوال الضحك كاذبا فلا يكون هذا الاقتران منتجا لهذه النتيجة وأيضا الحكم بوجود الضحك لكل واحد من الناس لا يستفاد من الحس فان الحس لا يفيد الحكم الكلي فهو مستفاد من العقل والعقل لا يحكم به يقينا الا اذا أسنده الى العلة الموجبة اياه المقارنة لكل واحد من الاشخاص وهي كونه ناطقا ويلزم من ذلك انه انما حكم بكونه ضاحكا بعد الحكم بكونه ناطقا فلا يكون هذا الاقتران علة لهذه النتيجة ثم ان فرضنا أن لكونه ضاحكا علة أخرى غير كونه ناطقا وكان الحكم في الصغرى على كل انسان بأنه ضاحك يقينا بالنظر الى تلك العلة كانت الصغرى باعتبارها (أي العلة) ما يشبه قولنا كل انسان فله طبيعة ما هي علة كونه ضاحكا في بعض الاوقات فكانت حينئذ ضرورية لا وجودية فان غير الضرورية من جهة ما هي غير ضرورية لا تنتج ضرورية في البرهان اما الضرورية في انتاج غير الضرورية فلا يضر اذ النتيجة تتبع أخس المقدمتين كما مر ».

(١) فن العبارة أي فن بارمنياس وهو باب القضايا وأحكامها فانه هو الفن الذي ذكرت فيه طرق التعبير عن الحكم الجزئي والكلي وعن الجهة بأنواعها وذكر فيه ما المراد بقولنا كل انسان حيوان مثلا ونحو ذلك اما قوله ان شرط الضرورة في مقدمات البرهان الناتج للضروري جعل المقول على الكل في تلك المقدمات أخص من المقول على الكل الذي تقدم ذكره في فن العبارة فمعناه انا اذا شرطنا في الصغرى أن تكون ضرورية فمعنى كلية الكبرى أن يكون الحكم ثابتا لكل واحد مما ثبت له وصف الموضوع فيها بالضرورة على النحو الذي ثبت به في الصغرى ولا يكفي أن يكون وصف الموضوع ثابتا لافراده في الكبرى بالفعل والا لم يتكرر الوسط فيكون معنى كلية الكبرى ههنا أخص من معناها في باب القياس اذ لم يلاحظ في الكلية هنالك سوى فعلية الوصف لذوات الموضوع ولا يخفاك انه اذا شرط في الصغرى أن تكون ضرورية وشرط في ضروريتها دوام وصف الموضوع كما سبق فلابد من ملاحظة أن هذا الوصف ثابت لذوات الموضوع في كل حال يكون المحمول ثابتا لها ولا يكفي في ثبوت المحمول له بالضرورة أن يصدق عليه الوصف ولو مرة ثم يزول فكنا نقول ان المحمول لا يكون ضروريا للموضوع بعنوانه الموصوف هو به الا اذا كان الوصف علة لثبوت ذلك المحمول فاذا شرطت الضرورة في جميع المقدمات وجب مراعاة ثبوت الوصف لكل واحد من ذوات الموضوع عند ثبوت المحمول له فالمحمول ثابت لكل واحد بالضرورة ما دامت ذوات الموضوع متصفة بعنوانه

(٢) بشرط الباء متعلقة بزائد أي ان المحمول الكلي في البرهان لا يكفي في وصفه بالكلية أن يكون مقولا على كل واحد مع مراعاة ما تقدم من دوام الوصف ان كان الحمل ضروريا بل يشترط في وصفه بذلك زيادة على ما تقدم أن يكون الحمل فيه أوليا بالمعنى الثاني فيما سبق للمصنف وهو أن يكون الحمل لا بواسطة أمر أعم قال الطوسي في شرحه لمنطق الاشارات

بكلى لسبب شخصية الموضوع فى الوجود لكن قد بينا أن شخصية الموضوع لا تمنع الكلية اذ نفس تصوره لا يمنع القول على كثيرين كالشمس والقمر

وأما شرط كونها أوضح من النتيجة فلكى تصلح للبيان فان ما يساوى الشئ فى الوضوح أو كان أخفى منه لا يصلح أن يبين به ما هو مثله أو أوضح

لكن ههنا شك وهو أن هذه الواضحات هى الأوليات فهذه الأوليات هل هى حاصلة لنا منذ وجدنا أو حدثت بعد ما لم تكن فينا فان كانت حاصلة فينا من مبدأ نشوئنا ونحن لا نشعر بها فهو عجيب وكيف ولم يخطر النسبة بالنا فى عهد الصبا أن الاشياء المساوية لشئ واحد متساوية أو الشئ الواحد لا يخلو من أحد طرفى النقيض وان حدثت بعد ما لم تكن فحدوثها بطريق البرهان أو دونه فان كانت حدثت من غير برهان أوهمت المحال بموجب قولكم لانكم حصرتم سبيل اقتناص المجهولات التصديقية دون البرهان وان حدثت بطريق البرهان لزم التسلسل والدور وهما محالان

فالطريق الى حل هذا العويص هو أنها ليست حاصلة منذ خلقنا بالفعل بل بالقوة وليس كل علم تصديقى حصل بعد ما لم يكن فحصوله بالبرهان بل ما اذا تصورت مفرداته وروعيت النسبة بينها بالايجاب أو السلب توقف الذهن عن الحكم الجزم فيها والأوليات ليست من هذا القبيل بل الذهن اذا تصور مفرداتها لم يتوقف فى الحكم بالنسبة الواجبة بينها على شئ آخر وانما لم تكن حاصلة بالفعل لفقدانها ما يجب تقدمه عليها من التصور فان كل تصديق فيتقدمه تصورات كما عرفت وشبكة اقتناص هذه التصورات هى الحواس فما لم تطلع المحسات فيها ولم تتأد منها الى الخيال لم يأخذ العقل فى التصرف فيها وبيان هذا أن لنا قوة دراكة لبعض المعقولات بلا تعلم واكتساب ولبعضها بتعلم وقد عرفت طريق التعلم وما ندركه بلا تعلم فهو بمعاونة الحس الظاهر والباطن فان الحس وليكن حس البصر اذا أدرك

« وخامسها أى خامس شرائط مقدمات البرهان أن تكون كلية وهى أن تكون ههنا محمولة على جميع الاشخاص وفى جميع الازمنة حملا أوليا أى لا يكون بحسب أمر أعم من الموضوع فان الموضوع بحسب أمر أعم كالحساس على الانسان لا يكون محمولا على جميع ما هو حساس بل على بعضه فلا يكون حمله عليه كليا » ثم قال « واعلم ان الاخيرين من هذه الشروط (يريد شرط الضرورية بحسب الوصف سواء كان مع ذلك بحسب الذات أم لا وشرط الكلية بالمعنى السابق) يختصان بالمطالب الضرورية والكلية » أما الثلاثة التى سبقتها فهى أن تكون المقدمات أقدم من نتائجها بالطبع لتكون عللا لها وأن تكون أقدم منها عند العقل أى تكون أعرف منها لتكون عللا للتصديق بها وأن تكون مناسبة لنتائجها وذلك بأن تكون محمولاتها ذاتية بأحد المعنيين السابقين وقد استوفاها المصنف

والذى يفهم من كلام الطوسى فى معنى الاولية وهو الذى يصح ان يلاحظ فى العلوم هو كون المحمول خاصا بالموضوع عارضا من جهة الخصوصية التى يبحث عنه من ناحيتها فمثل الحساس الذى يعرض للانسان بسبب كونه حيوانا يصح للبرهن أن يطلب به شيأ فى العلم الذى يبحث من الحيوان لا فيما يبرهن فيه على أحوال الانسان فاذا أخذ الحساس مقدمة فى المطالب المتعلقة بالانسان فانما يؤخذ من الجهة التى تخصه لا من الجهة العامة وهى جهة كونه حيوانا حتى اذا ثبت له بواسطة عارض آخر كان خاصا بالانسان المبحوث عنه فانه لو أخذ من جهة كونه عاما لكان العارض بسببه عاما أيضا والمطلوب هو الخاص فيجب أن يراعى فى كلية القضية فى مقدمات البرهان أن يكون المحمول واردا على ذوات الموضوع جميعها من الجهة الخاصة بها حتى تكون مقدمة موصلة الى محمول خاص بها اذ لو جاز أن يكون محمول المقدمة بواسطة أمر أعم لجاز أن يكون ما يثبت بواسطته أعم كذلك فلا يحصل اليقين بالمطلوب الخاص

وعلى هذا تكون المقدمات التى صارت نتائج وهى واجبة القبول محمولاتها أولية متى لوحظت من الجهة الخاصة كما قدمنا ولا عبرة بكون الوسط فيها عاما متى حققنا اختصاص المحمول بالموضوع والا لم تصلح مقدمات بالمرة على ما شرطوه والحق معهم فى الاشتراط كما ترى فكأن معنى الكلية فى هذا الموضع أن يكون المحمول فى القضية شاملا لجميع ما يصح

شجرة أو انسانا أو فرسا تأدت تلك الصورة المنطبعة من الحس الى الخيال وهو من الحواس الباطنة ثم أقبلت القوة الدراكة للمعقولات على هذه الصور فرأتها متفقة فى أشياء مختلفة فى أخرى فميزت المتفق فيه وهى الجسمية عن المختلف فيه وهى الحيوانية والنباتية وميزت الحيوانية المتفق فيها بين الانسان والفرس عما اختلفا فيه من الانسانية والفرسية فيكون هذا اقتناص المعانى الكلية ثم اعتبرت الذاتية والعرضية بين الاوصاف والموصوفات فى هذه المعانى الكلية فتجردت لها الفصول والاجناس والانواع والعرضيات اللازمة والمفارقة ثم أخذت فى أنحاء التركيب بعضها على التركيب الخاص بالقول الشارح لمعنى الشىء كالحد والرسم وبعضها على التركيب الخاص بالقول الجازم فما لم يتوقف فى الحكم البتّ فيه بعد هذا التركيب كان أوليا وما توقف فيه احتاج الى بيان بوسط فهذا وجه من وجوه اعانة الحس فى حصول الاوليات وهو اعانة على سبيل العرض فان الحس لا يدرك الا الشخص لكن الشخصيات اذا استقرت فى الخيال متأدية اليه من الحس أقبل العقل على تجريدها من الكم والكيف والاين والوضع المخصصة لها التى هى غير ضرورية فى ماهيتها وجعلها كلية ثم ألّفها بعد ذلك فى الايجاب أو السلب فلاح له ما يجب أن يصدق به بذاته وتوقف فيما ليس كذلك الى حصول الوسط وقد يستعين العقل بالحس فى الاوليات بطريق الاستقراء أيضا تنبيها لا احتجاجا كمن يستقرئ جزئيات أمور بينة الصدق الا أن بالنفس عنها غفلة مثل استقراء جزئيات أن الكل أعظم من الجزء بأن يحس هذا الكل وذلك الكل وهذا الجزء وذلك الجزء

وقد يُعِينه بطريق التجربة لا فى الاوليات بل فى عقائد أخرى لا تحصل الا بالتجربة وقد عرفت الفرق بين الاستقراء والتجربة

وقد يُعِينه بطريق الحدس أيضا وهو أن يحس بأمر ما فتحدس النفس سريعا منه أشياء أخر إما الوسط[1] إن تصوّر طرفى المطلوب أو الاكبر ان لم يتصوّر المطلوب فهذه وجوه اعانة الحس للعقل فى الاوليات وغيرها

وقد شكك بشك آخر فى ابطال التعليم والتعلم وقيل إن الطالب علما ما إما أن يكون طالبا لما يعلمه فيكون طلبه باطلا أو لما يجهله فكيف يعلمه اذا أصابه وهو كمن يطلب عبدا آبقا لا يعرف عينه فلو ظفر به أيضا لا يعلم انه المطلوب

أن يحمل عليه بجهة الحمل وهذا انما يكون بعد استيفاء بقية الشروط اذا تساوى المحمول والموضوع وهذا هو المطلوب فى العلوم كل علم انما يبحث فيه عما يختص بموضوعه لا بما يعمه وغيره فلا بد أن تكون مقدماته كذلك فان قيل ان من أخص الامور بالشىء ذاتياته ومنها ما هو عام وبسببها تعرض له العوارض فكيف لا توسط ذاتياته بينه وبين ما يعرض له بواسطتها ثم هذه الذاتيات قد تطلب للشىء فى العلم الخاص به وقد تكون عامة يشترك فيها مع غيره قلنا أما طلب ذاتيات الشىء فى العلم الخاص به فلا يكون الا فى حالتى الاستثناء كما سبق وهى لا تطلب من حيث هى عامة ولكن من حيث هى خاصة به أى يطلب تحقق الحصة من ذلك الجنس أو الفصل المشترك مثلا فى ذات الموضوع على انه داخل فى حقيقته وذلك خاص به أما توسط العام فهو ظاهرى صورى وحقيقة ما تقول ان الانسان حساس فهو يألم ويتلذذ أنه بحس احساسه الخاص به فهو يألم آلامه ويتلذذ لذاته الخاصين به ولو لم يكن كذلك لكان بحثا عن خواص حيوانية لا انسانية وهذا مطلب دقيق جدا تنبغى ملاحظته لكل باحث فى علم

(١) إما الوسط ان تصور طرفى المطلوب الخ كما وقع لمن حدس أن نور القمر مستفاد من ضوء الشمس فان الذى حصل عنده أولا هو القمر واظلامه تارة واشراقه أخرى فكان عن ذلك صورة استفادة النور من خارج ثم التفت الى أن اختلاف هذه الشؤون انما هو بالقرب من الشمس والبعد عنها أى بمقدار ما يكون من استقباله لها فاستقر فى نفسه بالحدس أن نور

وحل هذا الشك يستدعي بيان أنه كيف يمكن أن يعلم الشيء ويجهل معا وأن يعلم ويظن ظنا مقابلا للعلم فنقول ان اجتماع العلم والجهل لشيء واحد أو العلم والظن المتقابلين به قد يمكن على وجهين أحدهما يستحيل في حق شخص في وقت واحد والثاني لا يستحيل

أما المستحيل فهو أن يعتقد أن كل ا ب مع اعتقاد أن لا شيء من ا ب في حالة واحدة بلى يمكن ذلك في حق شخصين بأن يقيس كل واحد قياسا ينتج فيه اعتقاده مثل أن يكون[1] كل ا د و ج معا بلا أوسطه ثم كان كل د ب وكل ج ب أيضا فاعتقد أحدهما ان كل د ب وهو حق وقرن به صغراه وهو أن كل ا د ينتج أن كل ا ب واعتقد الآخر أن لا شيء من ج ب وهو باطل وقرن به صغراه وهو أن كل ا ج ينتج أن لا شيء من ا ب أما في حق شخص واحد لو اعتقد مثل هذين القياسين لأورثاه الشك والتوقف دون اعتقاد النتيجتين جزما

وأما ما لا يستحيل في حق انسان واحد فهو أن يعتقد أن لا شيء من ا ب ومع ذلك يعتقد في نفسه إما مقدمتي قياس ناتج أن كل ا ب مثل أن كل ا ج وكل ج ب أو المقدمة الكبرى وحدها وهي أن كل ج ب ومع ذلك لا يعتقد بالفعل ان كل ا ب اذ لا يلتفت الى ارتباط المقدمتين وتأليفهما وتوجيههما نحو النتيجة ولا يكفي في حصول النتيجة خطور المقدمتين بالبال ما لم يخطرهما على ترتيبهما على قصد أن يعلم منهما حال اجتماع طرفيهما فيكون العلم بأن كل ا ب علما بالقوة وظنه أن لا شيء من ا ب ظن بالفعل

ومثال ما يعتقد الكبرى فحسب هو أن انسانا يعتقد مثلا أن الاجرام السماوية[2] لا تشارك الاجرام التي تلينا في طبيعتها ثم يحسب أن الكواكب نارية لانها نيرة فظنه بالفعل بناريتها مخصوص بالكواكب وعلمه بأنها غير نارية غير مخصوص بها بل هو كلي تندرج الكواكب تحته لانه علم

القمر مستفاد من نور الشمس أما من لم يحصل عنده طرفا المطلوب فمثل من حدس أن البخار قوة فان مجرد دفع البخار لغطاء الاناء المحتوي على الماء الغالي كفاه في الجزم بأن له قوة

(1) كل ا د و ج معا كما عرف ان الثبات في المواقع أمام الجيش العظيم شجاعة والثبات في المواقع تعرض للهلكة في سبيل الحق وكل شجاعة فضيلة وكل تعرض للهلكة في سبيل الحق فضيلة فقد يعتقد شخص ان كل شجاعة فضيلة ويعتقد آخر أن لا شيء من التعرض للهلكة في سبيل الحق بفضيلة مع اعتقاد الاول ان الثبات موضوع للشجاعة واعتقاد الثاني أنه موضوع للتعرض للهلكة وكل منهما مصيب في اعتقاده هذا ولكنهما اختلفا في الكبرى فأما أحدهما فقد نظر في الكبرى السالبة الى ما يفيده التعرض للهلكة بظاهر اللفظ فنفى عنه الفضيلة وضم اليها الصغرى وهي الثبات في المواقع تعرض الخ فاستلزم التأليف تلك النتيجة وهي ان الثبات ليس بفضيلة وأما الآخر فالتفت الى أن الثبات شجاعة وهي فضيلة فاستلزم تأليفه أن الثبات فضيلة ولو أن شخصا واحدا استورد في ذهنه أن الثبات شجاعة وانه تعرض للهلكة وان الشجاعة فضيلة وان التعرض للهلكة ليس بفضيلة لعرض له الشك في أن الثبات فضيلة ولم يجزم بأنه فضيلة أو ليس بفضيلة

(2) ان الأجرام السماوية الخ هذه هي الكبرى المعلومة وحدها منفردة عن الصغرى وهي أن الكواكب أجرام سماوية فذهن المعتقد بتلك الكبرى لم يلتفت الى هذه الصغرى وانما الذي التفت اليه هو أن الكواكب نيرة وكل ما هو نير فهو من طبيعة نارية ووضع المقدمتين على هذا الترتيب فنتج عنده أن الكواكب من طبيعة نارية وهو في هذا غافل عن أن الكواكب اجرام سماوية والاجرام السماوية عنده لا تشارك في طبيعتها شيأ مما يلينا فليست بنارية بالضرورة لان النار مما يلينا أي من العالم العنصري ولو انتبه الى اندراج الكواكب في الكبرى المعلومة له لوقع في الشك ان تعارض عنده الدليلان أو اعتمد على بطلان أحدهما ولكنه حال الغفلة السابقة جمع بين علمين أحدهما بالفعل وهو اعتقاده أن الكواكب نارية بناء على ترتيب المقدمتين الموصلتين له والآخر بالقوة وهو علمه انها ليست بنارية في ضمن علمه بالكلية الدالة على ان كل جرم سماوي فهو مخالف في طبيعته للعالم العنصري فهذا علم غير مخصوص

بالجهالة

بالجملة أن كان كل جسم سماوى لا يشارك النار وأما أن الكواكب غير نارية فهو جزئى تحت هذا الحكم الكلى ولم يحصل بعد بالفعل بل هو بالقوة فليس من جهة واحدة علم وظن بل علم الشيء من جهة لا تخصه وظن به ظنا مقابلا للعلم من جهة تخصه

ومثال ما يعتقد المقدمتين جميعا مع ظن بالنتيجة مقابل لما يجب لزومه من المقدمتين هو أن يرى بغلة منتفخة البطن فيظن أنها حامل مع علمه بأنها بغلة وأن كل بغلة عاقر لانه لا يجمعهما معا فى الذهن وانما يصيران سببا للنتيجة بالفعل اذا أخطرا معا بالبال وروعى تأليفهما الواجب وأعدا نحو النتيجة وأما اذا كانا معلومين بالتفريق أو لم يترتبا الترتيب الذى من شأنه أن ينتج فالعلم بهما سبب للنتيجة بالقوة لا بالفعل كما أن الكبرى وحدها اذا علمت لم يعلم وجود النتيجة ما لم يخطر بالبال أن الاصغر موضوع تحت الاوسط فاذن الخدعة الواقعة مع العلم بالمقدمتين ومع العلم بالمقدمة الكبرى متشابهة احداهما الجهل فيها بجزئى هو بالقوة تحت كلى معلوم والثانية الجهل فيها بلازم هو لازم بعد بالقوة عن ملزوم معلوم لا من حيث هو ملزوم بالفعل بل من حيث ذاته

ويندفع بهذا سؤال من يسأل فيقول هل تعلم أن كل اثنين زوج ولا بد من نعم فى الجواب ثم يعود فيقول هل الذى فى يدى زوج فان أجبت بأنا لا نعلم عاد فقال فأنتم تعلمون أن كل اثنين زوج فان الذى فى يدى اثنان ولم تعلموا أنه زوج فان الجواب عن هذا هو أن هذا جهل جزئى وما علمناه فهو علم كلى لا يدخل فيه هذا المجهول بالفعل بل بالقوة فلا يكون الجهل به أى بهذا الجزئى جهلا بالفعل بذلك الكلى وعلى الجملة فهو علم بالمقدمة الكبرى فاذا حصل عندنا الصغرى وهى أن هذا الشيء الذى فى يده اثنان وقرناها بالكبرى وهى أن كل اثنين زوج حصل لنا العلم بالفعل بأن هذا الشيء زوج أما من مجرد معرفة هذا الكلى وهو أن كل اثنين زوج فلا يلزم العلم بكل اثنين ليعلم بعد ذلك أنه زوج فانا لم ندع المعرفة[1] بكل اثنين فينتقض اذا لم نعلم اثنين ما ولم ندع المعرفة بكل اثنين زوج فينتقض اذا لم نعرف اثنين زوجا

وقد أجيب عن هذا السؤال بجواب فاسد وهو انا انما نعلم أن كل اثنين عرفناه فهو زوج وهذا ليس بشيء فانا نعلم أن كل اثنين فى نفسه سواء عرفناه أو لم نعرفه فهو زوج

فاذا تقرر امكان العلم والجهل معا بالشيء الواحد اذا كان أحدهما خاصا والآخر عاما أو أحدهما بالقوة والآخر بالفعل فنرجع الى حل الشك ونقول المطلوب معلوم لنا بالتصور بالفعل ومعلوم لنا بالتصديق بالقوة اذ هو واقع تحت العلم الكلى الحاصل[2] عندنا وانما هو مجهول تصديقا من حيث هو مخصوص بالفعل ولو كان معلوما من كل وجه ما كنا نطلبه أو لو كان مجهولا من كل وجه ما تصور

بالكواكب بل شامل للاجرام جميعها وذلك علم مخصوص بها فجهة ظن نارية الكواكب وجهة علم انها ليست نارية مختلفتان

(١) فانا لم ندع المعرفة بكل اثنين الخ أى ان حكمنا بأن كل اثنين زوج انما هو حكم على كل ذات تثبت لها الاثنينية بالزوجية ومنشأ ذلك الحكم طبيعة الاثنينية ولم نعين فى ذهننا أشخاص الذوات ذاتا ذاتا فى أى مكان وفى أى زمان حتى يكون علمنا محيطا بأن الذى فى يد السائل هو اثنان فان ذلك علم آخر جزئى لا يلزم حصوله فى العلم بالكلى ثم ان الحكم بالزوجية على كل اثنين لا يستلزم كذلك أن يتعين فى ذهننا جزئيات الاثنين المتصفة بالزوجية جزئيا جزئيا فى مكانه المعين وزمانه المعين فلا يلزم من الحكم الكلى أن نعلم أن ما فى يد السائل اثنان هما زوج

(٢) الحاصل عندنا أى فى ضمن العلم بالكبرى الكلية مثلا

الطلب أيضا فالمقدمة القائلة بأن المعلوم لا يطلب غير مسلمة على هذا الاطلاق بل المعلوم من كل وجه هو الذي لا يطلب والمقدمة القائلة بأن ما ليس بمعلوم فلا يعلم اذا أصيب غير مسلمة أيضا على اطلاقها بل ما لا يعلم من وجه ما

وأما اذا كان الامر على ما وصفناه من كون الشيء معلوما م[1]ن وجهين مجهولا من وجه واحد فيتصور طلبه والعلم باصابته ويحاذي هذا ما أوردوه من مثال الآبق فان الآبق كما أنه معلوم بصورته وعينه كذلك المطلوب معلوم بالتصور وكما نعرف الطريق الى مكان الآبق كذلك نعرف الطريق الموصل الى التصديق بالمطلوب فاذا سلكنا الطريق اليه وكان عندنا تصور سابق لذاته فاذا أفضى بنا الطريق اليه كان ذلك ادراكا للمطلوب كما اذا سلكنا السبيل الموصل الى مكان الآبق وكان عندنا تصور سابق لذاته فاذا انتهينا اليه عرفناه وقد يتفق أن لم يكن سبق منا مشاهدة الآبق ولكنا تصورنا له علامة على أن كل من هو على تلك الهيئة والعلامة فهو آبقنا وهذا مثل العلم بالكبرى فاذا انضم الى هذا علم آخر وهو وجدان تلك العلامة في عبد أفادنا علما بأنه آبقنا فكذلك اذا انضم الى الكبرى صغرى أفادنا العلم بالمطلوب فالعلامة كالاوسط ووجدانها في شخص كوجود الاوسط للاصغر وكون ذي العلامة آبقنا علم كلي سابق يندرج تحته أن هذا العبد الموجود فيه تلك العلامة آبقنا بالقوة كما أن اتصاف الاوسط بالاكبر علم كلي سابق يندرج تحته أن الاصغر موصوف بالاكبر اندراجا بالقوة فقد حاذى الطلب العلمي ما مثلوه من طلب الآبق واندفع الاشكال رأسا

(الفصل الثالث)

في اختلاف العلوم واشتراكها في الموضوعات والمبادي والمسائل وتعاونها ونقل البرهان من بعضها الى بعض وكيفية تناوله للجزئيات تحت الكليات وحصول العلم بالممكنات من البرهان

العلوم تختلف إما لاختلاف موضوعاتها أو لاختلاف جهات موضوع واحد مشترك بينها والمختلفة الموضوعات إما أن لا يكون بين موضوعاتها مداخلة أو يكون والتي لا مداخلة بين موضوعاتها فاما أن لا تشترك في الجنس أو تشترك فان لم تشترك سميت متباينة مثل علم العدد والعلم الطبيعي وان اشتركت سميت متساوية في الرتبة مثل علم الهندسة الناظر في المقدار وعلم الحساب الناظر في العدد فان موضوعيهما يشتركان في الجنس وهو الكم

والتي تكون بينها مداخلة فاما أن يكون أحد الموضوعين أعم والآخر أخص وإما أن يكون في الموضوعين شيء مشترك وشيء متباين به مثل علم الطب وعلم الاخلاق فانهما يشتركان في قوى نف[2]س الانسان من جهة ما الانسان حيوان ثم يخص الطب بالنظر في جسد الانسان واعضائه ويخص علم الاخلاق بالنظر في النفس الناطقة وقواها العملية

---

(١) من وجهين وجه التصور بالفعل ووجه التصديق بالقوة في ضمن الكلي أما الوجه الذي هو مجهول من قبله فهو وجه التصديق بالفعل من حيث هو خصوص بالحكم

(٢) في قوى نفس الانسان من جهة ما الانسان حيوان كان الاولى بالمصنف أن يحذف كلمة «نفس» فان الاشتراك في القوى الانسانية مطلقا جسمانية كانت أو نفسية وغاية ما يتعذر به عنه أن القوى الجسمانية انما تتصرف بالنفس الانسانية فهي من قواها ثم قوله «من جهة ما هو حيوان» كأنه بيان الشيء المشترك في الموضوعين ولا حاجة اليه

والقسم

والقسم الاول الذى أحدهما أعم والآخر أخص إما أن يكون الاعم محمولا على الاخص أو لا يكون فان كان محمولا فاما أن يكون عمومه عموم الجنس للنوع أو عموم اللوازم مثل عموم الواحد والموجود والذى عمومه عموم الجنس فاما أن يكون النظر فى الاخص من حيث صار نوعا مطلقا ثم طلبت عوارضه الذاتية كالنظر فى المخروطات التى هى نوع من المجسمات والنظر فى المجسمات التى هى نوع من المقادير فيكون العلم بالموضوع الاخص جزأ من العلم الذى ينظر فى الموضوع الاعم

وإما أن يكون النظر فى الاخص وان كان قد صار أخص بفصل مقوم ليس من جهة ذلك الفصل المقوم بل من جهة بعض عوارض تتبع ذلك الفصل وذلك على ثلاثة أقسام أحدها أن يكون ذلك العارض عرضا من الاعراض الذاتية فننظر فى اللواحق التى تلحق الموضوع المخصوص من جهة ما اقترن به ذلك العارض فقط كالطب الذى هو تحت العلم الطبيعى فان الطب ينظر فى بدن الانسان وهو نوع من موضوع العلم الطبيعى الذى هو الجسم من حيث يتحرك ويسكن ويمتزج ويفترق لكنه ينظر فيه لا على الاطلاق بل من جهة ما هو مخصص بعارض ذاتى وهو كونه بحيث يصح ويمرض ويبحث عن عوارضه الذاتية من حيث هو كذلك فهو تحت موضوع العلم الطبيعى

والثانى أن يكون ذلك العارض أمرا غريبا ليس ذاتيا ولكنه هيئة فى ذات الموضوع لا نسبة مجردة فيؤخذ الموضوع الاخص مع ذلك العارض الغريب شيئا واحدا وينظر فى العوارض الذاتية التى تعرض له من جهة اقتران ذلك الغريب به مثل النظر فى الأُكر المتحركة(1) فانه تحت النظر فى المجسمات

والقسم الثالث أن يكون العارض الغريب المخصص ليس هيئة فى ذاته بل نسبة مجردة وقد أخذ الموضوع مع تلك النسبة شيئا واحدا ونظر فى العوارض الذاتية التى تعرض له من جهة اتحاده بتلك النسبة مثل(2) النظر فى المناظر فانه يأخذ الخطوط مقترنة بالبصر فيضع ذلك موضوعا وينظر فى لواحقها الذاتية فهو تحت المقدار الذى هو موضوع الهندسة

بل فى ذكره ضررا فانه لا يبحث فى أحد العلمين عن قوى الانسان من حيث هو حيوان ولا ينظر فى شئ من الموضوعين الى هذه الجهة وانما البحث فى كل منهما عن قوى الانسان من جهة كونه انسانا وهذا هو الشئ المشترك بين الموضوعين ثم التباين جاء من اختصاص الطب بالجسد واختصاص الاخلاق بالنفس الناطقة فالموضوعان مختلفان ويشتركان فى أنهما يتعلقان بالانسان ولذلك قد تتحد بعض مسائلهما فى الموضوع نعم من مسائل الطب ما يتعلق بالحياة ووظائف القوى والاعضاء فيها وهى عامة فى الحيوان ولكن البحث فى ذلك انما هو من جهة أن الحياة حياة الانسان وكذلك البحث عن خصائص قوى الشعور والاحساس فى علم الاخلاق انما هو من حيث هى للانسان لا من حيث يشترك فيها مع سائر أنواع الحيوان

(1) الأكر المتحركة جمع أُكرة وهى لغية فى كرة والأكر المتحركة موضوع لعلمها وهى نوع من المجسمات لكنها أخذت فى علمها مع قيد الحركة والحركة من العوارض الغريبة وهى هيئة ثابتة للأكر وليست مجرد نسبة بينها وبين شئ آخر وقد مثل الشيخ بهذا المثال لما كان الموضوع فى علمه شيئا واحدا يختلف بالاطلاق والتقييد كالأكر المطلقة فى العلم الكلى العام الشامل لمسائل الكرة متحركة وغير متحركة والأكر المتحركة الخاصة بعلمها

(2) مثل النظر فى المناظر الخ فان الموضوع فيه هى الخطوط المفروضة فى سطح مخروط النور المتصل بالبصر فالخطوط فى مخروط ما هى نوع من أنواع المقادير التى يبحث عنها علم الهندسة وكون تلك الخطوط متصلة بالبصر نسبة مجردة عرضت لتلك الخطوط فخصصتها وهى عرض غريب فالعلم الباحث عنها مع هذا العرض الغريب يكون تحت الهندسة وان لم يكن جزأ منها وقد جعل الشيخ الرئيس علم المناظر داخلا تحت الهندسة من جهة أن موضوعه ضرب من المخروط الذى هو نوع من المقدار فموضوع المناظر مخروط قيد بقيد غير ذاتى فالعلم داخل تحت الهندسة من وجه

والذى عمومه عموم اللوازم فهو العلم الاعلى الذى موضوعه الموجود والواحد ولا يجوز[1] أن يكون العلم بالاشياء التى تحته جزأ من علمه لانها ليست ذاتية له على أحد وجهى الذاتى فلا العام يؤخذ فى حد الخاص ولا بالعكس بل هى موضوعة تحته

وأما القسم الذى ليس العام محمولا فيه على الخاص فهو أن يكون الخاص عارضا لشىء من أنواعه كالنغم[2] اذا قيست الى موضوع العلم الطبيعى فاذا أخذت من حيث اقترن بها أمر غريب منها أو من جنسها وهو العدد وطلبت لواحقها من جهة ما اقترن ذلك الغريب بها لا من جهة ذاتها وذلك كالاتفاق والاختلاف المطلوبين فى النغم فحينئذ يجب أن يوضع لا تحت العلم الذى موضوعه فى جملته بل تحت العلم الذى منه العارض المقترن به وذلك مثل وضعنا الموسيقى تحت علم الحساب لا تحت العلم الطبيعى فجميع هذه الموضوعات الخاصة يقال انها تحت العام غير أن الخاص الذى هو النوع أو العارض الذاتى الذى لم يتخصص[3] بشىء آخر فانه مع ما يصح أن يقال له هو تحت العام يقال انه جزء من العلم

ذاتى وهو كون موضوعه نوعا من موضوعها ومن وجه عرضى وهو كون موضوعه بذلك القيد الغريب داخلا تحت موضوع علم المخروطات الذى هو جزء من الهندسة

(١) ولا يجوز أن يكون العلم بالاشياء التى تحته جزأ من علمه يريد بالاشياء أحوال ما يشتمل هو عليه ويدخل تحته من الموضوعات وهذه الاحوال ليست ذاتية لموضوع العلم الاعلى بالمعنى المراد فى هذا الموضع من علم المنطق فاذا لم تكن أحوال ما دخل تحته ذاتية له بهذا المعنى لم يعد العلم بها جزأ من العلم الأعلى لان جزء العلم يكون بحثا عن الاعراض الذاتية لموضوعه أو لبعض أنواع موضوعه أو لعرض ذاتى له فان العارض لنوع من الموضوع عارض لذات الموضوع وكذا العارض لبعض أعراضه الذاتية كعلم المجسمات مثلا فان ما يثبت فيه من الاعراض الذاتية للمقدار يثبت فى العلم لبعض أنواعه فيصح أن يكون جزأ من الهندسة لانه بحث عن بعض الاعراض الذاتية للمقدار من حيث هو مقدار الذى هو موضوع الهندسة أما أحوال المقدار مثلا فلا تثبت له فى الهندسة من حيث هو موجود حتى تكون ذاتية للوجود وتكون الهندسة جزأ من العلم الاعلى وقوله « فلا العام يؤخذ الخ » أى لا الموجود مأخوذ فى تعريف المقدار مثلا ولا المقدار مأخوذ فى تعريف الموجود حتى يكون العارض للخاص عارضا ذاتيا للعام فيكون البحث عنه جزأ من العلم الباحث عن اعراض العام وبهذا تبين أن علم الهندسة مثلا تحت العلم الاعلى ولكنه ليس جزأ منه

(٢) كالنغم لا يخفى أن النغم هى موضوع علم الموسيقى فاذا نسبتها الى موضوع العلم الطبيعى وهو الجسم من حيث يتحرك ويسكن ويمتزج ويفترق وجدتها عرضا من أعراض بعض أنواعه وهى الاوتار وأعضاء الصوت فان الاوتار وأعضاء الصوت تؤخذ فى حد معروضها وهو الصوت ولكن الجسم الذى هو موضوع الطبيعى لا يحمل عليها وهى بهذا الاعتبار تكون مما يبحث عنه فى الطبيعى لو كان البحث عنها من جهة كيف تنشأ والاسباب التى عنها تحدث ولكنها فى الموسيقى موضوع لا من هذه الجهة بل من جهة أمر غريب عنها وعن جنسها الذى هو كيفية الصوت وذلك الامر الغريب هو العدد لان الاتفاق والاختلاف المطلوبين للنغم فى الموسيقى ودرجاتهما انما تعرض للنغم من حيث أعداد الحركات والاهتزازات التى تعرض للصوت أو لموضوعه ولما كان البحث عنها من جهة ذلك الامر الغريب لاق أن يوضع العلم الذى يتكفل بذلك البحث تحت العلم الذى يبحث عن جنس ذلك الغريب وهو علم العدد فيكون الموسيقى تحت علم الحساب وهو العلم الذى موضوعه العدد فان جهة بحث الموسيقى تتعلق بنوع من أنواع العدد وهو النوع العارض للنغم ولا يصح أن يوضع الموسيقى تحت الطبيعى لان الجهة التى هو بها علم مخصوص ليست تلك الجهة التى روعيت فى البحث من موضوع الطبيعى فيكون بمنزلة المباين له فان الطبيعى والحساب متباينان قطعا وما كان النظر فيه من حيث ما يختص بأحدهما يباين ما كان النظر فيه من حيث ما يختص بالآخر

(٣) الذى لم يتخصص بشىء قيد لكل من النوع والعرض الذاتى أما النوع الذى تخصص بشىء آخر كالاكر المتحركة مثلا التى هى موضوع علم الافلاك فانها قد تخصصت بكونها متحركة فهى تحت المجسمات ولكن علمها ليس جزأ من علم المجسمات وكذلك المناظر وان كان موضوعه نوعا من المقدار ولكن لما تخصص بنسبة الخطوط المخروطية مع البصر

العام وفى ذلك العلم العام وغيره من هذه العلوم الخاصة لا يستحق(١) هذا الاسم بل الاسم الوضعى تحت الاسم العام فقط

وأما العلوم المشتركة فى موضوع واحد فاما أن يكون أحد العلمين ينظر فى الموضوع على الاطلاق والآخر فى الموضوع من جهة ما مثل بدن الانسان مطلقاً ينظر(٢) فيه جزء من العلم الطبيعى وينظر فيه الطب أيضاً وهو علم تحت العلم الطبيعى ولكنه لا على الاطلاق بل انما ينظر فيه من جهة أنه يصح ويمرض وإما أن يكون كل واحد من العلمين ينظر فيه من جهة دون الجهة التى ينظر الآخر فيها مثل ان جسم(٣) العالم أو جسم الفلك ينظر فيه المنجم والطبيعى جميعاً ولكن جسم الكل هو موضوع العلم الطبيعى من حيث يتحرك ويسكن وموضوع النجومى من حيث يتكمم فهذا بيان اختلاف العلوم واشتراكها فى الموضوعات

وأما اشتراكها فى المبادى فاما أن يكون اشتراكاً فى المبادى العامة لكل علم وليس هذا من غرضنا وإما أن يكون اشتراكاً فى المبادى العامة لعلوم عدة مثل العلوم الرياضية المشتركة فى أن الاشياء المساوية لشئ واحد متساوية وإما أن يكون ما هو مبدأ فى علم مسئلة فى علم آخر وهذا على وجوه ثلاثة إما أن يكون العلمان مختلفى الموضوعين بالعموم والخصوص فيبين شئ فى علم أعلى ويؤخذ مبدأ فى علم أسفل وهذا يكون مبدأ حقيقياً أو يبين شئ فى علم أسفل ويؤخذ مبدأ للعلم الاعلى بالقياس(٤) الينا وإما أن يكون العلمان غير مختلفين بالعموم والخصوص بل إما متشاركين فى موضوع واحد كالطبيعى والنجومى فى جرم الكل فان الطبيعى يفيد الآخر مبادى وهى أن الحركة الفلكية يجب أن تكون

صح أن يكون تحت الهندسة ولم يصح أن يكون جزأ منه أما النوع الذى لم يتخصص فهو كالمجسمات بالنسبة الى الهندسة فموضوع الاول نوع من موضوع الثانى والعلم الاول جزء من العلم الثانى

أما العرض الذاتى الذى لم يتخصص فكموضوع علم الصوت وهو الصوت فانه عرض ذاتى لبعض موضوع الطبيعى والعلم الباحث منه جزء من الطبيعى والعرض المخصص كالمعقولات الثانية فانها عرض من أعراض الجسم النامى المتحرك بالارادة الناطق وهو من موضوع الطبيعى لكنها اختصصت فى المنطق بجهة انها توصل الى مجهول تصورى أو تصديقى فيكون المنطق تحت الطبيعى ولكنه ليس جزأ منه أما مثل الموسيقى تحت الحساب فهو من قبيل ما تخصص نوعه فكأن الموسيقى يبحث عن عدد مختص بالنغم

(١) لا يستحق هذا الاسم أى اسم الجزء بل يستحق اسمه الذى وضعه أهل الاصطلاح كاسم المناظر والموسيقى والاكر المتحركة ونحو ذلك مع كونه تحت الاسم العام كالهندسة والمجسمات مثلا

(٢) ينظر فيه جزء من الطبيعى جزء فاعل ينظر أى انه يبحث عنه خاصة فى العلم الطبيعى فما يختص به من ذلك العلم جزء منه ينظر فى اعراض الانسان مطلقاً فلو فصل ذلك المبحث من الطبيعى وجعل علماً على حدة موضوعه الانسان مطلقاً لكان ذلك العلم تحت الطبيعى وجزأ منه كما وقع للتأخرين من أهل النظر

(٣) جسم العالم الخ يريد منه أجرام العالم وقوله أو جسم الفلك يريد منه الاجرام السماوية فهى من حيث طبيعتها موضوعة لعلم السماء والعالم من العلم الطبيعى ومنه البحث عنها من هذه الحيثية يبحث عن حركتها وسكونها وماذا تقتضيه طبيعتها منهما أما النجومى فانه يبحث عنها من حيث شكلها وما تقتضيه الحركات من الاشكال من موافق المركز وخارجه ونحو ذلك ومقادير تلك الحركات وما يعرض لها وهذا معنى قول المصنف من حيث يتكمم

(٤) بالقياس الينا يريد ان ما يبين فى الاسفل لا يكون مبدأ حقيقياً للاعلى لان الاعلى هو الذى تبين فيه مبادى الاسفل فاذا عرض أن شيأ مما يبين فى الاسفل قد استعين به فى الاعلى كان ذلك مبدأ بالقياس الى من استعان به وفى المسئلة التى استعين به فيها كامتناع تأليف الجسم من أجزاء لا تتجزأ فانه يبين فى الطبيعى ويستعان به فى الالهى عند بيان ثبوت الهيولى فهو مبدأ بالقياس الى المستدل والمسئلة

مستديرة أو متشاركين في جنس(1) موضوع لكن أحدهما ينظر في نوع أبسط كالحساب والآخر في نوع أكثر تركيبا كالهندسة فان الناظر في الابسط يفيد الآخر مبادي كما يفيد العدد الهندسة مثل ما في عاشرة إقليدس وهذه الاشتراكات الثلاث الاخيرة هي تعاون العلوم فان تعاون العلوم هو أن يؤخذ ما هو مسئلة في علم مقدمة في علم آخر

وأما اشتراكها في المسائل فانما يمكن اذا اشتركت في موضوع واحد لكن أحدهما يعطي برهان الانّ والآخر برهان اللمّ مثل أن المنجم يثبت كُرِيَّة الفلك لان مناظره كذا والخطوط الخارجة اليه توجب كذا والطبيعي يعطي اللمّ في كريته لانه ذو طبيعة بسيطة والطبيعة البسيطة الواحدة لا تفعل فعلا مختلفا في موضعها فيكون في بعضه زاوية ولا يكون(2) في بعضه وقد يعطيان جميعا برهان اللم لكن أحدهما ربما أعطى علة فاعلية والآخر(3) علة صورية وستعرف أقسام العلل بعد هذا

وأما نقل البرهان فهو على وجهين أحدهما يقال للوجوه الثلاثة المذكورة في تعاون العلوم وهو أن يؤخذ شيء مقدمة في علم على سبيل التسليم ويكون برهانها في علم آخر فينقل برهانها الى ذلك العلم(4) أي يحال به عليه والثاني أن يكون شيء مأخوذا في علم على انه مطلوب فيبرهن عليه برهانا حدُّه الاوسط من علم آخر فتكون أجزاء القياس صالحة للوقوع في العلمين كما يبرهن على زوايا مخروط البصر في علم المناظر بتقديرات هندسية على جهة لو جعلت معها تلك الزاوية هندسية محضة لكان البرهان عليها ذلك وهذا انما يمكن اذا كان أحد العلمين تحت الآخر فيكون الاصغر من هذا العلم الذي هو تحت الاوسط من العلم الذي هو فوق إما عارضا(5) لجنس موضوع العلم السفلاني أو جنس عارضه أو شيئا مما تقدم ذكره مما يمكن استعماله في البرهان

---

(1) في جنس موضوع كالحساب والهندسة فانهما يشتركان في الكم الذي هو جنس موضوعيهما

(2) ولا يكون في بعضه أي لا يكون في بعضه زاوية بل يكون في ذلك البعض الآخر خطا مستقيما أو منحنيا واسم يكون يرجع الى الفعل وزاوية هو الخبر والضمير في بعضه الى الموضع

(3) والآخر علة صورية كعلم القياس من المنطق يثبت علم النفس بالنتائج عند تألف الاقيسة فهو يعطي العلة الصورية للعلم أما في الالهي فيثبت لها العلم بالافاضة من مبدئها المجرد

(4) الى ذلك العلم أي العلم الآخر الذي هذه المقدمة مسئلة فيه ومعنى نقل البرهان اليه مع أنه فيه أننا نحيل الطالب على ذلك العلم ليطلب البرهان منه فليس النقل في الحقيقة للبرهان وانما هو لطالبه هذا ما يفهم من عبارة المصنف وهو موافق لما في عبارة كثير من المناطقة والحق ان المراد من نقل البرهان أن نأتي بالبرهان من العلم الذي يشتمل على المسئلة الى العلم الذي جعلت فيه مقدمة وهو نوع من احالة الطالب على البرهان في ذلك العلم أيضا ولكنه أولى باسم النقل من علم الى علم أما في التصوير الاول فلا نقل من علم الى علم وانما هو توجيه لطالب علم الى النظر في برهان أقيم في علم آخر

(5) إما عارضا لجنس موضوع العلم السفلاني الخ العارض هنا هو مثل العارض في قولهم ان الانسان عارض للحيوان بمعنى ان الانسانية ترد على الحيوانية بعروض الناطقية للحيوان فخطوط الشعاع من مخروط البصر مثلا أو زاوية الانعكاس وزاوية السقوط في علم المناظر من عوارض المقدار والمقدار جنس موضوع المناظر اذ موضوع المناظر هو المخروط البصري وهو من أفراد المخروط مطلقا وهو من افراد المقدار فما يوضع في علم المناظر من الخطوط والزوايا ونحوها هو من عوارض المقدار بالمعنى الذي بيناه فما يبرهن به في الهندسة التي موضوعها المقدار يصح أن يكون برهانا في المناظر لان ما في المناظر أخص مما في الهندسة فالهندسة تعطي العلة في الحكم للناظر وبالجملة فكأنه منه بحيث لو امتدت الهندسة في تتبع أنواع موضوعها لدخل المناظر فيها وانما أفرد المناظر لزيادة العناية به ولكثرة أحكامه الى حد ينبغي معه أن يخص بالاشتغال به وهو السبب الفرد في تقسيم العلوم وافراد كل موضوع بعلم والا فان

وأما الجزئيات الفاسدة فلا يقين بها لان اليقين دائما لا يتغير والجزئيات متغيرة فاسدة فلا يبقى بها عقد دائم فانها اذا تغيرت وفسدت وزال اتصافها بالاوسط لم يبق اندراجها تحت الكبرى فلا يبقى اعتقاد النتيجة في حقها دائما واذا لم يكن بها يقين فلا يتصور في حقها ما يفيد اليقين والبرهان يفيد اليقين بلى يقوم البرهان عليها بطريق العرض فان البرهان اذا قام على الكل واتفق أن دخل هذا الجزء تحته دخولا لا يقتضيه نفس الحكم ولا الشخص يقتضي دوامه تحته بل دخولا اتفاقيا عرضيا كان قيام(1) البرهان عليه أيضا عرضيا

كل علم تحت آخر فمن حقه أن يندرج فيما فوقه بلا حاجة الى التشعب ولكن كثرة أحكام الموضوع الاسفل قضت بافراده عن الاعلى ولكنه لا يمنع من نقل برهان الاعلى اليه بالمعنى الذي نحن بصدد بيانه

وقوله أو جنس عارضه عطف على جنس موضوع العلم أي ان الاصغر في السفلاني يكون عارضا لجنس العارض لموضوعه بالمعنى الذي ذكرناه وقد عرفت ان مما يوضع في مسائل العلم عوارض موضوعه الذاتية فتخلق العفة مثلا يوضع في مسائل علم الاخلاق وهو عرض ذاتي للنفس الانسانية أو قواها التي هي موضوع العلم فعوارض الموضوع في العلم السفلاني توضع في مسائله وهذه العوارض عارضة بالمعنى الذي بيناه لجنسها بمعنى انها ترد عليه وتكون من افراده أما جنسها فترد عليه أحكامه في العلم الاعلى ثم اذا أريد اثبات حكم لها صح نقل البرهان الذي أثبت الحكم لجنسها اليها بالضرورة حتى يثبت ذلك الحكم لها

ولنضرب لك مثلا علم تهذيب الهمة وموضوعه ارادة الانسان من حيث لزومها مسلكا محدودا لغاية معينة في المعاش والمعاد وغايته أن تصل النفس الى حكم أهوائها والتصرف فيها بما هو أمس بسعادتها وما يلائم كمالها الانساني فهذا العلم تحت علم الاخلاق ومما يوضع في مسائله المسارعة لارضاء العشراء والتلذذ بمجاراتهم في اعمالهم فهذا الاصغر في هذا العلم عارض لحب الكرامة أو الشهرة بمعنى أنه من أنواعه وهو جنس له وهذا الاصغر من عوارض الموضوع وهو الارادة بقيدها السابق فقد كان عارضا لجنس عارض الموضوع فما يجري من البرهان في أحكام حب الشهرة يجري أيضا في أحكام المسارعة لارضاء العشراء فضاره ومنافعه تندرج في مضار ذلك ومنافعه بعين الادلة التي تقام في علم الاخلاق

وقول المصنف أو شيأ مما تقدم ذكره مما يمكن استعماله في البرهان أي مما يوضع في العلوم البرهانية كأن يكون الاصغر في العلم الاسفل من أجزاء موضوع العلم الاعلى كالكلام عن اعصاب العين في علم الرمد فان اعصاب العين من جملة الاعصاب وهي جزء من بدن الانسان فالادلة التي تقام على أحكام الاعصاب في الطب تقوم على أحكام كل عصب من أعصاب العين فتنتقل من الطب الى علم الرمد على النحو الذي ذكره المصنف

وقد أغرب المصنف في التعبير وأغمض وقصر وأوضح منه وأوفى قول الخونجي في كشف الاسرار « وذلك لا يمكن الا اذا كان أحد العلمين تحت الآخر أو يشتركان في الموضوع لكن أحد العلمين ينظر فيه مع قيد والآخر مع قيد آخر فان كان الوجه الاول فلا بد أن يعطي العلم العام العلة للعلم الخاص وذلك كأن تستعمل البراهين الهندسية في علم المناظر والبراهين العددية في علم التأليف والموسيقى وان كان على الوجه الثاني فيمكن أن يتفق العلمان في القياس فانه متى كان الحد الاوسط مقوما للاصغر والاكبر عرضا ذاتيا للاوسط وهو المأخذ الاول من مآخذ البرهانيات أو كان الاكبر عرضا ذاتيا للاوسط والاوسط عرضا ذاتيا للاصغر وهو المأخذ الثاني من البرهانيات كان النظر في العلمين واحدا وان لم يكن كذلك لم يكن القياس برهانيا في كليهما بل عساه أن يكون برهانيا في أحدهما فقط فان البرهان لا يخلو من أحد هذين المأخذين هكذا ذكره الشيخ في الشفاء اه »

(1) كان قيام البرهان عليه أيضا عرضيا كما لو برهنت على ان كل انسان حيوان بانه حساس وكل حساس حيوان فانه برهان على ان زيدا الموجود حيوان ولكنه برهان عرضي لانه قد اتفق ان زيدا موجود وهو حساس والحكم وحده لا يقتضي وجود زيد ولا شخص زيد يقتضي دوامه وقد أراد المصنف أن الجزئيات الاضافية التي هي كليات يصح اقامة البرهان عليها لامكان اليقين الدائم بامكانها بخلاف الجزئيات بالمعنى الحقيقي وهي الجزئيات الفاسدة المتغيرة فانما يقوم عليها البرهان في ضمن الكليات اذا اتفق وجودها واندراجها

واذا لم يكن عليها برهان فلا حد لها لان كل حد كما سنبينه فاما أن يكون[1] مبدأ برهان أو نتيجته أو تمامه وهذا لا يصلح أن يكون جزء برهان ولا تمامه اذ لا برهان عليها فلا يكون حدا ثم هذا الحد ان كان من المقومات فلا تكون محمولة عليه لانه ذلك الشخص بل لطبيعته نوعه فيكون الحد للنوع وهذا داخل فيه بالعرض وأما ان كان من العرضيات فلا يكون حدا مع[2] أنه لا يدوم الاعتقاد الحاصل منه

وربما شكك مشكك فقال كيف تمنعون قيام البرهان والحد على الجزئيات وأصحاب العلوم يقيمون البرهان والحد على كثير من الاشياء الواجبة الوقوع المتكررة مع أنها جزئية فاسدة مثل الكسوفات الشمسية والقمرية وغير ذلك من الامور المتجددة السماوية وجوابه أن البرهان لم يقم على الكسوف من حيث هو هذا الكسوف بل من حيث هو كسوف مطلق نسبته الى هذا الكسوف وغيره نسبة[3] سواء الا أن الكسوف الذي قام عليه البرهان بصفته وحالته اتفق أن لم يكن الا واحدا لا أن تصوره منع أن يقال على كثيرين بل لم يتفق له وجود كثير كما أن تصور معنى الشمس والقمر لا يمنع قولهما على كثيرين على ما سلف بيانه في الكلي

وأما الممكنات فعلى امكانها برهان وهو أمر يقيني لا شك فيه ولا تغيرله أما على وجودها وعدمها المتغيرين فلا

ثم الممكنات إما أكثرية وإما اتفاقية متساوية أما الاكثريات فلها الاستحالة على أكثرية واذا جعلت حدودا وسطى أفادت علما وظنا أما العلم فبامكانها الاكثري وأما الظن فبوجودها وحصولها

---

(١) فاما أن يكون مبدأ برهان أو نتيجته أو تمامه يمثلون لذلك بنحو الاستدلال على أن القمر ينخسف بان القمر توسط الارض بينه وبين الشمس وكل ما كان كذلك يزول نوره فالقمر يزول نوره وزوال النور هو الخسوف فانه اذ قيل الخسوف ما هو حد بانه زوال ضوء القمر لتوسط الارض بينه وبين الشمس وهذا الحد التام لا يكون كما قالوا جزء مقدمة في البرهان بل ينقسم الى جزأين وتتركب منهما مقدمة البرهان أى الكبرى منهما وايراد القسمين في الحد يخالف ايرادهما في البرهان لانه يقدم في الحد ما يؤخر في البرهان كما تراه في تقدم زوال النور على توسط الارض عند التعريف وتأخره عنه في البرهان وان كان هذا غير مطرد فاذا اقتصر في التعريف على الجزء المقدم في البرهان وهو الاوسط سمى حدا هو مبدأ البرهان واذا اقتصر على الجزء الثانى المؤخر فيه سمى حدا هو نتيجة البرهان والحد التام هو المركب منهما وهو الذى عبر عنه المصنف بتمام البرهان ولما كانت الجزئيات لا برهان عليها فهى لا تحد اذ لو حدت لصح أن يكون حدها واحدا من الثلاثة وكل واحد من الثلاثة فهو داخل في البرهان على ما هو حد له فلو حدت لصح أن يكون حدها داخلا في برهان عليها فيصح أن يكون عليها برهان وقد قلنا انه لا برهان عليها فلا حد لها وقد اقتصر غير المصنف على الدليل الثانى الآتى في قوله « ثم هذا الحد ان كان من المقومات الخ »

(٢) مع انه لا يدوم الاعتقاد الحاصل منه أى لانه لا يدوم الخ وذلك لانها عرضيات الجزئى وهى باقية ببقائه فاسدة بفساده والكلام في الجزئيات الفاسدة فاذا حددت الجزئى بعرضيات وهى زائلة بزواله لم يكن الاعتقاد الناشئ من الحد وهو اعتقاد ان هذا الحد حقيقة للمحدود دائما بل لا يستقر الذهن على هذا الاعتقاد الا ما يستقر اعتقاده ببقاء تلك الاعراض ومن المعلوم أن الحد لا يسمى حدا حقيقيا الا مع العلم بوجود الحقيقة ثم بأن الذاتيات ذاتيات لها فاذا تزعزع هذا الاعتقاد لم يبق الحد حدا بل عاد تفسيرا لمدلول الاسم كما هو ظاهر ولا يختلف الحكم اذا فرضت أن الحد بالعرضيات في وجوب العلم بوجود الحقيقة وأن ما حدت به باق ببقاء ذاتها

(٣) نسبة سواء على الاضافة أى نسبة لا يختلف فيها واحد عن آخر والحاصل أن البرهان على وقوع الكسوف برهان على أن كسوفا سيحصل ولا يلتفت في البرهان الى شخصيته غير أن هذا الكلى ينحصر عند الوجود في شخص فالذى يثبت بالبرهان لا يمنع تصوره وقوع الشركة فيه فلا يكون جزئيا كالشمس على ما قال

لان الامر اذا صح أن له علة أكثرية ترجح جانب وجوده على عدمه فحصل به الظن وهذا مثل نبات الشعر على الذقن عند البلوغ لعلة استحصاف[1] البشرة ومتانة النجار فان الغالب حصول هذه العلة فيغلب حصول معلولها وأما الاتفاقيات فعلى دخولها تحت الامكان برهان وأما عن كونها من لا كونها فليس به علم ولا ظن والا لترجح أحد الجانبين وصار أكثريا

(الفصل الرابع)

فى أن الحد لا يكتسب بالبرهان والقسمة والاستقراء بل من طريق التركيب

كما قد[2] وعدناك فى آخر المقالة الثانية بمضمون هذا الفصل فهذا حين ما ننجز الوعد فنقول الحد لا يمكن اكتسابه بالبرهان لان الوسط المترتب بين الحدود الذى هو الحد الاصغر فى القياس وبين الحد الذى هو الاكبر فيه لا بد من أن يكون مساويا للطرفين فان الوسط[3] لا يكون أخص من الاصغر فى موضوع ما ولا يجوز أن يكون ههنا أعم على الخصوص فان الاكبر يكون إما أعم منه أو مساويا ومساوى الاعم أعم فكيف اذا كان أعم فيكون الحد أعم من المحدود وهذا محال فوجب[4] أن يكون الوسط لا محالة مساويا والمساوى للحدود إما فصل أو خاصة أو حد آخر أو رسم ولا يجوز أن يكون فصلا أو خاصة لان الاكبر إما أن يحمل عليه مطلقا أو على أنه حد له فان حمل عليه مطلقا لم ينتج القياس الا حملا على الاصغر فقط وهذا مستغن عن القياس فان ذاتيات الشئ وأجزاءه معلومة الحمل عليه دون القياس وليس المطلوب ههنا بل كون الاكبر حدا له وان حمل على أنه حد الاوسط فلا يخلو إما أن حمل على أنه حد له من حيث هو فصل أو خاصة أو على أنه حد لكل ما يوضع له ويوصف به والقسم[5] الاول كاذب فليس حد النوع حد الفصل ولا حد الفصل من حيث هو فصل حدا للنوع وأما القسم الثانى فاما أن يكون الحمل فيه على أنه حد لكل ما يوضع له

---

(١) استحصاف البشرة أى استحكامها وقوله متانة النجار بنون ثم جيم أى الاصل يريد أصول الشعر فى الجلد أو أصل المزاج

(٢) كما قد وعدناك الخ وذلك فى آخر المقالة الثانية التى وضعها المصنف فى الاقوال الشارحة حيث قال « وقد بقى من المباحث المتعلقة بالحد معرفة طريق اكتسابه وهل يكتسب بالبرهان أم بطريق آخر لكنا لما لم نشرع بعد فى البرهان أخرنا هذا البحث الى ذلك الفن ونورد هنالك مشاركات الحد والبرهان ان شاء الله »

(٣) فان الوسط لا يكون أخص الخ أى فى القضية الكلية وهى هنا كلية لان الحد انما يكون للنوع الذى هو الاصغر بأجمعه لا لبعضه

(٤) فوجب أن يكون الخ دعوى المصنف هى أن الاوسط لا بد أن يكون مساويا للطرفين ولم يثبت الا أن الاوسط يجب أن يكون مساويا للاصغر ثم استمر فى تتميم البرهان مع انه بقى عليه أن يكون الاوسط أخص من الاكبر ولم يتعرض لنفيه ولعله سكت عنه لظهوره مما سبق فانه وهو مساو للاصغر لو كان أخص من الاكبر لكان الاكبر أعم من الاصغر فيكون الحد أعم من المحدود

(٥) والقسم الاول كاذب الخ أى ان النتيجة تكون كاذبة فان الاصغر هو النوع المطلوب تحديده وقد حمل الاكبر على الاوسط الذى هو فصل على أنه حد له من حيث هو فصل فتكون النتيجة ان النوع حده الاكبر من حيث هو فصل وكذبه ظاهر وهذا التفسير هو ما يؤخذ من قول المصنف « فليس حد النوع حد الفصل الخ » ويمكن أن يترك الى ظاهره وهو أن القسم الاول هو الحمل على أنه حد له الخ أى يكون الكذب فى الكبرى ويكون قوله فليس الخ بيانا للكذب بما يؤدى اليه الحمل عند النتيجة والا فلو قد حمل الاكبر على الاوسط على انه حد له من حيث هو فصل لم يكن فيه كذب فى ذاته

كيف كان أولما يوضع له وضعا حقيقيا والأوّل من[1] هذا القسم كاذب أيضا اذ يوضع للفصل أو للخاصة غير النوع أيضا مما هو خاصته أو فصله كالباكي والخجل أو منتصب القامة وغيرها من خواص الانسان يوضع للضاحك الذي هو خاصته وليس حد الانسان حدّ شيء منها وأما الثاني وهو أنه محمول على أنه حدّ لما يوضع له وضعا حقيقيا فهو مصادرة على المطلوب الأوّل اذ المطلوب أن هذا هل هو حد النوع والموضوع الوضع الحقيق الفصل أو الخاصة هو النوع فكيف يؤخذ في أجزاء البيان أن هذا حد للموضوع الحقيق الذي هو النوع وهو[2] بعينه نفس المطلوب هذا مع أن الوسط يجب أن يكون أعرف للأصغر من الأكبر له وكيف يكون شيء غير الحد أعرف للمحدود من الحد وحد الشيء هو حقيقته وذاته فانه القول الدال على حقيقته وماهيته ولا أعرف للشيء من حقيقته وأما ان كان الوسط حدا آخر فهو باطل لانا قد بينا أن الشيء الواحد لا يكون له حدّان تامان لان الحد التام هو المؤلف من جميع ذاتيات الشيء فاذا استوفيت جميعها في حد لم يبق للحد الآخر ما يتألف منه اللهم الا أن يكونا غير تامين بل اقتصر في كل واحد منهما على بعض الذاتيات بشرط أن كان كل واحد منهما مساويا في الحمل للمحدود وهذا باطل أيضا من وجهين أحدهما أن المكتسب بالبرهان لا يكون حدا تاما والثاني أن هذا الوسط لا يخلو إما أن يكون حمله على الأصغر حملا يشترط فيه أنه حده والأكبر كذلك في حمله على الأوسط وإما أن يكون الحمل فيهما أو في أحدهما حملا فقط من غير اشتراط أنه حد لما حمل عليه أما القسم الأخير فلا يلزم منه الا أن الأكبر محمول على الأصغر وهو معلوم دون القياس والقسم الأول باطل لان الكلام في كون الأوسط حدا للأصغر والأكبر حدا للأوسط كالكلام في الأوّل فاما أن يكتسب بقياس أو طريق آخر غير القياس أو اقتضى اقتضاء أو وضع وضعا من غير اكتساب بطريق فان اكتسب بقياس فاما أن يذهب الى ما لا نهاية له أو ينتهي الى حد لم يفتقر الى وسط أو يدور فيتبين الآخر بالأول والتسلسل والدور محالان والانتهاء الى حد غير مفتقر الى وسط غير[3] مميز بين حدّ وحدّ في الظهور والخفاء واذا كانت الحدود كلها من الذاتيات بشرط مساواتها فلا يكون فيها أبين وأخفى وان اكتسب بطريق آخر أو وضع وضعا الأمر فيه متعلق من طريق فليكتف بمثله في الأوّل

والقسمة أيضا لا تفيد الحد لان القسمة تضع أقساما من غير تعيين قسم فان وضع منها قسم على التعيين

---

(١) والأول من هذا القسم كاذب أيضا أي ان الكبرى كاذبة فان الأكبر لو حمل على الأوسط على أنه حد لكل ما يوضع له أي وضع كان والفرض أن هذا الأكبر حد للنوع الذي هو الأصغر لكان الأكبر حدا لكل ما يوضع مع النوع تحت الأوسط ويلزم منه أن يكون الشيء الواحد حد الامور مختلفة في حقائقها بعضها عوارض وبعضها ذاتيات وجميعها غير النوع من حيث هو نوع مطلوب الحد واستحالته ظاهرة

(٢) وهو بعينه نفس المطلوب الخ وذلك انك أردت من الفصل عند حمل الأكبر عليه نفس النوع وهو ما يحمل عليه الفصل حملا حقيقيا فصارت الكبرى ان النوع وهو موضوع الفصل هو الأكبر وهو ما يقتضي كون الكبرى هي الدعوى بعينها وذلك مصادرة ظاهرة وانما كان الموضوع وضعا حقيقيا للفصل والخاصة هو النوع لانهما للنوع أولا وبالذات ويحملان على غيره بالعرض كما هو ظاهر

(٣) غير مميز بين حد وحد في الظهور والخفاء أي يقتضي ان يكون حد أظهر من حد لان الحد الذي انتهينا اليه غير مفتقر الى وسط بخلاف الحد الذي نطلبه فانه مفتقر اليه مع ان الحد لا بد ان يشتمل على جميع الذاتيات فلا يمكن ان يكون منه أوضح وأخفى

كان وضعا مبتدأ لا مستفادا[1] من القسمة وان استثنى نقيض قسم لنتاج الباقي فاما أن وضع في القسمة أن حده كذا إما كذا وإما كذا ثم استثنى لكن ليس حده كذا أو وضع أن الشئ في نفسه إما كذا وإما كذا أي محمول عليه إما كذا وإما كذا والقسم الاول هو بيان الشئ بما هو أخفى منه لان حد الشئ أبين له مما ليس بحده وأما الثاني وهو نتاج أجزاء الحد من استثناء نقائضها عن القسمة بان تقول الانسان إما حيوان أو غير حيوان لكنه ليس غير حيوان فهو حيوان وكذا إما ناطق أو غير ناطق وإما مائت أو غير مائت ثم ينتج الناطق والمائت باستثناء سلب غير الناطق والمائت ثم تجمع هذه الاجزاء وتؤلف قياسا آخر وهو أن هذه المحمولات الجوهرية المساوية للشئ قول مفصل دال على ماهية الشئ وكل قول مفصل دال على ماهية شئ فهو حده فمجموع هذه المحمولات حده فليس بشئ أيضا لان القياس الاول أيضا هو بيان الشئ بما هو مثل أو أخفى منه لان أجزاء الشئ بينة للحدود غير محتاجة للبيان وهي أبين من نقائضها أو مثلها في البيان فليس سلب غير الناطق أبين للشئ من الناطق فكذا نظائره وأما القياس الآخر وهو أن مجموع هذه المحمولات قول مفصل من أمره كذا فهو توسيط حد الحد فبأي طريق عرف أن حد الحد هذا فكان مصادرة على المطلوب الاول وعلى الجملة فتوسيط[2] حد الاكبر بسبب أنه أبين للاصغر من الاكبر له وتوسيط حد الاصغر لان الاكبر ربما يكون أبين له من الاصغر ليس بقياس الاعلى أقوام بلهٍ لا يخطر ببالهم معنى الشئ فاذا ذكر لهم حده تنبهوا لمعناه فاتصدروا الى التصديق بالمحمول حين تصوروا معناه أو معنى الموضوع فكأن نفعنا هذا التوسيط في افادة التصور لا في التصديق بل التصديق حاصل لو كان التصور حاصلا دون هذا التوسيط واذا كان كذلك ففي يفهم أن الحد قول مفصل دال على ماهية الشئ ولا يسلم أن مجموع هذه المحمولات المساوية للشئ حده كيف يسلم أنها قول مفصل دال على ماهية الشئ فان كان بينا أنها قول مفصل دال على ماهية الشئ كان بينا أنها حده دون هذا التوسيط فان معنى الشئ اذا كان بينا الشئ آخر كان هو بينا له لا محالة اذ ليس هو غير معناه وان لم يكن بينا أنها حده لم يكن بينا أنها قول مفصل دال على ماهية الشئ فكان مصادرة على المطلوب الاول من هذا الوجه أيضا

والاستقراء أيضا ليس طريقا الى اكتسابه فان الجزئيات[3] اذا انحصرت فاما أن يحمل الحد عليها على

---

(١) لا مستفادا من القسمة فانك اذا قلت الانسان اما حيوان ناطق واما ليس بحيوان ناطق ثم استثنيت الاول لم يكن ذلك الاستثناء آتيا من التقسيم بل أتى لك ذلك من أمر خارج عن مجرد القسمة ويكون كون الانسان حيوانا ناطقا أمرا معروفا لك من قبل فهو مبتدأ ثم أنت تسلم أن استفادة الحد من التقسيم على هذا الوجه لم يقل به قائل وانما الذاهبون الى ذلك قالوا ان تقسيم الجسم مثلا الى نام وغير نام ثم تقسيم الجسم النامي الى حساس وغير حساس ثم تقسيم الجسم النامي الحساس الى ناطق وغير ناطق وفصل هذه الاقسام بعضها عن بعض يؤدي الى معرفة حد الانسان بما هو من أجزائه من الجسم والنامي والحساس التي يشملها الحيوان وما اختص منها وهو الناطق وهو على هذا الوجه بريء مما سيورده عليه المصنف وقد لعب المصنف وغيره بلفظ الاكتساب فظنوا أنه لا يكون الا بوضع الحدود أمورا في الدليل لهذا قالوا ما قالوا وسنزيد بذلك ايضاحا

(٢) فتوسيط حد الاكبر الخ وذلك في قولنا مجموع هذه المحمولات قول مفصل الخ فانا توسطنا قول مفصل الخ وهو حد الاكبر الذي هو الحد وقوله وتوسيط حد الاصغر الخ كان تقول مجموع هذه الحدود ذاتيات الانسان كلها وذاتيات الانسان كلها هي حده فقد حددنا المجموع بأنه ذاتيات الانسان ووسطناه هذا الحد بين المجموع وبين الاكبر وهو حد الانسان وذلك التصرف لا يجوز الا على قوم بله كما قال المصنف

(٣) فان الجزئيات الخ أراد منها جزئيات النوع المحدود ويكون تحصيل الحد باستقرائه في جميعها كما تقول في

انه حد لكل واحد منها من حيث هو شخصه وهو كاذب فليس حد النوع حد الاشخاص الواقعة تحته من حيث هي أشخاص أو يحمل على أنه حد نوعها وهو مصادرة على المطلوب الاول أو يحمل مطلقا لا على أنه حد فوجب ان يكون محمولا أيضا على النوع من غير زيادة أنه حده

ولا يمكن اكتسابه أيضا من حد الضد فان ذلك الحد كيف اكتسب فان اكتسب من هذا فهو دور وان اكتسب بطريق آخر فليكتسب به هذا أيضا على أنه ليس لكل محدود ضد ثم ليس أحد الضدين بأولى بان يكتسب حد ضده من حده من الضد الآخر

فاذا تزيفت هذه الطرق كلها فلنبين طريق اقتناص الحد وهو طريق التركيب وذلك بان نعمد الى الاشخاص التي لا تنقسم من جملة المحدود سواء كان المحدود جنسا أو نوعا ونتعرف المقولة التي هي واقعة فيها من جملة المقولات العشر ولا نكتفي بشخص واحد بل ان كان المحدود جنسا التقطنا أشخاصا (1) مع أنواع واقعة تحته أو كان نوعا قصدنا الى عدة من أشخاصه ونأخذ جميع المحمولات المقومة لها التي في تلك المقولة من الاجناس وما هو كالاجناس والفصول أو فصول الاجناس وأعني بقولي ما هو كالاجناس الموضوع المأخوذ في ماهية العرض الذاتي الذي كالانف للفطوسة ثم نأخذ الاعم ونردفه بالخاص القريب منه مقيدا به على ما عرفت التقييد ونجتهد في الاحتراز من التكرير مثل أن نقول جسم ذو نفس حساس حيوان فان الحيوان قد تكرر تارة مفصلا وتارة مجملا فاذا جمعت هذه المحمولات على هذا الوجه نازلا من الاعم الى الاخص ووجدتها مساوية للمحدود في الحمل والمعنى كان القول المؤلف منها دالا على كمال حقيقة الشيء وهو الحد

أما المساواة في الحمل فهو ان كل ما يحمل عليه المحدود يحمل عليه هذا القول وكل ما يحمل عليه هذا القول يحمل عليه المحدود وأما المساواة في المعنى فهو الاشتمال على جميع ذاتيات المحدود بحيث لا يشذ منها شيء وكثير من الاقوال المساوية في الحمل لا يكون مساويا في المعنى بل يفوته كثير من الذاتيات كما تقول الانسان جسم ناطق فانه مع اختصاصه بالانسان ومساواته اياه مخل بمعنى الحيوانية وكما تقول الحيوان جسم ذو نفس حساس وتقتصر عليه فانه ناقص في المعنى لان للحيوان وراء هذا كونه متحركا بالارادة ويتساويان مع ذلك في الحمل

ثم ان كان لأقرب أجناس المحدود اسم موضوع كان الاولى ايراده لانه يدل على جميع الذاتيات المشتركة بالتضمن ثم يردف بجميع الفصول الخاصة بالمحدود وان كانت ألفا وان لم يكن له اسم أوردت ذاتياته مفصلة بدله أي حده وهذا كله مما سبق بيانه في المقالة الثانية لكن الغرض في اعادته التنبيه على انه هو طريق التركيب وأن لا طريق الى اقتناص الحد غيره

والقسمة وان عزلناها عن رتبة افادة الحد فلها معونة في طريق التركيب من وجوه ثلاثة أحدها دلالتها على ما هو الاعم والاخص من المحمولات فليستنبط منها كيفية تركيب أجزاء الحد في البداية

حيوان ناطق وعمرو حيوان ناطق وهكذا الى فرض حصر جزئيات الانسان مثلا أو تقول في حد السيار المحصور عندهم في سبعة كواكب القمر يتحرك بفلك خاص به والشمس كذلك الخ فالسيار كوكب يتحرك بفلك خاص به وهذا أيضا مما لم يذهب اليه أهل المنطق اللهم الا المتشبهون بهم وسيأتي تبيينه بعد أن ينتهي المصنف من طريقه التي حددها لكسب البرهان

(1) مع أنواع واقعة تحته أي أشخاصا يكون كل واحد أو عدة منها مصحوبا بنوعه الذي يدخل تحته وكان الاولى في التعبير من أنواع بدل مع أنواع كما هي عبارة غيره

بالاعم وتقييده بالاخص والثانى دلالتها(١) على انقسام الشئ من طريق ماهو فتجعل الشئ جنسا لما يليه فى الرتبة ونقرن فصله الخاص به من غير تجاوز الى فصول الاجناس الاخص منه فيجرى ترتيب الاجناس على هذا التوالى والثالث دلالتها على جميع الذاتيات عرضا كما دلت عليها طولا فان الشئ يمكن أن يقسم تقسيمين ليس قسما أحدهما تحت قسمى الآخر كانقسام الجسم ذى النفس الى المتحرك بالارادة وغير المتحرك مرة والى الحساس وغير الحساس أخرى فقسمة الشئ الى أقسام مترتبة بعضها فوق بعض قسمة طولية وقسمته الى أقسام متساوية فى الرتبة قسمة عرضية فاذا استقصى هذا الاستقصاء أوشك أن لا يفوت القسمة شئ من الذاتيات وانتهت الى الذاتيات التى اذا قسمت بعد ذلك وقعت القسمة بالعرضيات والاشخاص فان القسمة من الجوهر اذا انتهت الى الانسان وقفت ولم ينقسم بعدُ بالذاتيات وبعدها إما أن ينقسم الى الاشخاص أو الى الفصول العرضية كالكاتب والامىّ والخياط والحارث وغير ذلك

(١) دلالتها على انقسام الشئ من طريق ماهو الخ قال غير المصنف « ويجب ان يعلم أن للقسمة معونة فى التركيب لانه تحفظ بها الوسائط وترتيب أجزاء الشئ فى البداية بالاعم وتقييده بالاخص لدلالتها على انقسام الشئ الى المقول فى جواب ماهو والى غير المقول فى جواب ماهو فيجعل الشئ جنسا لما يليه ويقرن به فصله الخاص من غير تجاوز منه الى فصول أجناس أخص فيعلم ترتيب الاجناس على التوالى ولان القسمة كما تدل على الاجناس طولا تدل عليها عرضا الخ » فقد جعل الوجه الثانى من تتمة الوجه الاول وعلته وقد فصل المصنف الوجهين لان الترتيب بين الاعم والاخص شئ وترتيب الاجناس وتمييز كل واحد منها عن الآخر شئ آخر فلك أن ترتب بطريق القسمة ما فى الانسان الى أعم وأخص بدون رعاية لترتيب الاجناس كان تقول الجوهر اما ممتد فى الابعاد الثلاثة امتدادا جوهريا أو غير ذلك والممتد اما نام واما غير نام والنامى اما حساس متحرك بالارادة أو غير ذلك والحساس المتحرك بالارادة اما ناطق أو غير ناطق فقد أتيت على أجزاء الحد مبتدئا بالاعم مقيدا له بالاخص ومع ذلك لا يوجد ترتيب للاجناس وانما هو سرد لاجزاء حقيقة واحدة وهى الانسان مبتدأ بالعام منتهيا بالخاص

لكنك لو أتيت القسمة من طريق ماهو بمعنى أنك قسمت ما جاء فى طريق ماهو الى المقول فى جواب ماهو وغير المقول فى ذلك الجواب بل مقول فى جواب أى شئ هو فى ذاته وكلما حصلت قسما جعلته جنسا لما يليه وقرنت بهذا الجنس الفصل الخاص بالذى يليه فقط من غير تجاوز الى ما تحته استفدت مع البداية بالاعم والتقييد بالاخص ترتيب الاجناس وطريق ذلك أنك متى حققت فى الانسان ذاتية الجوهر وذاتية الممتد فى الابعاد الثلاثة وفصلت الانسان بالقسمة عن غيره فى ذلك قلت بعد تحصيل هذا القسم فى ذات الانسان وهذا هو الجسم ثم تجعل الجسم جنسا لما يليه وهو الجسم النامى بان تضيف الى الجسم الفصل الخاص بما يليه وهو النامى ثم تقول وهذا هو جنس الجسم النامى لانه يقال فى جواب ماهو على الحيوان والنبات ثم تضيف بطريق التقسيم الى الجسم النامى فصلى الحساس والمتحرك بالارادة فيتحصل لك جنس آخر وهو الحيوان ولو أنك لم تنظر فى التقسيم الى ما يقال فى جواب ماهو وما لا يقال واكتفيت فى القسمة بما ذكر فى طريق ماهو لم يتحصل لك الا فصول وهى وان كانت فصولا لاجناس بعضها أخص من بعض ولكن لم تفرز فيها لك الاجناس ولن تفرز الا بعد قسمتها الى ما يقال فى جواب ماهو وما لا يقال

ولنأت الآن على ما وعدنا به من مناقشة المصنف فيما تبع فيه غيره من ان الحد لا يكتسب بالبرهان ولا بالقسمة ولا بالاستقراء زعموا أن لا طريق للحد الا التركيب وقد علمت بيانه مما ذكره المصنف وأنت تراه لا يتيسر لك الا بعد معرفة أجزاء الماهية وانها أجزاء لها وانه لا جزء لها سواها وان منها العام والخاص حتى يمكن لك التركيب على الوجه الذى يعتبر به التعريف حدا عندهم ولا يخفاك ان طالب الحد لماهية ما كالانسان مثلا لا بد ان يبتدئ بتمييز المحمولات التى تحمل عليها حملا عرضيا مما تحمل عليها حملا ذاتيا فأول ما يبتدئ ينظر فى الجوهر هل هو ذاتى أو غير ذاتى وربما احتاج ذلك الى الدليل على نفى أنه عرضى ثم ينتقل الى الامتداد هل هو جوهرى حتى يصح ان يكون جزأ من الانسان الذى هو جوهر وحاجة ذلك الى البرهان لا تخفى وهكذا يستقرئ جميع ما يصح ان يكون فى الانسان مبدأ لآثار تصدر عنه حتى يأتى على آخر ذلك بالاستقراء الحاصر وهو فى جميع ذلك يستعمل البرهان بضرورة لاثبات الجوهرية وجزئية الجزء للماهية

(الفصـــــل الخامس)

في مشاركات الحدّ والبرهان

قد بينّا أن كل واحد من مطلبي لِمَ وما الطالبة حقيقة الذات بعد[1] مطلب هل ولِمَ تطلب العلة الذاتية في البرهان وما تطلب الحدّ المعرّف لحقيقة الشئ وماهيته فيتفق سؤالا ن طلب البرهان والحدّ في تأخرهما عن هل ويتفق الجوابان أيضا لان العلل الذاتية مقوّمة للشئ فهي داخلة أيضا في جواب ماهو أي الحد حسب دخولها في جواب لِمَ الطالب للبرهان الحقيقي وبهذا يعلم أن البرهان وان لم يكن طريقا الى اكتساب الحدّ فبعضه نافع في حدس بعض الحدود وهي التي حدودها الوسطى علل ذاتية الشئ ولسنا نعني بهذا أن هذه العلل يستفاد كونها ذاتية من البرهان كَلّا فما لم يعرف من قبل كونها ذاتية لا تجعل حدود البرهان بل نعني به التنبه لها بالبرهان وزوال الغفلة بسببه ومثاله ما اذا سئل لِمَ ينكسف القمر فقال لانه توسطت الارض بينه وبين الشمس وكلما وقع كذلك زال ضوءه فان كسوف الشمس يثبت به وعلة الكسوف أيضا وماهيته كذلك فان الكسوف هو زوال ضوء القمر لتوسط الارض بينه وبين الشمس فيتنبه من هذا البرهان للحد لكن الحد الكامل لا يكون حدا واحدا في البرهان أي جزء مقدمة بل جزآن وإيرادهما في الحد خلاف ايرادهما في البرهان اذ يقدّم في الحد ما أخرته في البرهان ويؤخر ما قدمته فانك قدمت توسط الارض على زوال الضوء في البرهان وفي الحد الكامل تؤخره فتقول الكسوف هو زوال ضوء القمر لتوسط الارض بينه وبين الشمس

فان جعلت كل واحد من جزأي البرهان حدا واتفق أن كان مميزا وان لم يكن حدا تاما سمي الذي يكون مقدما في البرهان أي الحدّ الاوسط حدا هو مبدأ برهان مثل توسط الارض في هذا المثال والذي يكون مؤخرا فيه أي الحد الاكبر حدا هو نتيجة برهان مثل زوال ضوء القمر ههنا وهذا انما يتفق اذا

ويستعمل القسمة حتى يخص الذاتي من العرضي والعام من الخاص الى ان تكمل لديه الاجزاء ويصل الى اليقين بأن لا جزء وراءها وجد وبعد هذا كله يأخذ في الترتيب ولا يستغني فيه عن القسمة كما صرحوا به وهذا من البديهيات التي لا تخفى على طلاب العلوم وهم يعترفون بها فالموصل الى الحد في الحقيقة هو البرهان والقسمة والاستقراء تتضافر الطرق الثلاثة في كسبه ولكنهم قالوا ان الحد مفيد للتصور والبرهان والقسمة والاستقراء مفيدة للتصديق فكيف يتيسر التوفيق لو كان البرهان كاسبا للحد لهذا حرصوا على ان ينفوا توسط البرهان وعاموه في تحصيل الحدود وأخذوا يضربون في عماية أضلت عن الغاية المطلوبة للطالب من تحصيل المنطق ولو شاؤا الرجعوا الى ما قرروه من أن الحد الحقيقي يتوقف على التصديق بوجود المحدود وما بينوا به ذلك من أن الحد علم ولن يكون علما حتى يكون حكاية لمعلوم ولا يكون الشئ معلوما حتى يكون حقيقة ثابتة ينعكس مثالها الى الذهن ثم بعد ذلك كانوا ينقلون الى أن الوصول الى كنه الحقيقة حتى يكون ما في الذهن مثالا لذاتياتها لا لعرضيها يحتاج الى التمحيص بالدليل فاذا حصلت عنده عدة تصديقات نشأ عنها في الذهن عدة تصورات للماهية متى رتبت وجمعت على النسق المعروف مثلت الماهية واكتسبنا صورتها الحقيقية فتوقف التصور على التصديق لا شناعة فيه وكأنهم راعوا في الكاسب أنه هو الممثل الاخير للماهية بعد تحصيل جميع ما يجب تحصيله ولا ينازعهم أحد في أن طريقه الفرد هو ترتيب الاجزاء بعضها مع بعض والله أعلم

(١) بعد مطلب هل تقدم في مقدمة الفن الرابع ان ما الطالبة للحقيقة انما يسأل بها بعد العلم بوجود الماهية التي تطلب حقيقتها فان ما لا وجود له لا حقيقة له في ذاته بل الحقيقة هي حقيقة أمر موجود وان مطلب هل المطلق متقدم لذلك على مطلب ما الطالبة لحقيقة الذات واستفيد مما سبق أيضا أن مطلب لِمَ متأخر عن مطلب هل المطلق لانه طالب لعلة الاعتقاد أو علة الوجود بحسب الامر في نفسه وهذا لا يكون الا بعد التصديق بالوجود ومطلب هل المطلق يشمل السؤال عن الوجود لان هل البسيطة يطلب بها أن الشئ موجود أو ليس بموجود

كان

كان بعض أجزاء الحد التام علة للجزء الآخر فما هو العلة من جزأي الحد التام إذا اقتصر عليه يسمى حدا هو مبدأ برهان وما هو المعلول إذا اقتصر عليه يسمى حدا هو نتيجة برهان والحد التام هو مجموعهما فلفظة الحد تقال بالتشكيك على خمسة أشياء وإنما قلنا بالتشكيك لأن المعنى في هذه الأشياء ليس متفقا من كل وجه فمن ذلك الحد الشارح لمعنى الاسم وهو الذي لا يلتفت فيه إلى وجود الشيء في نفسه ومهما كان وجود الشيء غير معلوم فالحد لا يكون إلا بحسب الاسم كتحديد المثلث المتساوي الأضلاع في فاتحة أصول الهندسة فإذا صح للشيء وجود علم أن الحد لم يكن بحسب الاسم فقط ومن ذلك الحد بحسب الذات فمنه ما هو مبدأ برهان ومنه ما هو نتيجة برهان ومنه ما هو حد تام يجتمع منهما ومن ذلك ما هو حد لأمور لا علل لها ولا أسباب أو أسبابها وعللها غير داخلة في جواهرها مثل تحديد النقطة الواحدة والحد وما أشبه ذلك فإن حدودها إلا بحسب الاسم فقط ولا مبدأ برهان ولا نتيجة ولا مركب منهما

(الفصل السادس)

في أقسام العلل وتفصيل دخولها في الحدود والبراهين ليتم به الوقوف على مشاركة الحد والبرهان

العلة تقال على أربعة معان الأول الفاعل ومبدأ الحركة كالنجار للكرسي والأب للصبي
الثاني ما يحتاج إليه لقبول ماهية الشيء وهو المادة مثل الخشب للكرسي ودم الطمث والنطفة للصبي
الثالث الصورة في كل شيء فإنه ما لم تقترن الصورة بالمادة لم يتكون الشيء مثل صورة الكرسي
الرابع الغاية التي لأجلها الشيء كالسكن للبيت والصلاح للجلوس للكرسي

وكل واحدة من هذه العلل تصلح أن تقع حدودا وسطى لأن كل علة لشيء في شيء فهي واسطة بينهما لكن منها ما هي قريبة ومنها ما هي بعيدة ومنها ما هي بالذات ومنها ما هي بالعرض والقريب من العلة الفاعلية هي كالعفونة للحمى ومن العلة الصورية كقيام خط على خط عن زاويتين متساويتين لكون الزاوية قائمة ومن العلة المادية كاستيلاء اليابس على الرطب في الأخلاط للموت ومن العلة الغائية كتوقي احتقان الخلط[1] واستيلاء البرد للمشي للحمام وأما البعيدة من العلة الفاعلية فكالشره[2] للحمى ومن العلة الصورية كقيام خط على خط لكون الزاوية قائمة ومن العلل المادية كتضاد[3] الأركان للموت ومن العلل الغائية كتوقي سوء الهضم للمشي وأما ما بالذات من العلل الفاعلية فكالثقل لانهدام الحائط وكالسقمونيا فإنه يسخن بذاته ومن المادية فكالصقالة لعكس الشبح

---

(١) كتوقي احتقان الخلط أي أن الداعي إلى المشي للحمام والغاية منه هو دفع احتقان الأخلاط ودفع استيلاء البرد على المزاج

(٢) فكالشره بالتحريك وهو اشتداد الرغبة في الأكل والإفراط فيها فإنه سبب لكثرة الأكل ولتناول ما قد يضر من المأكولات وذلك سبب العفونة وهي سبب الحمى

(٣) كتضاد الأركان للموت الأركان العناصر وتضادها هو تضاد آثارها كالحرارة التي هي أثر ما تولد منها من تلك العناصر فإنها تضاد البرودة وهي أثر ما تولد من العناصر فهذا التضاد سبب في التفاعل بينها وقد يغلب أحدها على الآخر فيستولي عليه كاليبس يستولي على الرطوبة فينشأ عنه الموت

ومن الصورية فمثل كون الزاويتين متساويتين فى الجنبين لكون الخط عمودا ومن الغائية فكالصحة للمشى وأما بالعرض من العلة الفاعلية فكزوال الدعامة لزوال الحائط وكالسقمونيا يبرّد لانه يزيل المسخن أعنى الصفراء وكذلك شرب الماء البارد يسخن لانه يجمع[1] مع المسخن ومن المادية فكالحديدية[2] لعكس الشبح ومن الصورية فككون[3] الزاويتين الواقعتين عن جنبى الخط قائمتين لكون الخط عمودا ومن الغائية فكالعثور على كنز للمشى

وقد تكون كل واحدة من هذه العلل الاربع قريبة كانت أو بعيدة بالقوة وقد تكون بالفعل واذا كانت بالفعل كانت سببا لكون المعلول بالفعل وأما اذا كانت بالقوة فليست سببا لكون المعلول بالقوة فان ذلك للمعلول[4] من نفسه وقد تكون كل واحدة منها خاصة كالبنّاء للبيت وقد تكون عامة كالصانع للبيت

واعلم أن المعلول اذا وضع[5] بالفعل فقد وضعت العلل كلها لكن الغاية ربما لم توجد بعدُ من حيث هى للاعيان كالاضطجاع مع وجود الفراش فانما كان كذلك لانها ليست علة من حيث هى موجودة فى الاعيان بل من حيث هى ماهية فان معناها اذا تمثل فى ذهن الفاعل بعثه على الفعل فهى من حيث معناها وماهيتها علة العلة الفاعلية ومن حيث هى موجودة معلولة لها ان كانت من الغايات الحادثة بالفعل

والعلل الاربع للشئ الواحد اذا حصلت بالفعل فلا شك فى حصول المعلول أما آحادها فمنها[6] ما يلزم من وجوده وجود المعلول لا لانه وحده مجموع العلل ولكنه من جملتها بحيث لا ينفك وجوده عن

---

(١) لانه يجمع المسخن وذلك مما يسمى رد الفعل فان الماء البارد اذا صب على جزء من البدن برد فى الحال وانحسر الدم منه ثم بعد ذلك يرتد بقوة فيحصل التسخين بالعرض وكذلك الماء البارد يفرز بعض الاحماض ويغزرها وهى مما يسخن

(٢) فكالحديدية لعكس الشبح وذلك ان كان الصقيل الذى يعكس الشبح حديدا

(٣) فككون الزاويتين الواقعتين عن جنبى الخط الخ تقدم أن كونهما متساويتين علة صورية بالذات لكون الخط عمودا أما كونهما قائمتين فهو علة صورية لعمودية الخط بالعرض لان كونهما قائمتين علة لكونهما متساويتين فى الجنبين بحيث تكون كل واحدة منهما فى جانب مساوية للاخرى فى الجانب الآخر

(٤) فان ذلك للمعلول من نفسه وذلك لان كونه بالقوة ليس شيأ آخر وراء كونه ممكنا وذلك له فى ذاته وهو قول ظاهرى لان المعدوم فى ذاته لا يقوم به وصف لا قوة ولا فعل وانما الوصف فى الحقيقة للشئ أنه يمكن أن يصير ذلك المعلول أو ان يفعله والصواب ان يقال ان المادة مثلا اذا كانت بالقوة فهى غير موجودة بالفعل وما لا يكون موجودا لا يكون علة لكون شئ بالقوة أو بالفعل وانما يكون الشئ معلولا بالقوة لشئ آخر هو موجود بالفعل اما مادة أخرى بعيدة او فاعل يمكن له ان يفعله أو ما يشبه ذلك أما المعدوم فى ذاته فلا وصف له كما قدمنا

(٥) اذا وضع بالفعل أى اذا قلت انه موجود بالفعل فقد قلت ان العلل الاربعة قد وجدت وسمى ذلك وضعا لانه أشبه بوضع بعض أجزاء الشرطية فى الاستثنائى لاستنتاج وجود الجزء الآخر

(٦) فمنها ما يلزم من وجوده وجود المعلول الخ أى ما يلزم من العلم بوجوده العلم بوجود المعلول سواء كان وجوده متقدما بالذات على وجود المعلول أو كان وجود المعلول متقدما عليه فى الاعيان وليس هذا اللزوم لان ذلك الواحد من العلل هو مجموع ما يلزم لوجود المعلول بل لان نسبته الى جملة العلل بحيث لا ينفك وجوده عن وجود جميعها كالعلة الصورية فانها لا تكون موجودة الا اذا وجدت المادية والفاعلية وتصور الغائية أو مبدؤها فى الطبيعة فيلزم وجود المعلول اذن عند وجودها فاذا علمت بوجودها علمت بوجوده حتما لاستلزام العلم بوجودها العلم بوجود مجموع العلل والعلم بوجود مجموع العلل يستلزم العلم بوجود المعلول لانه لازم عن العلة التامة وهذا اجمال فصل فى قوله أما الصورة الخ

وجود جميعها فيلزم وجود المعلول إذن عند وجوده بجملتها ومنها ما لا يلزم فيه ذلك أما الصورة والغاية فيلزم[1] من وجود كل واحد منهما وجود المعلول وأما المادة ففي كثير من الامور الطبيعية يلزم عند حصول استعدادها الصورة بالضرورة ويوجد بوجود الصورة المعلول والغاية أيضا فان هذه الضرورة لا تمنع الغاية إذ الامور الطبيعية وان كانت كلها ضرورية فهي لغايات مثل أن المادة التي خلقت منها الاسنان الطواحن عريضة اذا حصلت بتمام الاستعداد تلزمها الصورة ضرورة ومع ذلك فان خلق عرضها التمام وغاية وهو طحن الطعام كما أن خلق حدة الانياب لتمام وغاية وهي قطع الطعام وفي كثير منها لا يلزم[2] حصول استعدادها الصورة لان تلك الصورة تحدث بحركة من علة محركة ولا حركة الا في زمان ومن هذا القبيل الامور الصناعية فإن الصورة لا تلزم منها من مجرد وجود المادة فربما لم يسبق الفاعل الى المفعول وان حصل استعداد المادة لان الفاعل ربما كان غريبا خارجا فربما يلاقي المادة وربما لا يلاقي أما اذا كان الفاعل قوة طبيعية في جوهر المادة فلا يمكن أن لا يصدر عنها فعلها عند حدوث الاستعداد التام سواء كان دفعة أو في زمان وأما الفاعل فليس يجب من وضعه في كثير من الاشياء وضع المعلول بل ربما لا يجب من وضعه مع وضع القابل الذي هو المادة أيضا وجود المعلول ما لم يوجد شرط آخر مثل القوة المبردة التي في الافيون اذا وصلت الى البدن فما لم ينفعل الافيون أولا عن الحرارة الغريزية لم يؤثر بالتبريد فيه

فاذا كان الامر على هذا الوجه في آحاد العلل فكل واحدة من أصنافها وان صلحت لأن تكون حدا أوسط لكن لا ينقطع سؤال اللم الا باعطاء العلة الذاتية الخاصة القريبة التي بالفعل

ومما يناسب هذا البحث أن هذه العلل بعضها يساوي المعلولات في الحمل أي ينعكس عليها وبعضها[3] أخص منها مثل كون السحاب عن تكاثف الهواء بالبرد وعن انعقاد البخار وكل واحد منهما أخص من السحاب ومثل كون الحمى عن عفونة الخلط تارة وعن[4] حرارة الروح أخرى بلا عفونة وهذه العلل الخاصة قد تشترك في معنى عام يكون العلة المساوية للمعلول الذي هو أعم من كل واحدة منها وقد لا تشترك أما ما لا تشترك فلا تجعل حدودا وسطى إلا لموضوعات لها أخص من الاكبر فلا تكون علل وجود الاكبر على الاطلاق بل علل وجوده للاصغر الاخص فان الحمى المطلقة ليست مساوية للعفونة بل[5] حمى أصحاب الغب وكذلك النوع ليس علة وجود الجنس مطلقا بل هو لما تحت النوع

---

(١) فيلزم من وجود كل واحد منهما وجود المعلول لا على معنى ان وجود المعلول يحصل بوجود احدى هاتين العلتين فان وجود المعلول انما يحصل بحصول مجموع العلل الاربع بل على معنى أنه متى حصل وجود شيء منهما يعلم ان المعلول قد حصل

(٢) لا يلزم حصول استعدادها الصورة الصورة فاعل يلزم مؤخر عن مفعوله وهو حصول وذلك كأن يستعد الحديد لان يكون سيفا شاملا بوصول درجة الحرارة عند الاحماء الى حد الاحمرار لكنه يحتاج الى طرق الطارق لينال صورة السيف

(٣) وبعضها أخص كلما كان المعلول يصدر عن علل متعددة كل واحدة منها مستقلة في تحصيله كانت كل واحدة أخص من المعلول لانها كلما وجدت وجد المعلول وقد يوجد المعلول بدونها من العلة الاخرى

(٤) وعن حرارة الروح أخرى أراد به الروح الحيواني المنبث في العروق عن حرارة الدم ويعدونه مدار الحياة الحيوانية

(٥) بل حمى أصحاب الغب بغين مكسورة وباء مشددة أي الذين تعتريهم الحمى في أوقات متقطعة فلو ثبت عندك تعفن الاخلاط لم يمكنك ان تثبت للتعفن الاخلاط أنه محموم على الاطلاق بل انه محموم حمى الغب وانما يثبت ذلك لبعض

من شخص أو صنف أو نوع دونه وأما ما تشترك فى معنى عام فان حمل الاكبر على الحدود الوسطى التى هى أخص لا يكون(١) أولا ولكن بتوسط ذلك العام مثل انتثار الورق لشجرة التين والخروع والكرم فان العلة المساوية للانتثار فى جميعها جمود رطوبتها وانفشاشها أما كون هذه تينة وهذا خروعا أو كرما فهى أمور أخص من الانتثار الذى هو الاكبر لكن جمود الرطوبة التى هى العلة المساوية ليس لهذه الوسطيات الخاصة أيضا أولا ولكن بتوسط أمر عام وهو عرض الورق فالتين والخروع والكرم عريضة الاوراق بلا واسطة وعريض الاوراق تنفش رطوبته بلا واسطة ومنفش الرطوبة ينتثر ورقه بلا واسطة فالعلة المساوية للانتثار القريبة منه هى الانفشاش والانفشاش ليس أولا لهذه الخواص بل لعريض الورق فمثل هذه العلل هى المتما كسة على معلولاتها

واعلم أن بعض العلل والمعلولات قد تترتب ترتيبا يوهم الدور مثل ابتلال الارض بسبب حدوث المطر وحدوث المطر من الغيم وحدوث الغيم بسبب تصاعد البخار وتصاعد البخار من ابتلال الارض فاذا حذفت المتوسطات كان ابتلال الارض بسبب تصاعد البخار وتصاعد البخار من ابتلال الارض لكن هذا انما يكون دورا لو كان الابتلال الذى هو العلة هو بعينه المعلول وليس كذلك بل هو غيره بالشخص وانما هو هو بالنوع فليس فيه محال دورى فان قيل ان لم يكن هذا دورا فيلزمكم الدور فيما ذكرتم من جهة أخرى وهو انه اذا كان كثير من العلل يساوى المعلولات مثل توسط الارض للكسوف ومثل انفشاش الرطوبة الماسكة لانتثار الورق ومثل القرع المقاوم للصوت فيمكن أن تبين العلة بالمعلول والمعلول بالعلة فيكون دورا قلنا ليس اذا كان كل منهما مساويا للآخر جاز توسطه لبيان الآخر بل الصالح للتوسط ما هو الاعرف فلئن كانا متساويين فى المعرفة والجهل فلا بيان لاحدهما بالآخر فان عرف التوسط بحساب قبل الكسوف فهو أعرف فاذا أثبت بتوسطه الكسوف كان بيانا حقيقيا أو عرف الكسوف بالحس قبل معرفة التوسط فاذا أثبت التوسط به كان بيانا حقيقيا أيضا هذا مع أن توسط العلة يعطى برهان اللم وتوسط المعلول يعطى برهان الان فليس استعمالهما وسطين من وجه واحد فلا يلزم الدور فقد قلنا فى العلل ودخولها فى البراهين

وأما دخولها فى الحدود فان كان الغرض من الحد تصور الشئ من جهة ماهيته فيتمم من هذه العلل بما هى أجزاء القوام ولا يؤخذ معها ما هى خارجة عن ذات الشئ وان كان الغرض تصور ماهيته كما هو موجود ولا يتحقق ذلك الا بجميع علله الداخلة فى القوام والخارجة عنه فلا بد من دخولها فيه وعلى الوجهين جميعا فلا يدخل فى الحد الا العلل المساوية للحدود وأما التى هى أخص مثل انطفاء النار

المحمومين دون البعض الآخر وكذلك يقال فى النوع بالنسبة الى الجنس فان النوع وهو علة خاصة الجنس انما يكون واسطة لثبوته بالنسبة الى أفراد ذلك النوع خاصة ويثبت لافراد نوع آخر بواسطة ذلك النوع الآخر

(١) لا يكون أولا الخ يريد ان يفرق بين ما تشترك فيه العلل فى أمر عام وبين ما سبق من علية النوع للجنس فانك فى توسيط النوع تقول مثلا هذا انسان وكل انسان حيوان فيعلم ثبوت الحيوان لفرد الانسان والحيوان مقول على الانسان أولا بلا واسطة لانه جنسه القريب وهكذا تقول فى أفراد الفيل والفرس أما فيما هنا فتوسط النوع فى ثبوت الاعم منه لفرده ولكن لا على الوجه السابق فان العلل المتنوعة وهى الانواع كالتين والخروع والكرم التى هى علل لثبوت انتثار الورق الذى هو عام لافرادها لم تكن عللا لثبوت هذا العام مباشرة لان عليتها ترجع الى أمر يعمها وهو العلة فى الحقيقة لم يكن حمل ذلك العام المراد اثباته عليها حملا أوليا بل لاحظ فى حمله توسط الامر الذى يعمها فاذا قلت هذا تين وكل تين منتثر الورق لم يكن ذلك استدلالا صحيحا لانك لم تأت بالعلة القريبة اللهم الا اذا كانت العلة القريبة ملحوظة لك

وانكسار

وانكسار القمقمة والقرع بالعصا وغير ذلك للصوت (١) فليس شئ منها يدخل فى حدود ما هو أعم منها وان دخلت فى البرهان فان وجد لها شئ عام مثل القرع المتلاوم الذى هو العام لجميع علل الصوت كان المأخوذ فى حد الصوت وأما العلل الخاصة فتوجد لجميع أنواع ذلك الاعم مثل (٢) انطفاء النار لحد الرعد لا لطلب الصوت المطلق ومثل العفونة لحد الغب لا للحمى المطلقة

وقد يحد الشئ بجميع علله الاربع ان كانت له وكان الغرض من الحد تحقيق ماهيته على حسب وجودها كما تقول فى حد السيف انه سلاح صناعى من حديد مطول معرض محدد الاطراف ليقطع به أعضاء الحيوان عند القتال فالسلاح جنس والصناعى فصل من المبدإ المحرك أى الفاعل ومن الحديد فصل من المادة ومطول معرض محدد الاطراف فصل من الصورة وليقطع به أعضاء الحيوان عند القتال فصل من الغاية

(الفصل السابع)

فى رسوم ألفاظ استعملت غير مشروحة المعانى وهى العلم والعقل والظن والجهل والذهن والفهم والفكر والحدس والذكاء والحكمة

العلم هو اعتقاد أن الشئ كذا وأنه لا يمكن أن يكون الا كذا اعتقادا لا يمكن زواله اذا كان الشئ فى نفسه كذلك وحصل هذا الاعتقاد بواسطة أو بجهته ويقال علم لتصور الماهيات بالحد واذا حصل

معلومة من قبل فتكون هى الوسط فى الحقيقة وغاية الامر انك حذفتها عند التأليف ومتى كانت العلة القريبة وهى الامر الذى يعم جميع العلل الخاصة ملحوظة كان توسطها اشبه بالاكبر على الاطلاق لا فى أفراد نوع من هذه الانواع فقط فانك متى راعيت فى الحكم أن كل منفش الرطوبة فهو منتثر الورق ثبت الانتثار لكل ما هذه حاله سواء كان كرما أو خروعا أو تينا بلا تخصيص لواحد منها فاذا قلت هذا تين وكل تين عريض الورق وكل عريض الورق فهو منفش الرطوبة وكل منفش الرطوبة منتثر الورق فهذا منتثر الورق دخل فى الحكم أفراد الكرم والخروع بمعنى أنه يكون نتيجة مع نتيجة ولا تكون العلة وهى نوع التين من قبيل العلل الخاصة التى لا تنعكس على معلولها لانها ليست العلة الحقيقية والعلة الحقيقية عريض الورق ومنفش الرطوبة وهما مساويان للانتثار متما كما عليه

وانتثار الورق تساقطه وانفشاش الرطوبة تحللها وذهابها كأنه انفصال من العش و يقال فش القربة اذا حل وكاءها ليخرج ريحها وهذه الانواع من الشجر لا تنفك يتساقط ورقها بخلاف غيرها مما اليس ورقه بعريض فان التساقط يعروها فى أوقاتها الخاصة

(١) قوله للصوت له تعلق بجميع ما تقدم من انطفاء النار وانكسار القمقمة والقرع بالعصا وانطفاء النار من أسباب الصوت اذا صب الماء على الشئ المحترق يسمع له صوت كما هو معلوم أو اذا التهبت المواد الجوية ثم انطفأت انهار بعضها على بعض وصوت متتابعة فيحصل صوت وهو الرعد على ما ذهب اليه بعض قدماء الحكماء والقمقمة الجرة كالقمقم وكل واحد من هذه الثلاثة علة خاصة للصوت فلا يدخل ولا واحد منها فى حده لان الصوت أعم منها فلا تقول الصوت ما يسمع بسبب القرع بالعصا أو عند انطفاء النار مثلا لان تعريفا كذلك لا يكون جامعا لجميع أفراد الصوت لكن هذه العلل الخاصة تدخل فى البرهان لانه يجوز الاستدلال بحصول العلة الخاصة على حصول المعلول فى الموضوع الخاص .

(٢) مثل انطفاء النار لحد الرعد ذهب ارسطو ومن تبعه الى أن الرعد يحصل من تقلقل الدخان طالبا العلو فى السحاب المتكاثف من البخار البارد فاولا انطفاء حرارة البخار وتكاثفه بالبرد لما حصل الرعد وكذلك قد يحصل الرعد من اندفاع الدخان الى أسفل متى وجد فى مقاومة وقد أشعلته الحركة والحركة فتنطفئ الشعلة ويكون الرعد

هذا الاعتقاد على هذا الوجه من غير واسطة سمى عقلا تصورا كان أو تصديقا مع ان لفظة العقل قد تستعمل لمعان أخرى فى الحكمة لا تتعلق بغرضنا تعدادها

والظن الحق هو اعتقاد أن الشئ كذا مع اعتقاد أنه يمكن أن لا يكون كذا فان كان الشئ فى نفسه[1] كما اعتقده وهو فى نفسه يمكن أن لا يكون كذا واعتقاده على نحو الثبوت والبت كان هذا علما لا ظنا وان كان الشئ فى نفسه كما اعتقده لكن لا ثبات لاعتقاده بل اعتقاده أنه يمكن أن لا يكون كذا هو تجويز من جهة أن الشئ الذى يفرضه كذا عسى أن لا يكون كذا فهو ظن حق مركب بجهل بسيط هو عدم العلم

والجهل منه بسيط ومنه مركب فالبسيط هو أن لا يكون فى النفس رأى فى المسئلة البتة والمركب أن لا يكون فى النفس الرأى الحق مع حصول رأى باطل يضاد العلم حصولا بتا فان كان مع تجويز أن لا يكون كذلك لكن الميل الأغلب الى الرأى الباطل فهو الظن الكاذب والاول انما سمى جهلا بسيطا لانه ليس فيه الا عدم الرأى فقط وهذا عدم مع حصول رأى آخر فكان مركبا من العدم والوجود

واعلم انه لا يجتمع علم وظن فى شئ واحد لشخص واحد لان العلم يقتضى رأيا ثابتا والظن رأى غير ثابت ولا يجتمع أيضا ظن صادق وكاذب لشخص واحد فى شئ واحد لانه ان تساوى رأى انه كذا ورأى انه ليس كذا كان شكا لا ظنا وان غلب أحدهما فهو الظن دون الآخر

والذهن قوة للنفس مُعدّة نحو اكتساب الآراء

والفهم جودة تهيؤ هذه القوة نحو تصور ما يرد عليها من غيرها

والفكر حركة ذهن الانسان نحو المبادئ ليصير منها الى المطالب

والحدس جودة حركة لهذه القوة الى اقتناص الحد الاوسط من تلقاء نفسها

والذكاء شدة استعداد هذه القوة للحدس فى الطبع مثلا اذا رأى القمر انما يضئ دائما جانبه الذى يلى الشمس و ينتقل ضوءه الى مقابلة الشمس حدس فى الحال أن القمر يستنير من الشمس

والحكمة خروج نفس الانسان الى كماله الممكن فى جزأى العلم والعمل أما فى جانب العلم فأن يكون متصورا للموجودات كما هى ومصدقا بالقضايا كما هى وأما فى جانب العمل فأن يكون قد حصل عنده الخُلق الذى يسمى العدالة وربما قيل حكمة لاستكمال النفس الناطقة من جهة الاحاطة بالمعقولات النظرية والعملية وان لم يحصل خُلق

(الفن الخامس)

فى المغالطات فى القياس

واذ أعلمناك الطريق الموصل الى التصديق اليقينى الذى لا ريب فيه وهو البرهان فنشير اشارة خفيفة

(١) فان كان الشئ فى نفسه كما اعتقده الخ يريد أن امكان الشئ فى نفسه لا مدخل له فى حقيقة الظن ما دام نفس الاعتقاد ثابتا لا تجويز فى نفس المعتقد لنقيضه عنده مثلا نعتقد اعتقادا ثابتا أن فى الانسان قوة التمييز بين الخير والشر فهو فهذا علم ويقين لا ظن فيه لاحتمال النقيض عندنا والواقع ان الانسان فى نفسه له تلك القوة وان كان من الممكن أن يسلب هو فى نفسه تلك القوة ويجوز أن يكون الله قد خلقه أو أن يصير فاقد قوة هذا التمييز وانما المدار فى الظن على ان يكون التجويز من قبل الظان أن يكون عنده احتمال أن لا يكون اعتقاده مطابقا للواقع كظنك ان فيك قوة ان تبلغ الغاية من العلم الذى تطلبه ويدخل فى الظن ما يحصل فى النفس مع الغفلة عن النقيض كما فى تصديق المقلد اذا لم تعرض له الشبهة فيما صدق به وان كان يتقلقل ما فى نفسه بعروضها

الى حصر مجامع الغلط الواقع فى هذا الطريق كما حصرنا أنواع الغلط الواقع فى طريق التصور بعد ما علمناك الطريق

والغلط فى كيفية ذلك القياس البرهانى إما أن يقع من جهة مادته التى هى المقدمات أو من جهة صورته التى هى التأليف أو منهما جميعا والواقع فى المقدمات إما لكذبها أو لانها ليست غير النتيجة أو لانها ليست أعرف من النتيجة وما يقع من جهة كذب المقدمات انما هو لالتباسها بالصادقة إما فى اللفظ أو فى المعنى فان الكاذب لا يميل نفس ذهن العاقل الى التصديق به الا لمناسبة بينه وبين الصادق وهذه النسبة لا تعدو اللفظ والمعنى أما اللفظى فأكثره من جهة الالفاظ المشتركة بين معنيين فصاعدا وقد يكون من جهة الالفاظ المتباينة المتشبهة بالمترادفة وهى التى تشترك فى معنى وتفترق فى معنى معتبر فيغفل الذهن عما فيه الافتراق ويجرى اللفظين مجرى واحدا فى جميع الاحكام وربما كان لما فيه الافتراق أثر فى تغيير الحكم مثل الخمر والسلافة فان السلافة زيادة معنى من الصفاء والترقرق مع تواردهما على موضوع واحد وكالسيف والصارم فان الصارم وضع لما وضع له السيف مع وصف الحدة والذى من جهة اشتراك اللفظ فاما أن يكون بحسب بساطته أو بحسب تركيبه وما هو بحسب بساطته فاما أن يكون فى جوهره وإما فى هيئته والذى فى جوهر اللفظ ووضعه الاصلى فهو ما قدمناه فى المقالة الاولى من الالفاظ المشتركة ومن جملة ذلك أيضا الالفاظ المتشابهة والمشككة وما هو فى هيئته وصيغته فكاللفظ المشترك بين الفاعل والمفعول كالقابل الذى صيغته صيغة الفاعل وليس له فعل فيظن من حيث الصيغة ان القبول فعل حتى اعتقد بعض ضعفاء العقول أن الهيولى الاولى لها فعل لانها قابلة والقابل فاعل القبول

وأما الاشتراك التركيبى فقد يكون ما يعرض بسبب التصديق مثل قولك ضُرِبَ زيد فيحتمل أن يكون ضرب زيد ضاربا ومضروبا وكما نقول فى العجمية غلامْ حسنْ بالسكون فيهما فيحتمل أن يكون الحسنُ اسما للغلام والمراد تعريف الغلام باسمه ويحتمل أن يكون اسما لسيده ويكون المراد اضافة الغلام اليه مع ان الفصيح فى لغة العجم لمعنى الاضافة تحريك الغلام بالخفض مثل قولك غلامِ حسنْ وقد يعرض بسبب الوقف والابتداء كقول الله تعالى وما يعلم تأويله الا الله والراسخون فى العلم يقولون آمنا به فان معنى الكلام اذا وقف على الله يغاير معناه اذا وقف على الراسخين فى العلم وقد يعرض بسبب انصراف(١) الكنايات ودلائل الصلات الى أمور مختلفة مثل قول القائل كل ما علمه الحكيم فهو كما علمه فانه هو اذا انصرف الى الحكيم كان معنى الكلام مغايرا له لو انصرف الى كل ما ومن هذا القبيل زيادة تدخل القضية فتشتبه(٢) فى الحال ولا يدرى أهى جزء من الموضوع أو من المحمول مثل قولنا

(١) انصراف الكنايات ودلائل الصلات الكنايات هى الضمائر وأسماء الاشارات وهى ما تدل على معنى لا على انها اسم خاص وضع للدلالة عليه بخصوصه ودلائل الصلات هو ما يتصل بالمبهم لبيانه أما مثال الكناية فقد ذكره وأما الاشتباه فى دليل الصلة فكما فى قولك الانسان وما يفعله ممكن فانك لو جعلت الصلة لفعل الانسان صحت القضية وان جعلتها لفاعل الانسان لم تصح لان فاعل الانسان واجب وهو وان رجع الى تعريف الكناية لان العمدة فى الصلات الضمائر لكن لما لم تكن الضمائر ظاهرة فى القول فى نحو هذا المثال لم يلتفت الا الى الصلة نفسها الا الى ما استكن فيها الاسما والتعرض هنا ليس لضمير واحد فانك فى الاحتمال الثانى جعلت الضمير فى يفعل لما والضمير المفعول للانسان بخلاف ما تصنع فى الاحتمال الاول لانك رعيت الصلة بتمامها وجعلتها موضعا مستقلا للاشتباه

(٢) فتشتبه فى الحال أى يشتبه حالها من كونها جزأ من الموضوع أو جزأ من المحمول

الانسانية من حيث هي الانسانية خاصة وليست بخاصة فان قولنا من حيث هي الانسانية قد يؤخذ جزأ من المحمول وقد يؤخذ جزأ من الموضوع ويختلف(١) المعنى بسببه واذا اقترن بهذه القضية قضية أخرى على تأليف قياسي يختلف الحال فيه بين جعله محمولا وموضوعا وقد يعرض بسبب تردد حرف العطف بين دلالته على جمع الاجزاء وبين دلالته على جمع الصفات مثل قولك الخمسة زوج وفرد فاذا عنى به جمع الاجزاء صدق لان الخمسة حاصلة من جزء هو ثلاثة وجزء هو اثنان وأحدهما زوج والآخر فرد وان عنى به جمع الصفات كذب لان الخمسة لا تجتمع لها صفة الزوجية والفردية فيعرض من هذا انه قد لا يصدق مفترقا ما يصدق مجتمعا فانك اذا قلت الخمسة زوج ووقفت كذب قولك لان حمل الشيء وحده لا يفهم منه في العادة الا كون الشيء موصوفا به لا كونه جزأ منه وقد يصدق الشيء مفترقا ولا يصدق مجتمعا مثل أن يكون زيد طبيبا غير ماهر في الطب ويكون ماهرا في الخياطة فاذا قيل زيد طبيب صدق واذا قيل زيد بصير(٢) صدق أيضا لانه اذا صدق حمل البصير المقيد بالخياطة عليه صدق المطلق أيضا فان المقيد اذا صدق صدق المطلق من غير عكس ثم اذا جمع بينهما أوهم التركيب والجمع من حيث العادة كونه بصيرا في الطب فكان كاذبا وان كان يصدق اذا عنى به حالة الجمع ما يعني به حالة الافراد لكن السابق الى الفهم رجوع البصير الى الطب فينشأ منه أيضا اشتراك تركيبي اذ يتردد البصير بين كونه بصيرا في الطب أو في شيء آخر

وأما اشتباه المقدمات الكاذبة بالصادقة من جهة المعنى فاما أن يكون الكاذب كاذبا في الكل وهو الذي لا يصدق الحكم على شيء من موضوعه البتة ولا في حال ولا في وقت وإما أن يكون كاذبا في الجزء وإما أن لا يكون كاذبا فيهما بل في جهته أما ما يكون كاذبا في الكل فشابهته مع الصادق انما تكون باندراجهما تحت كلي إما جنس أو فصل أو عارض إما حقيقة أو وهما

أما الاندراج الحقيقي فمثل أن نحكم ان كل بياض جامع للبصر بسبب أن السواد جامع للبصر فيتوهم ان جمع السواد للبصر هو لكونه لونا والبياض لون فيثبت له هذا الحكم أو مثل أن نحكم بالبياض على السواد أو بالعكس لان اللون صادق على كل واحد منهما فيتوهم انه لما صدق عليهما شيء واحد فينبغي ان يصدق أحدهما على الآخر وليس هذا بواجب اذ قد يقع تحت كلي واحد متفقان ومختلفان ويوهم نتاج الموجبتين في الشكل الثاني لهذا(٣) السبب وأما الاندراج الوهمي فمثل حكم الوهم ان الهيولى والعقل أو الباري مشار الى جهته بسبب أن الجسم مشار الى جهته لتوهمه اندراج الصادق والكاذب

---

(١) ويختلف المعنى بسببه فانك اذا جعلتها قيد الموضوع فكأنك قلت الانسانية من حيث ذاتها أي من جهة انها نوع وحقيقة وهي من هذه الحيثية ليست بخاصة بالضرورة بل هي ماهية لافرادها ولكن لو اعتبرت من حيث هي انسانية قيد المحمول وهو خاصة فقد راعيت انها خاصة لجنسها من حيث انها أمر خاص قد خصص ببعض مشمولاته فيمكنك ان تضم الى هذه القضية وكل خاصة عرضي ويكون القياس صحيحا لان حمل الانسان على الحيوان مثلا حمل العرضي لا حمل الذاتي

(٢) زيد بصير أي ماهر وزيد بصير في الخياطة فان ذلك يصدق لان المطلق يصدق حيث يصدق المقيد فاذا قلت زيد طبيب بصير وجمعت بينهما تبادر الى الفهم انه بصير في الطب ولو عنيت انه بصير في الخياطة لصدق ولكن لا قرينة عليه وهذا المتبادر غير صحيح لان الفرض انه لا بصر له بالطب

(٣) لهذا السبب أي لسبب توهم ان الاشياء المتعددة التي تندرج تحت كلي واحد ينبغي ان يحمل بعضها على بعض فيصح على هذا التوهم ان تنتج الموجبتان في الشكل الثاني كأن تقول كل انسان حيوان وكل ناطق حيوان فينتج كل انسان ناطق ويكون صحيحا في هذه المادة لكنه غير صحيح لو اختلفت المادة كأن تقول كل انسان حيوان وكل فرس حيوان فان النتيجة كاذبة لان الكلي الواحد قد يقع على متفقين وقد يقع على مختلفين

منهما تحت الحس وهذا الحكم صادق في الحس فنثبته في كل ما نتوهمه محسا ولا نتوهم موجود الا محسا ومن هذا القبيل جميع الوهميات الكاذبة التي قدمنا ذكرها

وأما ما يكون كاذبا بالجزء فمنه ما يكون الحكم انما يصدق على جزئي فيحمل على الكل الذي فوقه كالضحك الذي لا يصدق الا على الانسان فيحمل على الحيوان فيكون الحكم كاذبا في بعضه اذ بعض الحيوان ليس بضاحك واعتقاد بقاء كلية الحكم في الهاوي عكس الكلي الموجب قريب من هذا اذ هو يوهم الحكم الجزئي كليا فانه لما رأى شيئا أسيالا(١) الأصفر هو مرة توهم ان كل سيال أصفر مرة والحكم على لازم الشيء بما يصدق على الشيء من هذا القبيل فان اللازم اذا كان محمولا على شيء وشيء آخر محمول على كل ذلك الملزوم توهم أن ذلك اللازم مساو للملزومه حتى يجوز(٢) أن يحمل على كله ما يحمل على كل الملزوم وانما الواجب صحة الحكم على بعض اللازم فحسب وهذا هو اعتقاد كلية النتيجة في الشكل الثالث فانه اذا رأى كل انسان متوهما ورأى كل انسان أيضا ضاحكا حسب أن كل متوهم ضاحك وانما الصادق بعضه

ومن الكاذب في الجزء ما انما يصح الحكم على موضوع بشرط أو في حال أو في وقت فيؤخذ دون ذلك الشرط أو تلك الحال أو دائما أو في وقت آخر دون ذلك الوقت فاذا روعيت شرائط القضايا في تحقيق صدقها وتوابع الحمل كما حققناه في الفن الاول من هذه المقالة أمن هذا النوع من الغلط

وأما الكذب فيه من جهة الحكم فمثل أخذ ما بالعرض مكان ما بالذات كما يعتقد أن السقمونيا مبردة بالذات وانما هي بالعرض لازالتها المسخن بالذات فتعرض عنه والى المسخن البرودة لا أنها كانت بالذات من السقمونيا ومثل أخذ ما بالقوة مكان ما بالفعل وبالعكس فهذه أنواع الغلط في المقدمات من جهة كذبها

وأما من جهة أنها ليست غير النتيجة فهو أن تكون المقدمة نفس النتيجة ولكن غير لفظها فيقع الاغترار بتغاير اللفظ ويظن أنها غيرها وهذا(٣) هو المصادرة على المطلوب الاول وقد شرحناه من قبل

وأما من جهة أنها ليست أعرف من النتيجة فهي إما أن تكون مساوية لها في المعرفة كالمتضايفات اذا أخذ بعضها مقدمة لبيان الآخر أو تكون أخفى منها إما مبينة بها أو غير مبينة بها وما بين بالنتيجة

---

(١) سيال الأصفر هو مرة بكسر الميم وهي خلط الصفراء وأصل القضية كل مرة فهي سيال أصفر فعندما وجد السيال الاصفر مرة توهم ان ذلك عام في كل سيال أصفر أن يكون مرة فيعكس الكلية كنفسها ويقول كل سيال أصفر فهو مرة

(٢) حتى يجوز أن يحمل على كله ما يحمل على كل الملزوم الضمير في كله يعود الى اللازم كما تقول كل انسان حساس فان الحساس لازم للانسان فاذا وجدت شيئا آخر يحمل على كل الانسان الذي هو الملزوم وذلك كالشاعر انما يحمل على الانسان حملا كليا توهمت ان ذلك اللازم وهو الحساس مساو للملزومه وهو الانسان فتحمل على الحساس وهو اللازم كل ما تحمله على الملزوم وهو الانسان ومن هنا ينشأ وهم ان الشكل الثالث ينتج كلية فانك اذا رأيت كل انسان متوهما أي فيه قوة الوهم ورأيت كل انسان ضاحكا حكمت بوهمك الذي تقدم تصويره ان كل متوهم فهو ضاحك مع ان من الحيوان ما هو متوهم وليس بضاحك

(٣) وهذا هو المصادرة الخ كما تقول كل انسان بشر وكل بشر ضحاك فكل انسان ضحاك فان النتيجة هي عين الكبرى وانما وقع اغترار بتغاير لفظي البشر والانسان

اذا أخذ مقدمة فى بيان النتيجة فهو البيان الدورى ويعود حاصله الى بيان الشئ بنفسه وكل قياس دورى فهو مصادرة على المطلوب الاول ولا ينعكس[1]

وأما الغلط فى صورة القياس فاما أن يكون بشركة مع المقدمات أو من غير شركة بل فى الصورة وحدها والذى هو بشركة المقدمات فأن لا تكون الاجزاء الاولى التى هى الحدود أو الاجزاء الثوانى التى هى المقدمات متمايزة مثال الاول هو ان يعبر عن الاصغر والاكبر باسمين مترادفين أو عن الاوسط والاكبر بمترادفين فيعدم[2] القياس أركانه الثلاثة فى المعنى فتختل صورته بسببه وهذا من المصادرة على المطلوب الاول أو كان الوسط لفظا مشتركا مستعملا فى المقدمتين بمعنييه[3] المختلفين

ومثال الثانى وهو عدم التمايز فى المقدمات فلا يتبين فيما أجزاؤه الاولى بسائط بل فيما تكون ألفاظا مركبة ثم ينقسم قسمين فاما أن تكون أجزاء المحمول والموضوع متمايزة الوضع والحمل ولكن غير متمايزة فى الاتساق كقول القائل كل ما علمه الحكيم فهو كما علمه والحكيم يعلم الحجر فهو اذن حجر وقد عرفت ما فيه وإما أن لا تكون متمايزة فى الوضع فيكون هناك شئ من الموضوع فيتوهم أنه من المحمول أو من المحمول فيتوهم أنه من الموضوع مثل قول القائل الانسان بما هو انسان إما أن يكون أبيض أو لا يكون أبيض فقوله بما هو انسان لا يدرى أهو جزء من المحمول أو من الموضوع فمن هذه الوجوه يعرض الخلل فى صورة القياس بمشاركة المقدمات

وأما الغلط فى صورة القياس وحدها من غير شركة فاما لأن تأليفه ليس تأليف الاشكال الثلاثة بأن لم يكن فيه شئ مشترك الاشتراك الخاص بها وانتفاء الاشتراك إما فى الظاهر والحقيقة معا وهذا[4] مما لا يشتبه على عاقل خلوه عن الصورة القياسية أو فى الحقيقة دون الظاهر وهو أن يكون الوسط لفظا مشتركا وقد ذكرناه فيما اختلال صورته بشركة من المقدمات أو لانه عادم شريطة شكل هو[5] ومن ضروبه

---

(١) ولا ينعكس لأنه تقدم من المصادرة ما تكون فيه المقدمة عين النتيجة وليس من القياس الدورى لان النتيجة لم تبين بالمقدمة ثم بينت المقدمة بالنتيجة بل هى هى ومثال الدورى أن تقول كل كاتب فهو قابل الصنعة وكل قابل الصنعة فهو متفكر ثم تقول فى الاستدلال على الصغرى كل كاتب فهو يحرك نظره لكسب المجهول من المعلوم وكل ما كان كذلك فهو قابل الصنعة فصغرى هذا الدليل هى عين النتيجة لان حركة النظر لكسب المجهول هى بعينها الفكر أما ما كانت المقدمات فيه أخفى من النتيجة وليس مصادرة ولا دوريا فهو كالاستدلال على صانع العالم بأن العالم كله أجسام وانها ملازمة للاعراض الموجودة وان ملازم الاعراض حادث ونحو ذلك من المقدمات المعروفة فان ثبوت صانع للعالم أظهر من هذه القضايا جميعها

(٢) فيعدم القياس الخ ومثال الصورة الاولى وهى ما عبر فيها عن الاصغر والاوسط باسمين مترادفين كل انسان بشر وكل بشر قابل الصنعة ومثال الثانية كل ضاحك انسان وكل انسان بشر فيكون أحد الحدود وهو الاوسط اما عين الاصغر أو عين الاكبر فالحدود الثلاثة اللازمة فى كل قياس تنعدم ولا يبقى الا حدان ولا يتألف منهما الا قضية واحدة لا قياس

(٣) بمعنييه المختلفين كما يقول المستدل على نفى الواجب لو وجد الواجب فهو اما ممكن أو غير ممكن فان كان ممكنا جاز عدمه وهو محال وان كان غير ممكن وكل ما لا يمكن وجوده فهو ممتنع فالواجب ممتنع والخطأ جاء من اشتراك لفظ الامكان بين العام والخاص

(٤) وهذا مما لا يشتبه على عاقل الخ كما تقول فى الاستدلال على نفى جواز رؤية المجرد المجرد ليس بجسم وما لا يقع تحت الحس لا يمكن ان يرى فانه لا اشتراك بين مقدمتيه لا فى الظاهر ولا فى الحقيقة

(٥) هو ومن ضروبه ضمير هو يعود الى القياس

بأن تكون صغراه سالبة فى الاول والثالث أو كبراه جزئية فى الاول والثانى أو كان من موجبتين فى الثانى أو من سالبتين أو جزئيتين أو سالبة صغرى كبراه جزئية فى جميع الاشكال

واذا عرف هذا فى القياسات الحملية ومقدماتها فيسهل عليك اعتباره فى غيرها من الشرطيات والاستثنائيات والخلف غير أن الخلف يتميز بمغالطة عن سائر القياسات وهى وضع ما ليس بعلة علة فان القياس ربما يلزم المحال من أخذ نقيض موضوع فى قياس خلف ويدعى انه انما لزم من هذا النقيض وما يلزم المحال فهو محال ولا يكون لازما منه بل[1] من مقدمة أخرى كاذبة استعملت فيه حتى لو رفعنا نقيض الموضوع واستبقينا تلك المقدمة كان المحال باقيا فينبغى أن يجتنب عن هذا الغلط أيضا براعاة صدق المقدمات الاخرى ويعين لزوم هذا المحال من هذا النقيض بأن يدور معه فى طرفى الثبوت والارتفاع وهذا القدر كاف فى بيان المغالطات القياسية ۞ واذ قد وفينا بما وعدنا فلنختم كتابنا حامدين لله له الحمد والشكر سرمدا

---

(١) بل من مقدمة أخرى كاذبة استعملت فيه كما تقول لو لم يصدق كل انسان فهو حجر لصدق نقيضه وهو ليس كل انسان بحجر ويضم الى مقدمة صادقة وهى كل حيوان حجر لينتج لو لم يصدق كل انسان فهو حجر لصدق ليس كل انسان فهو حيوان لكن كل انسان حيوان فقد أدى نقيض مطلوبنا الى المحال لكن ليس النقيض الموضوع هو المؤدى الى هذا المحال وانما أدى اليه الكلية التى فرضتها صادقة وهى فى الحقيقة كاذبة

وبقى من صور المغالطات كثير لم يذكره المصنف كأن يكون المحال غير لازم لنقيض المطلوب بل له ولشئ آخر فيكون لازما للمجموع لا للنقيض وحده كقول بعض المتكلمين فى الاستدلال على الوحدانية لو لم يكن الاله واحدا وكان الهان وأراد أحدهما حركة زيد والآخر سكونه لزم إما عجز أحدهما أو سكون زيد وحركته معا وكل منهما محال وهذا المحال لم يلزم من نقيض المطلوب وهو ان يكون هناك الهان بل جاء منه ومن ضم شئ آخر اليه ولا يلزم من استحالة المجموع استحالة أحد أجزائه ومنها أخذ العدم المقابل للوجود مكان الضد كما يقول قائل الخير والشر ضدان ولا شئ من الضدين بصادر من مبدإ واحد فالشر والخير من مبدأين مختلفين مع ان الشر فى الحقيقة عدم يقابل الوجود فلا ينافى ان يكون مع الخير من مبدإ واحد لانه لا يحتاج الا الى عدم الفعل ومنها أن تؤخذ المسلمات أو الموهومات أو المشهورات مكان الضروريات وذلك كثير شائع فى الملل وكتب أهل النظر وعلى الطالب أن يزن عمله العقلى بجميع ما تقدم من القواعد والله أعلم

۞ يقول المتوسل بجاه المصطفى * خادم التصحيح بدار الطباعة محمود مصطفى ۞

حمدا لمن أبدع الموجودات وأنطقها بآيات وجوب وجوده واخترع ماهيات الأشياء بمقتضى فضله وجوده ومنّ على الانسان بالنفس الناطقة وفضله وأفاض على قلبه خزائن التصورات والتصديقات فكمله وصلاة وسلاما على سيدنا محمد المبعوث بالبرهان الواضح والآيات البينات والقول الشارح الذى أنزل عليه قرآن عربى غير ذى عوج فأفحم المكابرين وكبح المعاندين بمحاسن الحجج وعلى آله وأصحابه طوالع الهدى وأدلة الاقتدا الذين سعدوا فى مناهج الصدق بالتصديق وصعدوا فى معارج الحق بالتحقيق ۞ وبعد فقد تم طبع الكتاب الجليل الحاوى من فن المنطق جميع القواعد المشتمل من أصوله وضوابطه على نفائس الفرائد الفائق نظم عقود الجمان فى بابه الحالى الذوق قارئيه وطلابه المحلى من جزالة العبارة بأبهى حليه المسمى بالبصائر النصيريه تأليف عمدة المحققين وامام

المدققين جامع المعقول والمنقول حاوى الفروع والاصول بحر العلوم الخضم الراوى القاضى الزاهد زين الدين عمر بن سهلان الساوى وقد جعل فى ذيل صحائف هذا الكتاب التعليقات الشريفه والتحقيقات الشائقة الرائقة المنيفه التى رفعت عن مخدراته اللثام وأظهرت خباياه المحتجبة عن الافهام وفتحت كنوزه وأوضحت رموزه وضوعت أريجه وأحكمت نسجه لنابغة هذا الزمان وسحبان هذا الآن من صعد الى سماء التحقيق بابكار أفكاره وخاض بحار التدقيق بجرائد أنظاره صاحب الفضيلة الشيخ محمد عبده مفتى الديار المصريه جزاه الله على هذا الصنع أحسن جزاء وحقق له الأمنيه وكان تمام طبعه فى المطبعة الزاهره ببولاق مصر القاهره على ذمة الجناب الامجد والهمام الاسعد ذى الخلق المستطاب حضرة السيد عمر الخشاب فى ظل من بلغت رعيته غاية الامانى أفندينا المعظم ﴿عباس باشا حلمى الثانى﴾ أدام الله أيامه ووالى على رعيته بره وانعامه ملحوظا هذا الطبع الجميل بنظر من عليه أخلاقه تثنى حضرة وكيل المطبعة محمد بك حسنى فى أواخر ذى الحجة سنة سبع عشرة بعد ثلثمائة وألف من هجرة من خلقه الله على أكمل وصف صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه وكل ناسج على منواله

م

وقرظه مؤرخا له حضرة الاديب الاريب العالم الفاضل واللوذعى الالمعى الكامل أخينا الشيخ طه محمود بلغه الله كل مقصود فقال وأجاد فى المقال

﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾ أما بعد حمد الله والصلاة والسلام على مصطفاه وعلى كل من اقتفاه فلا يخفى على القلب العليم والطبع السليم أنه لا حياة مع الجهل ولا موت مع العلم وان مميز الانسان نصفان قلب ولسان

لسان الفتى نصف ونصف فؤاده * فلم يبق الا صورة اللحم والدم

وكائن ترى من صامت لك معجب * زيادته أو نقصه فى التكلم

وليس للمرء فى ثرائه وجميل روائه ما يصلح سرا لامتيازه وحكمة فى اختصاصه بحقيقة المجد ومجازه فان الرجال كما قيل لا تكال بالقفزان ولا يستقى فى مسوكها كلا إنما خلق الانسان ليعلم ويعمل ويستخلف أثرا يؤثر عنه وينظر اليه منه

انظر هداك الله الى أحسن أثر رأينا منه القاضى زين الدين عمر بن سهلان الساوى كتابه هذا المسمى البصائر النصيريه تجده فى علم المنطق خير رقيم التحف بالخمول مليا والتحق بأصحاب الرقيم حتى أعثر الله عليه رفيع الهمة حضرة العلامة المفضال الشيخ محمد عبده مفتى الديار المصريه ظفر به فى بيروت فرأى منه جديرا بالحظوة محلا للكرامة ووجد به البغية التى يبتغيها المحسن والضالة التى ينشدها المؤمن فرجع به الى مصر غنيمة عظيمة على الاهل وطنه المصريين بل للناس أجمعين وقام بدرسه فى الازهر الشريف وعلق عليه شرحا لطيفا يوضح مسالكه وينور حوالكه ودعا الى طبعه فأجيب الى

هذا

هذا المطبوع الذي بين يديك فاسمع في وصفه ما أملي عليك

من لي بطبع سليم * يصبي النهى والنواظر
كطبع أسنى كتاب * صبح الهدى منه سافر
ما حازه منطق * الا وبذ المناظر
ولا اقتفاه صغير * الا اقتفاه الاكابر
موجهات اليه * أبصار أهل البصائر
وافاه جد سعيد * بعد الجدود العواثر
أحياه مولى كريم * مغرى بإحياء داثر
محمد قام يهدي * للنيرات البصائر

٩٢ ١٤١ ٢٩ ٧٢١ ٣٣٤

سنة ١٣١٧

﴿ جدول تصويب الخطا الواقع فى هذا الكتاب ﴾

صحيفة	سطر	خطأ	صواب
٢١	١	فكل ماهو بهذه الصفة	فكل ماهو فى شئ بهذه الخ
٣٧	٤	وهو عدم فى الوقت	وهو عدم لا فى الوقت
٦٣	٧	فاذا قلنا كل ب ج فمعناه الخ	كل ب ج دائما فمعناه الخ
٦٤	٩	هج ب ج نيست	هج از ب ج نيست
٧٦	١٩	صدق نقيض العكس كما هو ظاهر	صدق نقيض العكس وصحة انعكاسه كما هو ظاهر
٨٥	٧	ونضم الثانية أى الكبرى	ونضم الثانية الى الكبرى
٨٦	٤	مثاله كل ب ج	كل ج ب
٨٧	١٧	الفصل الثالث	الفصل الثانى
٨٨	١٨	وهى لاحدهما بالضرورة	وهو لاحدهما
١٠٦	٣٦	الصادقة من الشكل الاول هكذا	الصادقة هكذا بدون (من الشكل الاول)
١٠٧	٢٢و٢٣	هكذا كل ج ب ولاشئ من ب د فينتج المحال من الاول وهو لاشئ من ج د فنجعله كبرى الصادقة الخ	هكذا كل ج ب وكل ب د فينتج كل ج د وهو المحال ونقيضه بعض ج ليس د فنجعله فى الرد كبرى الصادقة هكذا كل ج ب وبعض ج ليس د
١١٠	٢٥	كل منهما الى كل ما ليس	كل منهما الكل
١١١	٣٣	كل انسان حيوان فبعض الحيوان كاتب	كل انسان ناطق فبعض الناطق كاتب
	٣٤	الى كل حيون انسان بعض الحيوان كاتب	الى كل ناطق انسان بعض الناطق كاتب
	٣٦	وكل انسان حيوان فبعض الكاتب حيوان	وكل انسان ناطق فبعض الكاتب ناطق
١١٢	١٧	الى كل حيوان انسان	الى كل ناطق انسان
	١٩	كل انسان حيوان فبعض الحيوان	كل انسان ناطق فبعض الناطق
	٢٠	فتعكس الصغرى الى كل حيوان انسان وهى النتيجة الخ	الى كل ناطق انسان وهى مع النتيجة الخ
١١٣	١١	ماهو موضوع لمطلوبك	ماهو موضوع لموضوع مطلوبك
١١٥	٣٦	فى محمولات الخضوع	فى محمولات بعض الخضوع
١٢٠	٣٥	هنا	هف
١٢١	١٦	الاول	الثالث

﴿ فهرست كتاب البصائر النصيرية فى علم المنطق ﴾

صحيفة

صحيفة

صحيفة

﴿ تمت ﴾